البحرين

بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي

دكتورة

أمل ابراهيم الزياني

طبعة مزيدة ومنقحة

١٩٩٤

الاهداء

الى المؤمنين العاملين والمخلصين ٠٠٠٠
من أجل تنفيذ استراتيجيات الأمم المتحدة الخاصة
بالنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠ ٠٠٠٠

تقديم

كان هذا الكتاب ، الذى أقدمه للقارىء العربى ، فى صورته الأصلية رسالة جامعية تقدمت بها الباحثة أمل ابراهيم الزيانى لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ، منذ بضع سنوات خلت . ثم انخرطت فى السلك الدبلوماسى البحرينى ، ومارست العمل الدبلوماسى فى بلادها وخارج بلادها فى مختلف المؤتمرات التى شاركت فيها ، واستطاعت أن تجمع بين المارسة الأكاديمية والممارسة التطبيقية، وأرادت أن تفيد من هذه التجربة فى إخراج رسالتها الجامعية فى صورة جديدة، فأضافت مباحث جديدة لكتابها مستمدة من واقع التجارب التى مرت بها بلادها فى الميدان الداخلى والميدان الدولى منذ استقلالها .

ويجمع الكتاب بين المنهج التاريخى والمنهج القانونى ، ويحلل تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية فى البلاد . فقد بدأ بعرض المركز الجغرافى للدولة مشيراً إلى التطور الاقتصادى الذى حدث منذ اكتشاف البترول فى الإقليم ، ثم تناول تطلعات الدول إلى البحرين ، فبين مطامع محمد على باشا على يد ممثله خورشيد باشا ، وأبرز الأسباب التى مهدت للتدخل البريطانى ، وحلل أجهزة الحماية البريطانية . وكما اهتم الكتاب بوصف هذه الأجهزة الاستعمارية اهتم كذلك بوصف أجهزة الحكم المحلية ، وفى مقدمتها سلطة شيخ البحرين ، وهى السلطة التى استندت اليها الحركة الوطنية .

وخصص الكتاب فصلا لدراسة المطالب الإيرانية فى البلاد ، كما خصص فصلا لدراسة الانسحاب البريطانى ، شارحاً آثار هذا الانسحاب على الخليج عامة والبحرين خاصة .

وقد أفرد الكتاب فصلا لموقف البحرين من مشروع اتحاد الإمارات العربية ، وأبان الصعوبات التى اعترضت هذا المشروع وجعلت البحرين لا ينضم إليه مفضلا طريق الاستقلال .

وتضمن الكتاب دراسة مستفيضة لهذا الاستقلال محللا المشاورات والمباحثات التى دارت بين حاكم البحرين وبريطانيا وإيران والسعودية، كما عرض عرضاً وافياً لبعثة الأمم المتحدة إلى البحرين، والتقرير الذى رفعته إلى الأمين العام للأمم المتحدة والذى صدق عليه مجلس الأمن فى ١١ مايو سنة ١٩٧٠ .

وعالج الكتاب فى مباحث جديدة للنشاط البرلمانى والدبلوماسى للبحرين من تاريخ الاستقلال حتى الوقت الحاضر .

ويتضمن الكتاب مجموعة ملاحق، مثل اتفاقيات الحماية، وبيان الاستقلال. والمرسوم الأميرى بشأن التنظيم السياسى للدولة، ودستور دولة البحرين، وغير ذلك من الوثائق التى تجعل من الكتاب موسوعة سياسية موجزة لابد أن يرجع إليها كل مهتم بشئون البحرين .

انفا نهنىء أمل الزيانى على مجهودها، باعتبارها من أوائل الدبلوماسيات والباحثات البحرنيات، فنتمنى لها التوفيق فى مهمتها على الصعيد الدبلوماسى، وعلى الصعيد العلمى، لأن شقى المهمة لا يتعارضان، بل يكملان بعضهما البعض فى خدمة دولة البحرين وخدمة الوطن العربى الكبير .

د . بطرس بطرس غالى
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
بجامعة القاهرة

القاهرة فى ١٠ يونيه ١٩٧٦

مقدمة توضيحية

البحرين وبداية التسعينات من هذا القرن

يعتبر عام ١٩٩١ نهاية لعقدين من الاستقلال وبداية لعقد ثالث ارتكزت معالمه من خلال تتابع الأحداث السريعة والمتلاحقة التى مرت على البحرين خلال العقدين الماضيين أى منذ أغسطس ١٩٧١ حينما أعلن الاستقلال .

لقد تحدثت فى الكتاب الأول الخاص بالتاريخ السياسى للبحرين وعلاقاتها الدولية والمحلية فى الفترة من (١٧٨٣ — ١٩٧٣) وأسميته «البحرين من الحماية الى الاستقلال» حيث اشتمل على عرض وتحليل الاتفاقيات والمعاهدات التى عقدتها البحرين ليتبع هذا الجهد كله بقسم خاص عن البحرين وتطور الأحداث فى المنطقة والتى جاءت مصاحبة للقرار البريطانى بالانسحاب فى نهاية ١٩٧١ ، وما ترتب عليه من الدعوة الخاصة بمشروع لاتحاد الامارات العربية التسع فى الخليج ، والمشكلات التى حالت دون اشتراك البحرين وقطر فى تنفيذ اقامة الاتحاد ليصبح فيما بعد سباعيا «يضم امارات الساحل ، بعد أن تعلن كل من البحرين وقطر استقلالها تباعا » عام ١٩٧١ .

لقد ترتب على الاعلان الخاص باستقلال البحرين فى منتصف أغسطس أى ١٥ أغسطس ١٩٧١ (١) تبعات محلية ودولية تناولها الكتاب الأول تحليلا « وعرضا » « وتوثيقا لكل ما ترتب على هذا الاعلان من تبعات .

ففى النطاق الخارجى كان موضوع البحرين فى المنظمة الدولية مدار بحث مستفيض خصص له الكتاب جزءا « مهما » فى التطور الحديث للبحرين تاريخيا « وسياسيا » وذلك من خلال متابعة الأمور الدقيقة التى بدأت بالمباحثات السرية بين أطراف الموضوع ثم بالرسائل التى تبودلت بين بريطانيا وايران والسكرتير العام للأمم انذاك السيد يوثان (١٩٧٠) وما تمخض عنه من ارسال بعثه تقصى الحقائق للبحرين برئاسة السنيور ونسبير جو

شيأردى والذى توصل الى حقائق سجلها بايضاح فى تقريره التاريخى الذى قدمه للمصادقة فى مجلس الأمن الدولى فى ١١ مايو ١٩٧٠ (٢(بعد أن وافق عليه السكرتير العام يوثان .

ان التقرير الرسمى للأمم المتحدة الخاص بالبحرين يؤكد للدارسين والباحثين والمتابعين للأحداث الحقائق الثابتة للبحرين تاريخيا « جغرافيا » وبشريا مما لا يدع مجالا لأى ادعاء أو شك أو تغير فى ثبوت تلك الحقائق الموثقة والصادرة من على أعلى منبر دولى هو «مجلس الأمن» فى ١١ مايو ١٩٧٠) .

ثم تبع ذلك التقرير ضرورة انهاء معاهدات الحماية القديمة مـــع بريطانيا التى عقدت فى نهاية القرن التاسع عشر أى فى الفترة (١٨٨٠ ـ ١٨٩٢) لتستبدل باتفاقية صداقة خاصة مع المملكة المتحدة فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ . أى حين الغاء اتفاقيات الحماية .

لقد أوضحت فى الكتاب الأول والذى اشتملت خاتمته على العبارة التالية والتى تنص على ما يلى : «سيبقى موضوع البحرين مفتوحا» أمام الباحثين اليوم وغدا وبعد غد » .

من هذا المنطلق تابعت موضوع البحرين فى كتابى الثانى « البحرين بين الاستقلال السياسى والانطلاق الدولى » .

لقد تكلل الكتاب الثانى بتقديم خاص قدمه أستاذى الكريم سيادة الدكتور بطـرس بطرس غـــالى السكرتير العـــام للأمـــم المتحـدة والذى كـــان فى ذلك الوقت نائبا لرئيس الوزراء للشئون الخـــارجية وزيـــر شــــئون المصريين فى الخارج . وذلك فى ٢٠ يونيه ١٩٧٦ حيث أبرز من خلال التقديم الاضافات التى جاءت فى الكتاب الثانى خصوصا دور البحرين فى مجال التمثيل الدبلوماسى وانتمائها الى مختلف المنظمات الدولية والاقليمية . كما اشتمل أيضا على مبحث خاص بالتطورات الداخلية المصاحبة لاعلان الاستقلال بداية بالمراسيم الأميرية الخاصة بتنظيم الدولة الحديثة مـــرورا بالتجربة البرلمانية فى البحرين (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) والقوانين التى صدرت فى ظل المجلس الوطنى انذاك .

أما المحاولة الثالثة لمتابعة موضوع البحرين وتطور الأحداث فى المنطقة، فانها تتمثل فى هذه الطبعة المضـــافة بين يدى القـــارىء والباحث الكريم والمكملة للكتاب الثانى ، والذى طرحته تفصيلا .

لقد حاولت أن أركز هنا على العلامات البارزة والمميزة لمسيرة التاريخ السياسى للبحرين وعلاقاتها الاقليمية والدولية خلال العقدين الماضيين من عمر الاستقلال أى الفترة من (١٩٧١ ـ ١٩٩١) وأهم هذه العلامات فيما نحن بصدده هى : ـ

١ ـ اقامة أول تجربة نيابية للمجلس الوطنى فى البحرين ، وذلك بعد اعلان أول دستور للدولة الحديثة (١٩٧٢ ـ ١٩٧٥) .

٢ ـ انضمام البحرين الحديثة الى المنظمات العربية والدولية ، واقامة علاقات دبلوماسية مع مجموعة من الدول ذات المصلحة المشتركة (١٩٧١ ـ ١٩٧٥) .

٣ ـ تصاعد أسعار النفط فى المنطقة والعالم وأثر ذلك على مشاريع التنمية فى البحرين فى الفترة من (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) .

٤ ـ بدايات التعاون الثنائى المشترك بين دول المنطقة ، وعقد معاهدات ثنائية وجماعية فى مجالات الاعلام ، الثقافة ، المرور ، التجارة ، الاقتصاد الصـحة ، الجمارك .... الخ

٥ ـ أما آفاق الثمانينات والمستجدات على الساحة الخليجية وانعكاساتها على البحرين كجزء من المنطقة الخليجية فهى كما يلى : ـ

أ ـ قيام الثورة الايرانية ١٩٧٩ ، وترسيخ وضع الجمهورية الاسلامية فى ايـــران .

ب ـ تصاعد النزاع العراقى الايرانى حول شط العرب ونشوب الحرب بين البلدين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ .

جـ ـ تشكيل طـراز جديد من التعاون الجماعى بين السـعودية ودول الخليج ذات الأنظمة المتشابهة من خلال انشاء مجلس للتعاون بين هذه الدول

(يضم السعودية ، الامارات ، البحرين ، قطر ، الكويت ، سلطنة عمان)
(٤ فبراير ١٩٨١) ٠

د ـ هبوط أسعار النفط وبداية اهتمام البحرين بتوسيع مجالاتها الانمائية خاصة المراكز المالية والسياحة والمشاريع الاستثمارية المشتركة مع دول المنطقة خصوصا ١٩٨٢ ٠٠٠

هـ ـ تحرك النزاعات القديمة حول جزر حوار وفشت الديبل بين البحرين وقطر ١٩٨٦ ، ١٩٩١ ، والدور السعودى فى هذا الموضوع وماتلاتها بعد ذلك من رفع الخلاف الى محكمة العدل الدولية ٠

و ـ اقامة أضخم مشروع منذ بداية الثمانينات (وهو جسر البحرين السعودية) (١٩٨١ ـ ١٩٨٦) يربط المنطقة الشرقية للسعودية بالبحرين من جهة الجسرة ، وسمى حين افتتاحه وتكامله « جسر الملك فهد » فى ٢٦ نوفمبر ١٩٨٦ ٠

ـ أما آفاق التسعينات فهى تتمثل فيما يلى :

أ ـ انتهاء الحرب الدائرة فى منطقة الخليج بين العراق وايران ، وذلك بقبول ايران قرار مجلس الأمن الدولى (٥٩٨) وذلك فى يوليه ١٩٨٨٠

ب ـ تنامى الدور العسكرى للعراق وتراجع أوضاعه الاقتصادية ، مما أدى الى اجتياح العراق لدولة الكويت ، ونشوء أول أزمة من نوعها فى تاريخ منطقة الخليج (أغسطس ١٩٩٠ ـ يناير ١٩٩١) ٠

جـ ـ تكثيف القوة العسكرية فى المنطقة للحلفاء الغربيين ٠ الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، كندا ايطاليا) وتحالفهم مع الدول المعينة لاخراج القوة العراقية من الكويت وهى ، دول الخليج الست أعضاء مجلس التعاون ، مصر ، سوريا (أغسطس ١٩٩٠ ـ يونيه ١٩٩١) اضافة الى بعض الدول الاسلامية ذات العلاقة الوثيقة مع السعودية والكويت كباكستان مثلا ٠

د ـ « اعلان دمشق » كرابط اقتصادى وأمنى بين دول مجلس التعاون وسوريا ومصر فبراير ـ مارس ١٩٩١) ٠

هـ ـ تصاعد القوة الايرانية فى الخليج نظرا لتراجع القوة العراقية بعد الانتهاء من حرب الخليج وتطبيق قرارات مجلس الأمن الخاصة بتجريد العراق من معظم ترسانته العسكرية عدا الأسلحة التقليدية فى الفترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٣) ٠

و ـ بروز موضوع «جزر الخليج الثلاث» (طمب وطمب وأبو موسى) بعد أن احتلتها ايران لمدة عقدين من الزمن وحاولت استكمال سيطرتها على أبو موسى وطرد سكانها من مواطنى الامارات العربية المتحدة بعد أزمة الخليج وطرح الموضوع للمباحثات السلمية بين الطرفين ٠

أما على المستوى الداخلى :

٧ ـ فقد انشىء مجلسا للشورى فى البحرين بمرسوم أميرى صدر بهذا الخصوص تمشيا لما هو مطروح فى المنطقة ومعمول به فى عقد التسعينيات ٠

ان هذه العلامات المميزة والتى انعكست بوضوح على علاقات البحرين سواء بشكلها المنفرد أو بشكلها التعاونى كعضو فى تنظيم اقليمى جاء مصاحبا وضروريا لأحداث الثمانينات ـ هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية ٠ سيحاول الكتاب طرحها بأكثر تفصيلا وتحليلا فى خاتمة المحاولة الثالثة لكتابه تاريخ البحرين بين الاستقلال السياسى والانطلاق الدولى حتى آفاق التسعينات ٠

أرجو أن أكون قد وفقت فى هذا العرض والله هو خير الفاتحين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أمل الزيانى

القاهرة فى فبراير ١٩٩٤

الفصل التمهيدي

العوامل المؤثرة فى مركز البحرين السياسى
وأثرها فى محيط العلاقات الدولية

العوامل المؤثرة فى مركز البحرين السياسى ودورها فى محيط العلاقات الدولية

تحتاج دراسة البحرين فى محيط العلاقات الدولية إلى بحث مجموعة من العوامل التى تؤثر على هذا الوضع بصفة أساسية . ولعل أهم هذه العوامل فيما نحن بصدده هى العوامل الجغرافية والاقتصادية والتاريخية[1] .

وفيما يلى نعرض لأثر كل عامل على الوضع السياسى للبحرين تباعا .

(1) J.W. Burton, International Relations, Cambridge University press, 1967, p. 7-18.

المبحث الأول

العامل الجغرافى

يعتبر العامل الجغرافى من العوامل الهامة لدراسة العلاقات الدولية . وفى دراستنا للبحرين فى محيط العلاقات الدولية سنتناول العامل الجغرافى من زاوية الموقع ، فالمناخ ثم التضاريس .

١ — الموقع :

أن الحديث عن موقع البحرين الجغرافى ، وأهميته ، يتطلب منا أن نحدد موقع الخليج العربى الجغرافى وأهميته عبر العصور ، ثم نبرز العوامل الذاتية الخاصة للبحرين .

أن الخليج العربى يشكل ذراعا أو يداً يمنى للمحيط الهندى فى جنوب غربى آسيا ،فيحده من الشرق الساحل الإيرانى الذى تقطنه قبائل عربية ، ومن الغرب شبه الجزيرة العربيـة حتى مضيق هرمز المتحـكم فى مدخل الخليج إلى الميـاه الهندية(٢) .

وتبلغ مساحة الخليج العربى ٩٧٫٤٥٠ ميلا مربعاً ومياه الخليج ضحـلة فى أكثر المواقع ، إلا أن أعمق منطقة فيه تبلغ ٥٠ متراً ، ويشتهر الخليج العربى بوجود جزر عديدة منتشرة فى أطرافه ووسطه ، وأكبر جزيرتين حجما هاجزيرتى البحرين ، وكيشام (جزيرة الساحل الفارسى) كما تعتبر قطر أكبر شبه جزيرة فى الخليج(٣) .

---

(2) Sir A. Wilson, The Persian Gulf, (George Allen and Umwin London, 1945) p. 2-3

(3) The Gulf Implications of British With drawal speical Report, (George Town University, Washington, 1969) p. 31

ومن الناحية السياسية يلاحظ أن الشاطىء الشرقى من الخليج ، يخضع بامتداده — لدولة واحدة هى إيران ، والقسم الشمالى أو رأس الخليج يشمل الكويت وقسما من العراق أما القسم الغربى فيشمل سواحل المملكة العربية السعودية بالإضافة إلى الإمارات العربية التسع وهى : البحرين ـ قطر ـ إمارات ساحل عمان السبع (أبوظبي ، دبى ، الشارقة ، عجمان ، أم القوين ، رأس الخيمة ، والفجيرة ، بالإضافة إلى سلطنة مسقط)[٤] .

ولقد أثر موقع الخليج فى تطوره التاريخى مكوناً طريقاً للمواصلات ، والتبادل التجارى مما ساعد على نمو الحضارات فيه وإزدهارها ، ولعل أبرز مثل على ذلك فى العصر الوسيط هو قيام مملكة هرمز ، بين الخليج العربى ، وخليج عمان[٥] .

كما أن جميع الدول الإستعمارية التى كانت لها مصالح فى المحيط الهندى والشرق الأقصى أبدت اهتماما بأن يكون لها مركز عسكرى أو تجارى فى منطقة الخليج. وعلى رأس هذه الدول بريطانيا التى مارست نفوذاً فى المنطقة يزيد عن قرن ونصف، فلما قررت الانسحاب فى عام ١٩٧١ ، ظلت حريصة على أن لاتحل محلها قوة خارجية أخرى ، وهذا يفسر لنا سر إهتمامها بتثبيت أوضاع المنطقة سياسياً قبل إنسحابها ، بحيث تكون القوى المحلية قادرة على المحافظة على الأمن والاستقرار كما تراه بريطانيا .

وإذا اتجهنا للحديث عن البحرين ، فإننا نستطيع أن نحدد أنها تقع ضمن منطقة الخليج العربى ، ما بين خطى طول ٤٨ ، ٥٧ وخطى عرض ٢٤ ، ٣٠ — على شكل أرخبيل من الجزر على بعد ١٥ ميلا من الساحل الشرقى للجزيرة العربية ، و ١٥٠ ميلا من الساحل الإيرانى ، و١٨ ميلا من شبه جزيرة قطر[٦] .

---

(4) Raouf Ressnissi, Colanialism in Transition (Case-study, Persian Gulf) (University of Lund, Sweeden, 1970) p. 6
(5) Gulf Implication op. cit, p. 31-33
(6) U.N. Distr, General S/9772:/30 April, 1970 (Security council, p. 2-3

أما مساحة البحرين فتبلغ (٢٦٥) ميلا مربعاً[٧] ، فى الوقت الذى تبلغ فيه مساحة الأمارات العربية التسع ومن بينها البحرين (٣٫٤٠٠) ميلا مربعاً[٨] .

ولذا يمكن القول أن كثافة السكان فيها، تختلف تماماً عن نسبتهم فى الأمارات الثمانية فبينما يبلغ سكان البحرين ٢١٦٫٠٧ ألف نسمة[٩] ، لايزيد سكان الأمارات مجتمعة فى مساحة تقدر بـ ٣٫١٣٥ ميلا مربعا بأكثر من ٣٥٠ ألف نسمة[١٠] .

وتتكون البحرين من أرخبيل جزر يبلغ حوالى ٣٣ جزيرة بعضها مسكون وأغلبها غير صالح للسكن[١١] .

أما أكبر الجزر الرئيسية مساحة فهى جزيرة « البحرين » حيث تبلغ ٣٠ ميلا طولا و (٨ — ١٠) أميال عرضا . ثم المحرق ٨ أميال فسترة ٥ أميال ثم النبيه صالح ، جده ، أم نعسان وغيرها من الجزر الصغيرة والتى تزيد فى مجموعها على العشرين جزيرة[١٢] .

وترجع تسمية البحرين « بأرض الحياة » أى « الأرض المقدسة » فى أساطير السومريين إلى وجود عنصرى الحياة ، الماء والزراعة[١٣] ، الذين تفتقر إليهما بقية

---

(٧) المجموعة الاحصائية لحكومة البحرين (١٩٦٧) ص ٣ ـ لقد كانت البحرين تعتبر احدى المناطق الخمسة للجزيرة العربية (الحجاز ـ نجد ـ اليمن ـ وعمان ـ والبحرين) والتى شملت امارتى الكويت وقطر ومدائن الاحساء الساحلية . وكذلك مشيخات أبوظبي ودبى ـ ودبى ـ والشارقة ـ وأم القوين ـ ورأس الخيمة والفجيرة ، اما البحرين الحالية فكانت جزءا من البحرين الكبيرة وتسمى (وال) نسبة لقبيلة بنى وائل العربية والتى كانت تقطن البحرين قبل الاسلام .
(٨) جان نونو ـ اتحاد الامارات العربية ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٧
(٩) الاحصاء الخامس لسكان البحرين، مكتب الاحصاء دائرة الاقتصاد الوطنى والثروة المعدنية ـ البحرين مارس ١٩٧١ .
(10) Demographic Year book of the U.N. 1967, p. 127-129
(11) N.N. Distr General S/9772/30 Ap. 1970 Security Council p. 3
(١٢) المجموعة الاحصائية حكومة البحرين ١٩٦٨ ص ٤.
(١٣) عبد الله بن خالد وعبد الملك الأحمر ، البحرين عبر العصور ، البحرين ١٩٧٠ ص ١٧ .

الأمارات فى العصور القديمة مما جعل سكان المناطق المجاورة يختارون البحرين لدفن موتاهم لاحراز الخلود(١٤) .

إلا أن البحرين اشتهرت بشكل خاص كطريق مواصلات ومركز تجارى ممتاز ، منذ فجر التاريخ ، بثرواتها من اللؤلؤ والسمك والزراعة . كما أنها كانت مركزاً لعدد من الحضارات القديمة(١٥) .

وظلت كذلك ، إلى أن جاء عصر الكشوف الجغرافية . واشتداد التنافس الأوربى على المستعمرات . وأصبحت البحرين ساحة قتال بين البرتغاليين الذين احتلوها سنة ١٥٠٧ وبين البريطانيين بمساعدة الفرس(١٦) .

واكتسبت البحرين موقعاً هاما فى طرق مواصلات الشرق الأقصى ، عندما تحولت شبه القارة الهندية ، إلى مستعمرة رئيسية فى الإمبراطورية البريطانية(١٧) .

فموقع البحرين كجزيرة ، جعلها أكثر انفتاحاً على العالم الخارجى من جاراتها الأخرى كما أن اشتغال أهلها باستخراج اللؤلؤ ساعد أو شجع على كثرة اتصالهم بالعالم الخارجى حيث كانوا يبيعون منتجاتهم النفيسة من اللؤلؤ(١٨) .

والبحرين كأى مجتمع تجارى ، صار يهمه أمر الملاحة واستقرار الأوضاع فى الخليج ومن هنا اصطدمت فى الماضى (أى فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر) مصالح البحرين مع سكان ساحل عمان الذين اعتادوا

---

(١٤) تاريخ دلمون عن مجلة آثار البحرين ـ جمعية البحرين للآثار ، ابريل ١٩٧١ .

(15) E H. Rawlinson, Extract From Report on the Islands and Antiquities of Bahrain, p. 20

(16) Dr. F. Adamyiat, Bahrain Island. (New York, 1955) p. 15

(17) Hoskin, H.G. British Route to India, London. 1969, p. 20

(18) Fahim Qubain, "Social Classes and Tensions in Bahrian" The Middle East Journal Summer, 1955, p. 271-273

المغامرات البحرية . والتى يسميها الأوروبيون بأعمال القرصنة . ولعل هذا التوافق بين الأهداف حول تأمين الملاحة بين بريطانيا والبحرين من أبرز العوامل التى عجلت بالتقارب بين آل الخليفة وحكومة الهند البريطانية فى أوائل القرن التاسع عشر(١٩) .

وبما أن جزر البحرين تقع بين الشاطئين العربى والإيرانى . بالإضافة إلى تردد السفن من مختلف مناطق الخليج قد أثر على تشكيلها السكانى . ولو أن شخصيتها العربية من حيث اللغة وأحاسيس الإنتماء ظلت هى الغالبة . كذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى ترتبت على هذا الموقع جعلت عرب البحرين يختلفون فى أحوالهم الاجتماعية عن سكان الأمارات . فقد خفت لديهم النزعة القبلية . التى يزول تأثيرها عادة فى المجتمعات التجاريه(٢٠) .

والواقع أن موقع البحرين لم يفقد أهميته فى فترة من الفترات وإنما أخذت أهمية الموقع تتطور مع مقتضيات الزمن .

ويمكننا أن نحصر هذا التطور فى ثلاثة مراحل :

١ ـ أهمية موقع البحرين كطريق مواصلات بين أوروبا والهند ، أثناء فترة الإستعمار البريطانى فى شبه القارة الهندية .

٢ ـ أهمية موقع البحرين لإقامة القواعد العسكرية وذلك قبيل الحرب العالمية الثانية ، أى منذ عام ١٩٣٥ ، حتى اعلان الاستقلال .

٣ ـ أهمية موقع البحرين لحركة الاستثمارات وخصوصاً بعد أعلان الاستقلال . وسنتعرض لهذه المراحل فى سياق البحث حسب تطور الأحداث ومقتضيات الحال .

---

(١٩) د. صلاح العقاد : التيارات السياسية فى الخليج العربى مكتبة الأنجلو، القاهره ، ١٩٦٥، ص ٥٦ ـ ٦٠ .

(20) P. Harrison. The Arab at Home, New York 1969, pp. 72-77.

(ب) المناخ :

أما فيما يتعلق بأثر المناخ فى وضع البحرين ، فالبحرين تمتاز بمناخ حار ومشبع بالرطوبة صيفاً ومعتدل قليل الإمطار شتاءاً إذ أن المطر ينزل بنسبة ٣ بوصات سنويا ، على أنه يمكن تقسيم السنة إلى ثلاثة فصول : فصل الشتاء وهو أفضل الفصول ويمتد من ديسمبر إلى مارس حيث يتميز برياحه الشمالية الغربية . أما الموسمان الآخران فيمكن أن نسميهما موسمى صيف فى البحرين ، فالصيف المعتدل الحرارة يكون عادة فى شهور أبريل ، مايو ، أكتوبر ، ونوفمبر . أما الصيف الشديد الحرارة فيكون فى الفترة ما بين يونيه وسبتمبر وهنا تهب رياح « الشرق » وهى رياح حارة رطبة وخانقة .

ويبدو تأثير عامل المناخ على نشاط السكان ، ففى شهور الصيف الحارة يصبح الطقس مناسباً ، للغوص فى مياه الخليج والبحث فى صخوره وشعابه المرجانية عن الثروة ، من اللؤلؤ الطبيعى ، حيث كان يصقل محلياً ، ليأخذه التجار إلى الهند شتاء ثم يباع بشكل صفقات فى معظم الأحيان(٢٢) .

لقد ساعد مناخ الهند على اختيار موسم الشتاء لتجارة أو بيع اللؤلؤ نظراً لأن موسم الصيف فى الهند يتعرض لنوع شديد من الأمطار والزوابع المسماة (برصات) والتى تتعرض عادة للسفن المارة عبر المحيط الهندى إلى الخليج العربى.

إذاً فالمناخ فى البحرين من جهة وفى الهند من الجهة الثانية كان عاملا مساعداً لخدمة الطرفين بما يعود بالفائدة على رواج التجارة البحرانية الهندية .

(ج) التضاريس :

وإذا كان الموقع والمناخ ، قد أعطيا البحرين ، الصفقتين التجارية والاستراتيجية فإن التضاريس لعبت دوراً مؤثراً فى الاقتصاد فالبحرين باعتبارها

(22) Dickson. The Arab of the Desert-pearl stories,(Allen Inwin) London, 1967 p. 474.

أرخبيل من الجزر تنتشر فى الطرف الجنوبى الشرقى من الجزيرة العربية قد تميزت بمظاهر طبيعية ، لا توجد لدى بقية الإمارات . وهى وجود ينابيع من المياه الحلوة فى قاع البحر ، تقدر بمائتى ينبوع . وفى الساحل بخمسة وعشرين ينبوعاً . وساعدت هذه الينابيع على صفاء وجودة لؤلؤ البحرين(٢٣) .

كما توجد بحيرات صغيرة تسمى « عيون » بالبحرين ، منها : عين عذارى ، أم الشموم ، أبو زيدان ، الجزيرة ، الرحاه أو السفاحية ، وغيرها . وقد ساعدت هذه البحيرات — فى الماضى — على الزراعة.

وتميزت البحرين عن بقية الإمارات العربية بوجود الثروة الزراعية . تليها فى ذلك ، رأس الخيمة ثم أبو ظبى (فى منطقة العين) ويوجد فى البحرين مايقرب من ثمانين نوع من البلح ، هذا إلى جانب الكثير من الحمضيات(٢٤) .

لكن الزراعة تأخرت منذ الأربعينات باكتشاف النفط ، وذلك لعدة أسباب منها قلة اليد العامله ، التى فضلت العمل ضمن نطاق شركات النفط ، ثم سياسة شركة النفط التى تمنع تفجير آبار مياه ارتوازية فى جزيرة البحرين بالذات خوفاً من تعرض ارتفاع النفط إلى الإنخفاض على جانب آخر من تلك الجزيرة(٢٥) . مما جعلها تحصل على تعهد من الدولة بمنع تفجير آبار مياه قريبة من مناطق اكتشاف النفط بالإضافة إلى زيادة الإستهلاك الزراعى التى أدت إلى استيراد كميات كبيرة وجيدة من لبنان والسعودية وإيران والهند واستراليا بأسعار معقولة مما أثر على النشاط الزراعى .

وبالإشارة إلى النفط يمكن الإنتقال إلى العامل الثانى ، الذى أثر فى مركز البحرين ألا وهو العامل الاقتصادى .

(٢٣) سيف مرزوق الشملان تاريخ الغوص على اللؤلؤ فى الخليج ، مطبعة حكومة الكويت ١٩٧٥ .

(٢٤) النبهانى ، التحفة النبهانية ، الجزء السادس ، القاهرة ١٩٣٥ ، ص ٢٨ .

(25) H. Longrigg, Oil in the Middle East, (Oyford University Press, Torant 1969, p. 312.

المبحث الثانى

العامل الاقتصادى

أن دراستنا لموضوع البحرين فى محيط العلاقات الدولية ، يتطلب منا بذل جهد كبير فى دراسة العامل الاقتصادى ، باعتباره الأساس لبناء مستقبل البحرين فى ظل الاستقلال ذلك لأن الجانب الأكبر من العلاقات الدولية يتوقف على الإمكانيات الاقتصادية[1] .

لقد اعتمد اقتصاد البحرين فى الماضى على دخل اللؤلؤ كمصدر رئيسى وكذلك التجارة . أما الآن فقد أصبح يعتمد أساساً على دخل البترول وما يمكن أن يضيفه مستقبلا فى مجالات التطور الاقتصادى الحديثة .

١ ـ **اللؤلؤ** : يعتبر استخراج اللؤلؤ وصقله من أقدم الصناعات التى اشتهر بها الخليج بصورة عامة ، والبحرين بصورة خاصة[2] . وقد سبب اللؤلؤ للبحرين أطماع وتطلعات الدول قديماً كما يسبب النفط لمنطقة الخليج أطماعاً حديثة .

ويرجع ذكر اللؤلؤ إلى ألفى عام قبل الميلاد (٢٠٠٠ ق . م) حينما كان السريان Assyrians يبحرون إلى مدينة دلمون (البحرين قديماً) للحصول على « عيون السمك » أى اللؤلؤ[3] .

كما أن الإسم القديم البحرين Tylos ، والذى جاء على لسان المؤرخ الرومانى Peliny مشير به إلى اللؤلؤ .

(1) F. K. Organski, World Politics, Vol 11, 1951, p. 32.
(2) H. Dickson, The Arab of the Desert, "Pearl Stories", op. cit, p. 490-496.
(٣) الدكتور جواد على ، المفضل فى تاريخ العرب قبل الاسلام ، الجزء الأول ، بغداد ١٩٦٨.

ويرجع ذكر اللؤلؤ بالنسبة لتاريخ العرب فى القرن التاسع الميلادى على لسان الرحالة العربى الشهير سليمان الشاهد ، حينما تحدث عن وجود اللؤلؤ فى البحرين فى سياق حديثه حول الجزيرة العربية[4] .

أما الذى وصف طريقة الغوص فهو عربى آخر يدعى أبو حسان فى القرن العاشر ومن الغريب أن وصفه لطريقة استخراج اللؤلؤ لم يطرأ عليها تغيير كبير من ذلك التاريخ حتى الآن .

كما أشار إلى اللؤلؤ الجغرافى العربى الإدريسى ثم أبو الفدا وذلك فى القرن الرابع عشر ثم ابن بطوطه عام ١٤٨٥ فى رحلته .

كما أشار الرحالة البرتغالى Dura Barkosa فى القرن السادس عشر إلى أن الاحتلال البرتغالى للبحرين كانت نتيجة طبيعية لثروة اللؤلؤ الضخمة التى شدت انتباه Don Al Brquerque حاكم الهند أثناء زيارته للبحرين[5] .

وقد ازدادت معرفة الأوروبيين باللؤلؤ فى القرن السابع عشر بازدياد الشركات الأوروبية عبر الهند[6] .

كما أن اللؤلؤ يشكل السبب الجوهرى الذى دفع آل الخليفة إلى التطلع نحو البحرين من شواطىء شبه جزيرة الزبارة فى شاطىء قطر[7] .

ويشير الكتاب الأوروبيون إلى أن السلطات البريطانية لم تتدخل قط فى شؤون اللؤلؤ بل بالعكس تركت ذلك للشيوخ ومنعت عقد أى اتفاقية تتعلق

(٤) البلاذرى ، فتوح البلدان ، دار النشر للجامعيين ، بيروت ١٩٥٧ ، ص ٧٢.
(٥) أبى الفداء « تقويم البلدان » دار الطباعة السلطانية ، باريس ، ١٨٤٠م عن الزعيم المتقاعد بهجت سنان ، البحرين درة الخليج ، بغداد ١٩٦٣ ص ١٦ .
(٦) جورج حورانى ، العرب والملاحة فى المحيط الهندى ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٧٢ .
(٧) أحمد أبو حاكمة ، تاريخ شرق الجزيرة العربية فى العصور الحديثة (معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٨٤) .

باستخراج اللؤلؤ مع أية جهة كانت . ويحدثنا التاريخ أن بريطانيا وقفت ضد تطلعات حاكم مسقط فى لؤلؤ البحرين ، وضد تطلعات العثمانيين فى القرن التاسع عشر ، كما حالت دون عقـــد اتفاقية بين الشيخ عيسى حاكم البحرين وألمانيا عام ١٩٠٣ (٨) .

وتمنع حكومة البحرين ، استخدام الأساليب الحديثة فى استخراج اللؤلؤ ، رغبة منها فى ابقاء التـكافؤ فى الإمكانيات والمحافظة على الأسعار العالمية للؤلؤ الطبيعى (٩) .

ويستخرج اللؤلؤ فى موسمين ، الأول هو الغوص البارد ، الذى يبدأ عادة من أبريل إلى مايو . أما الغوص الـكبير ، فيبدأ من يونية لغاية أكتوبر (١٠) .

ومن العادات المتبعة فى البحرين قديماً إقامة إحتفالات شعبية فى بداية موسم الغوص كان يفتتحها أمير البلاد بإعلان فى جمع شعبى (١١) أما بعد ذلك فا كتفت البحرين بإعلان حكومى ينشر فى الجريدة الرسمية يحدد بداية الموسم ونهايته .

تصنيع وتجارة اللؤلؤ :

الواقع أن البحرين هى التى تصنع اللؤلؤ محلياً ، وذلك عن طريق فردى ، وأعنى بذلك أن كل (نوخذه) (١٢) أو طواش هو المسؤول عن تصنيع وصقل بضاعته من اللؤلؤ .

---

(8) P. Sykes, German Activity in the Persian Gulf, 1920 p. 432

(9) Paul Harison, The Arab at Home, New York 1969, p. 77.

(١٠) الشيخ خليفة النبهانى ، التحفه النبهانية ، المصدر السابق .

(١١) مجلة « العربى » الـكويت (عدد خاص عن البحرين)وزارة الاعلام ٢ أغسطس ١٩٧٠ وقد جاءت الروايات المحلية ، مطابقة لما ذكرته « العربى » .

(١٢) النوخذه ، معناه : ربان السفينة ، وتاجر اللؤلؤ ، والذى يسمى أيضا . . . « الطواش » ورحلته تسمى الطواشه : والواقع انه يترك عملية الغوص وتنظيف اللؤلؤ — واقتلاعه من الأصداف (المحار) لمساعديه ويبدأ عمله فى المرحلة المتقدمة والتى تقتضى تصنيف اللؤلؤ — والمعاملات التجارية الخاصة ببيعه . ثم تقسيم بعض أرباح البيع الذين ساهموا فى حصيلته من اللؤلؤ .

وسوف لا أدخل فى تفاصيل متشعبة خاصة باستخراج اللؤلؤ وطريقة الغوص. ودور العاملين فى هذا الحقل . وذلك يعود إلى سببين :

(١) إن الباحثين السابقين تصدوا لذلك الموضوع بتفاصيل عديدة ، سواء كانوا الرحالة الأجانب Zwemer. pelgrave, Harrison أو غيرهم من العرب كالشيخ خليفة النبهانى ، وأمين الريحانى ، فى الماضى وسيف مرزوق الشملان ، وعبد الله خليفة الشملان فى الحاضر (١٣) .

(٢) إن خطة البحث تقتضى ابراز اللؤلؤ كأحد أركان العامل الاقتصادى ، والذى أثر فى حياة البحرين دون الدخول فى التفاصيل الوصفية والاجتماعية التى رافقته . وعلى هذا الأساس فسأقتصر الحديث عن المتاجرة باللؤلؤ والتى تتم إما فى البحرين أو فى البلاد الأوروبية وغالباً ما يأخذه التجار إلى الهند عن طريق البواخر الخاصة والعامة ، ليباع هناك إلى التجار الهنود .

— كما أن هذا المصطلح لا زال يستعمل حتى الآن ، أما دور « النوخذه » فقد تحدثت عنه الرواية المحلية ، من خلال الاهازيج الشعبية ، وأغانى البحارة .

أنظر :

الآنسة حصة الرفاعى ، أغانى البحار فى الـكويت ، رسالة ماجستير — آداب القاهرة ١٩٧١ .

(١٣) أنظر سيف مرزوق الشملان ، ومؤلفه عن تاريخ الغوص فى الخليج المصدر السابق ، ثم عبد الله خليفة الشملان ، صناعة الغوص ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة ١٩٧٥.

إلا أن ذلك لا يمنعنا من اضافة انطباعات خاصة عن اللؤلؤ ولا زالت جارية حتى الآن . ان اللؤلؤ أصناف من حيث الجودة وان كان لؤلؤ البحرين يتميز بالجـودة الممتـازة .

(أ) يعتبر « الجيوان » أحسن أنواع اللؤلؤ وهو عبارة عن لؤلؤة شديدة الاستدارة تميل الى اللون الأبيض المشرب باللون الازرق .

(ب) الشيرين : عبارة عن لؤلؤة يميل الى الاصفرار .

(ج) الدانه : هى الجوهرة النادرة والتى تستعمل فى تيجان الملوك وتقدر قيمتها بثمن خيالى .

(د) السحتيت : عبارة عن لؤلؤ ناعم رخيص الثمن نسبيا . ويباع بالجمله .

(هـ) ويربط اللؤلؤ عادة فى قطعة قماش حمراء دائما وتلف الطوس (المصافق) الخاصة باللؤلؤ فى قطعة حمراء أخرى .

أما من حيث الدخل العام فقد بلغ اللؤلؤ عام ١٨٣٠ ما يعادل ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني [١٤] ، ثم انخفض عام ١٨٩٦ إلى ٣٠٣٫٩٤١ جنيه استرليني فى الوقت الذى ارتفع فيه عدد الغواصين من (٢٥٫٠٠٠) خمس وعشرين الف إلى (٣٠٫٠٠٠) [١٥].

أما فى مطلع القرن العشرين فقد ارتفع دخل اللؤلؤ إلى ١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني ، بينما انخفض عدد الغواصين إلى عشرين الفا (٢٠٫٠٠٠) غواص [١٦].

أما فى عام ١٩٣٢ فقد انخفض دخل اللؤلؤ إلى ١١٢٫٠٠٠ جنيه استرليني نتيجة لأزمة الكساد العالمية عام ١٩٢٩ [١٧].

وبعد عام ١٩٣٤ بدأ اقتصاد البحرين يتخذ « أشكالا » أخرى هو التطلع إلى النفط والانصراف عن اللؤلؤ ، والواقع أنه ليس النفط فقط هو الذى جعل من تجارة اللؤلؤ فى تأخر مستمر . وإنما ظروف الحياة العصرية بصفة عامة . والتى جعلت أصحاب المهنة ينصرفون عن استخراج اللؤلؤ والبحث عن مصادر جديدة فى اليابسة ، بدلا من صعوبات الغوص . كما أن اللؤلؤ اليابانى المصنع لعب دوراً فى تزويد بعض الدول الأوروبية لأنه يتميز برخص ثمنه .

ومع أن تجارة اللؤلؤ قد تغيرت ، إلا أن مركز البحرين التجارى لم يفقد أهميته بل ازداد نتيجة لتقدم التجارة العابرة واقامة الموانىء الحديثة . فالبحرين بموانيها تشكل مستودعا كبيراً يزود المنطقة بحاجياتها من المؤن والمواد الاستهلاكية .

كما أن التجارة فى البحرين تتسع مقاولاتها ونشاطها لتشمل دول الخليج وقسما من المملكة السعودية .

(14) Zwemer, Arabia; The Cradle of Island, London, pp. 100-115.
(15) P. Harrison, The Arab at Home, 1976, op. cit. p. 480.
(16) G. Belgrave, The pirate coast, 1966, p. 153.
(17) Ibid, p. 482.

ومن الحديث عن تجارة اللؤلؤ ننتقل إلى النفط باعتباره الركيزة الأساسية التى يقوم عليها اقتصاد البحرين منذ عام ١٩٣٦ الى الآن .

اتفاقية النفط فى البحرين

استناداً الى اتفاقية النفط لعام ١٩١٤ ، بين الشيخ عيسى بن على حاكم البحرين والميجور تريفور . أكد الشيخ التزامه بعدم السماح لأية جهة ما أن تستغل الزيت فى أماراته دون استشارة المعتمد السياسى فى البحرين . ودون موافقة الحكومة البريطانية [١٨].

وعلى أساس ذلك الالتزام منح الشيخ حمد بن عيسى آل الخليفة شركة التعاون الشرقية العامة البريطانية عام ١٩٢٥ [١٩] امتيازاً للتنقيب عن النفط فى مساحة مائة ألف فدان من أراضى البحرين . غير أن بعض الصعوبات المالية أعجزت الشركة عن القيام بتنفيذ التزاماتها .

ثم تقدمت فى سنة ١٩٢٨ شركة أمريكية تسمى استاندارد أويل أوف كاليفورنيا بعرضها لشراء الامتياز السابق ، ولكن الحكومة البريطانية عارضت حكومة البحرين فى ذلك بدعوى أن حاكم البحرين لا يستطيع تحويل الامتياز إلى أى شركة أخرى غير بريطانية .

وقد تمكنت الولايات المتحدة من فرض وجهة نظرها حول تطبيق مبدأ الباب المفتوح وذلك فى إعلان مشترك صدر فى عام ١٩٢٩ [٢٠] ويقضى بتسجيل الامتياز الجديد فى كندا (التابعة للكومنولث البريطانى) كى يلائم

(١٨) أنظر اتفاقية النفط لعام ١٩١٤ فى الملحق رقم (٥) المصدر
C. U. Aitchison Treaties Engagement aad Sands, vol. 11, Delhi p. 234.
(١٩) أنظر اتفاقية سنة ١٩٢٥ — الدكتور ابيب شقير وصاحب ذهب ، اتفاقيات وعقود النفط فى البلاد العربية، الجزء الثانى سنة ١٩٦٠ القاهرة ص١٤.
(20) H. Longrigg Oil in the Middle East, London 1969, p. 101-105.

التزامات شيخ البحرين للحكومة البريطانية وذلك بعد أن استمرت المفاوضات بين وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة المستعمرات البريطانية طيلة عام تمكنت بريطانيا خلالها من الحصول على امتيازات من الشركة الأمريكية سنذكرها فى سياق الموضوع .

عقد الامتياز :

إن العقد الذى وقع بين الشيخ حمد بن عيسى والشركة الشرقية العامة البريطانية (Eastern Company) عام ١٩٢٥ (٢١) أصبح نافذا ، بالتعاقد الثانى بين الشيخ نفسه ، والشركة الأمريكية عام ١٩٣٠ (استاندارد أويل أوف كاليفورنيا) .
Standard Oil of California

وذلك حينما اشترت الشركة الامتياز السابق من الشيخ ، وفيما يلى نعرض لأهم المواد التى اشتمل عليها عقد الامتياز الأول لعام ١٩٢٥ .

عقد الامتياز بين الشيخ حمد بن عيسى كطرف أول والشركة الشرقية العامة كطرف ثان .

وقد نص العقد المكون من عشر مواد على ما يلى :

١ – يمنح الشيخ الشركة حق البحث عن الغاز الطبيعى والبترول والاسفلت بعمق لا يزيد على ٢٠ قدما ولمدة سنتين فقط .

٢– مد فترة الترخيص بناء على طلب الشركة وموافقة المقيم السياسى البريطانى

٣ – تختار الشركة ثلاث مناطق للتنقيب والحفر فى مساحة تقدر بـ ١٠٠٫٠٠٠ فدان .

---

(٢١) انظر النص العربى للعقدين فى كتاب خضر العبيدى ، أيضا ، البحرين وامارات الخليج ، بغداد سنة ١٩٦٩ ، ص ٣٠٨ وكذلك الدكتور لبيب شقير ، صاحب ذهب ، المصدر السابق صفحات ١٥ — ١٦ .

٤ – تدفع الشركة مبلغاً قدره ١٠٫٠٠٠ روبية هندية أى (ما يعادل ألف دينار بحرينى) من تاريخ التوقيع على الاتفاقية ثم تتبع ذلك بدفع مبلغين مماثلين أعتباراً من تاريخ البحث إلى التنقيب .

٥ – يكون للشيخ حق أنهاء الاتفاقية بعد مشورة المقيم السياسى فى حالة عدم التزام الشركة بالنصوص الواردة .

٦ – يلتزم الشيخ بتنفيذ جميع شروط العقد هو وورثته .

٧ – يعتبر النص الانكليزى هو النص الرسمى الواجب الرجوع إليه عند تفسير أى نص من نصوص الأتفاقية .

وقد ألحق باتفاقية النفط ثلاث جداول تدور حول الأمتيازات التى تتمتع بها الشركة بموجب ترخيص البحث ، فترخيص التنقيب وأخيراً عقد ونطاق الاستغلال .

فاستناداً إلى الجدول الأول والخاص بالأمتيازات يسمح الشيخ بموجبه للشركة بالحق فى دخول الوكلاء والمستخدمين المعينين من قبل الشركة بالإضافة إلى حرية إستخدام المياه والوقود وإستيراد كل أنواع المواد والمعدات والآلات اللازمة . كما يحمل الشيخ مسؤولية حماية الشركة من السرقات والتخريب (٢٢).

أما الجدول الثانى والخاص بامتيازات الشركة بموجب ترخيص التنقيب ، فيماثل الجدول الأول من حيث التعهدات بالإضافة إلى أعطاء الشركة الحق فى الحصول على مائة ألف طن من الزيت دون مقابل . كما يحق لها إتخاذ أية إجراءات وقائية تمنع تسرب المياه الجوفية إلى مناطق الزيت (٢٣)

وفيما يتعلق بالجدول الثالث والخاص بعقد ونطاق الاستغلال فيتكون من أربعة عشرة مادة إلا أن أبرزها ينص على ما يلى :

---

(٢٢) خضر العبيدى : المصدر السابق ، ص ٣١١ .

(23) H. Longrigg, op. cit, p. 15

١ ـ تحديد مدة العقد مع الشركة بفترة (٥٥) عاما .

٢ ـ يمنح الشيخ للشركة كل ما تحتاج إليه من أراضى ومبان خاصة بها على أن يسلم للشيخ الأراضى والممتلكات غير المنقولة فى حالة إنهاء الاتفاقية .

٣ ـ تحديد عائد النفط بمبلغ ٣ر٨ روبية عن الطن الواحد أى ما يعادل ثلث الدينار البحرينى الآن .

٤ ـ يحق للشيخ أن يطلب من الشركة التخلى عن العقد فى حالة عدم تمكنها من إستغلال النفط بكميات تجارية خلال خمسة أعوام من بدء التنفيذ .

٥ ـ لا يسمح العقد بنقل الامتياز إلى طرف ثالث دون موافقة الشيخ بالتشاور مع الممثل السياسى البريطانى .

٦ ـ ويختتم العقد بالنص على وسيلة فض المنازعات التى تثور حول تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية عن طريق التحكيم .

وقد وقع على العقد المقيم السياسى فى الخليج وشيخ البحرين من جانب ومن جانب آخر ممثل الشركة المستر هولز .

وهكذا يمكن تحديد الأثر المترتب على قيام هذا العـــقد بالنسبة للبحرين للامور التالية :

١ ـ أعطيت الشركة بموجب هذا الامتياز حقوقا كبيرة .

٢ ـ أن بريطانيا سجلت الشركة فى كندا ، لتستفيـد من الضرائب التى تفرضها الدول على الشركات العالمية المنتجة للبترول . والدولة التى تنتمى إليهـا جنسية الشركة .

٣ ـ لم ينص الاتفاق على إستخدام عدد معين من الوطنيين فى البحرين . بينما أتفقت بريطانيا مع الشركة الأمريكية على إستخدام عدد معين من المواطفـين البريطانيين فى المراكز الرئيسية خاصة .

٤ ـ أن مدخرات البحرين من دخول النفط كانت توضع فى بنك إنكلترا حيث تستفيد منها المملكة المتحدة فى إستثماراتها المختلفة . كما هو الحال بالنسبة لبقية الأمارات التى أكتشف فيها النفط بعد البحرين كقطر وأبو ظبى .

٥ ـ كما أن البحرين لم تتح لها فرصة كبيرة لإجراء المنافسة بين الشركات العالمية ذلك لأن الشركة الأمريكية حصلت على أمتيازات غير محدودة خصوصاً بالتعديل الذى طرأ على الاتفاقية عام ١٩٤٠ والذى ينص على أن يعطى الشيخ حمد بن عيسى حاكم البحرين شركة النفط (بابكو) أمتيازاً للتنقيب والحفر فى الأراضى البرية والبحرية والمغمورة وتشتمل الممتلكات الحاضرة والمستقبلة لشيخ البحرين [٢٤] . ويقال أن هذا الامتياز قد حدد فيما بعد ، وأدخلت عليه تعديلات .

كما يلاحظ أن الشركة لها الحق فى منع حفر آبار ميـاه فى البحرين حفظاً على أرتفاع النفط . ويرى بعض الكتاب أن ذلك العمل من قبل الشركة رمى إلى إنخفاض الزراعة وترديها مما يشجع العمال على قبول أية أجور منخفضة للعمل ضمن شركة النفط [٢٥] .

والواقع أن الظروف الاقتصادية والسياسية مكنت هذه الشركات الدوليـة الكبرى أن تتمتع بسيطرة تكاد تكون كاملة ، على إنتاج البترول ، وكان فى مقدمة تلك الظروف أن الصناعة البترولية ، تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وإلى خبرة فنية عالية . وإلى أجهزة تسويقية ، واسعة النطاق . ولم يكن فى مقدور البحرين مواجهة هذه المتطلبات وهى لم تصل إلى المراحل الأولى من مستويات

---

(٢٤) الدكتور لبيب شقير وصاحب ذهب ، اتفاقيات وعقود النفط فى البلاد العربية ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٢٥) على الشركه ان تتخذ جميع الاجراءات العمليه لمنع تسرب المياه تسربا لأية من الطبقات المحتوية على البترول والتى قد تواجهها سواء أثناء سريان العمل أو بعد هجر أى بئر (انظر المادة ١٢ من عقد الامتياز) .

Longrigg, op. cit. p. 114.

النمو الاقتصادى(٢٦) . يضاف إلى ذلك أن المفاوضات لم تكن على قدم المساواة نتيجة للحماية الأجنبية والتى من شأنها دعم مطالب الشركات(٢٧) .

وأيا كانت الأسباب فإن الأتفاقية المعقودة بين البحرين والشركة الأمريكية لاتختلف كثيراً عن الاتفاقيات المعقودة مع الدول الكبيرة نسبياً فى المنطقة كايران والسعودية والعراق . والتى أشتملت أيضاً على نفس التنازلات لصالح شركات البترول(٢٨)

ويستدل من ذلك أن هذه العقود تمت فى وقت لم ينضج فيه وعى الحكام البترولى وبالتالى فقد منحت الشركات أمتيازات كبيرة دون مقابل يذكر .

٢- انتاج النفط فى البحرين:

مع أن البحرين أسبق أمارات الخليج العربى فى دخول عصر النفط فإن حقلها يعتبر صغيراً بالنسبة للحقول المنتجة الأخرى فى المنطقة .

وقد بدىء فى شحن النفط فى عام ١٩٣٤ . وظل إنتاجه يتزايد باضطراد فى حقل جبل الدخان (أعلى منطقة فى البحرين) فبلغ معدل الإنتاج عام ١٩٥٦ (٣٠ر٠٠٠) برميلا فى اليوم . وفى عام ١٩٦٠ وصل إلى (٤٥ر٠٨٣) برميل فى اليوم. عام ١٩٦٦ وصل إلى ٦١ر٧٠١ برميل فى اليوم . ثم أرتفع الإنتاج الكلى لعام ١٩٧٠ إلى ٩٢ مليون فى السنة وهو أعلى نسبة ١٥ ٪ من مقدار إنتاج عام ١٩٦٩(٢٩)

(26) Mikesell, Ruymond, F. and Chevery Hullis, B. Arabaiu Oil America's Stoke in the Middle East, (The University of North Carolina Press) Chapell hill, 1949.

(٢٧) بالرغم من أن البحرين استطاعت أن تنقل العقد إلى شركة أمريكية ١٩٢٨ وذلك ما يخالف اتفاقية الشيخ عيسى بن على مع بريطانيا لعام ١٩١٤ إلا أن هذا تم باتفاق سابق بين أمريكا وبريطانيا ترتب عليه حصول بريطانيا على ميزات الرسوم فى مقابل انفاذ سياسة الباب المفتوح لصالح امريكا بالاضافة إلى ان التوقيع على العقد الجديد كان بوجود المقيم السياسى البريطانى.

(28) Issawi, Charles and Y. Mohamed, the Economics of Middls Eastern Oil, (F. A., New York, 1962, p. 44.

(٢٩) التقرير السنوى لشركه نفط البحرين (بابكو) ١٩٧٠ ، ص ٣ .

ويضاف إلى إنتاج البحرين نصيبها فى بترول المياه الإقليمية المشتركة مع السعودية(٣٠) .

ومع أن النفط قليل بالقياس إلى الدول الخليجية المجاورة . إلا أن حقل البحرين يتمتع بثروة غازية كبيرة جداً . فآبار النفط المنتجة تنتج يومياً ما مقداره ٤٥ر٠٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز . يستعمل بعضه كوقود فى معمل التكرير ويمكن لهذه الثروة الغازية الكبرى أن تكون أساسا لصناعات كثيرة . وهذا بالفعل ما حدث عند بناء مصنع الألمونيوم(٣١) .

ويعتبر معمل التكرير من أضخم المعامل التكريرية فى الشرق الأوسط بعد معمل عبدان فى إيران ولهذا يساهم هذا المعمل فى تكرير وتصفية قسم لا بأس به من بترول الشركة الأمريكية (ارامكو) العاملة فى المملكة العربية السعودية . وقد بدأ المعمل عام ١٩٣٦ بتكرير عشرة آلاف برميل يوميا ويبلغ الآن مايعادل ٢٠٥ آلاف برميل يومياً .

ومن المعلوم أن قطاع النفط يتميز بمستوى تكنيكى وتنظيمى عاليين ويأتى فى المقدمة من حيث مساهمته فى الدخل القومى .الا أن نسبة العاملين فيه تقل عن الذين يعملون فى الخدمات العامة والحكومية ومن الصعب أعطاء أى نسبة صحيحة للوطنيين العاملين فى حقل النفط ، ذلك لأن الاحصائيات الخاصة بالشركة تذهب إلى أن ٨٨ ٪ من العاملين هم من البحرين وهذا التقدير محل شك لأن

(٣٠) لقد زار البحرين فى فبراير ١٩٦٥ وزير النفط والثروه المعدنية السعودى زكى يمانى ووقع مع البحرين عقد لتقسيم استثمارات النفط فى حقل ابى سعفة اعتمادا على اتفاقية الرياض للمياه الاقليمية بين البلدين عام ١٩٥٨ . انظر الملحق رقم (٦).

وتشترك البحرين مع المملكة العربية السعودية فى الإنتاج من حقل بحرى وهو حقل « ابو سعفة » والذى تستثمره شركة «ارامكو » المستغلة لنفط السعودية بمعدل يومى يبلغ ٧٥ الف برميل . وذلك منذ عام ١٩٦٥ .

(٣١) دليل البحرين الحكومى (الغاز والالمنيوم) ١٩٧٠ ، ص ٥٠ .

الاحصائيات تصدر من جهة واحدة وهى الشركة وليست هناك احصائيات رسميه عن جنسيات موظفى الشركة أو تلتمس بالطريق الرسمى (٣٢) .

كما أن معظم العاملين البحرينيين هم مجرد « عمال » يمتهنون أعمالا يدوية كأعمال البناء والنقل . إلى جانب عدد ضئيل جدا من الفنيين الحقيقيين الذين أهلتهم الشركة من أهل البحرين للقيام بأعمال هندسية دقيقة فى الحفريات والتكرير وغيرها .

ويلاحظ أن نسبة الجنسيات بين العاملين فى شركة البترول موزعة بالترتيب التالى * : يحتل البريطانيون أكبر نسبة ويليهم الامريكيون ثم الهنود فالبحرانيون وبعض عرب الخليج ولاسيما العمانيون .

المراحل التى مر بها انتاج النفط فى البحرين :

لقد مر استغلال النفط عبر ثلاث مراحل ، حددتها الظروف والملابسات التى عاصرت كل مرحلة من هذه المراحل.

(أ) فترة الحرب العالميه الثانية :

تناقص انتاج النفط فى البحرين فى السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية. فقد كان النفط عام ١٩٣٨ يعادل ٣ر٨ مليون برميل ثم أصبح عام ١٩٤١ ، يعادل ٢ر٦ مليون برميل . وذلك نتيجة لأحداث الحرب والقصف الجوى الذى قامت به ايطاليا على البحرين فى اكتوبر ١٩٤٠ فكان الخوف من هجوم مباغت على البحرين من جانب دول المحور هو الذى أدى إلى وقف عمليات الحفر واقفال بعض الآبار المنتجة (٣٣) .

---

(٣٢) تقارير شركة النفط « بابكو » لعام ١٩٦٨ .

(*) أن هذا التقسيم لا يؤكد على المعنى الاحصائى فى النسب ، وانما يعتمد على المعنى الفنى والادارى للموظفين .

(٣٣) دكتور صاحب ذهب ، البترول العربى الخام فى السوق العالميه (المطبعة العالمية) القاهرة ز ١٩٦٩ ص ٤٥.

(ب) فترة مابعد الحرب :

تميزت البحرين بتصدير النفط الخام حتى وصلت مواردها عام ١٩٥١ إلى ٢٧١ر٥ مليون دولار (٣٤) . وترتب على هذا زيادة فى تداول السلع الانتاجية ونمو قطاع الخدمات العامة ، حتى بلغت مساهمة النفط فى الميزانية العامة نسبة ٥٠ — ٦٠ ٪ (٣٥) وذلك فى بداية الستينات من هذا القرن .

(ج) الفترة الحالية :

فى منتصف الستينات طرأ وضع جديد ، بالنسبة لقطاع النفط فبينما كانت البحرين أسبق الأمارات إلى اكتشاف النفط وتصديره ، أصبح إنتاج الأمارات الأخرى كقطر وأبى ظبى يفوق إنتاج البحرين (٣٦) فبلغ إنتاج أبى ظبى عام ١٩٧٠ _ ٣١ر٧٠٠ مليون طن ، وقطر ١٧ر٧٠٠ مليون طن . بينما لم يزد إنتاج البحرين عن ٣ر٨٠٠ مليون طن (٣٧) .

أما ميزانية النفط أو مدفوعات الشركة النقدية للدولة . فقد بلغت عام ١٩٦٩ من ٦٨ مليون دولار (٣٨)

---

(34) Lenzowski. Oil aud State in the Middle East, (Cornell University press 1960) p. 11. B. Shawadran, the Middle East, Oil and the Great Powers, (M. E; A. Press New Yor 1956) p. 375.

(٣٥) التقرير السنوى لحكومة البحرين — دائرة المالية — ١٩٦٧ ، ص ٨ .

(٣٦) يرجع السبب فى عدم نمو إنتاج البحرين ، فى الوقت الذى ارتفع فيه إنتاج المناطق الاخرى فى الخليج فى التكوين الجيولوجى للحقل نفسه . وان هذا الحقل بالرغم من اتساع مساحته الا انه ضحل إذا ما قيس بالحقول العربية الاخرى . وقد ساعدت ضحالته هذه على ضغط وانفجار الثروة الغازية منه . المصدر :
B. Shawardan, the Middle East oil and the Gseat Powers, op. cit·

(37) Middle East Economic Digest (MEED) Vol. XV, 152, 25 Dec. 1970.

(٣٨) تقرير حكومة البحرين — دائرة المالية ، ١٩٧٠ — ص ١٥ .

ومن خلال ميزانية عام ١٩٧١ فسنجد إن امارة أبي ظبي حصلت على دخل يصل إلى ٣٤٠ مليون دولار ، وقطر ٢٨٠ مليون دولار بينما لم يزد دخل البحرين عن ٩٥ مليون دولار (٣٩) .

ويلاحظ أنه بالنسبة للامارتين الأوليين أبي ظبي وقطر فإن الميزانية تأتى كلها تقريباً عن طريق النفط ما عدا بعض الضرائب أو العوائد الحكومية البسيطة. أما البحرين فتساهم رسوم الجمارك والخدمات العامة إلى حدما فى الميزانية العامة. وبمرور الزمن سوف يرتفع الدخل بتطوير الانماء الاقتصادى الذى يعتمد حاليا على تشجيع الاستثمارات الأجنبية منذ أوائل الستينات .

فأصبحت البحرين توجه الجهد والاهتمامات لتطوير الخدمات العامة فى مجال الاستثمارات . وتشجيع رؤوس الأموال المالية للشركات المساهمة فى بناء المشاريع الانمائية التى تحد من تحكم شركة النفط فى مصير الاقتصاد بالاضافة إلى تشجيع بعض مشاريع السياحة .

رابعا : محاولات التطور الاقتصادى :

إن محاولات التطور الاقتصادى تجلت فى أربع بوادر :

البادرة الاولى :

(١) مصنع الالمنيوم ، والذى يعتبر من أضخم المشاريع والاحداث بعـد اكتشاف النفط (٤٠) .

والواقع أن هذا المصنع كان نتيجة لوجود الثروة الغازية الكبيرة والتى يحترق معظمها فى الهواء .

---

(39) MEED, Op. Cit., 1971.

(٤٠) محاضرة المستر بارسل Parcel — المعتمد البريطانى فى البحرين — نادى الخريجين البحرين مارس ١٩٦٩ .

كما أن العمل فى انشائه ابتدأ منذ عام ١٩٦٩ وتبلغ تكاليف هذا المصنع ٢٥ مليون دينار بحرينى كما تقدر طاقته الانتاجية بمقدار (٥٧٫٥٠٠) طن فى الشهر .

واختيرت البحرين من بين ثلاث دول أخرى هى نيوزيلندا ، ايسلندا والنرويج ، لما لديها من احتياطى كبير فى الثروة الغازية ورخص الايدى العاملة بالاضافة إلى موقعها الهام .

أما الآثار التى سوف تنعكس من وجود المصنع فأهمها تشغيل عدد لا بأس به من العمال يتراوح ما بين ٧٥٠ — ١٠٠٠ عامل ، اضافة إلى زيادة الدخل القوى عن طريق الغاز الطبيعى .

(٢) أما البادرة الثانية — فتتعلق بظاهرة افتتاح المصارف الأجنبية والعربية فى البحرين .

وأهم هذه المصارف هى « ناشونال بنك » أو المصرف الوطنى الأمريكى والذى نقل مركزه الرئيسى من بيروت إلى البحرين ويعتبر بمثابة القاعدة المركزية للاموال والاستثمارات الأمريكية فى الشرق الأوسط (٤١) .

كما أفتتحت مصارف للدول العربية والصديقة. منها مصرف الرافدين العراق ومصرف حبيب الباكستانى. مصرف ملىّ الايرانى، مصرف الكويت والبحرين المشترك وأخيراً بنك القاهرة .

ويلاحظ أن معظم هذه المصارف افتتحت فى الفترة ما بين عامى ٦٩ — ١٩٧٢ (٤٢) .

(٣) والبادرة الثالثة الخاصة بالاستثمار عن طريق الخدمات العامة ؛ المتعلقة

---

(41) MEED, Vol. XVI 50, Beirut, 25 th of March, 1970.

(٤٢) التقرير السنوى لحكومة البحرين ، ١٩٧٠ ص ٦ .

بالميناءين البحرى والجوى ، فقد افتتح مطار جديد فى البحرين فى مستهل عام ١٩٧٢ ليواكب عصر طائرات الجامبو ، والكونكارد .

(٤) البادرة الرابعة : والتى انبثقت عن مؤتمر المنظمة العربية المصدرة للنفط Oeapic التى انعقد فى الكويت فى فبراير ١٩٧٢ ، حيث أوصى باقامة « حوض جاف فى ميناء ستره » – يستقبل ناقلات البترول الضخمة ويزود برادار وأجهزة حديثة لصيانة السفن فى الميناء ، وستشترك الدول العربية جميعها فى هذا المشروع الذى سيتكلف ٦٠ مليون دولار ويستوعب (٢٥٠٠) عامل [٤٣] .

اثر اجتماع المجلس الوزارى لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط فى ديسمبر ١٩٧٤ أعلن تأسيس الشركة العربية لبناء السفن (الحوض الجاف) برأسمال عربى بلغ ١٢٠٠ مليون ريال سعودى ، اشتركت فيه الدول الأعضاء بنسب متفاوته [٤٤] .

وعلى أن يكون له مجلس إدارة ممثل من الدول المشتركة .

وقد اجتمع وزراء النفط للدول المشتركة للمشروع فى البحرين عدة اجتماعات منذ نهاية ديسمبر ١٩٧٤ ، تم على أثره الافتتاح الرسمى لمشروع الحوض فى ١ يناير ١٩٧٥ ، حيث قام أمير البحرين بوضع حجر الأساس للمشروع يرافقه وزراء النفط المجتمعين .

اشتركت كل من السعودية ، الكويت ، دولة الأمارات بنسبة ١٧٪ وليبيا ١٥ ٪ قطروالعراق ١٠٪ والجزائر ٥٪ البحرين وسوريا ومصر ٣٪ .

---

(٤٣) من قرارات مؤتمر أوبك (الدول المصدرة للنفط) الكويت ، فبراير ١٩٧٢ . وكذلك من حديث وزير الانماء والخدمات الهندسية البحرين فى مؤتمر صحفى عقد بهذا الشان فى مارس سنة ١٩٧٢ .

ويقال أن موقع البحرين الهام وبحرها الخالى من الأعاصير والأمواج شجع الدول العربية على اختيار ميناء ستره .

إلا أنه بالواقع سوف يتطلب المشروع بضع سنوات لتستفيد منه البحرين فى مجال التطور الاقتصادى الحديث .

كما أن الحكومة بالاشتراك مع القطاع الخاص اتجهت للبحث عن مصادر جديدة أخرى لتشجيع السياحة . وبما أن البحرين أقل تصلباً فى مراعاة التقاليد المحافظة التى يعانى منها مجتمع الخليج ، فإن ذلك اجتذب السائحين من الإمارات العربية والمملكة السعودية .

وقد شيد عدد من الفنادق الفاخرة ، وطرحت أسهمها للاكتتاب أمام الجمهور [٤٤] .

وكما واجهت الحكومة محاولات التطور الاقتصادى بإنشاء أجهزة تساعد على إدارة الأمور فى هذا الشأن .

فأشار حاكم البحرين إلى هذه المحاولات فى خطاب له فى ديسمبر ١٩٦٦ [٤٥] .

وقد أنشىء فى هذا المجال مكتب يسمى مكتب الإنماء الاقتصادى خصيصاً لهذا الغرض عام ١٩٦٧ كان يديره خبير بريطانى فى حقل الإنماء له اتصال منذ عام ١٩٦٨ ببرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة :

United Natien Development, Program (N.U.D.P.).

---

(٤٤) الجريدة الرسمية ، يناير ، ١٩٦٩ .

(٤٥) « نحن الآن بصدد تنفيذ مرحلة جديدة من التنمية الاقتصادية الصناعية ، فبعد أن كانت البلاد تعتمد على صيد اللؤلؤ . ثم استخراج النفط ، فاننا اليوم نخطط لقيام صناعات مختلفة بتشجيع رؤوس الأموال الاجنبية وانتشار الشركات المساهمة وتوفير جو يساعد على ازدهار الاقتصاد الحر ، مما يعود بالنفع على سائر الفئات بما يوفره من فرص عمل جديدة للمجتمع » — المصدر مجلة (هنا البحرين) ، كلمة الشيخ فى العيد السادس .

كما تقوم هذه المؤسسة العالمية ، بإرسال خبرائها للتعرف على اقتصاد البحرين ووضع التوصيات للحكومة[٤٦] .

ومن مهام المكتب الأساسية خلق فرص للعمل وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية لإنعاش وتطور الاقتصاد[٤٧] .

ويساعد مكتب الإنماء مكتب آخر ، وجد ليواكب النمو الاقتصادى هو « مكتب الإحصاء » ، وقد أنشىء فى نفس العام ١٩٦٧ ، والهدف منه مساعدة مكتب الإنماء فى جهوده الرامية إلى التخطيط الاقتصادى المبنى على الإحصائيات والبيانات المدروسة ، وما إلى ذلك من متطلبات[٤٨] .

هذا ويقوم مكتب الإحصاء بالاستفادة من الحقائق الإحصائية التى يحتاج إليها أيضاً من مكتب الإحصاء التابع لهيئة الأمم المتحدة .
U.N.Statistical Office

إلا أننا نذكر أنه لا توجد إحصائيات رسمية لدخل الفرد السنوى ، وإنما هناك فحسب تقديرات رسمية تشير إلى أن دخل الفرد يتراوح مابين ٤٤٠ ، ٦٠٠ دولار — سنوياً[٤٩] فى المتوسط .

أثر العامل الاقتصادى على السكان :

على الرغم من الثروة النفطية ، تلعب الدور الرئيسى فى إمارات الخليج العربى تلك التى أثرت تأثيراً عميقاً وشاملا على حياة السكان فى فترة قليلة من الزمن .

(*) افتتح مقر برنامج الأمم المتحدة الانمائى فى البحرين رسميا فى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٢ فى الجفير ، ويتبع هذا الفرع المركز الاساسى والاقليمى فى المنطقة والموجود حاليا فى مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية .

(٤٦) استيضاح قدمته الباحثة للدوائر فى مارس ١٩٦٩ (مكتب الانماء) .

(٤٧) نفس الاستيضاح مقدم الى مكتب الانماء .

(٤٨ استيضاح مقدم الى مكتب الاحصاء بنفس التاريخ .

(٤٩) يوسف الشيراوى وزير التنميه الصناعة حاليا تصريح رسمى .

يشير هذا المصدر البريطانى القديم الى أن سكان البحرين كانوا يقدرون بـ ١٠٠٠٠٠ بمائة الف عام ١٩٢٠ منهم ٦٠٪ سنة ، ٤٠٪ شيعة .

إلا أن مجتمع البحرين لم يقفز تلك القفزة الاجتماعية التى شهدتها إمارة أبوظبى فى الستينات[٥٠] . نتيجة لأن مجتمع البحرين كان يتمتع قبل النفط بشىء من التقدم والنشاط الاقتصادى فى مجال التجارة والزراعة والغوص — (استخراج اللؤلؤ) .

غير أن النفط ساعد على نمو الخدمات العامة ، وخصوصاً فى مجالات التعليم والصحة . كما أثر البترول على ظهور طبقة جديدة لم تكن معروفة من قبل فى مجتمع الخليج والبحرين ، وهى طبقة موظفى الحكومة . وقد تمكن بعض أفراد هذه الطبقة من بلوغ حد كبير من الثراء جعلهم أقرب إلى طبقة الملاك وكبار التجار .

لقد انقسم مجتمع البحرين قبل ظهور النفط إلى أربعة طبقات ، تنبع أساساً من نوع المهنة ، والمكانة الاجتماعية ، داخل مجتمع البحرين . وهذا التقسيم هو :

(١) طبقة الشيوخ (أفراد الأسرة الحاكمة) .

(٢) طبقة كبار تجار اللؤلؤ .

(٣) طبقة أصحاب المحلات التجاريه الصغيرة .

(٤) طبقة الغواصين (عمال استخراج اللؤلؤ)[٥١] .

إلا أن ظهور النفط أضاف أيضا طبقة عمالية جديده أعنى بها عمال النفط (Collies) .

ومن الجدير بالملاحظة أن طبقة تجار اللؤلؤ ، تطورت حسب مقتضيات الزمن فأصبح قسم منهم منظمين لشركات السيارات والمعدات الكهربائية وما إلى ذلك من مستلزمات العصر التى تدر أرباحا كبيرة .

---

(50) Manan, Clarence, Abu Dhabi, Birth of an Oil Shihkdom, Beirut, 1964, p. 25,

(51) Fahim Gubain, Social classes and Tensions is Bahrain See the Middle East Journal summer 1955, p. 271-273.

كما أضيفت طبقة ثرية جديدة هي ملاك الأراضي ومتداوليها في السوق ، ثم ملاك العقارات المختلفة ومؤجريها ، وقد ازدهر هذان النوعان من التجارة ازدهاراً بعد ارتفاع أسعار النفط .

التشكيل السكاني في البحرين :

يشكل العرب البحرانيون من طائفتي السنة والشيعة بما يقارب ٧٠ ٪ من مجموع السكان(٥٢) .

ومن الصعب تحديد النسبة المئوية لكل طائفة على حدة وذلك للتقارب العددي بين الطائفتين .

والسنة فمعظمهم من القبائل العربية ، النازحة من أطراف الجزيرة العربية كقبائل آل الخليفة (الطبقة الحاكمة) ، آل الدوسري ، آل النعيمي ، آل المسلم آل البنعلي ، آل الجلاهمة ، آل المناعي ، آل الزياني . . بالإضافة إلى قبيلة « السادة » التي تنتسب إلى النبي (ص) وغيرها من القبائل العربية الأخرى(٥٣)

أما الشيعة العرب فبعضهم قدم إلى البلاد عن طريق الاحساء والقطيف . أما الباقي فينتسبون إلى قبائل عديدة منها العلويين (السادة) آل عصفور ، العريض المديفع ، الحداد ، الصفافير وغيرهم .

وقد بينت فيما سبق أن موقع البحرين الجغرافي ومركزها التجاري اجتذب عناصر أجنبية أثرت في التشكيل السكاني للبحرين . وقد اختلفت هذه العناصر باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على البحرين من عصر اللؤلؤ إلى عصر البترول والخدمات العامة .

(52) British Admiralty, A hand Book of Arabia Vol 1, p. 313.
(53) J. Kelly; Eastern Arabian Frontiers, op. cit. p. 112.
يشير هذا المصدر البريطاني القديم إلى أن سكان البحرين كانوا يقدرون بـ ١٠٠٫٠٠٠ مائة ألف عام ١٩٢٠ منهم ٦٠ ٪ سنة ، ٤٠ ٪ شيعة .

فقد كانت العناصر الخارجية مقصورة على الإيرانيين والهنود ، إلى أن جاء عصر النفط ، فازدادت العناصر الأجنبية من أمريكية وبريطانية وأقليات أخرى، كما ساعدت الشركات والمنشآت الأجنبية الحديثة في البحرين على تعزيز عدد الفنيين من هؤلاء الأجانب .

ويكون هؤلاء الأجانب ثلث عدد السكان المعلن عنه في الإحصاء السكاني لعام ١٩٧١(٥٤) .

ونتيجة لذلك فقد تضاعف سكان البحرين خلال ربع قرن ، قبل أول إحصاء جرى سنة ١٩٤١ فبلغ عدد السكان ٩٨,٩٧٠ نسمة . بينما وصل إحصاء ١٩٦٥ إلى ١٨٢,٢٠٣ نسمة .

أما إحصاء ١٩٧١ ، وهو خامس إحصاء يجري في البحرين - فيشير إلى أن عدد سكان البحرين أصبح ٢١٦,٠٧٨ (أي بزيادة ٣٥,٨٧٥ نسمة عن الإحصاء السابق لعام ١٩٦٥) . وعلى هذا المستوى فمن المتوقع أن يصل سكان البحرين عام ١٨٩٠ إلى ٣٠٠,٠٠٠ (ثلثمائة ألف نسمة)(٥٥) . وهذا الرقم يعتبر عالياً بالنسبة لتزايد عدد السكان في أية بقعة من العالم . بنسبة ٣,٥ ٪ سنويا بعد استثناء الأجانب. وتعتبر من النسب العالية الزيادات السكانية في العالم، حيث أن المعدل السنوي لزيادة سكان العالم يبلغ ١,٧ ٪(٥٦) .

كما أن الكثافة السكانية تبلغ في البحرين ٨٦٦ نسمة للميل المربع في الوقت الذي يبلغ فيه متوسط الكثافة في الإمارات العربية ٢٥ نسمة في الميل المربع(٥٧) .
وتعتبر البحرين من البلاد التي يكون فيها تزايد السكان عالياً بزيادة المواليد عن الوفيات . فنسبة السكان دون الثلاثين تشكل ٧٠ ٪ من عدد السكان(٥٨) .

(٥٤) بلغ عدد الاجانب في احصاء مارس ١٩٧١ — ٧٠ الف نسمة أي مايقارب ثلث المجموع الكلي للسكان والبالغ ٢١٦ر٠٧ .
(٥٥) المجموعة الاحصائية للسكان في البحرين — مارس ١٩٧١ .
(56) The U. N. Statistical Year Book 1968, p. 208-209.
(57) Dr. Fenelon, The Trucial States, Beirut 1967.
(٥٨) تقرير الممثل الشخصي للسكرتير العام للمنظمة الدولية في البحرين في ٢٠ أبريل، ١٩٧٠ ، ص ٦ .

أما عن توزيع الطاقة البشرية حسب المهن ، فنرى أن قطاع النفط ، مع أنه يتميز بمستوى تكنيكى عال ، إلا أنه يستوعب فقط ١٥ ٪ من النشاط البشرى فى الوقت الذى تستوعب فيه الخدمات العامة ٤٦ ٪ من العاملين فى البحرين (٢٦ ٪ منهم للخدمات الحكومية) ، ٢٠ ٪ لتجارة الجملة والتجزئة(٥٩) .

ويمكننا أن نستخلص مما سبق أن اقتصاد البحرين لم يعد يعتمد فقط على إنتاج النفط ، وإنما أضاف إلى ذلك محاولات مختلفة فى مجال التطور الاقتصادى .

ويحدثنا التاريخ بأن البحرين كانت رائدة للاقتصاد فى منطقة الخليج منذ الألف الثالثة قبل الميلاد ، وعلى هذا الأساس فسنتناول العمل التاريخى لنستكمل به العوامل المؤثرة على مركز البحرين فى محيط العلاقات الدولية .

---

(٥٩) المجموعة الاحصائية لحكومة البحرين ، ١٩٧١ .

المبحث الثالث

العامل التاريخى :

يعتبر العامل التاريخى الدعامة الأولى التى تهيىء التعرف على أهميـــة وضع البحرين فى التاريخ العربى والإسلامى ، وفى محيط العلاقات الدولية قديماً وحديثاً . لذلك أصبح من الضرورى أن نستعرض تاريخ البحرين عبر العصور بصورة موجزة وذلك من أجل الإلمام بعنصر التاريخ وأثره على تكوين البحرين الحديثة .

(أ) البحرين فى العصور القديمة :

يمتد تاريخ البحرين عبر العصور القديمة إلى الألف الثالث قبل الميلاد ، إذ تدل الحفائر(١) . على أنه كانت هناك مدينة تجارية متقدمة استمرت رائدة للتجارة فى مياه الخليج والهند ، تدعى مدينة دلمون ، من الألف الثالث إلى الألف الثانى قبل الميلاد(٢) .

ودلمون من الأسماء القديمة للبحرين ، والتى ذكرت لدى السومريين(٣) .

---

(١) استمرت بعثة دانماركية فى البحرين منذ عام ١٩٥٣ — ١٩٧١ وذلك بغرض الكشف عن الموجات البشرية التى اجتاحت البحرين فى العصور القديمة وقد تآزرت شركة نفط البحرين مع مؤسسة كالرزبرج الدنماركية ليسهل أعمال البعثة :

المصدر :

Bahrain Antiquites, Information office, Manama 1971.

(2) Barraws, Tilmun, Bahrain Paradise in Orienties Antiqui, Rome, 1928, p. 5-30

عن الدكتور جواد على — المفصل فى تاريخ العرب قبل الاسلام ، الجزء الاول ، دار العلم للملايين ، بغداد ، ١٩٦٨ ، ص ٥٦١ .

(٣) نفس المصدر ص ٥٦٤ .

كما عرفت البحرين باسم تايلوس Tylos عند جغرافى الإغريق والرومان ، وذلك منذ (٥٠٠ ق . م) أى القرن الخامس قبل الميلاد .

ويقال أن المؤرخ الرومانى بلينى هو الذى أطلق على البحرين هذا الإسم مشيراً إلى لآلئها وأحجارها الكريمة[٤] .

ويسجل القرن الثالث قبل الميلاد ، دخول القبائل العربية إلى البحرين كما قد عرفت جزر البحرين آنذاك باسم « أوال » نسبة إلى « صنم أوال » الذى كانت تعبده قبيلة بنى وائل العربية ، والتى حكمت البحرين خلال تلك الفترة[٥] .

أما اسم « البحرين » فكان يطلق على البلاد الساحلية الواقعة على الساحل الغربى من البصرة إلى عمان وتشمل قطر والساحل الشرقى من الجزيرة العربية إلى جانب جزرنا الحالية[٦] . وفى العصور المتأخرة اقتصر اسم البحرين على هذه الجزر فقط .

وقد تعرضت البحرين لغارات فارسية كثيرة ، إلا أن الفرس لم يحكموا البلاد بل كان سكانها العرب يقومون بالحكم الفعلى عن طريق شيوخها القبليين .

(ب) عصر الحكام العرب:

مارس الفرس السيادة على البحرين فى عهد الحكام العرب ، وذلك فى فترات تاريخية متقطعة إلا أن مفهوم السيادة لم يكن محدداً كما هو الآن بل كانت له مظاهر متقلبة ، تتمثل أحياناً فى دفع جزية ، وإرسال رسالة ولاء[٧] . وقد تكونت إمارات عربية على الشاطىء الشرقى للخليج كبنى كعب وبنى تميم وبنى

---

(4) A. Wilson, Persian Gulf, op. cit, p. 29-30.

(٥) السويدى ، سبائك الذهب ، عن د . زكريا قاسم — الخليج العربى ، ص ٣٤.

(6) A. Wilson, Persian Gulf op. cit, p. 29-30.

(٧) اضطرت البحرين لدفع الجزية لمعظم الدول الطامعه والمحيطة بها ، قبل عقد معاهداتها مع بريطانيا (١٨٦١) . أنظر الفصل الثانى — البحرين والحماية البريطانية .

ربق ، واضطرت هى الأخرى لإعلان ولائها من حين لآخر للمملكة الفارسية الأكثر تنظيما[٨] .

ويستنتج من حديث البلاذرى عن البحرين فى الفترة السابقة على الفتح الإسلامى ، أنه لم يكن للبحرين سلطة ثابتة تنتمى إلى أى من الدول الكبيرة . والتى عرفتها المنطقة ، بما فى ذلك الأسرة الساسانية (الفارسية) التى كان لها نفوذ واسع وكان من المتوقع أن تدخل البحرين تحت حكمها غير أن تاريخ البحرين يكتنفه الغموض خلال تلك الحقبة ، مما تعذر على المؤرخين أن يؤكدوا حكم الساسانيين للجزيرة[٩] .

والظاهر أن حركة التعريب فى البحرين قد بدأت قبل الفتوحات الإسلامية لأن الفاتحين المسلمين الأوائل وجدوا سكانا ينتمون إلى أصول عربية معروفة . كقبائل عدنان وقحطان وربيعة ، ووائل وعبد قيس ممن كانت لهم سيادة على البحرين[١٠] .

(ج) البحرين فى العصر الاسلامى :

يحدد عام ٦٣٠ م دخول البحرين فى الإسلام على يد أبو العلاء الحضرمى ، والذى أرسله النبى (ص) لذلك الهدف ، وأرسل معه كتابا يدعو فيه أهل البحرين للدخول فى الإسلام ، فقبل العرب الإسلام وفضل المجوس الجزية[١١] .

---

(8) Abbas, Faranghy, The Bahrain Island. New York. 1951, p. 35-55.

(٩) البلاذرى ، فتوح البلدان ، دار النشر للجامعيين ، بيروت ١٩٥٧ ، ص٧٨ .

(١٠) البلاذرى ، نفس المصدر السابق ، ص ٩٠ .

كذلك الدكتور بيتر كورنال ، البحرين ولاية عربية قبل الاسلام ، عن مجلة « هنا البحرين » — العدد الثانى ١٩٥١ .

(١١) احمد أمين ، فجر الاسلام ، ١٩٦٥ .

ثم ارتد قسم كبير من أهل البحرين عن الإسلام ، بعد موت الرسول ، فلما بلغ ذلك الخليفة أبا بكر أرسل إليهم العلاء بن الحضرمى ، والذى انتصر على قبائل ربيعة التى خرجت لمحاربته ثم صار والياً على البحرين إلى عهد الخليفة عمر بن الخطاب ، الذى استبدله بعثمان بن أبي العاص الثقفي . واستمر هذا طيلة عهد الخلفاء الراشدين .

وظلت البحرين تتبع الدول أو الخلافات الإسلامية . فتبعت الأمويين ثم العباسيين(١٢) .

والواقع أن البحرين تأثرت بحركات المعارضة الإسلامية كالخوارج ، والزنجيين بشكل جزئى ، إلا أن ثورة القرامطة ، لعبت دوراً كبيراً فى البحرين فقد استطاع الحسن بن بهرام الملقب بأبى سعيد الجيابى — نسبة إلى قرية جيابة فى فارس — أن يعلن دعوة القرامطة فى البحرين ، والتى تعود معتقداتهم إلى تعاليم الإسماعيلية(١٣) .

وقد اختلف المؤرخون حول حركه القرامطة وفى القرامطة أنفسهم(١٤) .

---

(١٢) الدكتور بيتر بروس كورنال « البحرين ولاية عربية منذ فجر الاسلام » ، المصدر السابق .

(١٣) بندلى جوزى ، تاريخ الحركات الفكرية فى الإسلام ، دار الروائع ، مطبعة الجهاد ، بيروت ١٩٦٤ . ص ٤١ .

(١٤) يرى ابن خلدون أن دعوة القرامطة لم يظهرها أحد من نسب العلوية وانما قام بها رجل اسمه الفرج بن عثمان العاشانى فى حوالى عام ٢٧٠ هـ وحينما لم يتمكن من تكوين دولة فى الكوفة قام بعده أحد أتباعه وهو أبو سعيد بن الحسن بن بهرام الجيابى بتأسيس دولة القرامطة فى البحرين عام ٢٧٨هـ (٨٩٠ م) . المصدر : « ابن خلدون بتاريخ العلامة ابن خلدون » المجلد الرابع — منشورات دار الكتاب اللبنانى ١٩٥٦ ، ص ١٨١ .

كما يرى باحثون آخرون بأن دعوة القرامطة كانت فى « سلمية » من أعمال حمص حيث كانت مركز الإسماعيليين بالشام . وبذلك يعتبر الاسماعيليين والقرامطة صنوان — الاسماعيليين / القرامطة .

أنظر عارف تامر ، القرامطة — دار الكتاب العربى — بيروت ١٩٦٦/١٩٦٧ ، ص ٣٠ كما أن هذا الرأى يتفق مع ما ذهب اليه بندلى جوزى حول القرامطة فى تحليله للحركات الفكريه فى الاسلام حيث يقول « أن الجماعات الدينية والاجتماعية التى خرجت من احضان =

ويرى بعض الكتاب العرب أن حركة القرامطة لم تزل مسألة تاريخية تحتاج إلى مزيد من الدراسة الموضوعية المتأنية والتى تستهدف توضيح معالم تلك الثورة وخاصة بالنسبة لقرامطة البحرين التى امتدت إلى حوالى نصف قرن وانتشرت فى عدة أجزاء من الدولة العربية(١٥) .

وبالرغم من أن المعتضد الخليفة العباسى أمر أحد ولاته بمقاومة الجيابى فى البحرين ٨٩٠م إلا أن القرامطة تمكنوا من هزيمة العباسيين وقد واصل أبوسعيد محاولة إخضاع بقية القبائل حتى صارت له السيطرة على جزيرة البحرين والمناطق المحيطة بها .

واستمر القرامطة فى البحرين إلى عهد الخليفة العباسى المكتفى بن المعتضد أى إلى عام (٩١٠ م) .

غير أن دولتهم سقطت بعد هذا التاريخ على يد القبائل العربية كنتيجة طبيعية لخلافاتهم حول الزعامة(١٦) .

فتمكن محمد بن يوسف الزجاج (الملقب بأبى بهلول) أن يحارب بقايا القرامطة ويعلن إمارته فى البحرين ثم تلاه ابن عياش من القطيف (فى الساحل الشرق من السعودية) والذى استطاع هو الآخر أن يضم البحرين إلى القطيف بعد أن

= الاسماعيليين كالقرامطة والفاطميين والحشاشين والدروز والزيديه فى اليمن واسماعيليه اليوم » كما يسمى دولتهم بالجمهورية العربيه الاشتراكية .

انظر بندلى جوزى ، تاريخ الحركات الفكريه فى الاسلام دار الروائع ، مطبعة الجهاد بيروت ، ١٩٦٤ .

(١٥) الشيخ عبد الله بن خالد وعبد الملك الحمر ، البحرين عبر التاريخ ، المصدر السابق ص ١١١ . يقال ان تعاليمهم انتشرت فى مصر عند الفاطميين ، وعلى أثر ذلك نشأت الدرزيه .

(١٦) بندلى جوزى ، من تاريخ الحركات الفكرية فى الإسلام ، المصدر السابق .

قضى على أمارة أبي بهلول . إلى أن جاء عهد العيونيين فى القطيف واستمرت رعايتهم للبحرين إلى أوائل القرن الرابع عشر[(١٧)] .

ثم تعاقب على حكم البحرين الزنج عام ١٣٤٥ م ، فالمغول ١٤٠٠ م . غير أن سيطرة المغول لم تكن مباشرة بل كانت البحرين تحكم بواسطة حكام عرب إلى القرن السادس عشر والذى جاء فى مطامعه بحكم البرتغاليين[(١٨)] .

(هـ) فترة حكم البرتغاليين[(١٩)] :

تعد فترة البرتغاليين من ١٥٠٧ — ١٦٢٢ وقد كان للوجود البرتغالى أهداف عسكرية وسياسية ، فهو لم يستهدف التجارة أو النشاط الاقتصادى ، ولهذا اتسم بالضعف وانحصر فى محطات ساحلية ، هى عبارة عن حصون تتزود منها بالمؤن فى سواحل الجزيرة العربية وفى مثل هذه الأحوال لا بد وأن تكون البحرين بحكم وضعها لجزر أكثر إغراء للبرتغاليين .

وبينما كان الوجود البرتغالى ، يتمثل فى حاميات محصورة داخل حصون على سواحل الخليج ، مثل مسقط وسحار والقطيف ، فإن البحرين كانت بأسرها خاضعة للسيطرة البرتغالية .

وقد تعاصر وجود البرتغاليين فى القرن الساس عشر مع بداية وصول شركة الهند الشرقية إلى شبه القارة الهندية[(٢٠)] .

---

(١٧) محمد عبد الله بن عبد المحسن الاحسائى ، تحفة المستفيد بتاريخ الاحساء فى القديم والجديد — مطابع الرياض — الطبعة الاولى ، ١٩٦٠ ، ص ١١٥ .

(١٨) أحمد علبى ، ثورة الزنج ، مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص ٩٠ .

(١٩) الموسوعة الاسلامية ، الجزء الاول ، ويشير الى أن دخول البرتغاليين كان عام ١٥٠٧ — بينما تشير مصادر أخرى بأن دخول البرتغاليين كان عام ١٥٢٢ وخروجهم عام ١٦٠٢ .

(٢٠) وضع شركه الهند الشرقية : لم تكن شركة الهند الشرقية البريطانية فى شبه القارة =

ونظراً للعلاقات المتينة بين هذه الشركة وفارس — والتى أتاحت لها فرص إنشاء أول شركة لها فى ميناء بندر عباس — فقد تعاونت الدولتان لإخراج البرتغاليين من البحرين[(٢١)] .

وسارعت فارس بإرسال حملة بقيادة معين الدين الفال والذى قضى على السيطرة البرتغالية فى البحرين بمساعدة الإمدادات البريطانية[(٢٢)] .

(هـ) الرعايه الفارسيه على البحرين :

استمرت الرعاية الفارسية على البحرين من عام ١٦٢٢ — ١٧٨٣ أى حينما طرد الفرس البرتغاليين من الجزيرة ، إلا أن هذه الرعاية كانت متقطعة فقد تمكن حاكم هرمز العربى أن يتصدى للفرس فى الجزيرة ويطردهم .

إلا أن الفرس عادوا ثانية بعد أن عززوا حملتهم إلى البحرين ، واستمرت البحرين تحكم بواسطة أسر عربية تحت رعاية الفرس إلى أن جاء عام ١٧٨٣ بحكم العتوب .

(و) العتوب :

أن العتوب هم قبائل عربية جاءوا من موطنهم الأصلى فى الجزيرة العربية

= الهندية أو الشركة الهولندية مجرد شركات تجارية . اذ أن عقود امتياز هذه الشركات تمنحها حشد الجيوش ، وتكوين الأساطيل الحربية التابعة لها . وبناء الحصون فى مناطق احتكارها ، وعقد المعاهدات مع الدول المحلية واعلان الحرب وابرام الصلح وغير ذلك من الامتيازات التى وصفت بأنها حقوق ملكية .

وكانت شركة الهند الشرقية ، والتى تمثل الملك فى مناطق الاحتكار تنشىء لها وكالات على طول الطرق المؤدية للهند ، وأول وكالة تجارية تأسست فى منطقة بندر عباس سنة ١٦١٩ .

المصدر: Saldana, Selection from state papers, Regarding the East India Company's Connexions with the Persian Gulf—1600-1800, Bombay.

(21) A. Wilson, The Persian Gulf, p. 124.

(22) F. Adamyiat, Bahrain Islands, London, 1955. p. 15,

(عنيزة) إلى ساحل قطر . وقد استقر فرع من هذه القبائل وهم آل الخليفة فى شبه جزيرة الزبارة من ساحل قطر حيث أقاموا مجتمعهم السياسى الأول . ثم تطلع أحد قادة آل الخليفة وهو الشيخ أحمد الفاتح إلى جزر البحرين ، واستطاع بعد عدة محاولات طرد والى فارس العربى فى ١٨ يوليو سنة ١٧٨٣ ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح آل الخليفة هم ولاة الأمر فى البحرين كما يعتبر هذا التاريخ نهاية للنفوذ الفارسى على الجزر(٢٣) .

(ز) الوجود البريطانى .

أدركت بريطانيا أهمية جزر البحرين فى الإطار العام لموقع الخليج العربى حينما تعاونت مع الفرس لطرد البرتغاليين عام ١٦٢٢ . وذلك بقصد تأمين الطرق التجارية لشركة الهند البريطانية وإبعاد أية دولة خارجية منافسة أو مهددة للسياسة البريطانية فى الهند(٢٤) . إلا أن الوجود الفعلى البريطانى فى البحرين جاء بعد عدة مراحل وتطورات اقتضتها ظروف القرن التاسع عشر ومطلع العشرين .

وكانت أول مبادرة تقارب بين بريطانيا وبين المسؤولين فى البحرين إثر زيارة قام بها وليم بروس .. ممثل شركة الهند الشرقية للبحرين عام ١٨١٦ ، فأظهر رغبة حكومة الهند فى التعاون مع البحرين لحفظ الأمن وتسهيل السبل التجارية . كما أظهر الصداقة والود البريطانى تجاه الشيخ(٢٥) . واستطاعت بريطانيا فيما بعد أن ترسخ وجودها فى البحرين عن طريق مقاومتها لأطماع الدول المحيطة بتلك الجزر .

---

(23) J. B. Kelly, B. Eastern Arabain Frontiers 1964, London p. 112-150.
كذلك أبو حاكمة . محاضرات فى تاريخ شرق الجزيرة العربية فى العصور الحديثة — القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٦٤ — ٨٩ .

(24) H. Hoskin, British Route to India. London 1964, p, 31.

(25) J. Lorimer, Persian Gulf Gazetter, Vol. III, Calcutta 1915, p. 715.

وسنرى فى الفصل الثانى ، الطريق الذى مهد للوجود البريطانى فى البحرين والشكل القانونى الذى اتخذه هذا الوجود ، بعد أن نستعرض الوضع السياسى الحديث للبحرين ، بفصل خاص عن دخول آل الخليفة والأحداث الإقليمية والخارجية التى اكتنفت تاريخ البحرين حتى يومنا هذا ، كل ذلك من خلال انتهاجنا المنهج التاريخى فى العلاقات الدولية .

الباب الأول

البحرين وبداية الوضع السياسي الحديث

الفصل الاول : البحرين ودخول آل خليفة

الفصل الثاني : البحرين والحماية البريطانية

الفصل الثالث : البحرين بين أجهزة الحماية والتنظيمات الإدارية الداخلية

الفصل الرابع : البحرين والمطالب الإيرانية

الفصل الأول

البحرين ودخول آل خليفة

أن التاريخ السياسى الحديث للبحرين يبدأ بعام ۱۷۸۳ أى بحكم آل الخليفة من العتوب هذه الجزر ، فمن أين جاء آل الخليفة ، وما هى الأسباب الاجتماعية والسياسية التى أحاطت بقدمهم إلى البحرين ؟

ثم ما هى الملابسات والظروف المحلية والإقليمية والدولية التى جابهتها البحرين فى تاريخها الحديث ، وكيف تمكن النظام السياسى من معالجتها ؟

هذه الأسئلة وغيرها ماسنحاول الإجابة عليها فى هذا الفصل والفصول التالية حسب متطلبات البحث .

المبحث الأول

الظروف الاجتماعية والسياسية التى رافقت دخول آل خليفة البحرين

١ — الانتماء العربى لآل الخليفة : — (أو الانتماء القومى)

لاشك أن المتتبع لتاريخ البحرين السياسى الحديث يرى أن معظم المصادر الأجنبية والعربية ، اتفقت فيما بينها على أن أصل العائلة الحاكمة فى البحرين (آل الخليفة) يعود إلى قبيلة عنزة العربية الكبيرة ، والتى نزلت شمال الجزيرة العربية ونجد ، وكذلك أطراف العراق والشام ، فآل الخليفة وأبناء عمهم آل الصباح ينتمون إلى جميلة وهى فخذ من عنزة ، وانهم كانوا فى الأصل يسكنون الهدار من الأفلاج فى نجد الجنوبى الشرقى [1] .

تاريخ وأسباب الهجرة :

ترجع المصادر التاريخية القول بأن جزيرة العرب أصابها سنوات جدب عديدة خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر ، وقد دعا ذلك

---

(1) Leipzing, 1939, p. 62

عن الدكتور أبو حاكمة ، تاريخ الكويت . الجزء الأول ، ص ٢٩ . يشير ابن قتيبة الدينويرى فى « المعارف » بأن عنزة التى تعود الى أسد الذى يعود الى قبيلة ربيعة الكبيرة المعروفة والتى كانت تسكن بين التمامة والبحرين الى العراق ، ويضيف بان واليها ومن عنزة ينحدر بكر بن وائل الذى تنتسب اليه البيوت الحاكمة الثلاثة فى البحرين ونجد والكويت ، أى آل خليفة ، وآل سعود ، وآل صباح .

— أنظر ، الزعيم المتقاعد بهجت سنان فى كتابه ، « البحرين درة الخليج » ، ص١١٧ ، حيث يشير الى ابن قتيبة .

الجدب الكثير من القبائل العربية للهجرة ولا بد بالتالى أن يكون العتوب من الذين هاجروا شرقى الجزيرة كنتيجة لذلك الجدب (٢) ، وقد نزل العتوب فى طريق هجرتهم من الأفلاج إلى قطر ، والتى كانت تخضع لنفوذ بنى خالد ، ومن قطر تفرقت الأسر العتبية إلى سائر موانىء الخليج لتتجمع من جديد فى الكويت (٣) .

ولم يستطع الكتاب العرب تحديد تاريخ معين لوصول العتوب إلى الكويت، إلا أن المستر واردن Warden وغيره من موظفى حكومة بومباى يشير إلى أن أسلاف آل الخليفة و آل صباح وصلوا الكويت فى حوالى ١٧١٦ ، وبدأوا فى إدارة البلد (٤) . كما يذكر أوبنهايمن أيضا أن العتوب استقروا فى قطر حوالى خمسين عاما (٥) قبل أن يتجمعوا فى الكويت ، وعلى هذا الأساس فيمكن تحديد وقت تقريبى للهجرة فى حوالى ١٦٦٦ .

الهجرة إلى قطر :

بعد أن مضت خمسون سنة على الهجرة إلى الكويت بلغ العتوب حدا كبيرا من الثراء ، وكان الفرع الذى يترأسه محمد بن خليفة قد عزم على الهجرة ، مبينا لأبناء عمومته ممن يترأسهم صباح القدر الكبير من الثراء الذى يمكن أن يحصلوا عليه ، لو نزل هو وجماعته من العتوب المنطقة الغنية باللؤلؤ ، الواقعة على ساحل الخليج بالقرب من البحرين وقطر ، ومن ثم ارتحل هو وأسرته الى الجنوب ، وفى طريقهم إلى قطر عرجوا على البحرين قبل النزول على ساحل قطر ، لعلهم

---

(2) Dickson, Kuwait and her Neighbours, p. 26

(٣) الشيخ يوسف القناعى ، صفحات من تاريخ الكويت ص ٩٩ ـ ١٠٠ .
كذلك عبد العزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، الجزء الأول ، ص ١٦ .

(4) Bombay Selections Vol. 24, p. 362

(5) Von Oppenheimn, Die Beduire (Leipzing 1939) p. 62
عن الدكتور أبو حاكمة ، تاريخ الكويت ـ ص ١٩ .

يجدون فيها مقاما ، إلا أن الظروف لم تكن موانية والواقع أن خليفة وأسرته كغيرهم من العتوب قد عرفوا البحرين فى طريق هجرتهم من سواحل قطر والاحساء وتفرقهم فى مدن الخليج وجزره قبل استقرارهم فى الكويت ، حيث كانت البحرين فى ذلك الوقت تخضع لنفوذ شيوخ بنى مذكور ، والذين هم حكام بوشهر ، ويعترفون بنفوذ حاكم فارس عليهم اعترافا اسميا (٦) .

وجدير بالذكر أن خليفة وأسرته يمموا شطر قطر من الكويت بحرا ، فالدلائل تشير بأن العتوب استطاعوا أن يصبحوا مهرة فى أعمال البحر ، فقد ساهموا فى الغوص لاستخراج اللؤلؤ وصيد السمك ، بالإضافة إلى نقل التجارة والبضائع إلى مختلف موانىء الخليج ، وانطلاقا من هذه الدلائل فيمكن القول أن العتوب عرفوا الزباره منذ أمد بعيد أى من إقامتهم الأولى فى قطر ، وقبل رحيلهم إلى الكويت ، ثم نشاطهم التجارى بين البحرين ، وقطر والاحساء برا وبحرا .

وقد وصف مدينة الزباره رجال شركة الهند الشرقية الذين عاصروا الأحداث إلى جانب الرواية المحلية التاريخية ، والتى ألقت الضوء على أهمية مركز الزباره (*) .

---

(6) Neihbuhr Travel Through Arabian, 284-6, Bombay Selections Selection from the Record of Bombay government, Vol. 24, p. 362–367

(*) وصف الزباره : تعتبر الزباره من أنجح المدن التجارية العربية ابتداء من عام ١٧٦٦ (أى منذ دخول العتوب) حتى عام ١٨١١ حينما داهمها سلطان مسقط ودمرها. وتقع هذه المدينة ، على الشاطىء الغربى من شبه جزيرة قطر ، على مسافة خمسة أميال من خور حسن ، وهى تقع فى نهاية جون عميق يحمل نفس الاسم ، ورأسه الغربى يسمى رأس عشيرج .

وقد وصف لوريمر مسجل أحداث الخليج المدينة بتحصيناتها حيث قال « إن المدينة (الزباره) كانت قلعة آل الخليفة حكام البحرين » وانها « كانت مسورة ومحاطة بقلاع يتراوح عددها بين عشرة إلى اثنى عشرة تحيط بالمدينة فى شكل دائرة قطرها سبعة أميال ، =

الزباره وعلاقاتها السياسية والتجارية :

لقد تعرضت الزباره فى إبان دخول الشيخ خليفة وأسرته إلى المواجهة مع قوتين. فالقوة الأولى تكمن فى بنى خالد ، وتتميز العلاقات بينهم وبين العتوب بالود والمحبة منذ عهد بعيد ،أما القوة الثانية فكانت آل المسلم، ولم تكن العلاقات بينهم وبين العتوب ذات طابع ودى مما جعلهم يشرعون فى تحصين مدينتهم الزباره بالأسوار والقلاع ، فور نزولهم ، وذلك بقصد الدفاع عنها وحمايتها . وتشير الرواية المحلية أن آل مسلم طلبوا من آل الخليفة الزكاة ، فرفض الجميع دفعها ، وبدأوا فى تحصين مدينتهم الناشئة ، وهكذا استطاعوا فى بحر عامين من نزولهم بالزباره الفراغ من بناء سور المدينة وقلعة مرير ، وذلك عام ١٦٨٢ .

ان اختيار محمد بن خليفة مؤسس أسرة آل الخليفة للزباره كان موفقا كل التوفيق من حيث كونها واقعة فى مواجهة البحرين التى تعتبر من أغنى بقاع الخليج فى اللؤلؤ وجودته .

كما ساعدت سياسة التجارة الحرة التى انتهجها الشيخ محمد بن خليفة على تشجيع التجار ونزولهم فى الزباره ، والتى تتبع سياسة الإعفاء من المكوس والضرائب التى تؤخذ عادة من الموانىء المجاورة كميناء القطيف والعقير ، فمال العديد من التجار لتحويل تجارتهم عن طريق الزباره(٧)

التطورات التى أعقبت نجاح آل الخليفة فى الزباره :

أن التقدم التجارى الذى أحرزته مدينة الزباره جعلها ملفت للأنظار، بعد أن عجز الكثيرون عن منافستها بدأوا يبيتون الرغبة فى الهجوم عليها، ومن هنا

= ومن بينها قلاع فريحة وحلوان،ولبشا وعين محمد ، وقلعة مرير ورقيات ، وأم الشرويل ونقب ، وكل هذه القلاع الآن (١٩٠٤) مدمرة مهجورة .

(7) Saldana, Precis on Bahrain Affairs op. cit,' p. 409

نرى حاكم بوشهر الشيخ نصر، يرسم الخطط لمهاجمة تلك المدينة . والواقع أن عرب بندر ريق ، وعرب بنى كعب انضموا إلى جانب شيخ بوشهر فى عدائه ضد العتوب» ويعتبر هؤلاء من سكان الشاطىء الشرقى للخليج .

وعلى أساس ذلك يمكن القول أن العتوب قد وجدوا أنفسهم حوالى عام ١٧٨٠ ينتظرون هجوما من العرب على الساحل الشرقى للخليج ، وأن ذلك الخطر جعل عتوب الزباره والكويت ، أى آل الخليفة وآل الصباح يبيتون أساطيلهم قريبة من الشاطىء استعدادا لكل طارىء .

وترجع سوء العلاقات بين العتوب وبين بنى كعب وعرب بندر ريق بوشهر إلى المنافسة على نقل التجارة فى الخليج .

الظروف السياسية التى ساهمت فى تكوين التاريخ الحديث للبحرين :

لقد بينت فيما سبق أن البحرين كانت تحكم بواسطة حاكم عربى والياً عن الفرس منذ أن أخرج الفرس البرتغاليين عن البلاد عام ١٦٢٢ ، إلا أن الظروف السياسية فى نهاية القرن الثامن عشر بدأت تأخذ شكلا جديدا ، فقد تبع قيام المجتمع السياسى والتجارى، لفرع آل الخليفة من العتوب تبعات لم تكن موجودة من قبل ، ذلك أن بلدة الزباره ،سرعان ما نمت وأصبحت مدينة محصنة ومسورة، غير أنها لم تكن لتكفى حاجات المجتمع الجديد .

ولم يفكر ولاة الأمر التوسع فى البر نظراً للصداقة التى تربط العتوب ببنى خالد ، ثم أنه لم يكن من العدل أن يشنوا حربا ضد العرب على اليابسة ، ومن باب أولى استعمال أساطيلهم البحرية ، والتى باستطاعتها تحدى القوى البحرية ، التى تحول دون وصولهم جزيرة كالبحرين .

ومهما يكن من أمر فإنه يبدو أن الظروف على الساحل الشرقى للخليج ، فى حوالى ١٨٧٠ شجعت آل الخليفة على الدخول فى محاولات لفتح البحرين ،فإن عدم

اهتمام شاه فارس بتسيير الأمور على الشاطىء الشرقى للخليج جعل عرب ذلك الشاطىء يتمتعون باستقلال شبه تام عن نفوذ فارس . وقد سبق لحاكم بوشهر ان قام بمحاولات عام ١٧٧٧ ضد الزباره ، وذلك للمركز التجارى المرموق ، الذى نافست به الموانىء الفارسية .

كما أن بنى كعب القاطنين الساحل الشرق للخليج قاموا بأعمال اعتداء ضد سفن العتوب فى كل من الزباره والكويت .

وعلى أثر ذلك توتر الموقف السياسى فلم يأت عام ١٧٨٢ حتى كانت جميع الأطراف على استعداد لخوض المعركة الفاصلة من أجل البحرين .

وقد انقسم العرب إلى فريقين ، فريق الساحل الشرقى للخليج ، وهم شيوخ بنى كعب وبندر ريق وهرمز وانضم إليهم القواسم .

أما الفريق الثانى فكانوا عتوب الزباره أنفسهم « آل الخليفة » ويذكر لوريمار Lorimer أن سلطان عمان أرسل عام ١٧٧٩ سفينة إلى الزباره فى زيارة ودية (٨) .

انطلاقا من عدائه التقليدى للقواسم ، إلا أنه لم يذكر أن السلطان انضم إلى أحد الطرفين .

النتائج التى ترتبت على حصار الزباره :

أراد نصر بن مذكور والى البحرين من قبل فارس فى عام ١٧٨٢ ، أن يشن هجوما على الزباره وذلك لكى ينتقم من العتوب الذين استطاعوا أن يخضعوا السفن التجارية التابعة لبوشهر والمتوجهة إلى البحرين ، لتقسلم الاتاوة السنوية (٩) .

---

(8) Lorimer, op. cit, p. 188

(٩) أبو حاكمة ، تاريخ شرق الجزيرة العربية ، المصدر السابق .

وقد انضم عرب الشاطىء الشرقى للخليج إلى حملة بن مذكور والتى قدرت بألفى مقاتل ، تحت قيادة محمد بن نصر بن مذكور .

إلا أن محمد بن مذكور لم يقم بهجوم على الزباره لأول وهلة وإنما بدأ بمناورات واستعراضات بحرية وظلت السفن فى حركة دائبة فى المنطقة الفاصلة بين البحرين والزباره ، ظنا منهم أن هذه التحركات ستثير الرعب فى نفوس أهل الزباره ، بالإضافة إلى الحصار البحرى المفروض عليها والذى ربما يؤدى إلى الاستسلام .

إلا أن العتوب لم يقبلوا المساومة مما حدا بعرب بوشهر أن ينزلوا قواتهم إلى البر ليستطيعوا احتلال قلعة الزباره دون مقاومة ، ولم يدر بخلدهم أن قوات الزباره التى ستواجههم قد فاقتهم عددا وتعدادا ، وبعد معركة عنيفة ، كان النصر فيها لجيوش الزباره ، فترك الغزاة أسلحتهم وغادروا فارين إلى البحر ، بعد أن قتل زعيمهم محمد بن نصر بن مذكور .

ويبدو أن أهم النتائج التى ترتبت عن معركة الزباره ، هى أن النصر الذى أحرزه آل الخليفة من العتوب كان حافزاً لهم لمواصلة المعركة لفتح البحرين .

بالإضافة إلى كسب الثقة الذى نالهم من القبائل العربية التى ستنضم لهم عشية فتح البحرين .

فتح البحرين

أن النصر الذى أحرزه العتوب فى الزباره ، كان حافزا قويا للشيخ أحمد آل الخليفة شيخ الزباره فى تطلعه إلى البحرين والتى طال انتظاره لها .

وقد انضمت إلى الشيخ أحمد القبائل العربية التى تقطن قطر ، كقبائل المسلم

من حويلة وآل بن على من موزط والسودان من الدوحة ، والمنانمة من أبوظلوف والنعيم النازلين داخل شبه جزيرة قطر .

لقد فاق هذا العدد الكبير حرس القلاع الموجودة فى البحرين ، فتمكن الفاتحون من احتلال قلعتى المنامة والمحرق .

تاريخ الفتح :

تشير الدلائل التاريخية إلى أن احتلال جزر البحرين قد تم بعد مضى شهر واحد على عودة الشيخ نصر إلى بوشهر بعد خسران جيوشه فى الزباره ، وفيها عاد بن مذكور إلى بوشهر فى ١٢ يوليه ١٧٨٣ ، فقد سلمت فى تلك الفترة فى ١٨ يوليه ١٧٨٣ حاميات البحرين ، ثم واصلت طريقها إلى بوشهر منسحبة من البحرين فى ١٥ أغسطس ١٧٨٣ ، وهكذا يسجل هذا التاريخ نهاية عهد وبداية عهد جديد ، كما يشهد تحول البحرين من بلد يتبع عرب بوشهر المرتبطين بشاهات الفرس إلى جزء لا يتجزأ من دول العتوب ، يصرف الأمور فيها آل الخليفة .

الادارة الاجتماعية والتنظيمية لفاتح البحرين :

يلقب الشيخ أحمد بن محمد بن خليفة « بالشيخ أحمد الفاتح » وذلك نظراً للدور الكبير الذى قام به أثناء المحاولات التى جرت لانتزاع البحرين من أيدى ولاة الفرس ، وعلى أثر ذلك أصبح الشيخ أحمد عام ١٧٨٣ حاكما للزباره والبحرين فى آن واحد ، وذلك بعد وفاة أخيه خليفة فى الحج .

فبدأ أحمد الفاتح إدارته الاجتماعية بتوزيع الغنائم على الجماعة الذين ساهموا فى معركة الاستيلاء على البحرين ، وهم القبائل العربية التى ذكرناها آنفاً .

(*) لقد أشارت بعض المصادر أن الفتح قد تم فى ١٧٨٢ ، إلا أن معظم المراجع أشارت الى ١٧٨٣ .

أما إدارته التنظيمية فتتضح فى عدم تسرعه بنقل عاصمته من الزباره إلى البحرين ، فقد عاد إلى الزباره بعد الفتح تاركا أحد أقاربه يحكم البحرين من قلعة الديوان فى المنامة .

كما اعتاد الشيخ أحمد أن يمضى الصيف فى البحرين وباقى العام فى الزباره حتى وفاته عام ١٧٩٦ ، ودفن بالمنامة . وخلفه ابنه سلمان ، والذى اختار الرفاع مستقراً لإقامته وتبعه بعد ذلك الاختيار جميع الحكام حتى يومنا هذا .

تقييم فتح البحرين لعام ١٧٨٣ :

يعتبر احتلال جزر البحرين لعام ١٧٨٣ ذو نتائج بعيدة المدى فى التاريخ السياسى للعتوب ، وذلك نظراً للتطور الاقتصادى الناشىء نتيجة للموقع الجغرافى الممتاز لجزر البحرين ، والذى يتيح فرص التقدم والرخاء لأية جماعة نشيطة تجاريا ومتمرسة على أعمال البحر ، وقد توفرت تلك الصفات فى عتوب الزباره ، كما ساعد المناخ السياسى الذى عم المنطقة على إتاحة الفرصة ليستفيد الفاتحون الجدد فائدة كبرى نتيجة لاضطراب الأحوال فى البصرة وفارس فى ذلك الوقت ، فاستضافت البحرين الكثير من تجار الهند والذين أقاموا أيضاً فى الزباره .

غير أن هذا النجاح التجارى والسياسى قد جلب معه مطامع ومنافسات سنفرد لها المبحث الثانى قبل الحديث عن البحرين والحماية البريطانية .

المبحث الثاني

تطالعات الدول المجاورة والموقف البريطانى

تعرضت البحرين منذ أن دخلها آل الخليفة عام ١٧٨٣ إلى أطماع وتطلعات الدول المجاورة .

وكان فى مقدمة المهتمين بالبحرين حاكم مسقط السيد السلطان والذى تطلع إلى جزر البحرين لما تحويه مياهها من ثروات طبيعية تتمثل فى (الهيرات) أى مصايد استخراج اللؤلؤ .

وكان من نتائج أطماع سلطان بن أحمد البوسعيد تدخل السعوديين لحسم الموقف .

كما تطلع خورشيد باشا والى محمد على إلى البحرين بعد وصوله شواطىء الاحساء (فى المنطقة الشرقية للجزيرة العربية) ، لكن قواته أضعفت نتيجة للقوة المتصاعدة لابن سعود وخشيت قواته لا تعود إلى الإحساء بعد أن تركت مركزها.

(ا) مطامح سلطان مسقط فى البحرين :

لقد برزت مطامح السيد سلطان حاكم مسقط فى ضم جزر البحرين إلى عمان منذ عام ١٧٩٩ [١] . فقام بهجوم مباغت على البحرين عام ١٨٠٢ متذرعا بأن آل الخليفة لم يدفعوا رسوم سفنهم القادمة من الهند والمارة فى مسقط . لكن هدفه فى الحقيقة هو احتلال البحرين ويبدو أن أسطول آل الخليفة فى ذلك الوقت كان يضم ثلاث سفن كبيرة سيطرت عليها بحرية مسقط .

---

(1) J. Lorimer, Gazettef of the Persian Gulf, Vol. III, 1915 p. 840-844 (The Conouest of the Iman to Bahrain).

ولهذا تمكن السلطان من عقد صلح ينص على ما يلى :

١ ـ أن يضع أخاه رهينة لدى حاكم مسقط .

٢ ـ أن تبقى للشيخ سلمان أملاكه وأمواله [٢].

ثم أرسل السلطان أخاه حاكماً على البحرين ، وقد تصادف أن مات الشيخ محمد الرهينة عند السلطان ١٨٠٨ ، مما شجع آل الخليفة أن يتعاونوا مع السعوديين والذين استطاعوا طرد السلطان من البحرين عام ١٨٠٩ [٣].

(ب) الحماية السعودية للبحرين وعودة سلطان مسقط :

الواقع أن السعوديين تمسكوا بالبحرين ولم يسلموها لآل الخليفة ، حين ساعدوا البحرين فى إخراج سلطان مسقط .

وقد عينت الحكومة السعودية عام ١٨١٠ وكيلا عنها فى البحرين يدعى عبد الله بن عفيصان ، والذى أرغم البحرين على دفع الجباية للسعوديين [٤] ، مما اضطر آل الخليفة لمقاتلة حاكم نجد وإخراجه من البحرين بمساعدة السلطان نفسه ، وقد ساعدت الاضطرابات فى الساحل الشرقى للجزيرة العربية نتيجة لتقدم القوات المصرية هناك إتاحة الفرصة لسلطان مسقط أن يستفيد من الوضع لمهاجمة السعوديين فى البحرين وذلك بطلب من الشيخ عبد الرحمن بن راشد آل فاضل والذى استولى على البحرين وطرد عامل السعوديين ابن عفيصان .

وقد حاول آل الخليفة أن يهادنوا حاكم مسقط بدفع ربع مليون روبية كجزية سنوية ، مقابل سكوت السيد سعيد عن المطالبة بالبحرين ، إلا أن السلطان لم يرض بالبحرين بديلا ، فقد أعد حملة عام ١٨٢٨ فى عهد الشيخ عبد الله بن أحمد الحاكم الثالث للبحرين ، وتمكن على أثرها من قطع الطريق براً وبحراً عن

---

(2) Ibid, p. 840-850.
(3) J B. Kelly, Eastern Arabian Frontiers, London 1764' p. 79
(4) A. Wilson, The Persian Gulf, London 1959, p. 197

سفن البحرين الخاصة بصيد اللؤلؤ(٥) ولكن هذا التصرف من قبل سلطان مسقط جعل بريطانيا تفكر جدياً فى أن آل خليفة أخذوا يستنجدون بأية قوة تحميهم من مسقط لذا فقد وجهت حكومة بمباى تحذير إلى السلطان بقولها « أن القيام بأى حركة عسكرية من شأنها أن تعيد الاضطرابات إلى منطقة الخليج ستواجه بالقوة من قبل بريطانيا(٦) » .

ما هى أهم الأحداث فى عهد الشيخ سلمان ابن الفاتح :

لقد تعرض حكم الشيخ سلمان بن أحمد إلى التنافس بين الدول المجاورة فى الوصول إلى البحرين ، ومن أبرز هذا التنافس ما أسلف ذكره بين حاكم مسقط والسعوديين . ومن الجدير بالذكر أن أحداثاً هامة فى تاريخ البحرين تخللت عهد الشيخ سلمان بن أحمد ، نذكرها تباعاً :

١ — إستيلاء شيخ مسقط على البحرين عام ١٨٠٢ وانتقال آل الخليفة من البحرين إلى الزباره .

٢ — دخول عامل السعوديين البحرين ابن عفيصان وعدم تنفيذ الوعد من قبل أمير نجد ، بالاقتصار على تخليص البحرين من سلطان مسقط .

٣ — اضطرار الشيخ سلمان على السفر إلى الدرعية لمواجهة سعود بن عبد الله أمير نجد ، ثم عودته من الدرعية بعد فترة .

٤ — معركة « المقطع » الشهيرة بين الشيخ سلمان ومندوب سلطان مسقط ، والذى شن اعتداء على البحرين من جزيرة ستره ، أدى إلى انتصار

(5) Lorimer, Gazetter of the Persian Gulf, Vol. III op. cit, p. 848-855

(6) Selection from the Record of Bombay Government, Vol. IV, Bombay 1856, p. 1837-1839

جيوش البحرين ، وقد تم الصلح بعد أن سلم آل الخليفة إلى حاكم مسقط دية أخيه القتيل فى معركة المقطع .

وبعد هذا التاريخ الطويل من الحروب المستمرة توفى الشيخ سلمان عام ١٨٢٠ تاركا حكم البحرين لأخيه الشيخ عبدالله بن أحمد .

المشاكل الاقليمية والأسرية والتى تعرض لها عهد الشيخ عبد الله بن احمد :

تولى عبد الله بن أحمد حكم البحرين بعد أخيه سلمان عن سن متأخر وقد تعرض أيضاً لتطلعات السعوديين وحاكم مسقط ، مما خلقت له مشاكل عديدة أراد أن يتفاداها بدفع الأتاوات ، وقد أضيفت إلى مشاكله الخارجية ، قائمة أخرى من المشاكل الداخلية ، أكان ذلك عن طريق أولاده الثلاثة أم ابن أخيه الشيخ محمد بن خليفة والذى تعاصر معه فى حكم البحرين ، ونوجز تلك المشاكل بمايلى :

١ — طالب السعوديون بفرض الجباية على البحرين عام ١٨٣٠ ، فدفع لهم الشيخ ٤٠٠٠ قران ، إلا أنه تخلى فيما بعد عن مهادنة السعوديين .

٢ — فى ١٨٣٣ جهز الشيخ عبد الله حملة بحرية هاجم بها دارين قرب القطيف واحتلها ثم سار بسفنه إلى بلدة سيهات التابعة للقطيف ، فأرسل الأمير تركى ابنه فيصل وتقاتل الجمعان ، إلا أن فيصل اضطر إلى الانسحاب نظراً لمقتل أبيه فى الرياض .

هذا بالنسبة للمشاكل الإقليمية أما المشاكل الأسرية التى عاصرها الشيخ عبد الله فتتركز أولا مع أبنائه وثانية الصراع الطويل بينه وبين ابن أخيه الشيخ محمد بن خليفة .

معركة الحويلة :

٣ — ثار ثلاث من أبناء الشيخ عبد الله على أبيهم وغادروا إلى قطر عام

١٨٣٤ ، ثم جهز الشيخ عبد الله جيشاً برأسه ابن أخيه الشيخ محمد بن خليفة لمواجهة أولاده ، غير أن محمد بن خليفة تمكن من النصر وإذعان أولاد عمه . وسميت المعركة بوقعة الحويلة .

٤ — إلا أن النصر الذى أحرزه الشيخ عبد الله عن طريق ابن أخيه ، لم يترك الشيخ محمد الأمور تسير كما يريد عمه ، فتصدى له وحاصره فى جزيرة المحرق . ثم استنجد الشيخ عبد الله ببعض القبائل العربية والتقى الجمعان فى موقع الفاصفة ، والذى أدى إلى انتصار عبد الله ، وفرار محمد إلى نجد ثم إلى قطر للاستنجاد بالقبائل العربية .

معركة الحنيفية :

لقد استجابت القبائل العربية فى قطر إلى الشيخ محمد وعلى رأس هؤلاء قبيلة البنعلى ممثلة فى عيسى بن طريف ، وقبيلة النعيم ممثلة فى جبر بن ناصر ، وقبيلة آل بوكواره ممثلة فى محمد بن سعيد .

وقد أرسل الشيخ محمد قبيلة آل النعيم فى مقـدمة الذين سيلتحقوا بقوات أخيه الشيخ على بن خليفة والذى زحف بهم إلى « الرفاع » وانتصر على جيش عمه قرب موقع ماء الحنيفية .

وقد تقهقر الشيخ عبد الله المسن بعد هذه المعركة إلا أنه تمـكن من الفرار إلى فارس عام ١٨٤٣ ، ومن هنا بدأ الصراع يأخذ مجراه بين الأسرة .

ويجدر بنا هنا أن نتحدث عن التطلع المصرى فى البحرين قبل أن نستعرض الخلافات التى حدثت إثر اقصاء الشيخ عبد الله عن البحرين والطريقة التى استغلت على أثرها .

(ج) التطلع المصرى الى البحرين :

حينما وصلت القوات المصرية إلى شواطىء الاحساء فى الجزيرة العربية١٧٣٨

تطلع خورشيد باشا إلى غزو البحرين(٧) .

ورداً على ذلك أصدرت حكومة الهند أوامرها إلى المقيم العـام فى الخليج باستخدام كل إمـكانياته لوقف تقدم القوات المصرية ، إلا أنها ترددت بعد ذلك فى انتظار تعليمات واضحة من حكومة لندن ، فأبلغ المقيم السياسى كابتن هنيل الشيخ عبدالله آل الخليفة فى مايو ١٨٣٩ ، أنه لا يستطيع أن يقدم له رأيا محدداً بشأن اقتراحه الخاص بإرسال مندوب لمقابلة خورشيد باشا وأن الشيخ يجب أن يكون هو المسئول عن هذه الشئون(٨) .

غير أن حكومة الهند حينما رأت تصميم خورشيد باشـا على التقـدم نحو البحرين سبقت تعليمات لندن وأمرت السير ميتلاند : Mitland بأن يستخدم إمـكانياته لوقف التقدم المصرى لغزو البحرين ، وإعلان خورشيد باشـا بأنه سوف يتحمل المسئولية الـكاملة فى حالة عبوره الخليج إلى جزر البحرين ويعتبر هذا العمل معاد للحكومة البريطانية(٩) والواقع أن اهتمام بريطانيا ليس بالبحرين وإنما بمركزها فى الخليج .

ثم زار هذا القائد البريطانى البحرين وأخـذ تأكيداً كتـابياً من الشيخ عبدالله بمنعه من الدخول فى مفاوضات مع خورشيد باشا .

إلا أن الشيخ أعلن تعاونه المفاجىء للمصريين ودفع ضريبة تقارب ٢٠٠٠ روبية أى (مائتين دينار) بشرط أن تبقى للشيخ السلطة الداخليـة وألا يرسل خورشيد باشا ممثلا يقيم بالبحرين(١٠) .

وقد احتجت الحـكومة البريطانية برسالتين إلى الشيخ وإلى خورشيد باشا باعتبار ذلك عملا معاديا لبريطانيا(١١) .

(7) J. Kellye Eastern Arabian Frontiers, op. cit. p. 48
(8) Lorimer, op. cit, p. 862
(9) Ibid p. 864
(10) Indian officc, Political and secret Dep., Letters from the Persian Gulf, Vol. 19, p. 2601
(11) Ibid, p. 2618

ومن الواضح أن الشيخ تأثر بالنجاح السياسى الذى أحرزه خورشيد باشا فى ساحل الجزيرة العربية مما جعله يشك فى قدرة الانكليز على التصدى له .

عهد الشيخ محمد بن خليفة :

لم تهدأ الحال فى البحرين بعد إقصاء الشيخ محمد لعمه الشيخ عبد الله عام ١٨٤٣ فقد تشعبت الخلافات الأسرية أثر ذلك الحادث ، فحينما استطاع الشيخ محمد أن يستقل بحكم البحرين بعد إبعاد عمه ، أخذ يجابه التحديات الخارجية ، سواء كانت من قبل عمه المسن والذى لم يمهله القدر ، أم من أبنائه الذين ساروا على طريق أبيهم فى المطالبة بالحكم من ابن عمهم الشيخ محمد وهذا ما نعتبره أحد الأسباب الجوهرية التى مهدت للأطماع الإقليمية إلى جانب التدخل البريطانى والذى سأفرد له فى الفصل الثانى من هذا الباب متتبعاً جميع الخطوات التى سببت التدخل الأجنبي فى البحرين .

الفصل الثانى

البحرين والحماية البريطانية

أن الحماية البريطانية فى البحرين تمتد بصورة رسمية فى الفترة ما بين (١٨٨٠ ـ ١٩٧١) غير أن هناك ارتباطات واتفاقيات سابقة ، عقدها شيوخ البحرين مع ممثلى بريطانيا فى الخليج ، وذلك فى الفترة ما بين (١٨٢٠ ـ ١٨٦٨) .

وسنعرض فى هذا الفصل الظروف السياسية التى أحاطت بالبحرين خارجياً وداخليا ، والتى دعمت موقف الحكومة البريطانية ومكنتها من عقد مختلف الاتفاقيات والمعاهدات .

الملابسات التى تعرضت لها الوضع السياسى فى البحرين :

لقد تعرض وضع البحرين فى المجال السياسى إلى ملابسات عديدة أهمها الخلاف بين الأمراء ، وتكمن أهمية هذا الخلاف فى كونه السبب المباشر للتدخل البريطانى فى شؤون البحرين الداخلية ، بالإضافة إلى أنه أثار الدول المجاورة والمتحفزة للتدخل فى شؤون البحرين ، سواء كان هذا تدخلا بالطرق العسكرية ، أم الدبلوماسية ، كما أثار رد فعل مباشر من قبل بريطانيا اتخذ فيما بعد شكلا قانونيا بالمعاهدات التى عقدت فى الفترة ما بين (١٩٦١ ـ ١٨٩٢) ، وقد حاولت بريطانيا فى بادىء الأمر أن تقحم نفسها فى المشاكل الداخلية للشيخ ، إلا أنها اتخذت فيما بعد سياسة الاقتصار على الشؤون الخارجية ثم كسب المزيد من ثقة الشيخ وإسدائه النصح لتسيير الشؤون الداخلية عن طريق ممثلى الحماية البريطانية والتى سنتحدث عنها فى فصل ثالث .

المبحث الأول

الأسباب التى مهدت التدخل البريطانى فى البحرين

(١٨٤٣ - ١٨٩٢)

(١) الخلاف بين الامراء :

من أهم الأسباب التى دعت إلى التدخل البريطانى فى البحرين هو الخلافات بين الحكام أنفسهم ، إذ سار كل فريق يستعين على الآخر بقوى خارجية كإيران والسعودية وبريطانيا والدولة العثمانية .

وكما ذكرنا آنفا أنه فى عام ١٨٤٣ كانت البحرين تحكم بواسطة الشيخ محمد بن خليفة ، وعمه الشيخ عبدالله آل الخليفة معا . وقد قام الشيخ محمد باقصاء عمه الشيخ عبدالله فى ذلك العام ، مما أدى إلى حدوث منازعات واضطرابات داخلية وفتن [١] .

وقد لجأ الشيخ عبدالله آل خليفة إلى (ناباند) ، (مقاطعة فى فارس) ، حيث بدأ يجمع قواه للانقضاض على ابن أخيه واسترداد البحرين تحت حكمه [٢] . إلا أن فارس كانت عاجزة عن مساعدته لخشيتها من التهديدات البريطانية على لسان بالمرستون وغيره من الساسة البريطانيين [٣] .

مما جعل الشيخ عبدالله يترك فارس ويلجأ إلى منيس (فى القسم الجنوبى من الجزيرة العربية) .

---

(١) مختارات حكومة بومباى الجزء (٢٤) بومباى ، ١٨٥٦، جزء خاص بتاريخ العتوب، ص ١٨٣٢ ـ ١٨٥٥ .

(٢) من ميرزا جبر إلى عبد الله ، ٦ أبريل ١٨٤٨ وأنظر :
F. O. 60/167, Admyiat, Bahrain Island, New York 1955. p. 145

(3) C. Webester, Foriegn Policy of Palmereston p. 212. 215

ومن هناك شرع ينضم تحت إمرته بعض القوى العربية [٤] .

لـكن بريطانيا كانت ترى أن مصلحتها تقتضى معاملة حاكم البحرين كحاكم مستقل عن جميع هذه القوى فعقدت معه اتفاقية سنة ١٨٤٧ بشأن حظر تجارة الرقيق ، وأبدت استعدادها للتعاون معه لحفظ السلام ، بمقتضى اتفاقية أخرى عام ١٨٥٦ [٥] .

غير أن الشيخ محمد بن خليفة لم يلتزم باتفاقياته ، مع بريطانيا ، فأخذ ينمى قوته البحرية ، ثم اتجه إلى توثيق صلاته بالدول الإسلامية الـكبيرة المجاورة فـكان يرفع أحياناً علم فارس وأحياناً أخرى العلم العثمانى [٦] . مما يدل على أن مظاهر السيادة لم تـكن تعنى للامارات الصغيرة فى تلك الفترة ، أكثر من التمتع بسلطة فعلية داخل الإمارات .

كما لم يقتصر على المعونة البريطانية لأنه كان يخشى مساعدة دول أخرى لعمه (الشيخ عبدالله) فاتجه إلى الدولة العثمانية ، وذلك لأنه عرف موقف فارس من التهديدات البريطانية آنذاك ، وخصوصا على لسان بالمرستون وزير الخارجية [٧] . كما أن هذا الوزير البريطانى أراد استغلال تلك الأحداث كمناسبة ، لوضع البحرين تحت الحماية البريطانية . غير أن وفاة الشيخ عبد الله جعلت بريطانيا تؤجل تنفيذ هذا العمل ، وساد الاعتقاد بأن الأمور قد هدأت ، مما يتيح لحـكومة البحرين أن تنعم بشىء من الاستقرار [٨] .

---

(٤) حافظ وهبة ، جزيرة العرب فى القرن العشرين ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٨٧ — ١٠٢ (مطبعة لجنة التاليف والنشر).
(٥) محمود صبحى ، البحرين ودعوى ايران ، الاسكندرية ، ١٩٦٢ . ص ١٢٢ .
(٦) مختارات حكومة بومباى الجزء (٢٤) بومباى ١٨٥٦ — جزء خاص بتاريخ العتوب ص ١٢١٢ .

C. U. Aitchison. A Collection of Treaties Engagements and Sands Relating to India and Neighbouring Countries Vol. XI, Delhi 1933, p. 234

(7) C Webester, Foreign Policy of Palmereston 1951, p. 212
(8) F. Admyiat, Bahrain Island, op. cit, p. 130

وبعد ذلك ظهر على مسرح الأحداث محمد بن عبدالله (ابن الحاكم المتوفى) وسار على طريق أبيه ، غير أن ثورته كانت أشد خطرا على ابن عمه محمد بن خليفة إذ استطاع هذا أن يذهب إلى الدمام (فى الساحل الشرق من الجزيرة العربية) معلنا ولائه لحـكومة فيصل بن تركى ، الذى ساعده فى إرسال حملة باسم حكومة السعوديين للقيام بمحاولة غزو البحرين [٩] .

(ب) (التدخل السعودى فى شؤون البحرين) :

كانت السلطات البريطانية تراقب تحفز الأمير السعودى نحو البحرين مراقبة دقيقة ، وأصبحت حكومة الهند تتخذ جميع الإجراءات الدفاعية اللازمة ووضع كل العقبات فى وجه أمير السعوديين الذى كان اسميا تابعا للباب العالى . على أساس أن حكومة صاحبة الجلالة لا تسمح أبداً باحتلال البحرين من جانب الحـكومة العثمانية كما أنهـا أيضاً لا تسمح بأية أعمـال لمصلحة الباب العالى فى تلك الجزر [١٠] .

وفى سنة ١٨٥٩ ، وصل التوتر إلى قمته مرة أخرى وبدأ الحاكم السعودى فيصل بن تركى يتخذ الإجراءات فى القطيف والدمام للنزول إلى البحرين بمعاونة محمد بن عبدالله ، والمطالب بالسلطة ، وكانت هذه العملية تستهدف وضع محمد بن عبدالله على رأس حكومة البحرين ، فحاولت بريطانيا أن تقف ضد هذه الحملة خوفاً من وصول السعودية إلى مغاصات اللؤلؤ فى (هيرات) البحرين . غير أن الشيخ محمد بن عبدالله لم يعبأ بالنصح البريطانى ، وركز هجومه على البحرين عام ١٨٥٩ وضرب المنامة (فى وقعة الدولاب) ، فتدخلت بريطانيا فى الأمر . وأرسلت حكومة الهند قطعتين من أسطولها قامت بقصف الدمام (ميناء فى الشاطىء الشرق من السعودية) لتضع حداً للأمور [١١] .

---

(9) J. Philiby, Saudi Arabia, Beirut 1969, p. 50
(10) J. A. Saldana. Precis of Bahrain Affairs, (1854—1904) Culcutta 1906, P. 284
(11) Ibid, P. 293

لكن محمد بن خليفة الآخر لم يكتف بما قامت به بريطانيا من عمل عسكرى ضد غزو ابن عمه للبحرين ، فأراد أن يتابع منافسيه داخل الجزيرة العربية ، وأقدم دون مشورة بريطانية على محاصرة ميناء القطيف التابع للسلطة المركزية فى نجد [١٢] . فبادرت السلطات البريطانية بإرسال رسالة تأنيب وتهديد للشيخ محمد بن خليفة شيخ البحرين ، غير أن محمد بن خليفة لم يعبأ بالتهديد البريطانى كعادته وأخذ يواصل تحديه داعيا وكلاء من بغداد ومن فارس للاقامة فى البحرين [١٣] .

(ج) التدخل الدبلوماسى الايرانى فى البحرين :

بالرغم من أننا سنخصص الفصل الثالث من هذا الكتاب للمطالب الإيرانية فى البحرين ، إلا أننا سنبين هنا فقط، استغلال الدبلوماسية الإيرانية للخلافات الأسرية فى تلك الفترة .

لقد انعكست السياسة الإيرانية الداخلية على موضوع المواجهة الإيرانية فى البحرين ، حينما تولى (أمير كبير) رئاسة الوزراء الإيرانية بعد حاجى ميرزا ، ويعتبر أمير كبير هذا من دعاة الإصلاح فى إيران حتى سمى الدكتاتور المستنير Enlighted – Dictator — أثرت سياسته هذه على علاقاته الخارجية بشيخ البحرين ، فلم يتدخل فى شؤون البحرين ، ولم يثر القضية مع بريطانيا ، بل حاول بوسائل دبلوماسية أخرى التقرب إلى شيخ البحرين عن طريق إرسال بعثة ميرزا مهدى لتبقى تحت تصرف الشيخ ، ومن ثم تحاول التأثير على مواقف الشيخ محمد تجاه السياسة البريطانية [١٤] .

ومن الجدير بالذكر أن ميرزا مهدى ، أحد الدبلوماسيين الكبار فى وزارة الخارجية الإيرانية آنذاك ومعروف بعدائه الشديد للبريطانيين .

(12) Zweemer, Arabia, The Graddle of Islam, London 1998, P. 82

(13) Palagrave, Narrative of a Year Journey Through central and Eastern Arabia (1862–1863), P, 214

(14) F, Admyiat, Bahrain Island, P. 155

وتشير المصادر الإيرانية إلى أن الشيخ محمد دفع الجزية لفارس وأرسل رسالتى ولاء الأولى لحاكم فارس والثانية للشاه ، الذى أرسل مع البعثة خلعة الإمارة معبرا فى ذلك عن الحماية الشاهانية له [١٥] . إلا أننا نضيف بأنه مهما يكن من أمر هذه البعثة ، فإن النزاع الداخلى دفع الشيخ محمد لهذا العمل ، مع سابق تأكيد لديه أن الحكومة الإيرانية لا تستطيع أن تصارع بريطانيا فى المنطقة .

ويشير الريحانى إلى أن ترحيب الشيخ محمد ببعثة ميرزا مهدى الفارسية يعتبر انتقاما من الحكومة البريطانية التى ترددت فى حمايته ضد منافسيه [١٦] .

واعتبرت بريطانيا عمل الشيخ محمد هذا مخلا بالوضع الراهن . لذلك أسرع المقيم السياسى فى الميناء الفارسى (بوشهر) فيلكس جونز إلى السفير البريطانى لورنس يستشيره فى الأمر إلا أنه آثر عدم الدخول فى مجادلات مع حكومة طهران حتى لا يلفت نظر روسيا وبقية دول أوروبا للتدخل فى شؤون الخليج .

ثم تعهد بالحصول على تأكيد من رئيس وزراء الشاه بمنع التدخل العسكرى من جانب إيران حتى تتم تسوية الوضع الداخلى لهذه الجزر بالمفاوضات الدبلوماسية ونصح الكابتن جونز بعدم الاكتراث بأى ولاء إرادى من جانب الشيخ — لأية دولة أجنبية — طالما لا يتبع هذا الولاء احتلال عسكرى للجزيرة .

ثم أصدر تحذيرا إلى فارس بما معناه أن أى عدوان من جانب البحرين أو باسمها لن تسمح به الحكومة البريطانية وسوف تقاومه بعنف وأرسل تقريرا إلى لندن بالأوضاع الراهنة فى منطقة الخليج [١٧] .

(15) (Royal Mandate, – Dren of honour) Ibid, P, 156

(16) Rihani, Around the Coast of Arabia, London 1930, P, 224

(17) F, O, 80/1/Letters from Rawlinson to Filex John, 4 May 1860

كما أشار وزير الخارجية البريطانى حينما رفع إليه التقرير — بأن الحكومة البريطانية حافظت وستحافظ على الهدوء فى الخليج ، باعتبار أن البحرين ليست تابعة للباب العالى ولا لإيران ، كما اعترفت دائماً باستقلال حاكم البحرين وعقدت معه اتفاقيات تتناول المصالح التجارية ، والإنسانية ، والأمن العام [١٨] .

ولا شك أن الوزير البريطانى فضل عرض التقرير على حكومة الهند ، ومن ثم اتفق الطرفان على اتخاذ الخطوة التى كانوا يترددون فى تنفيذها منذ عام ١٨٤٣ ، وهى وضع البحرين تحت الإشراف البريطانى المباشر بواسطة معاهدة مايو ١٨٦١ [١٩] .

رد الفعل البريطانى على الوضع السياسى فى البحرين :

أرادت بريطانيا أن تتدخل فى شؤون البحرين تدخلا مباشرا يمنع الشيخ محمد بن خليفة من الاتصال بكل من إيران أو الدولة العثمانية أو أية جهة أخرى .

فقامت يوم ١٨ مايو ١٨٦١ بتقديم معاهدة صداقة Friendly Convention فى جو يسيطر عليه التهديد البريطانى العسكرى ، فقد خرج جونز المقيم السياسى البريطانى من بوشهر (الميناء الفارسى) على رأس أربع سفن حربية بريطانية وحاصر ميناء المنامة أى أنه أظهر القوة دون استخدامها وتقدم باتفاقية ١٨ مايو ١٨٦١ إلى الشيخ محمد بن آل خليفة لتوقيعها تحت ضغط السلاح . مما اضطر الشيخ محمد إلى التوقيع دون معارضة بالرغم من أنها تنطوى على امتيازات

---

(18) Memorandun Respecting British Interest in the Persian Gulf «British Declaration to the Persian and Ottaman Goverment respcting their claims to the Sovereignty over Bahrain» P, 111—113, 1 In, Off Politcal Library P, 166, Confidential,

(١٩) أنظر اتفاقية مايو ١٨٦١ فى الملحق رقم (١) .

واسعة النطاق لصالح بريطانيا فى البحرين [٢٠] .

وتشير مقدمة هذه الاتفاقية إلى أن البحرين إمارة مستقلة بذاتها (أى عن القوى المحلية الأخرى) ، وتدخل فى اتفاقية صداقة مع ممثلى حكومة صاحبة الجلالة البريطانية :

Terms of Friendly convention entred between Sheikh Mohamed Bin Khalifa, Independed Ruler of Bahrain, on the part of him self and successors, and Captain Felix, Her Majesty's Indian Navy, Political Resident of her Britan-nic Majesty in the Gulf of Persia on the British Covernment 1861,

لقد فرضت هذه الاتفاقية نظام الامتيازات القضائية والاقتصادية على البحرين لكن ذلك كله لا يعنى تكبيل البحرين بنظام حماية محدد ، فعلاقاتها الخارجية ما زالت حرة ، وكان لابد من انتظار مناسبات أخرى لوضع الحماية بشكل رسمى .

وعلى أثر توقيع هذه الاتفاقية ، قدمت فارس احتجاجا إلى السفير البريطانى فى طهران لورنس غير أنه لم يعبأ بالاحتجاج ، حيث أن حكومته أخبرته بعدم إثارة موضوع البحرين مع فارس [٢١] .

---

(٢٠) تتلخص مواد هذه المعاهدة فيما يلى :

(١) تأكيد المعاهدات السابقة مع بريطانيا أى معاهدات ، ١٨٢٠ ، ١٨٥٦ .

(٢) تعهد شيخ البحرين بالامتناع عن الإعتداءات البحرية والقرصنة .

(٣) تنصيب المقيم السياسى البريطانى حكما فى أى نزاع بين الحكام و بين المعتدين ويقبل الشيخ أحكام المقيم .

(٤) يعطى البريطانيون الإقامة والتجارة فى البحرين دون قيد ، ويوضع حد أقصى للضرائب البريطانية بقدر ٥ ٪ .

(٥) تحال الخلافات بين البريطانيين وأهل البحرين الى المقيم السياسى فى بوشهر .

المصدر :

أنظر نص الاتفاقية ١٨ مايو ١٨٦٠ بالانكليزية فى الملحق رقم (١) .

(21) L, Rawlinson, History of Persian P, 53 F, O, Persia and Persian Gulf series Vol, 35, 1850

إلا أن موقف البحرين من تطبيق نصوص هذه الاتفاقية ، لم يكن بالشكل الذى أرادته حكومة الهند البريطانية ، ممـا دعا إلى اتخاذ إجراءات عسكرية من جانب حكومة الهنـد البريطانية إثر تحدى الشيخ محمـد بن خليفة أوامر المقيم السياسي .

موقف الشيخ محمد بن خليفة من معاهدة مايو ١٨٦١ :

والواقع أن ظروف الشيخ محمد بن خليفة المحفوفة بالأخطار جعلته يوافق على عقد اتفاقية مايو لسنة ١٨٦١ مع بريطانيا . إلا أن هذه الاتفاقية لم تـكفل حسن التفاهم باستمرار بين الشيخ محمد وممثلى بريطانيا فى الخليج . فقد ازداد تحديه برفع العلم الإيرانى على قصره باعتبار ذلك مناورة ، تمـكن الشيخ من الاحتفاظ بكيانه المستقل أمام بريطانيا ، إضافة إلى أنه قام بهجومين على قطر ثم البحرين .

هجوم الشيخ محمد بن خليفة على قطر :

وبالفعل انطبق هذا التحدى من الشيخ محمد على أعماله فيما بعد فقد قام عام ١٨٦٧ أى بعد ٦ سنوات من توقيع اتفاقية الصداقة مع بريطانيا بحملة هجومية على شبه جزيرة قطر بسبب خلافاته مع جاسم آل ثان والتى تتعلق بساحل الزباره الواجه للبحرين ، مما يعتبر عملا مخالفا لاتفاقية سنة ١٨٦١ وردت قبائل قطر بهجوم مضاد أحدث خسائر كبيرة فى الجانبين، لذلك قام الجور بيلى المقيم السياسى فى الخليج بمحاصرة البحرين فى أغسطس ١٨٦٨ .

وجاء المقيم السياسى على ظهر بارجته من بوشهر ليعاقب الشيخ محمد على حملته الهجومية فى قطر ، ثم قام بمحاصرة « أبى ماهر » التى كان مرفوعا عليها علم إيران وعلم الدولة العثمانية ، فأنزل العلمين ثم أحرق أسطول البحرين الشراعى (٢٢) . ولم يكن فى استطاعة الشيخ محمد المقاومة ففر إلى الجزيرة العربية

(22) Saldana, J, A, Percis of Correponce, Secret, «A Preisc of Bahrain's Affairs» op, cit, P, 292

تاركا السلطة لأخيه الشيخ على بن خليفة ولم يرفع الانكليز الحصار عن البحرين إلا بعد أن تعهد الشيخ الجديد باحترام اتفاق مايو ١٨٦١ (٢٣) .

ثم قدم المقيم السياسى وثيقة للشيخ على بن خليفة فى ٦ سبتمبر ١٨٦٨ تقضى بتسليم السفن البحريفية التى يمتلـكها آل خليفة — كما وعين وكيلا من قبله فى البحرين ليتسنى له الإطلاع المباشر على سير الأمور ، ثم استلام الأقساط الخاصة بالغرامة والتى نصت عليها تلك الاتفاقية .

ومما جاء فى الاتفاقية بتاريخ ٦ سبتمبر ١٨٦٨ (٢٤) :

To consider Mohamed Bin Khalifah as permanently excluded from all par—ticipation in in the Affairs of Bahrain as having No claim to that Territory,

« باعتبار محمد بن خليفة فاقدا لصفته الشرعية كحاكم للبلاد » .

من ذلك يتبين إلى أى مدى أعطت هذه الاتفاقية بريطانيا حقوقا للتدخل فى الشؤون الداخلية بحيث صارت طرفا فى المنازعات الأسرية فهى تضمن عدم عودة محمد بن خليفة إلى البحرين ، كما يستعين آخرون من أبناء عمه ببريطانيا لتنفيذ هذا الشرط .

وفى أعقاب تلك الأحداث لجأ الشيخ محمد بن خليفة إلى الكويت ، وحاول شيخ الكويت أن يتوسط للصلح بين الأخوين ، وقبل الشيخ على عودة أخيه محمد أو تنازله له عن الحـكم. إلا أن المعتمد البريطانى فى البحرين رفض التراجع بعد أعماله السابقة ، مما دفع محمد بن خليفة إلى العودة إلى دارين والقطيف فى الجزء الجنوبى الشرقى من الجزيرة العربية (٢٥) .

(٢٣) عباس إقبال، مطالعاتى درباب بحرين وسواحل خليج فارس (القاهرة ، ١٩٥٦) ص ١٣٧ — ١٣٨ .

(٢٤) تنص اتفاقية ٦ مارس ١٨٦٨ على ما يلى :

(أ) تسليم السفن الحربية التى يمتلـكها آل خليفة إلى المقيم السياسى ،

(ب) دفع مبلغ مائة ألف ريال إلى المقيم البريطانى كغرامة يدفع ربعها فورا ويقسط الباقى على أقساط .

C, U, Aitchison Vol, XI P, 236—237

J, Lorimer, Vol, III, History of Bshrain, P, 900—999

(٢٥) قدرت الغرامة بمائة ألف دولار (مادة ٢) من اتفاقية سبتمبر ١٨٦٨ .

C, U, Aitchison, Vol, XI op, cit, P, 236

هجوم الشيخ محمد بن خليفة على البحرين :

انضم محمد بن خليفة فى دارين والقطيف إلى ابن عمه أحد الخارجين عليه سابقاً (مبارك العبد الله) .

ومن هناك فى سبتمبر ١٨٦٩ قام بهجوم عسكرى مركز على البحرين ، وقد ساعده أهل الجزيرة (البحرين) فى تنفيذ هذه الخطة ، حيث أن أخاه على أثقل كاهلهم بالضرائب ليستطيع دفع الغرامة للمقيم السياسى والتى نصت عليها اتفاقية سبتمبر ١٨٦٨ (٢٦) .

لقد وجد الشيخ محمد أن كفته قد رجحت فى البحرين ، وتمكن بعض اتباع الشيخ على من قتله حينما شعروا بانتصار الشيخ محمد ، إلا أن الأمور لم تستقر لمحمد بن خليفة فقد خرج عليه معاصروه من أبناء عمه وسجنوه فى قرية أبى ماهر (٢٧) . وقد تميز عهد الشيخ محمد بن خليفة الذى دام ٢٦ سنة بكثرة الحروب القبلية بينه وبين أبناء عمه عبدالله فى الدمام والقطيف ، ثم بينه وبين القبائل المقيمة فى قطر .

وقد تولى الحكم محمد بن عبد الله ابن عم محمد بن خليفة والذى تصارع معه لحكم البحرين بالسلاح وبالهجوم كما بينا .

وعلى أثر ذلك نرى تحالفاً جديداً هو تحالف الأعداء السابقين أبناء الأخوين على بن خليفة (الذى اغتيل) ومحمد بن خليفة (المسجون) ضد ابن عمهم الثالث الحاكم الجديد محمد بن عبدالله . وقد سافر هؤلاء إلى قطر حيث طلبوا من المقيم السياسى التدخل طبقاً للاتفاقيات التى تبيح له ذلك واستخدام القوة لفض النزاع .

---

(٢٦) حافظ وهبه ، جزيرة العرب فى القرن العشرين ، ص ٩٧ .
(٢٧) نفس المصدر ، ص ٩٨ .

موقف بريطانيا تجاه تطور الأحداث فى البحرين :

لقد اتخذت بريطانيا مواقف عنيفة تجاه الخلافات الأسرية ، فقامت بعمل عسكرى أدى إلى عزل الشيخ محمد بن عبدالله وتنصيب الشيخ عيسى بن على ، كما واجهت التطلعات العثمانية فى السيادة على البحرين ، باتباع سياسة الوضع الراهن وعقد معاهدات الحماية .

(ا) التدخل العسكرى :

أن التدخل العسكرى البريطانى فى البحرين كان بناء على طلب من التحالف الجديد بين أبناء على بن خليفة ومحمد بن خليفة والذين طلبوا من المقيم السياسى استخدام القوة .

وعلى أثر هذا الطلب جاء المقيم البريطانى الكولونيل بيلى على ظهر بارجة تصحبه سفن حربية بريطانية من بوشهر بقيادة الكابتن دوجلاس ، وبادر بضرب مدينتى المنامة والمحرق بالقنابل . وقد أنزلت قوة بريطانية لأول مرة فى تاريخ البحرين . وقبضت هذه القوة على الحاكم محمد بن عبد الله وأخذته ، ومحمد بن خليفة (المسجون بقلعة أبى ماهر — والذى لا يتمسك بمعاهدات) — ونفوهم جميعاً إلى الهند (٢٨) ، وبعد ذلك تقلد الحكم الشيخ محمد بن على بن خليفة ابن الحاكم الذى اغتيل على يد منافسيه كما بينا من قبل (٢٩) .

وقد استمر حكم الشيخ عيسى بن على مدة تزيد على نصف قرن ، ويتميز عهده بأنه العهد الذى وضعت فيه بريطانيا اتفاقياتها ومعاهداتها لحماية البحرين .

حيث توثقت العلاقات بين الشيخ عيسى وبريطانيا ، نتيجة لأن الشيخ كان

---

(28) Lorimer, op. cit, p. 893 – 895
(٢٩) النبهانى ، التحفة النبهانية ، الجزء السادس ، ص ١٩٩ .

بحاجة ماسة إلى مساعدة بريطانيا حينما رأى النفوذ العثمانى يمتد إلى الاحساء، مرتبطاً بولاية البصرة، وظهور رغبة العثمانيين فى الوصول إلى منطقة الخليج (٣٠).

فقد كانت البحرين منذ عام ١٨٧٠ محورا لتطلعات العثمانيين وإزاء هذه التحركات العثمانية تبودلت مذكرات بين مدحت باشا وحكومة الهند حول وضع البحرين. فكتب مدحت باشا إلى اللورد مايو حاكم الهند ليثبت بالأدلة المختلفة ليظهر حق الدولة العثمانية فى المطالبة بالسيادة على البحرين (٣١).

على أن محاولات العثمانيين فى شأن البحرين لم تعد تقديم العرائض والإدعاءات وقد تكررت هذه المطالب النظرية أكثر من ١٧ مرة (٣٢).

(ب) سياسة الوضع الراهن وعقد المعاهدات:

لقد اتبعت بريطانيا سياسة الوضع الراهن فى منطقة الخليج العربى والبحرين طوال القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين.

ونعنى بسياسة الوضع الراهن هنا، إبعاد أية دولة من الوصول الى منطقة الخليج العربى سواء كانت دولة مجاورة أو من الدول الأوروبية المنافسة للوجود البريطانى كروسيا وألمانيا فى مطلع القرن العشرين، ثم الإبقاء على الأوضاع الاجتماعية الموجودة (٣٣).

---

(30) Turkish Jurisdiction alon8 the coat of Arabia, Part III, P, 22—25

(31) J. Kelly, Eastern Arabian frontiers op, cit, p 84—85

(٣٢) زكريا قاسم، الخليج العربى، ص ٢٢٦.

تعرف مبدأ الوضع الراهن. عبارة عن تعريف دبلوماسى يستعمل فى معاهدات السلام والداعية إلى ابعاد الأطراف المعتدية. والعودة بالمنطقة إلى وضعها السابق للحرب.

(33) The Concept of «Status» ; derived from status Quo antebellum, a diplomatic term referring to the usual clauses in peace Treaties, which provide for the evacuation of Territory by enemy troups, and its restorationto the prewar Spverighty, protective Treaties, betwaen Britan and Bahrain have the function of preserving the status—Quo,

ولما كانت سياسة بريطانيا هى إبقاء الوضع الراهن فى منطقة الخليج فقد حاصرت ميناء الزباره على الساحل القطرى، وفصلته عن الجزيرة الأم البحرين، وذلك منعاً للتأثيرات العثمانية والتى وصلت إلى قطر وذلك عام ١٨٦٨ (٣٤).

كما رأت حكومة الهند أن تربط شيخ البحرين بارتباطات الهدف منها المحافظة على مقاطعات الشيخ من خلال الحماية البريطانية له ضد أى هجوم يقع على البحرين، إلا أنه يستطيع أن يتخذ التدابير اللازمة لحفظ ممتلكاته بعد استشارة المقيم البريطانى (٣٥).

ويبدو أنه كان من نتيجة التحركات العثمانية فى قطر أن المقيم السياسى فكر فى وضع البحرين تحت الحماية لئلا تصل إليها تأثيرات العثمانيين وأوعز بذلك إلى حكومة الهند التى أيدت فكرته (٣٦). حيث أن المقيم السياسى أصبح ذا مركز كبير فى المنطقة منذ عهد بيلى وهو المقيم الذى قام بعمليات عسكرية فى البحرين. فلا غرابة إذا علمنا أن المقيم (روس) استطاع أن يصوغ بنفسه معاهدة (١٨٨٠) الحماية العامة، وأن يوقعها مع الشيخ عيسى بن على حاكم البحرين.

وقد أدخلت حكومة الهند فيما بعد الالتزامات المانعة والتى تعطى لبريطانيا الإشراف الخارجى على البحرين.

كما ألحق الشيخ بهاتين المعاهدتين إعلانات خاصة بمنع استيراد وتصدير الأسلحة من البحرين وإليها (٧٣).

أعطت هذه الاتفاقيات مركزاً قانونياً واضحاً لبريطانيا فى البحرين أمام جميع الدول حيث تقدم السفير البريطانى فى القسطنطينية بمذكرة احتجاج لدى الحكومة العثمانية فى ١٢ أغسطس ١٨٩٥ ثم قدمت السلطات البريطانية فى لندن

---

(34) Lorimer, U. op. cit, p. 894—S97; A. Haurani, St. Antony's paper, No. 4, (M.E;A.) No. 1, 1958, p. 124

(35) C.U. Aitchison Vol. XI, p. 232—238

(36) J. Lorimer, p. Gulf Gazetter op. cit, p. 924

(37) Aitchison op. cit, p. 239

مذكرة احتجاج ثانية للسفير العثمانى فى بريطانيا وذلك فى ٢٢ أغسطس من عام ١٨٩٥[٣٨].

وتؤكد المذكرتان الحماية البريطانية على البحرين وفى نفس الوقت تنفى المزاعم العثمانية بالسيادة على الجزر.

ويروى لوريمر (مسجل أحداث الخليج) بأنه حدثت اضطرابات بين قطر والبحرين. أدت إلى احتجاز المدير العثمانى هناك لسفن البحرين.

ولقد تحرك المعتمد البريطانى من البحرين بسرعة فسار بنفسه إلى ساحل قطر فوجد قوارب مسلحة ومستعدة للهجوم على البحرين، ومن هنا أمر (الكابتن بيلى).. المعتمد، السفينة البريطانية «سفنكس» وبيجون لفتح النيران على القوارب فى ساحل قطر مما أدى إلى تدمير ٤٤ قارباً.

وقد شكرت الحكومة البريطانية عمل المعتمد هذا بشكل خاص بينما احتجت الحكومة العثمانية على هذا الإجراء، إلا أن بريطانيا أشارت بأنها سبق أن قامت باتصالات فى هذا الشأن مع الحكومة العثمانية، وحينما لم يستجب لها اتخذت هذه الإجراءات التى كانت ضرورة تحتمها حماية البحرين[٣٩].

(ج) الاهتمام بالشؤون الداخلية :

والحقيقة أنه يستحيل الفصل بين دور بريطانيا السياسى فى البحرين خلال

---

(٣٨) المذكرة الأولى ١٢ أغسطس ١٨٩٥ ومما جاء فيها «أن الحكومة البريطانية لا تعترف بالسيادة العثمانية المزعومة على ساحل قطر، وانها لا تقبل زعم تركيا بالسيادة على البحرين التى هى تحت الحماية البريطانية وأن الحكومة البريطانية من جانبها ستتخذ كل الإجراءات الكفيلة بحماية هذه الجزيرة من العدوان.

أما مذكرة ٢٣ أغسطس ١٨٩٥ والتى قدمتها حكومة بريطانيا للسفير التركى «أن حكومة صاحبة الجلالة، قد سبق لها أن أبلغت الباب العالى أكثر من مرة بأنها لا تعترف بسيادة تركيا على ساحل قطر، وأنها كذلك أشارت إلى أن البحرين تحت الحماية البريطانية».

المصدر :

J. Lorimer, P. Gulf, Gozetre, op. citt, p. 924.

(39) Ibid, p. 927

عهد الشيخ عيسى بن على آل الخليفة، وبالتحديد فى الفترة ما بين (١٨٩٧–١٩١٤)، وبين المجرى العام للأحداث فيها. ومن هنا سنتناول هذين الموضوعين معا لننتقل فيما بعد إلى تحليل المعاهدات.

لقد اهتمت الحكومة البريطانية فى الأمور الداخلية التالية :

١ – تنظيم وراثة الحكم فى البحرين :

وفى أكتوبر ١٨٩٧، وفى مهرجان عام فى البحرين وبوثيقة وقع عليها الوجهاء فى البحرين جعل الشيخ عيسى من ابنه الشيخ حمد ولياً للعهد[٤٠].

٢ – محاولات السلطات البريطانية القيام بإدارة العوائد فى البحرين :

يرجع تنظيم العوائد إلى عام ١٨٠٠ أى حينما كان يشرف عليها شيخ البحرين. واستمر هذا الإشراف من قبل حكام البحرين على العوائد حتى عقدت اتفاقيات الحماية مما دعا بريطانيا إلى التدخل عام ١٨٨٨ لإجراء تعديلات على النظام المتبع.

ومن أبرز هذه التعديلات تعيين ملتزمين من التجار الهنود لكى يحصلوا على العوائد.

ويبدو أن الشيخ عيسى بن على ارتاح لهذا النظام حيث أنه صار يضمن له تحصيل المبالغ المطلوب نقداً، ودون أن يبذل جهداً إدارياً[٤١].

غير أن هذا النظام والذى انتشر فى بلدان أخرى من الولايات العثمانية كان له أسوأ الأثر على السكان لأنه يطلق يد جماعة من المستغلين فى ممتلكات الأهالى.

ولذلك رأت حكومة الهند أن ترجع عن هذا النظام رغم أن القائمين به من رعاياها الهنود. غير أن شيخ البحرين تمسك بنظام الإلتزام، وقاوم تدخل بريطانيا بحجة أن مسألة الضرائب هى من شؤونه الخاصة[٤٢].

---

(٤٠) أنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب – المبحث الثانى تنظيمات الشيخ الإدارية.

(41) J. Lorimer op. cit, p. 927

(42) Ibid, p. 229—231

وقد ظلت مشكلة الضرائب فى البحرين كما هى ، حتى كانت جـولة اللورد كيرزون الشهيرة فى الخليج العربى نوفمبر ١٩٠٣ ، فأصبحت موضع مناقشة بين الشيخ عيسى والحاكم البريطانى فى الهند (كيرزون Curzon) . إلا أن الشيخ أكد وأصر أمام حاكم الهند للمرة الثانية ، بأن مشكلة الضرائب مشكلة تخصه هو وحده ، وأنه لا بد أن يشاور ابنه وأخاه فى الأمر(٤٣) .

كما أجرى المقيم البريطانى الـكولونيل كمبول ، تحقيقاً كشف عن العوائد قد تدهورت حيث كانت عام ١٩٠٣ تساوى ١٠٦٫٢٠٠ روبية هندية ،أصبحت عام ١٩٠٧ تساوى ٩٦٫٢٠٠ روبية هندية(٤٤) .

وعلى أثر ذلك فـكرت الحـكومة البريطانية، بإجراء أو بإحداث تغيير فى طابع تمثيلها السياسى فى البحرين .

فاستبدلت الوكيل البحرينى التاجر (ممثلها فى البحرين) بوكيل بريطانى فى ١٠ فبراير ١٩٠٠(٤٥) .

ولم تنقطع بعد ذلك الاضطرابات الداخلية فى البحرين والتى كانت نتيجـة للخلافات بين الأجانب من الرعايا البريطانيين وغيرهم مع المواطنين، كذلك حدثت اعتداءات على وكالة وكنهاوس الألمانية فى البحرين من قبل المواطنين والأجانب، مما أدى إلى تدخل المجور (كوكس) Cox(٤٦) المقيم السياسى البريطانى وزيارته للبحرين فى نوفمبر سنة ١٩٠٤ . والتى كتب عنها تقريراً وقدمه إلى حكومة الهند ثم عاد ثانية فى فبراير ١٩٠٥ حاملا معه تعليمات رسمية من حكومة الهند، تقضى بالتدخل البريطانى لوقف المنازعات فى البحرين(٤٧) .

(43) George N. Currzon, Tales of Travel, London 1911, p. 812
(44) J. Lorimare, op. cit, p. 927
(45) C. B. Busch, Britain and the Persian Gulf, Combridge University press 1967, P. 352
(46) G, Philip, The life of sir Percv Cox, London 1951, p, 512
(٤٧) ومما جاء فى الإنذار «أن الحـكومة البريطانية لا تستطيع تحمل أى رفض لنصائحها =

وقد وقفت القوة البرية البريطانية فى ميناء المنامة متحفزة لـكل طارىء .

ويمكن أن يقال أن أزمات ١٩٠٤ ــ ١٩٠٥ ، والتى مرت بها البحرين ، قد دعمت من وضع ونفوذ بريطانيا وبالرغم من أن الشيخ عيسى استمر فى اعتبـار النصائح التى يقدمها الوكيل البريطانى انتقاماً من سلطته الداخليـــة إلا أن الاضطرابات هدأت فى البحرين، وانتعشت التجارة الدولية من بريطانية، وألمانية، ومحلية(٤٨) .

ونتيجة لإصرار الشيخ عيسى على رفض التدخل البريطانى المباشر فى الشؤون الداخلية فى الفترة ما بين (١٩٠٠ ــ ١٩٠٥) رفعت حكومة الهند الأمر مباشرة إلى لندن والتى قررت بدورها اتباع سياسة حذرة وحريصة مع شيخ البحرين ، كما تقرر أن تقصر السلطات البريطانية الموجودة فى البحرين عملها على توجيه السياسة الخارجية للشيخ والتأثير عليها . أما اصلاح الإدارة الداخلية ؛ فالسبيل إلى تحقيقه هو السبيل السلمى غير المباشر عن طريق كسب المزيد من ثقة الشيخ .

وسيتضح لنا ذلك من الدور الذى قام به ممثلو بريطانيا فى فترات لاحقة لهذه الأحداث .

وقبل أن ندخل فى تحليل الشخصية القانونية للبحرين تحت الحماية البريطانية، تجدر بنا الإشارة إلى النشاط الألمانى فى الخليج ، والذى يشكل تطلعا خارجيا إلى جزر البحرين ، مما أثار الحـكومة البريطانية وجعلها تعمل بمبدأ الوضع الراهن لمواجهة هذا النشاط .

النشاط الألمانى فى البحرين :

بينما كانت روسيا تشكل أكبر خطر على النفوذ البريطانى فى الخليج فى نهاية

= فى المستقبل ولا بد أنه إذا استمر الشيخ على موقفه غير الودى ستسحب هذه الحـكومة عونها، وتتخذ تجاهه موقفا مضادا » .

F. O. 17 Record of Bombay Government op, cit, p. 272

(٤٨) محمود على الداود ، الخليج العربى والعلاقات الدولية ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٦٥ .

القرن التاسع عشر إذا بألمانيا تلعب نفس هذا الدور فى بداية القرن العشرين على أثر نفوذها فى الآستانة.

لقد أوضحت ألمانيا لبريطانيا (بصفتها المحافظة على الوضع فى الخليج وإبعاد أية دولة أوروبية تريد الحصول على امتيازات فيه)، أن هدفها تجارى محض وليس لها مطامع سياسية فى منطقة الخليج ـ وقد حدث بالفعل أن تكونت شركة « انوكنهاوس الألمانية » التى بذلت جهوداً كبيرة للحصول على امتيازات تجارية عام ١٨٩٢ فى الساحل الفارسى .

كما أنشأت شركة همبورج عدة خطوط تجارية بين ألمانيا ومختلف موانىء الخليج العربى . منها جزيرة أبو موسى (من جزر إمارة الشارقة) ، وعينت مندوبين لها فى البحرين . كما نقلت شركة الوكنهاوس أعمالها من الساحل الفارسى إلى جزيرة البحرين[٤٩] .

وتذكر بعض المصادر أن الألمان أبدوا رغبتهم بخصوص استئجار مصائد اللؤلؤ فى البحرين فقدمت فى سنة ١٩٠٣ شركة ألمانية إلى الشيخ عيسى بن على وأظهرت رغبتها فى استخراج واستغلال اللؤلؤ والسمك من البحرين ، ولكن الشيخ عيسى بن على لم يوافق على وجود تلك الشركة فى البحرين[٥٠] .

والواقع أن جزيرة البحرين كانت موضع اهتمام الألمان فى تلك الفترة — فكانت بريطانيا ترقب الوضع فى البحرين باهتمام . وعلى أثر ذلك صرح لندسون Landstone رئيس وزراء بريطانيا بقوله : « يجب أن نعتبر قيام أى مرفأ لأسطول أى دولة غير بريطانيا فى الخليج هو قهر لبريطانيا يجب أن نقاومه[٥١] .

(49) C. B. Busch, Britain and the Persian Gulf, op. cit, p. 357
(50) Ibid, op, cit, p 365
(51) Palemantory paper, 1903

المبحث الثانى

الشخصية القانونية للبحرين تحت الحماية البريطانية

أن الظروف السياسية الصعبة التى مرت بها إمارة البحرين فى منتصف القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين نتيجة للخلاف بين الأسرة الحاكمة، ثم التطلعات الإقليمية والأوروبية للسيطرة على الكيانات الصغيرة فى منطقة الخليج ، كل ذلك جعل من بريطانيا صاحبة الإرادة العليا فى عقد سلسلة من الاتفاقيات والمعاهدات .

وتختلف هذه المعاهدات والاتفاقيات باختلاف الأوضاع المحلية ، وما يطرأ عليها من ظروف سياسية واجتماعية فرضتها البيئة القبلية لمجتمع الخليج العربى عامة . وقد استفادت بريطانيا من هذه الظروف عملياً بواسطة حركتها العسكرية السريعة ، ورسمياً بعقد اتفاقياتها .

ويمكننا تقسيم هذه الاتفاقيات إلى قسمين ، بحسب تأثيرها على الشخصية القانونية للبحرين .

القسم الأول :

أولا ـ فالقسم الأول من الاتفاقيات يمتد من الفترة ما بين ١٨٢٠ ـ ١٨٧٩، أى منذ توقيع أول اتفاقية مع القبائل العربية عام ١٨٢٠ ، والتى تسمى « معاهدة السلام العامة » . وقد وقعها عن شيخ البحرين مندوبه فى الشارقة فى ٥ فبراير سنة ١٨٢٠ . وتتعلق هذه الاتفاقية بمبدأ السلم والامتناع عن القرصنة[١] .

ثانيا ـ تلى هذه الاتفاقية اتفاقية عام ١٨٥٦ ، وهى خاصة بمكافحة القرصنة وتجارة الرقيق ، كما تظهر تعاون الشيخ مع البريطانيين فى تنفيذ القرارات الخاصة

(1) C. U, Aitchison, A Collection of Treaties, Delhi 1933, Vol XI, p. 234

بهذه الأمور . وقد أظهرت الحكومة البريطانية موقفها كمدافع عن الأمن فى الخليج [٢] .

ثالثاً ـ أما اتفاقية ١٨ مايو سنة ١٨٦١، فهى إلى جانب مطابقتها لما سبق من النص على امتناع الشيخ محمد من ممارسة الحروب براً وبحراً ، تعطى للحكومة البريطانية حق التفتيش للمحافظة على الأمن والسلام والصداقة ، لأجل ازدهار التجارة ، وهى إلى جانب ذلك تنطوى على امتيازات كبيرة للبريطانيين منها حق التقاضى أمام محاكم خاصة إلى جانب الامتيازات الخاصة بالإقامة والتجارة وتخفيض الضريبة الجمركية إلى ٥ ٪ على بضائع الرعايا البريطانيين [٣] .

رابعاً ـ اتفاقية سبتمبر ١٨٦٨ بين الشيخ على بن خليفة والمقيم السياسى والتى تعتبر نتيجة حتمية لموقف بريطانيا إزاء فصم « معاهدة الصداقة » من جانب الشيخ محمد بن خليفة ، والتى نصت عليها اتفاقية مايو ١٨٦١ بين الشيخ والمقيم السياسى البريطانى .

---

(2) Felix, John, Lieutenant Selection from the Record of Bombay Government (Bombay Edncation Society press, 1856) p. 76—79

(٣) وتتلخص مواد هذه المعاهدة فيما يلى :
١ — تأكيد المعاهدات السابقة بين البحرين وبريطانيا .
٢ — يتعهد شيخ البحرين بالامتناع عن أى اعتداء بحرى أو الاشتراك فى أعمال القرصنة مادامت بريطانيا تمده بالعون اللازم لحفظ جميع ممتلكاته من اعتداءات القبائل التى تسكن الخليج .
٣ — ينصب المقيم البريطانى حكما فى أى نزاع يقوم بين الحاكم وبين المعتدين ، ومن ثمة يقبل الشيخ أحكام المقيم السياسى .
٤ — وضع الرعايا البريطانيين فى الإقامة والتجارة فى البحرين، دون قيد، والضريبة الجمركية على بضائعهم تقدر بـ ٥٪ إلى جانب تمتعهم برعاية ممتازة .
٥ — تحال الخلافات بين البريطانيين وأهل البحرين إلى المقيم البريطانى فى بوشهر . وقد قدمها الشيخ محمد بن خليفة إلى فيلكس جونز المقيم السياسى فى بوشهر الذى وقعها عن الجانب البريطانى .

وتقضى اتفاقية ١٨٦٨ بعقوبات مالية تدفع للمقيم السياسى نتيجة لخرق الاتفاقية السابقة .

كما تنص على تعيين أول وكيل بريطانى للمقيم السياسى فى بوشهر [٤] .

والحقيقة أن هذه الاتفاقيات وإن استهدفت بالفعل إلغاء تجارة الرقيق ، وأمن الملاحة فى الخليج ، وإن ذلك لم يتم لرغبات إنسانية محضة من جانب بريطانيا ، فلاشك أنها استفادت اقتصاديا من هذه الإجراءات ، فحطمت الملاحة العربية الشراعية ، وأحلت محلها الملاحة البخارية البريطانية التى صارت تتولى نقل التجارة بين مختلف موانىء الخليج بينها وبين الهند .

وقد أعطت هذه الاتفاقيات لبريطانيا حق التفتيش على السفن العربية ومصادرتها إذا كانت محملة بالرقيق ، وتعترف الوثائق البريطانية بأن البحارة البريطانيين أساءوا استخدام هذا الحق [٥] .

ومهما بلغت السيطرة البريطانية الفعلية من نفوذ خلال هذه الفترة فإنها تختلف عن الفترة التالية فى أنها لم تؤثر على الشخصية القانونية للبحرين :

ثانيا :

أما معاهدات القسم الثانى فهى الاتفاقيات التى وقعت فى الفترة ما بين ١٨٨٠ — ١٩١٤ [٦] .

وأهم ما وقعته بريطانيا مع الشيخ عيسى بن على الخليفة معاهدة ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ، وقد استطاع روس المقيم السياسى صياغة هذه المعاهدة بمفرده والتى

---

(٤) النص الانجليزى فى الملحق رقم (٢) .

(5) J. Lorimer, op. cit, p. 819

(6) Foreign and Political Departments, Treaties between the British Government and the Rulers of Bahrain, (1820—1914)
أنظر الملحق رقم (٣) ورقم (٤) .

ألحقت بمعاهدة متممة فى ١٣ مارس سنة ١٨٩٢ ، وقعها الشيخ نفسه مع مقيم سياسى آخر هو الـكولونيل تالبوت .

ولأن الطابع العام لهـاتين المعاهدتين هو منع الشيخ من اتخاذ العديد من العلاقات والصلات مع الحـكومات الأخرى إلا بإذن من بريطانيا لذلك وصفت المعاهدات بأنها مانعة : Execlusive Agrrements [٧] — وهذه الصفة الغريبة للمعاهدات (صفة المنع) أعطت لممثلى بريطانيا التدخل بنجاح لحفظ الامتيازات البريطانية فى كل واردة .

أما أهم الأحكام التى وردت فى هذا القسم من المعاهدات :

١ — عدم القيام بأية علاقات دبلوماسية مباشرة أو قنصلية مع أية دولة خارجية عدا بريطانيا :

That witout the assent of the British Government, I will not coseut to the Residence within my territory of the agent of any other Government,

٢ — عدم القيام بالتفاوض أو الوصول إلى أية اتفاقيات والتزامات مع أية دولة عدا بريطانيا[٨] .

That I will on no account enter into any agreement of correspondence with any powers other than the Britsh Government.

٣ — عدم السماح مستقبلا باستخراج أى مواد معدنية أو بترولية سواء من جانب الشيخ نفسه أم أية دولة أجنبية أو لمواطن دولة أجنبية دون استشارة المقيم البريطانى[٩] .

---

(7) Liebesney. H. Administrative and Legal Development in Arabia the Persian Gulf Principlities, See Midnle East Journal Winter 1956. p. 251-253.

(٨) هذه الشروط نصت عليها اتفاقيتا ١٨٨٠ ، ١٨٩٢ ملحق رقم ٥ للحماية .

(٩) مارس عليه تعهد ١٩١٤ بشأن النفط .

If there is any prospect of obtaning Kereseine oil in my territory Bahrain, I will not empark on expoloitation of that my self and will not entertain overturnes from any quarter regardiny that with consulting the political Agent.

أما التزامات بريطانيا إزاء هذه المطالب فهى كما يلى :

١ — حماية المشيخات ضد أى تدخل خارجى .

٢ — حماية استمرار الاستقلال الذاتى والفردى .

٣ — حماية المصالح الفردية من اقتصادية وسياسية .

٤ — تنوب الحـكومة البريطانية عن الشيخ فى القيام بأى عمل له صفة السيادة الخارجية من معاهدات وغيرها[١٠] .

تحليل المعاهدات بين بريطانيا والبحرين
من وجهة نظر القانون الدولى

انقسمت الآراء فى تأثير هذه المعاهدات على الشخصية القانونيـة إلى ثلاث فئـات :

١ — هناك رأى يقول أن من شأن هذه المعاهدات القضاء على أهم مظاهر الشخصية الدولية للبحرين . وأنصار هذا الرأى هو : وايتمان Whiteman حيث

---

(10) 1— To protect them against foreign agression
2— to save - guard their continued individual indepeedence
3— to look after their international political and economic interest.
4— to extenad her protection to their nationals abroad
5— to conduct, on their own behalf, their external affairs
Hussain, Albahına extend the Legal status of the Arabian Gulf states, Manachester university press, 1868, p. 74

أن الاتفاقيات لم تنص على هذه الالتزامات بالحرف الواحد ، وإنما اعتادت الحكومة البريطانية أن تمارس هذه الالتزامات المستمدة من روح الاتفاقيات ومن العادات السائدة مع القبائل أو الـكيانات السياسية الصغيرة فى القرن التاسع عشر حتى أوائل العشرين .

يقول فى تحليله لمعاهدة سنة ١٨٨٠ بأنها ممكن أن تسمى « علاقة صداقة » والتى كانت تعقد عادة مع الحكام المحليين بخصوص الأغراض التى لم تكن ذات أهمية ، إلا أنه يضيف بأن معاهدة ١٣ مارس سنة ١٨٩٢ هى تأكيد هام للمعاهدة السابقة، مع تركيزها على تصرف شيخ البحرين بخصوص علاقاته الخارجية مع الدول ، والتى تنص على منعه من الدخول فى اتفاقيات أو معاهدات أو اتصالات مع أية دولة عدا بريطانيا ، وأنه لا يمكن أن يعطى أو يهب أى جزء من ممتلكاته إلا لبريطانيا. ثم يخلص إلى القول أنه نتيجة لذلك أصبحت العلاقات الخارجية للبحرين تحت السيطرة البريطانية(١١) .

٢ — أما الرأى الثانى القائل بأن الحماية لا تقضى قضاء مبرماً على الشخصية الدولية للمحمية ، فيتضح لنا من تفسير أوبنهايم ، حيث يفسر الحماية على أنها « اتحاد دولى » بين دولتين إحداهما ضعيفة وهى المحمية ، والتى تقوم علاقاتها الخارجية لدولة قوية هى الحامية بواسطة معاهدات تعطيها حق التمثيل الخارجى للدولة المحمية ، فى هذه الحالة تعتبر الدولة الحامية هى المتفوقة دولياً ، أما المحمية فنتيجة لعقدها المعاهدات التى تفقدها مظاهر السيادة الخارجية ، فهى إذن دولة ناقصة السيادة ، وليست فاقدة للسيادة(١٢) .

ويصف أوبنهايم المحمية ، حيث يقول « أن المحمية لا تفقد شخصيتها الدولية لأنها تحتفظ بسيادتها وبحكومتها المحلية فى الوقت الذى تتولى فيه الدولة الحامية إدارة الشؤون الخارجية للمحمية ، يضاف إلى ذلك أن بعض المحميات تقوم بالاشتراك فى المؤتمرات الدولية غير السياسية وتبرم المعاهدات ذات الطابع الفنى »(١٣) .

---

(11) Whiteman, Digest of Interoational Law, p. 440

(12) Oppenheine, International Law, Lauterpacht, Vol. I, peabe 8th Edution, (Long mans, green) London, p. 192—193

(١٣) كذلك الدكتور حافظ غانم ، مبادىء القانون الدولى العام ، مطبعة النهضة ١٩٦٧ ، القاهرة ١٩١٠.

٣ — أما الرأى الثالث ، فيرى أن الحماية البريطانية والتى كانت قائمة مع دول الخليج وتؤثر على الشخصية القانونية للدولة ويتضح هذا الرأى إذا استندنا إلى أقوال بعض الفقهاء والرسميين البريطانيين .

فيرى هذا الفريق أن دول الخليج بما فيها البحرين ، ليست محميات ، وإنما لهذه الدول اتفاقيات خاصة مع بريطانيا . فهى تملك حق إصدار التشريعات الخاصة وليست ملتزمة بالتشريعات البريطانية ، كما أن علاقاتها الخارجية تتبع وزارة الخارجية البريطانية وليست وزارة المستعمرات .

ومن أنصار هذا الرأى الفقيه البريطانى سميث(١٤) — كما يشارك سميث المسؤولون البريطانيون حيث يصفون البحرين وغيرها من إمارات الخليج بأنها دول مستقلة ترتبط بعلاقات صداقة أو معاهدات خاصة مع حكومة صاحبة الجلالة(١٥) .

والواقع أن الرسميين البريطانيين لم يفسروا طبيعة هذه العلاقات الخاصة بشىء من الدقة والوضوح ولعل كاتب آخر يوضح لنا هذه المفاهيم حينما يتكلم فى كتاب له عن حكومة الإمبراطورية البريطانية(١٦) .

أن Keith يفرق بين الدولة المحمية والمحميات من خلال النظام الدستورى البريطانى ، ويقول أن أهم خصائص المحميات Protectorates هى أن تكون تابعة للتاج البريطانى ، وله الحق (أى التاج البريطانى) فى ممارسة السيادة على المحمية دون أن تضم الدولة إليه .

---

(14) Smith, H. A; Great Britain and the Law of Natiols, Ch ll, p. 39—47

(١٥) قد صرح Bevin وزير خارجية بريطانيا عام ١٩٤٧ :
« يعتبر شيخ البحرين مستقل تربطه علاقات صداقة مع بريطانيا وحكومة صاحب الجلالة لا ترى أى سبب لتغيير هذا المنطق ».

(16) G. H, Hach worth Digest of Int. Law, Washington 1940, p. 78

أما فى حالة الدولة المحمية : Protected states – فلا يحق للتاج البريطانى أن يمارس سيادة مباشرة ، من صلاحيات مع الدول المحمية . وإن كانت السلطة تمارس أحياناً من قبل الدولة الحامية ، فذلك اتفاق وتفاهم بين الطرفين .

إلا أن هذا الرأى الثالث ينطبق على الدول المحمية بصورة عامة ، ولانستطيع أن نطبقه على وضع البحرين بصورة مباشرةوذلك لسببين :

١ — أن بريطانيا لم تشر إلى الصفة القانونية للعلاقات بينها وبين البحرين أو بقية الإمارات العربية ، بل اعتبرت المعاهدات (علاقات ثنائيـة) قام بها الأمراء وممثلو بريطانيا فى الخليج ، وختمت بختم الحـكومة البريطانية بواسطة هؤلاء الممثلين الذين يطلبون من الأمراء عدم الدخول فى علاقات أو مفاوضات خارجية دون الرجوع إلى بريطانيا(١٧) .

٢ — أن الحـكومة البريطانية اعتبرت البحرين وغيرها من الإمارات دولا محمية ، ولم تبذل جهداً فى تعريف أو إعطاء أو تحديد الوضع الدولى أو العلاقة القانونية مع بريطانيا . بل كررت دائماً بأن الإمارات فى الخليج مستقلة وترتبط بعلاقات صداقة مع حكومة بريطانيا أو بعلاقات حماية من نوع خاص مع حكومة صاحبة الجلالة(١٨) ، إلا أنها لم توضح هذا النوع الخاص من الحماية . لأن كلمـة حماية عند «هاك ورث» تنطوى على مرونة شديدة ، فهى تستعمل لتفسير العلاقة بين الحامية والمحمية ، ثم بين الدولة الحامية وجماعة لاينطبق عليهم مفهوم الدولة . وأحيانا لوصف البلد الذى تحت الرعاية(١٩) .

---

(17) Al—Bahrna, the legal Status of the Arabian Gulf States, 1968, p. 77

(18) Libensy, International Relation of Arabia, (M.E J.) Vol, 1, 1947, p. 157—160

(19) Haok worth, G. H. Protect Digest of Interntional Law, (U.S.A. printin Office) Washington 1910, p. 77

Other Contries end Territories — لقد وضع بيلى المشيخات تحت عنوان دول أخرى ومقاطعات :

وقد يعنى بأن لها وضعاً خاصاً sugeneries .

وخلاصة القول :

أن البحرين كغيرها من المشيخـات فى الخليج العربى ، كانت تنقصها الشخصية القانونية فى ظل الاتفاقيات والمعاهدات .

ذلك لانها لا تتمتع بسلطة أو بسيادة خارجية ، نتيجة لارتباطها بمعاهدات مع بريطانيا كانت سارية المفعول .

فالشخصية القانونية الـكاملة للدولة هى التمتع داخلياً وخارجياً بالاستقلال التام. غير أن البحرين لم تـكن آنذاك تستطيع القيام بحرب دون مشورة بريطانيا كما لم تـكن تستطيع أن تعقد اتفاقيات سياسية دون استشارة بريطانيا ، ماعدا اتفاقيات الحدود مع المشيخات والدول المجاورة .

وبالرغم من كل ذلك حاولت البحرين أن تـكسب بعض مظاهر الشخصية القانونية منذ أوائل الستينات . وذلك بانتمائها إلى منظمات فنية تابعة للأمم المتحدة كمنظمة التغذية والصحة واليونسكو ، وكذلك اشتركت فى مؤتمرات عربية لها الصفة السياسية والاقتصادية معا ، كمؤتمرات النفط ،ومؤتمرات مقاطعة إسرائيل. ومع كل ذلك لم تستطع البحرين اكتساب مظاهر الشخصية القانونيـة للدولة ، إلا حينما أعلنت عن إلغاء المعاهدات والاتفاقيات الثنائية مع بريطـانيا وبصورة كاملة وذلك بعد الإعلان الرسمى لاستقلال البحرين فى اليوم الخامس عشر من شهر أغسطس ١٩٧١ .

وبعد الحديث عن الحماية البريطانية ، ومعاهداتها ، سنفرد فصلا ثالثا للنظام الإدارى فى البحرين قبل الاستقلال ، لنحدد عناصر الحماية البريطانية ودورها فى السلطة إلى جانب حكم الشيخ وتطور التنظيمات الإدارية .

---

(20) Sydney Bailey, The United Nations, London 1963, p. 133

الفصل الثالث

البحرين بين أجهزة الحماية والتنظيمات الإدارية الداخلية

مقدمة :

لعل أبرز فترة تاريخية تركزت بصماتها على دولة البحرين المستقلة حديثاً هى فترة الحماية البريطانية والتى امتدت نحو قرن من الزمن (١٨٨٠ — ١٩٧١) .

والواقع كان دخول البحرين فى نطاق إشراف حكومة الهند البريطانية ، جعلها تتأثر بأساليب هذه الحكومة ، حتى صارت البحرين تشبه إلى حد ما الإمارات المحمية فى شبه جزيرة الهند ، التى استمرت تديرها الأسر الحاكمة القديمة تحت إشراف وكلاء سياسيين بريطانيين . وكان تدخل هؤلاء الوكلاء يزداد باضطراد ، وعلى هذا النحو ازداد أيضاً نفوذ المعتمد أو الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين فى عهد الميجور ديلى ، كما ازداد تدخل المستشار البريطانى فى عهد شارل بلكريف .

وبالرغم من كل ذلك ، فإن الوجود البريطانى ، مهما اشتمل على مظاهر الاستغلال والتدخل ، وأدخل على البلاد عناصر تمثل الحماية البريطانية ومصالحها ، فإنه اتاح الفرص لإقامة مؤسسات إدارية تساعد نظام الشيخ فى إدارة شؤون البحرين ، وذلك على أسس أكثر عصرية (الحكم الغير المباشر) .

وسنحاول فى هذا الفصل أن نتتبع الدور الذى قام به ممثلو الحماية فى البحرين إلى جانب نظام الشيخ والمؤسسات الإدارية التى تطورت خلال عهد الحماية . ونختتم الفصل برد الفعل الوطنى ومظاهره ، باعتباره من النتائج التى ترتبت على نظام الحماية .

المبحث الأول

أجهزة الحماية البريطانية فى البحرين

كان يمثل الحماية البريطانية فى البحرين عناصر ثلاثة :

— المقيم البريطانى — المستشار البريطانى — القواعد العسكرية

(أ) المقيم البريطانى ووكلاؤه المعتمدون :

أدارت بريطانيا شؤون الخليج منذ أوائل القرن التاسع عشر ، عن طريق المقيم السياسى فى بوشهر (ميناء الساحل الفارسى) وحينما زادت مصالحها أخذت تعين معتمدين تابعين للمقيم فى الإمارات العربية .

وقد نقلت دار الإقامة التابعة للمقيم ، إلى البحرين عام ١٩٤٦ ، وأصبح المقيم الذى يحمل لقب سفير ، يساعده وكلاء سياسيون(١) .

وكان المقيم يتبع وزارة المستعمرات إلى سنة ١٩٤٩ ، إلى أن صار تابعاً للخارجية البريطانية وأن اصطلاح المقيم لا يعبر عن مفهوم محدد فى النظم الانكليزية إلا أنه يمكن رده إلى الاستعمال الذى جرى فى الهند بمعنى مستوطن فى منطقة بعيدة(٢) .

ويمكن تلخيص اختصاصات المقيم فى أنها اختصاصات سياسية ، فإدارية ثم قضائية .

---

(1) Sir R. Hay, The Persian Gulf States, p.18

(٢) المقيم البريطانى ووكلاؤه : (المعتمدون) Political-Agents بدأت بريطانيا وجودها الفعلى فى الخليج باعتمادها على ممثل مقيم لها فى دار الإقامة Residency أو بيت الدولة ، ثم أضيفت له كلمة Political فى عام ١٨٢٢ حيث أصبحت كلمة British Resident أو المقيم البريطانى . مرادفة للمقيم السياسى .

الاختصاصات السياسية :

كان شيخ البحرين كغيره من الأمراء فى الخليج العربى له وضع معترف به من قبل الحكومة البريطانية قبل معاهدة ١٨٢٠ ، كحاكم لدولة مستقلة[٣] ، الواقع أن السلطة السياسية ، على الصعيد الخارجى ، يمثلها المقيم البريطانى . وهو المسؤول عن العلاقات الخارجية ، التى تربط البحرين بالعالم الخارجى[٤] .

من اختصاصات المقيم البريطانى الاتصال مباشرة بالأمراء ، للمحافظة على العلاقات الاقتصادية والسياسية ، المبنية على المعاهدات والاتفاقيات . وقد أقر R: Hay أحد المقيمين السياسيين فى الخليج : هذه الحقيقة حيث قال:

« أن كثيراً من الأمور تسوى فى زيارات المجاملة التى يقوم بها المقيم أو وكلاؤه المنتشرون فى مناطق الخليج بأكثر مما يسوى فى الاجتماعات الرسمية »[٥] .

ويستفاد من الأحداث السياسية فى تاريخ البحرين أن المقيم السياسى فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . كان يتمتع بسلطات عسكرية واسعة . كما كان معظم هؤلاء ، يحملون الرتب العسكرية ، كالكابتن فيلكس جونز ، وهو الذى لوح باستعمال القوة ضد الشيخ محمد بن خليفة ، والذى امتنع عن الرضوخ إلى أحد أوامره فى عام ١٨٦١ — والكولونيل بيلى صاحب العمليات العسكرية فى البحرين . والواقع أنه لولا استناد هؤلاء على القوة العسكرية والبوارج الحربية الكبيرة ، لما استطاعوا الحصول على أية امتيازات أو أية اتفاقيات غير متكافئة مع شيوخ

---

(3) Libsny. Administration and Legal.
Development in Arabia, Persian Gulf Principlities, (M.E.J.) Vol 10, 1956, p. 83

(4) Sir R. Hay op. cit, p. 18—19

(5) Ibid, p. 20.

البحرين[٦] إلا أن مهام المقيم السياسى بعد عام ١٩١٤ أخذت تميل إلى الطابعين الإدارى والقضائى[٧] .

الاختصاصات الإدارية :

كان المقيم السياسى يمارس اختصاصات إدارية عديدة فى البحرين[٨] من ذلك أن المقيم كان مسؤولا عن تنفيذ اتفاقيات الطيران والبرق والبريد. ولعله من المهم أن نبرز أنه يختص بمراجعة ذلك ، فكل اتفاقية تعقد فى أى وقت يدرس شروطها وبنودها ، ويقرها ، إذا كانت متفقة مع أسس العلاقات البحرينية البريطانية ويتعرض فى حالة عدم انسجامها مع العلاقات المبنية على المعاهدات البريطانية .

وكان اختصاص المقيم — أيضاً — الإشراف على البنوك ومراقبة النقد لحفظ مركز الجنيه الإسترلينى . والقيام باتصالات إدارية دائمة فى المنطقة لإنعاش التجارة البريطانية . ولحصر المنافسة الخارجية لبريطانيا فى ميدان التجارة . وكان مسؤولا مثلا عن أعمال مكافحة المخدرات ويساعد المقيم قنصل اقتصادى فى الكويت[٩] فى القيام بأعماله التجارية لخدمة المصالح البريطانية .

---

(6) John Kelly, Britian and the Persian Gulf p. 600
ومما هو جدير بالذكر أن الوكيل السياسى البريطانى الى عام ١٨٩٩ ، كان أحد التجار الذين ينتخبون بواسطة حكومة الهند الى أن جاء يناير ١٩٠٠ حيث تم تعيين موظف بريطانى كاجراء مؤقت . وفى نهاية السنة وبموافقة وزير الدولة أصبح هذا التعيين بشكل دائم . وكان مستر F.B.Bridow أول من شغل هذا المنصب وقد أصبح له مقرا خاصا رسميا فى العاصمة (المنامة) ثم أصبح هذا المقر فيما بعد قائما للوكلاء البريطانيين بالتوالى . وقد زود هذا المسؤول بعد أن رقى الى منصب وكيل سياسى بفرقة من المشاة الهنود قوتها ثلاثين جنديا .

(7) J. Lorimer, op. cit, p. 931

(8) R Hay op. cit, p. 19—21

(٩) كان وليم بروس أحد المقيمين فى بوشهر عام ١٨٢٢ قد وقع اتفاقية شيراز ممنحا كم فارس العدد من الدوافع فى مطامعها تجارته فى منطقة الخليج . أنظر : د. محمود على الداود . العلاقات الدولية فى الخليج العربى — القاهرة ١٩٦١ ؛ ص ١٠٧ .

وكان المقيم يشرف أيضاً على المراكز الثقافية البريطانية فى منطقة الخليج ويساعده فى ذلك مديرو المراكز فى البحرين والكويت وقطر ودبى . كما أن وكلاءه المنتشرون فى المنطقة كانوا يشرفون على مكتب الاستعلامات البريطانى فى كل إمارة .

وفضلا عن ذلك كان قسم الترجمة التابع للاستعلامات يترجم للنشرة الإخبارية البريطانية وبعض مراسلات وكالات الأنباء لكى تذاع بالعربية .

٣ - الاختصاصات القضائية :

كانت ممارسة المقيم لبعض نظام الامتيازات الذى عرفته السلطة القضائية فى الدولة العثمانية وولاياتها . وأعنى به نظام الامتيازات Capitulation [١٠] . وحسب هذا النظم كان الأجانب المقيمون فى ولاية الدولة يتقاضون أمام محاكم قنصلية مختلطة . وتطبيقاً لهذا المبدأ ألزمت إمارات الخليج فى بعض معاهداتها بتطبيق نظام الامتيازات (معاهدة مايو ١٨٦٠) . وبناء عليه برأس المقيم العام البريطانى، محكمة عليا فى البحرين كانت موجودة فى مقر المعتمد البريطانى ، أى وكيله . لذلك فإن الشؤون القضائية شغلت معظم وقته . فهو الذى يقر صلاحية القوانين الإنكليزية ويسن اللوائح الداخلية التى يراها لازمة . وهو الذى يحدد الحالات التى تنظر أمام محاكم مختلطة — حينما تكون القضية بين عربى وأحد البريطانيين أو الأجانب . ويرأس الوكلاء السياسيون المحاكم القنصلية الموزعة على بقية الإمارات . وللوكلاء أن يحكموا فى جميع القضايا الجنائية بمختلف العقوبات إلا عقوبة الإعدام . فإنه يلزم لنفاذها تصديق وزير الخارجية البريطانى [١١] .

---

(10) Sir C. Belgrave. The Pirate Coast, op. cit, p. 85—104 — Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Washington, 1959, Vol. 2.

(11) B. C. Busch, Bahrain and the Persian Gulf, op. cit, p. 337—339

والواقع أن حكومة الهند التى يتبعها المقيم السياسى لم تحدد مدى السلطات التى يتمتع بها المقيم وإنما استمد سلطانه عن طريقين :

— **الأول** : الاعتماد على تفوق البحرية البريطانية والتى مكنت المقيم من عقد معاهدات ضمنت لممثلى بريطانيا سلطات واسعة فى إمارات الخليج .

— **الثانى** : الاعتماد على الزيارات والمجاملات التى كان يقوم بها المقيم للأمراء بين فترة وأخرى والتى ساعدت على تنفيذ ما يريده المقيم بطرق ودية .

وقد ألغيت هذه الامتيازات لدور الاعتماد أثر إعلان استقلال البحرين فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٧١ .

(ب) المستشار البريطانى :

بينما كان يتولى المقيم السياسى البريطانى التمثيل الخارجى للامارات فى الخليج خصص المستشار ليساعد الشيخ فى إدارة شؤون الإمارة .

فى عهد الشيخ حمد بن عيسى آل الخليفة ، عين أول مستشار للحكومة،وهو شارلز بلكريف وذلك فى عام ١٩٢٦ ، وفى دائرة سميت مستشارية حكومة البحرين [١٢] .

أما الأسباب التى أدت إلى استحداث منصب المستشار ، فهى ترجع إلى الاضطرابات التى عمت البحرين عام ١٩١٩ ، أثر وقوف الحركة الوطنية ضد تطبيق القوانين المدنية والجنائية فى البحرين ، والتى كان معمولا بها فى الهند [١٣] .

---

(١٢) الريحانى ، ملوك العرب ،رحلة فى البلاد العربية ، الجزء الثانى بيروت ١٩٢٩ ص ٦٠ والواقع أن بلكريف هو أول وآخر مستشار لشيخ البحرين بالمعنى السياسى والادارى، وشؤون الأمن ، ومن الممكن أن تكتب أطروحة خاصة عن الدور الكبير للمستشار طيلة ثلاثين سنة فى البحرين ، إلا أننا هنا نبرز كمظهر من مظاهر السلطة فقط أو كأحد أجهزة الحماية البريطانية .

(13) Bahrain Order in Councll, Indian Office, Political and Extrenal (Vol. 25 files of 1912), See Marlowe, Persian Gulf in the 20th. Century (Cresst press, London 1962, p. 40 Sir C. Belgrave, Personal column, London 1961, p. 7 - 9

وقد واجه المعتمد البريطانى الميجور ديلى هذه الأحداث بعنف شديد — كما سنتناولها فى الحديث عن الحركة الوطنية — فكان ذلك تحديا منه لسلطات الشيخ عيسى بن على حاكم البحرين آنذاك ، حتى أصبح المعتمد حاكما عسكرياً فى البحرين قرابة أربعة أعوام أى من عام ١٩٢٢ — ١٩٢٦ .

وتطبيقاً لمبدأ الوضع الراهن رأت حكومة الهند ، إبعاد الميجور ديلى من البحرين ، ودعوة الشيخ حمد بن عيسى ولى العهد لاستلام السلطـة ثم تعين مستشاراً(١٤) له يعينه على تأسيس أول نواة للحكم المحلى الإدارى ، وذلك بإقامة نظام البلديات عام ١٩٢٦ ، وكذلك للبدء بصفحة جديدة من العلاقات بين حكومة الهند وحكومة البحرين(١٥) .

— مسؤولياته :

استطاع شارل بلكريف أن يحظى بتقدير كبير من الشيخ حمد بن عيسى ، وكان بالفعل يعد مساعداً للشيخ فى كثير من الأمور . وقد بدأ عمله بصفته مستشاراً مالياً لحكومة البحرين ثم تحول إلى مستشار سياسى وعسكرى وقضائى(١٦) .

وقد تمركزت السلطة فى يد بلكريف فأصبح قومندانا للشرطة . ورئيساً للقضاة ومشرفا عاما على جميع الدوائر كالصحة والمعارف والأشغال العامة والطابو

---

(١٤) لقد كان السير شارل صولا بحرس الحدود بواحة سيوة ، لم نقل من هناك إلى جنوب السودان ومنها إلى تانجنيقا فى أفريقيا الشرقية . وقد أشار المستشار فى كتابه الأول ١٩٦٠ — أنه فى عام ١٩٢٥ وبينما هو يقرأ صحيفة التايمز اللندنية تحت العامود المذكور وجد عرض لهذه الوظيفة ، ولحبه للمغامرات أجاب على الإعلان مما أدى إلى تعيينه فى هذا المنصب .

(15) Bahrain Order in Council (Indian Office political and External files) Vol. 53 of 1927

عن زكريا قاسم ص ٤٦ ـ إمارات الخليج العربى ،

(16) Sir C. Belgrave, Personal Column, op. cit, p. 25

(المساحة) والجمارك والبلديات والحدائق العامة(١٧) .

واستعان السير شارل برجال شرطة من الهنود ، بالإضافة إلى قوة بوليس مستقطبة تدعى بالإنكليزية Levy Corpus لتساعده فى شؤون الأمن(١٨) .

والواقع أن كثرة المسؤوليات لم تمكن المستشار من تحقيق النجاح المطلوب فى جميع هذه الأمور ، إلا أنه حقق نجاحاً نسبياً فى بعض المجالات كالتربية والتعليم وشؤون المساحة والأمن الداخلى .

وقد استمر بلكريف فى البحرين طيلة ثلاثين عاما . عاصر خلالها شيخين من حكام البحرين ، هما الشيخ حمد بن عيسى والشيخ سلمان بن حمد آل الخليفة(١٩) .

ويبدو أن المستشار بلكريف لم ينظر نظرة بعيدة الأفق إلى الأمور ، فلم يستقدم خبراء وفنيين يساعدونه فى مهماته الكثيرة . بل اقتصر على طبقة من الموظفين الهنود الذين استقدمهم من بقايا الإدارة البريطانية فى الهند ، إلى جانب بعض الموظفين البحرينيين الذين لم يكونوا قد كونوا طبقة موظفين متمرسين بعد .

وقد عجلت أحداث ١٩٥٦ بالحكومة البريطانية كى تعفيه من منصبه عام ١٩٥٧(٢٠) .

إلا أن المستشار يشير فى كتابه إلى أن الأمراض التى أرهقته فى تلك الفترة

---

(١٧) يوسف الفلكى ، قضية البحرين بين الحاضر والماضى ، القاهرة ١٩٥٦ ص ٥٩ .

(18) Sir C. Belgrave, Personal Column (Autobiography) p. 25—60

(١٩) لقد أشار المستشار بأنه لمس من الشيخ سلمان تفهما أكثر لمواقفه وذلك لتقارب السن بينهما.

Sir C. Belgrave, op. cit, p. 53—40

(20) R. Owen, Golden Bubble, London 1957, p. 25—60

يشير هذا المراقب البريطانى بأن السير بلكريف تصدى لحركة البحرين عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ فكانت أحد مطالب الهيئة الوطنية هى عزل بلكريف عن الحكومة .

كانت سبباً فى إعاقة مواصلته العمل[٢١] .

ثم عينت الحكومة البريطانية المستر سميث Smith كسكرتير لحكومة البحرين ، وهو لم يكن ذو مسؤوليات كبيرة كالسير شارل ، وإنما كانت مسؤوليته محدودة باعتباره يمثل التوافق بين الحكومة البريطانية وحكومة البحرين[٢٢] co-ordination وقد أصبح السكرتير عضواً فى المجلس الإدارى فى الفترة ما بين ١٩٥٦ — ١٩٦٩ ، إلا أن عضويته لم تصل إلى مجلس الدولة الذى انشىء فى يناير ١٩٧٠ .

جـ) القواعد العسكرية :

أن بريطانيا كدولة لها مستعمراتها فى الشرق الأقصى ، ولها أسطولها التجارى عبر الخليج إلى المحيط الهندى تصدت لجميع القوات البحرية التى واجهتها من برتغاليين وهولنديين ثم اتجهت إلى القواسم (العرب) الذين عرضوا سفنها للخطر . ومن هنا استمرت المظاهرات البريطانية البحرية تظهر من حين لآخر فى مياه الخليج لتضع أوامر حاكم الهند والمقيم السياسى فى بوشهر موضع التنفيذ[٢٣] .

---

(21) Sir C Belgrave. op. cit, p.

(22) R. Hay, Persian Gulf states, p. 92

توفى شارل بلكريف فى لندن بتاريخ مارس ١٩٦٩ بعد أن كتب كتابين الأول عن البحرين « Personal Column ١٩٦١ وهو عبارة عن سيرة شخصية للمستشار (Autobiography) يستعرض من خلالها الاحداث التى عاصرها فى البحرين .

أما الكتاب الثانى ، فقد أسماه (Pirate Goast) أى ساحل القرصنة ، وهو الاسم البريطانى القديم لإمارات ساحل عمان ، ويتضمن هذا الكتاب دراسة تاريخية عن تلك الإمارات وقد صدر الكتاب عام ١٩٦٦ .

(٢٣) أن العرب القواسم هم الآن حكام الشارقة ورأس الخيمة وقد هاجموا السفن البريطانية فى طريقها الى الهند وعرضوا التجارة المارة للخطر مما حدا ببريطانيا أن تقوم بحملتها الشهيرة على رأس الخيمة فى ربيع ١٨١٨ بمساعدة ومساندة حاكم مسقط ، والذى أمدها بعدد من الرجال والسفن الحربية ، واستطاعت بعد صمود كبير من القواسم أن تحرق سفنهم وأن تحاصرهم وتوقع المعاهدة الشهيرة معاهدة السلام العامة ١٨٢٠ والتى وصفتها بريطانيا بأنها لحفظ الأمن والسلام فى مياه الخليج .

Hurewitz, A. docuwedtary Record, Diplomacy in the Near and Middle East(New York 1958), p. 35

لم يجر احتلال البحرين احتلالا عسكرياً ثابتاً غير أنه بمناسبة قيام الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ، اتخذت البحرين قاعدة للحملة البريطانية . التى نزلت بعد ذلك فى البصرة وأتمت احتلال العراق .

ويبدو أن البحرية البريطانية لم تفكر فى إنشاء قاعدة ثابتة لها بالمعنى العصرى فى البحرين قبل عام ١٩٣٥[٢٤] .

وبعد الحرب العالمية الثانية توسعت بريطانيا فى إقامة قواعد بحرية وبرية ، فى مدن مختلفة ، من جزر البحرين ، وخصوصاً بعد الجلاء من غرب السويس إلى شرق السويس عام ١٩٥٤ كما فكرت بريطانيا عام ١٩٦٦ بأن تستعيض عن قاعدة عدن بزيادة قواتها فى البحرين ، غير أن هذه الخطة لم تتح لها فرصة النجاح ، حيث أن قرار الانسحاب من قواعد شرق السويس ما لبث أن أوقف هذه الخطة ، قبل التوسع فيها ، لأسباب سنشير إليها فى مكان آخر .

وفى الواقع لم يكن للقوات البريطانية دخل أو سلطة على حكومة البحرين . وإنما استحدث وجودها بمقتضى اتفاقية أو عقد إيجار تدفعه بريطانيا سنوياً استئجاراً للقواعد[٢٥] . ذلك لأن مركز القائد العام للقوات البريطانية اختير ليكون فى البحرين نظراً لمركزها المتوسط بين الشرق والغرب — الذى يساعد الطيران على التمركز للتزود بالوقود والخدمات المشتركة للقوات والصيانة .

وقد تدخلت القوات البريطانية فى شؤون البحرين الداخلية فى الفترة التى شهدت أحداث السويس عام ١٩٥٦ وأحداث الاضطرابات العمالية فى عام ١٩٦٥ فحينما رأت القوات البريطانية تعرض المنشآت الأجنبية للخطر من قبل المواطنين الغاضبين على العدوان فى السويس تصدت لبعض الأعمال التى وصفتها بالتخريبية

---

(24) Dr. Khuduri, Independent Irag, Institute of Int. Royal Affairs, London, p. 51

(٢٥) صلاح العقاد ، البترول فى الخليج العربى — مجلة السياسة الدولية — العدد الثامن ، أبريل ١٩٦٧ .

بالسلاح والقنابل المسيلة للدموع[٢٦] . من ذلك يتضح أن موقف القوات البريطانية وإن لم تكن جهاز مباشر من أجهزة الحماية . وإنما مارست نفوذها عند الأزمات للمحافظة على مبدأ الوضع الراهن .

وقد انتهى وجود هذه القواعد أثر إعلان الانسحاب البريطانى ، والذى سنتحدث عنه فى مكان آخر .

(26) R. Owen, the Golden Bubbls, (ch. 18,19 Trouble in Bahrain) p. 221—255

المبحث الثانى

أجهزة الحكم الداخلى فى البحرين

تتكون أجهزة الحكم الداخلى فى البحرين من (أ) شيخ البحرين (ب) المؤسسات الإدارية :

(١) شيخ البحرين :

استمر الشيوخ من آل الخليفة ، يرأسون حكم البحرين طوال عهد الحماية والذى تطورت من خلاله المؤسسات الإدارية .

تنظيم وراثة الحكم :

كان الحكم ينتقل عن طريق مجلس العائلة الخليفية الذى يختار أى شخص بعد وفاة الحاكم دون التقيد بنظام وراثى على نحو ما هو معروف فى الأنظمة الملكية التقليدية .

وفى نهاية القرن التاسع عشر ، رأى الشيخ عيسى بن على ، أن يغير هذا النظام منعا للمشاحنات الأسرية والتى عانى هو نفسه منها كثيراً منذ توليه السلطة . فاستصدر وثيقة من أعان البحرين وجعلهم يوقعون عليها وبمقتضى هذه الوثيقة يطالب هؤلاء الحكم للابن الأكبر للشيخ . ولكى يعطى الشيخ لهذا النظام الجديد قوة التنفيذ ، رأى أن يحصل أيضاً على موافقة الحكومة البريطانية فى الهند عام ١٨٩٨[١] .

ويلاحظ أن هذا التقليد ينتشر فى إمارات الخليج الأخرى . كالكويت مثلا فى عهد الشيخ مبارك الصباح . غير أن هناك إمارات كقطر وأبى ظبى

(1) Lorimer, op. cit, Vol. III, (History of the Bahrain), p. 962

والشارقة تترك الباب مفتوحا لأعضاء الأسرات الحاكمة . مما يثير المنازعات والمنافسات .

وأبرز مثلين على ذلك ما حدث فى مطلع عام ١٩٧٢ فى الشارقة وقطر ، وسنتحدث عن ذلك فى مكان آخر .

أما من حيث السلطة فيتمتع الشيخ نظريا بالسلطتين التنفيذية والتشريعية ولكن عمليا كان الشيوخ يميلون إلى استشارة مجالسهم الخاصة(٢).

(ب) المؤسسات الادارية :

أما نشأة النظام الإدارى الحديث فتعود إلى عام ١٩٢٦ . حيث اقتصرت نشاطات الحكومة على تسجيل الأراضى بواسطة المستشار بلكريف ، إلى جانب تجميع الضرائب . كما أنشأت جمعيات تساهم فى تسيير الأمور وفض الخلافات التجارية كجمعية التجار وجمعية الرى والزراعة(٣) .

وقد أنشئت أول بلدية فى مدينة المنامة (العاصمة) وقامت الحكومة بتعيين أو بتسمية أعضائها عام ١٩٢٧ (٤) .

أما فى مطلع الخمسينات فقد أدخلت تغييرات ملحة على هذه التنظيمات فصدر قانون الجمعية الاستشارية للعمل عام ١٩٥٥ وقد اقترحت هذه الجمعية قانونين أحدهما للعمل والآخر للتعويضات عام ١٩٥٨ .

وقد أخذت هذه القوانين ببعض أنظمة العمل المصرية كالنص على التعويضات

---

(٢) لقد ذهب بعض الباحثين إلى تسمية حكم البحرين :
Patriatichl Monarch أى بمعنى الحكم الأبوى المطلق ذلك لأن الشيخ يستشير مجالس مختلف القضايا وذلك لغياب الدستور الذى ينظم العلاقة بينه وبين المؤسسات الإدارية .
المصدر : عصام عزام ، المجلة المصرية للقانون الدولى ، العدد ١٥ ، سنة ١٩٥٩ ص ٥٠ — ٦٦ .

(٣) أمين الريحانى ، ملوك العرب ، المجلد الثانى ، بيروت ، ١٩٢٩ ، ص ١٠٥ .

(٤) الريحانى ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

للعمال فى حالة المرض والشيخوخة وكلفت الجمعية الاستشارية للعمل بمراقبة تنفيذ هذين القانونين بعد صدورها (٥) .

(١) المجلس الادارى :

يعتبر المجلس الإدارى من أهم الإجراءات التى أنجزت عام ١٩٥٦ وهو بمثابة الجهاز التنفيذى للبحرين من عام (١٩٥٦ — ١٩٧٠) (٦) .

فقد أصدر الشيخ سلمان حاكم البحرين آنذاك الإعلان رقم ١٩ لعام ١٩٥٦ بإنشاء المجلس الإدارى وكان يرأس المجلس الشيخ خليفة بن سلمان ، وهو من أبرز أعضاء الأسرة الحاكمة وشقيق الحاكم . والذى يشغل الآن منصب رئيس وزراء دولة البحرين بعد أن شغل منصب رئيس مجلس الدولة لعام ١٩٧٠ .

أما أعضاء المجلس فيبلغ عددهم خمسة على أن يكون بعضهم رؤساء للدوائر الحكومية كما يشمل المجلس سكرتير الحكومة المستر جبى ديبلور آر سميث ، وقد حدد الإعلان رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٦ (٧) مهمة هذا المجلس .

وينقسم الجهاز الإدارى إلى ست وعشرين دائرة . كما تقرر التوسع فى نظام المجالس البلدية فأصبحت ستة مجالس للمدن الرئيسية ، بعد أن كانت تقتصر على

---

(5) Dr. Al Baharna, H. the Legal Status of the Arabian Gulf states 1968, p. 22

(٦) الاعلان الخاص بإنشاء النظام الإدارى لعام ١٩٥٦ .
المصدر : الجريدة الرسمية ، العدد ٥٨٢ لسنة ١٩٥٦ ، سكرتارية حكومة البحرين .

(٧) نص الإعلان رقم ٢٠ :
على المجلس أن يبحث أية قضية تقدم له إما عن طريقنا (أى الشيخ) أو سكرتير حكومتنا أو بقرار خاص من المجلس ، أو بطلب من أية دائرة حكومية . أو على أثر اقتراح من قبل الجمهور إذا ما وجد المجلس ذلك مناسبا . ويحق له أن يستدعى أى موظف حكومى عندما ينظر فى أمر يتعلق بالدائرة التى يعمل فيها ذلك الموظف وعليه أن يحسم قدر المستطاع كل المسائل التى تصل إليه . أما المسائل الكبرى فيجب أن ترفع مباشرة إلينا أو عن طريق مستشار حكومتنا . وعلى المجلس أن يوجه عناية خاصة إلى العلاقات العامة لكى يتسنى للعموم الاطلاع على قرارات الحكومة والاسباب التى دعت إليها .
(الجريدة الرسمية العدد ٤٨٢ مارس ١٩٥٧) .

مدينتى المنامة والمحرق [٨].

كما استحدثت مكاتب جديدة فى الستينات من شأنها مساعدة الجهاز الإدارى ، على أمور سياسية أو فنية أو تجارية . ومن هذه المكاتب مكتب مقاطعة إسرائيل ، والذى يتعاون مع دائرة الجمارك والغرفة التجارية فى البحرين ويرأسه ضابط مقاطعة إقليمى [٩]. بالإضافة إلى مكاتب البترول والإنماء الاقتصادى.

وكل هذه المكاتب تعمل بتنسيق وتعاون مع الجهاز الإدارى ، سواء كان ذلك المجلس الإدارى أم الأجهزة الإدارية التى استحدثت فيما بعد .

النظام القضائى :

انقسم النظام القضائى فى البحرين خلال عهد الحماية إلى قسمين : (أ) النظام القضائى البريطانى . (ب) النظام القضائى المحلى .

---

(٨) التقرير الحكومى لسنة ١٩٥٧ . وينقسم المجلس الإدارى الى الدوائر الآتية :

١ — مديرية التربية والتعليم — ٢ — دائرة الزراعة
٣ — دائرة الكهرباء — ٤ — دائرة الاسكان
٥ — دائرة الإعلام — ٦ — دائرة الموانىء والجمارك
٧ — دائرة العمل والعمال — ٨ — دائرة التسجيل العقارى .
٩ — دائرة الصحة — ١٠ — دائرة أموال القاصرين
١١ — دائرة البلديات : بلدية المنامة ، بلدية المحرق ، بلدية الحد ، بلدية الزقاع ، بلدية حد حفص .
١٢ — دائرة الشرطة والأمن العام — ١٣ — دائرة الميناء
١٤ — دائرة البريد — ١٥ — دائرة الأشغال العامة
١٦ — دائرة تسجيل الامتيازات الصناعية.
١٧ — دائرة الشؤون القروية — ١٨ — دائرة الاوقاف السنية
١٩ — دائرة الشؤون الاجتماعية — ٢٠ — دائرة إسالة المياه
٢١ — دائرة المواصلات .

(٩) أنظر تقرير حكومة البحرين السنوى لعام ١٩٦٧ (عن الجريدة الرسمية) « نحن عيسى بن سلمان آل الخليفة حاكم البحرين وتوابعها بعد الاطلاع على قرار مجلس جامعة الدول العربية فى دور انعقاده العادى ١١ مايو ١٩٥١ بشأن أحكام مقاطعة إسرائيل إقتصاديا . فقد قرر عظمته قانون تنظيم مكتب المقاطعة . والذى تم افتتاحه فى مايو ١٩٦٣ » .

وقد عقد مؤتمر لضباط الاتصال للمقاطعة فى البحرين فى شهر فبراير ١٩٦٤ .

(أ) النظام القضائى البريطانى :

تكونت فى البحرين محاكم من قضاة بريطانيين طبقاً لاتفاقية مايو ١٨٦١ والتى تمنح للرعايا البريطانيين حق القضاء أمام محكمة خاصة أقيمت فى دار الاعتماد البريطانى وتحت إشراف المقيم السياسى .

وقد عرفت البحرين نظام القضاء المختلط للنظر فى قضية يكون أحد طرفيها بحرانيا والآخر بريطانيا ، أو من رعايا الكومنولث ، وتشكل المحكمة من قضاة محليين وبريطانيين للنظر فى القضية [١٠].

وكان أمراً طبيعياً أن ينتهى وجود هذه المحاكم بإعلان الاستقلال .

(ب) النظام القضائى المحلى :

أما المحاكم القضائية الموجودة للقضاء المحلى فمتنوعة [١١] — إلا أنها أداة غير فعالة فى كثير من الأمور . ولذلك رأت الحكومة فى السنوات الأخيرة تطوير الجهاز القضائى باستخدام قضاة متمرسين من الأردن ، وثم من القاهرة ، إلى جانب القضاة المجازين من المواطنين .

وتنظر هذه فى جميع القضايا المدنية والجنائية أما قضايا الأحوال الشخصية فتختص بمحاكم شرعية روعى فيها وجود طائفتى السنة والشيعة فاختصت كل طائفة بقضاء مستقبل .

---

(١٠) أنظر لوريمر ١٨٨٨ (اعتراف من الشيخ محمد بن خليفة بحقوق رعايا صاحبة الجلالة) . وهذا ما نصت عليه معاهدة الصداقة بين الشيخ محمد بن خليفة وممثلى الحكومة البريطانية فى مايو ١٨٦١ .

(١١) المحاكم القضائية الموجودة للقضاء المحلى هى :

١ — المحاكم الجنائية الكبرى — ٢ — المحاكم الجنائية الصغرى
٣ — المحكمة الشرعية الأولى — ٤ — المحكمة الشرعية الثانية
٥ — المحكمة الشرعية الجعفرية — ٦ — محكمة التمييز
٧ — محكمة التمييز الجعفرى — ٨ — محكمتا التنفيذ
٩ — محكمة الاستئناف الكبرى — ١٠ — محكمة الاستئناف الصغرى .

مجلس الدولة :

أخذت وطأة نظام الحماية تخف مما أتاح المجال لحكومة البحرين بتطوير مؤسساتها الإدارية وإعطائها مزيداً من الاختصاصات ، فبعد أن كان المجلس الإدارى لعام ١٩٥٦ محدود الصلاحيات وله مستشار بريطانى ، أقيم مجلس الدولة فى سنة ١٩٧٠ ، على أسس جديدة كخطوة أولى نحو إعلان الاستقلال الذى اقترب موعده . وقد أشار شيخ البحرين باتخاذ تلك الخطوة فى خطابه السنوى بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٦٩ [١٢] . أثر إصدار ثلاثة مراسيم بهذا الخصوص .

فالمرسوم الأول لعام ١٩٧٠ ، ينص على إنشاء مجلس للدولة : « وأن مجلس الدولة هو الجهاز التنفيذى والإدارى الذى يتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق القوانين والمراسيم والأنظمة » [١٣] .

كما يحدد المرسوم اختصاصات مجلس الدولة فى إصدار القرارات الإدارية وسن المراسيم والأنظمة وإعداد ميزانية الدولة وغيرذلك من الشؤون الإدارية [١٤] .

أما مناقشات المجلس فهى سرية وتصدر القرارات بالأغلبية على أن يكون بينهم رئيس المجلس وعند التساوى يرجع الجانب الذى فيه الرئيس [١٥] .

أما المرسوم الثانى لعام ١٩٧٠ فيختص بالتنظيم الإدارى للدولة . حيث يقسم الدوائر إلى إحدى عشرة دائرة رئيسية . بحيث تندمج بعض الدوائر تحت قائمة

---

(١٢) الجريدة الرسمية : ديسمبر ١٩٦٩ العدد ٩٢٠ .

« بالإشارة إلى ما ورد فى خطابنا فى عيد الجلوس بشأن الإصلاح الإدارى والسياسى للبلاد يسعدنا أن نعلن لأبناء الشعب الكرام ، المراسيم الثلاثة ، التى نعتبرها خطوة أولى تمهيدية . فى نطاق الإصلاحات والتنظيمات التى نبتغيها لهذا البلد العربى الناهض فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه لتسليح دعائم الدولة المتطورة » .

(١٣) المادة ٤ من المرسوم رقم (١) لعام ١٩٧٠ .

(١٤) المادة ٦ — ١٣ من نفس المرسوم رقم (١) .

(١٥) المادة (٨) من نفس المرسوم .

واحدة . على خلاف ما كان عليه المجلس الإدارى المكون من ست وعشرين دائرة فرعية . بحيث أصبح العمل مشلولا فى معظمها . فقد ورد تحديد هذه الدوائر بالمادة الأولى [١٦] .

ويعطى المرسوم أيضاً لرئيس الدائرة حق طبع الأنظمة واللوائح الداخلية كما أنه يستطيع أن يصدر قرارات خاصة بدائرته بعد عرضها على المجلس [*] .

من هنا يتضح أن مجلس الدولة يعتبر الحلقة الأولى المؤدية إلى مبدأ التفويض فى النظام الديموقراطى ، فالمجلس مفوض من قبل الأمير وضمن إشرافه لممارسة الاختصاصات المختلفة .

وأما المرسوم الثالث لعام ١٩٧٠ فيختص بتعيين رئيس مجلس الدولة وتسمية وتعيين أعضاء مجلس الدولة كرؤساء للدوائر الحكومية [١٧] .

---

(١٦) المادة (١) من المرسوم الثانى :

١ — دائرة قوة دفاع البحرين .

٢ — دائرة المالية والاقتصاد الوطنى — وتشمل : المالية والنفط والإسكان والجمارك .

٣ — دائرة الأمن العام وتشمل : الهجرة — الشرطة .

٤ — دائرة الخارجية .

٥ — دائرة الأعلام .

٦ — دائرة الصحة .

٧ — دائرة العدل وتشمل : المحاكم — التسجيل العقارى — أموال القاصرين .

٨ — دائرة التنمية والخدمات الهندسية وتشمل : الأشغال العامة ، الماء ، الكهرباء ، المواصلات .

٩ — دائرة العمل والشؤون الاجتماعية .

١٠ — دائرة البلديات وتشمل : الزراعة والشؤون القروية .

(*) أعطى مجلس الدولة صلاحيات لم تكن موجودة فى المجلس الإدارى ، كصلاحية إعداد مشروعات القوانين بما فى ذلك قانون الميزانية والمراسيم التى كلف بوضعها (لجنة قانونين) ، والتى تعرض على الأمير للنظر فى إقرارها .

أصدر رئيس دائرة العمل والشؤون الاجتماعية قانونا للعمل بتاريخ ٣٠ مارس سنة ٧٠ ويعطى المواطنين فرصة أفضل للعمل ويحد من الهجرة العمالية من الخارج .

(١٧) بلغ عدد أعضاء مجلس الدولة اثنا عشر عضوا وهم رئيس المجلس ورؤساء الدوائر الأحدى عشر .

ومن الجدير بالذكر أن مجلس الدولة الذى أنشىء بمرسوم عام ١٩٧٠ أصبح مجلس الوزراء وأعلن عن تكوينه فى صبيحة يوم ١٤ أغسطس سنة ١٩٧١ (أى يوم الاستقلال).

اختصاصات الحاكم من خلال مجلس الدولة :

يتضح لنا من التنظيم الإدارى لعام ١٩٧٠ أن الحاكم هو رأس النظام باعتباره رئيس الدولة . ثم يأتى بعده مجلس الدولة . فالدوائر المختصة والبلديات . فالشيخ يعين رئيس مجلس الدولة وأعضاء المجلس . وهؤلاء جميعاً مسؤولون أمام الحاكم كما نص المرسوم الأول . ويوقع على القرارات الهامة . ويصدر المراسيم السنوية الخاصة بالتنظيمات الإدارية أو بالقوانين الهامة فى الدولة . كما أنه يستطيع تعيين وعزل رئيس وأعضاء مجلس الدولة بمراسيم تصدر فى هذا الشأن .

أما بخصوص القضايا التنفيذية فمتروكة لأعضاء المجلس وكل منهم مسؤول أمام الحاكم كنص المادة التاسعة من المرسوم رقم ١ لسنة ١٩٧٠ [١٨] . وبما أنه لا توجد هيئة تشريعية فى البحرين فإن هناك مؤسسات يمكنها أن تفصح عن اتجاهات الرأى العام وإن لم تكن ذات قوة سياسية بالمعنى المألوف فى الدول الحديثة وإنما أدت وتؤدى بعض الأدوار لتعكس مشاكل ومتطلبات المجتمع الحديث للبحرين . وهذه المؤسسات هى : الأندية والجمعيات والصحافة .

وسنتحدث عنها فى المبحث التالى خلال عرضنا لرد الفعل الوطنى ومظاهره وآثاره على نظام الحماية .

(١٨) ونصها كالآتى : المادة رقم (٩) من المرسوم (١) لعام ١٩٧٠ — الجريدة الرسمية العدد ٩٢٠ — أن رئيس المجلس وأعضاءه مسؤولون بالتضامن أمام صاحب العظمة عن تنفيذ السياسة العامة للدولة فى الشؤون الداخلية والخارجية . وكل منهم مسؤول شخصيا أمام صاحب العظمة عن أعمال دائرته ومنصبه .

وبما أن المنهج التاريخى يفرض علينا أسلوبا تصاعديا فى عرض الأحداث ، فقد رأينا أن نؤجل البحث فى موضوع التجربة الديموقراطية من ١٩٧٢-١٩٧٥ إلى مكان آخر فى هذا الكتاب ، وسنعرض أيضاً للتنظيمات الإدارية الجديدة فى أجهزة الدولة .

المبحث الثالث

رد الفعل الوطنى ومظاهره

مقدمة :

يمكن القول أن رد الفعل الوطنى اتخذ مظاهر متباينة حسب ظروف الفترة التى ينشأ فيها ، وعبر عن نفسه بوسائل مختلفة ، فهو مثلا قد اتخذ فى بداية الأمر طابعاً دينياً لأن مفاهيم القومية أو الوطنية الحديثة لم تتبلور فى العالم العربى ، ومن باب أولى فى البحرين .

كما أن وجود طبقة برجوازية متقدمة نسبياً قد ساعد على بعث الحركة الوطنية وشأن البحرين فى ذلك شأن الدول النامية ، حيث شعرت البرجوازية الوطنية بأن الرأسمال الأجنبى يسحب ألوان نشاطها لصالحه ، ولذلك ستتركز مطالب الحركة الوطنية فى هذه الفترة أى فى سنة ١٩١٩ حول مقاومة إخضاع البحرين للقوانين المدنية والإدارية السارية فى الهند ، وتطالب برد الجمارك والبرق إلى الإدارة الوطنية وذلك فى مطلع العشرينات من هذا القرن .

ولكن حالما تتكون شركة البترول فى مطلع الثلاثينات من هذا القرن وتستخدم اليد العاملة الوطنية فى صناعة النفط فإن الحركة الوطنية تتلون بطابع جديد هو الطابع الاجتماعى ، والذى برز بوضوح فى حركات ١٩٣٨ ، ٥٤ — ١٩٥٦ ، ١٩٦٥ .

ونظراً لتأخر وعى الطبقة العمالية ، فقد أصبحت قيادة الحركة الوطنية تحت تصرف فئة المثقفين .

وقد ساعدت الثقافة المصرية ، التى أخذت تنتشر فى البحرين منذ الحرب

العالمية الثانية ، الحركة الوطنية فى التعبير عن نفسها بوسائل جديدة لم تكن موجودة فى الفترة المبكرة من القرن العشرين وهذه الوسائل هى الأندية والصحافة.

وسنتناول فى هذا المبحث المراحل التى مرت بها الحركة الوطنية فى معركتها ضد نظام الحماية .

المرحلة الأولى :

قام فى تاريخ البحرين الحديث عدد من الحركات الوطنية . عبرت كل منها عن الفترة الزمنية التى نشأت فيها ، وعن الظروف والأحوال والمتطلبات لهذه الفترة . ففى سنة ١٩١٩ قامت حركة لمواجهة محاولة تطبيق الأنظمة والقوانين المدنية والجنائية المعمول بها فى الهند ، وضد إنشاء مجلس تنفيذى للبحرين يرعى تطبيق هذه القوانين .

وقد أرادت بريطانيا إنشاء هذا المجلس منذ ١٩١٤ ، إلا أن شعب البحرين ، استند فى رفضه هذه القوانين ، إلى منافاتها للشريعة الإسلامية ، ومن ثم وقف ضد إنشاء هذا المجلس .

والشائع أن إثنا عشر رجلا بزعامة الشيخ عبد الوهاب الزيانى ، وهؤلاء يمثلون قادة الرأى فى البحرين ، اجتمعوا بالشيخ عيسى بن على حاكم البحرين آنذاك ، وطلبوا منه أن يضع حداً للتدخل البريطانى فى شؤون القضاة ، ومن الواضح أن العامل الدينى ، هو العامل الرئيسى ، حيث أن التقاضى فى ذلك الوقت كان يعتبر شأناً من شؤون الدين[1] .

---

(١) يشير آدميات إلى أن هذه الحركة تشبه أو تماثل الحزب الديموقراطى الفارسى مما جعل إيران تتدخل وهذا مناف للواقع .
فالحركة وطنية ضد التدخل المباشر من حكومة الهند ، وبعيدة عن الطائفية وإن سيطر عليها العامل الدينى Dr. Adamyiat, op. cit, p. 180.

كما طلبوا من الشيخ أن ينشىء لهم مجلساً يضم ذوى الرأى منهم ، ويخول لهم حق انتخاب القضاة الشرعيين ورؤساء الدوائر ، وعزل الأجانب ، فأجاب الحاكم مطلبهم وأعطاهم أوراقا ووثائق بذلك ، وأخذ منهم أخرى يتعهدون فيها بالسمع ، والطاعة ، ولزوم أمره ، شريطة أن يتابع مشورة ذلك المجلس (٢) .

إلا أن الأمور لم تكن كما أراد الشيخ عيسى وشعبه ، فأحاطت الدسائس بمشروع المجلس لتخلق بين الشيخ وزعماء الحركة سوء تفاهم أدى إلى إيقاف ذلك المشروع .

وقد تحدث الريحانى فى كتابه « ملوك العرب » عن الوضع الداخلى فى البحرين أثناء تلك الفترة ، مشيراً إلى المطالب الثلاثة التى تقدم بها زعماء الحركة ، ووافق عليها الحاكم واعترض عليها المعتمد السياسى الميجور ديلى (٣) .

ويمكن اعتبار هذه المطالب بمثابة خطوة أولى فى طريق النضال الوطنى ضد نظام الحماية حيث طالبت الحركة بتشكيل جمعية وطنية ، وبتنظيم شرطة وطنية ، وإصدار لائحة إصلاحات إدارية .

وقد عقد هؤلاء القادة مؤتمراً وطنياً فى مطلع عام ١٩٢٠م متخذين قرارات ستة ، وهذه المطالب تشير من الوهلة الأولى انطباعاً بأن أهل البحرين قد تفهموا المطالب الذاتية لبلدهم وللمواطنين فى فترة مبكرة من القرن العشرين .

---

(٢) أمين الريحانى ، ملوك العرب ، الجزء الثانى ، بيروت ١٩٢٩ ، ص ٨٣ .
كذلك النبهانى ، التحفة النبهانية فى تاريخ الجزيرة العربية حـ ٦ — ١٩٣٤ ، ص ٥٢ .

(٣) طلب أهالى البحرين فى السنين الأخيرة ثلاث مطالب من الحكومة ، كلها ولاشك عادلة فوقفت السياسة البريطانية تصدهم وتقاوم مسعاهم . طلبوا بتشكيل جمعية تشريعية ، فأجاب الشيخ عيسى بالايجاب وأبى المعتمد السياسى طلبوا تنظيم بوليس وطنى فرضى الشيخ ورفض المعتمد السياسى وأصر على الرفض ، قدموا لائحة إصلاح استحسنها الشيخ عيسى ، وعزم على تنفيذها ، فقامت عليه وعلى الوطنيين قيامة الوكيل (المعتمد السياسى) وبذل كل ما لديه من قوة فى حبوطها .
المصدر : الريحانى « ملوك العرب » ، المصدر السابق ص ٩٠ .

وتتلخص هذه القرارات فى الالتزام بالشرع الإسلامى ، ثم انتخاب مجلس شورى من المواطنين ، فتشكيل محكمة لدعاوى الغوص (عملية استخراج اللؤلؤ) .

بالإضافة إلى التزام كل من المقيم السياسى ، والمعتمد ، بنص الاتفاقيات المتعددة مع البحرين وعدم الخروج عنها بالابتعاد عن التدخل فى الشؤون الداخلية .

ويحدد القرار السادس الأشخاص المنتخبين من أهل البحرين لمتابعة هذه المطالب (٤) .

وجاء رد الفعل من المعتمد البريطانى عنيفاً ، حيث سارع فوراً باعتقال الشيخ عبد الوهاب الزيانى والسيد أحمد بن لاجح من القادة ، ونفاهم إلى الهند دون محاكمة (٥) .

ولكن الزعماء الوطنيين فى الهند تعاطفوا مع هؤلاء البحرانيين ، فرفع محمد

---

(٤) ١ — استمرار الشيخ عيسى فى مباشرة الأمور الداخلية كما كان سابقا بدون تدخل المقيم السياسى أو المعتمد مع المحافظة على ما بيننا وبين بريطانيا العظمى من الروابط الودية بدون زيادة ولا نقصان .
وإذا أراد الشيخ عيسى أن ينيب ابنه الشيخ حمد مثلا فلنا عليه ما لنا على والده .
٢ — أن تجرى الاحكام جميعها على الشرع الإسلامى ، وعلى القانون المرضى الذى هو من الشرع ومطابق اليه .
٣ — انتخاب مجلس شورى من عموم أهل الوطن ينظر فى مصالح البلاد .
٤ — تشكيل محكمة من أربعة أعضاء عالمين بأمر الغوص للنظر فى جميع دعاوى الغوص .
٥ — وقوف القنصل عند نص الاتفاق الذى بين الحكومة البريطانية وحكومة البحرين ، فلا يتدخل فى الأمور الداخلية .
٦ — انتخبنا منا اثنى عشر شخصا وهم الشيخ عبد الوهاب الزيانى والسيد أحمد بن الاجح والشيخ عبد اللطيف بن محمود ، والسيد عبد الله بن ابراهيم ، وحسين بن على ، وشاهين بن صقر ، ومحمد بن هندى ، وأحمد بن جودر . وعيسى الدوسرى ، ومهنا بن فضل ، ومحمد بن صباح ، وجبر المسلم ، لأجل القيام بهذا الأمر والمطالبة بتحقيقه بكل الوسائل المشروعة .
المصدر : أمين الريحانى ، المرجع السابق ، ص ٩٣ .

(٥) يوسف الفلكى ، قضية البحرين بين الماضى والحاضر ، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ٣٠ .

على جناح الزعيم الإسلامى المعروف دعوى لدى مجلس الدولة البريطانية تنص بعدم شرعية قبول الهند بنفى هذين الزعيمين ، والمطالبة بتعويض مناسب لهما كرد اعتبار ، وحفاظاً على القواعد الدولية المرعية[٦] .

كما أجرى الشيخ عيسى حاكم البحرين دعوى على تصرفات الميجور ديلى ، وفى نفس الوقت قام الشيخ عبد الوهاب الزيانى برفع دعوى مماثلة .

وحينما صدر الحكم لصالح الزعماء البحرانيين ، طلبت الحكومة البريطانية من الشيخ الزيانى أن يتنازل عن مواقفه ، ليضمن العودة إلى البحرين ، إلا أنه رفض ذلك الشرط ، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى استئناف الدعوى ثانية ، حتى قضى الزعيمان نحبهما فى الهند[٧] .

المرحلة الثانية :

ورغم أن هذه الانتفاضة المبكرة كانت قصيرة العمر ، وتوقفت فى أوائل عهد المستشار بلكريف أى فى الفترة ما بين (١٩٢٧ — ١٩٣٦) فإنه يمكن القول أن الانتفاضة قد غدت خبرة تاريخية هامة فكان اهتمام الزعماء الأوائل بنشر التعليم العصرى هو الذى أوجد فئة من الشباب الذين سيبرزون قبيل الحرب العالمية الثانية ١٩٣٨ ويمكن رد هذه المرحلة الجديدة من الحركة الوطنية إلى عاملين مهمين :

١ — نمو التعليم الأهلى اعتبارا من ١٩١٩[٨] ، والتعليم النظامى

(٦) ومما قاله الزعيم محمد على جناح فى مرافعته أمام المحكمة العليا فى الهند :
« انكم بهذا الإجراء خرقتم العرف والقانون الدولى ، وسلكتم سياسة القرصنة واقتناص الناس من منازلهم ، وقبضتم على هذين الرجلين متجاهلين مكانتهما الاجتماعية والتجارية » .

المصدر : مذكرات الشيخ عبدالرحمن الزيانى ، الحلقة الرابعة ، جريدة المجتمع البحرانى ، العدد (٩٩) ١٩٧٢ .

(٧) يوسف الفلكى ، قضية البحرين بين الماضى والحاضر ، ص ٤٠ — ٤٤ .

(٨) فيما يتعلق بالتعليم الأهلى : فقد حدث عام ١٩١٩ أن تقدم مجموعة من وجهاء البحرين وأعيانها إلى الشيخ عيسى آل خليفة ، وطلبوا منه السماح لهم بفتح مدرسة أهلية =

اعتباراً من ١٩٢٦[٩] .

٢ — اكتشاف النفط واستخراجه فى الفترة ما بين ١٩٣١ — ١٩٣٤ ، مما أدى إلى ظهور طبقة جديدة لم تكن معروفة فى الخليج ، وهى عمال النفط[١٠] .

ويتضح هذا التطور فى الحركة الوطنية باعتبارها انعكاساً للتغيرات الاجتماعية من المطالب التى تقدم بها قادة الحركة سنة ١٩٣٨ وهى تشمل على ما يلى :

(١) مجلس وطنى للعدل .

(٢) مجلس وطنى للمعارف « التربية والتعليم » .

(٣) نقابة للعمال .

(٤) طرد العمال غير الفنيين من شركة النفط وإحلال رعايا بحرانيين محلهم[١١] .

= فى البحرين كنواة للتعليم . وقد أجابهم الحاكم بالترحيب ، فقام أحد الأعيان آنذاك وهو السيد على بن إبراهيم الزيانى بتقديم بيت له فى مدينة المحرق (لاتزال آثاره باقية إلى الآن) لخدمة التعليم الأهلى .

« التعليم فى خمسين عام » النجمة الأسبوعية — شركة نفط البحرين — نوفمبر ١٩٦٩ . كما أن الرواية المحلية جاءت مصداقا للنجمة الأسبوعية .

(٩) التعليم النظامى : يرجع إلى عام ١٩٢٦ حينما أمر الشيخ عيسى آل الخليفة بإقامة مدرسة الهداية الخليفة فى المحرق ، ونقلت إليها طلبة وهيئة التدريس من المدرسة الأهلية ومن ذلك التاريخ ازداد عدد المدارس الحكومية سنة تلو أخرى حتى بلغ عام ١٩٦٩ ، ٢١٫١٧١ طالب وطالبة فى مختلف المدارس الإبتدائية والثانوية .

المصدر :

Abadul Malik Ah Hamer, Development of Education in Bahrain (M.A.) A.U.B. 1969

(١٠) الدكتور صلاح العقاد ، البترول والاستعمار فى الخليج العربى ، مجلة السياسة الدولية العدد ٨ ، إبريل ١٩٦٧ ، ص ٣٨ — ٤٢ .

(11) A. Farugly, The Bahrain Islands, op. cit, p. 110—112

يشير فاروغوى إلى أن السلطات البريطانية قد حرمت معظم القائمين بالحركة ، حيث لجأ البعض إلى البصرة ليكونوا اتحاداً أسموه « اتحاد مساعدة عرب الخليج » .

«Association to help the Arab of the Gulf».

لذلك لا يستبعد أن تكون هناك صلة بين ما حدث فى الكويت فى نفس الوقت ، فقد تكونت حركة استطاعت أن تقنع الحاكم بإتاحة فرص للنظام النيابى .

المرحلة الثالثة :

حركة ٥٤ ـ ٥٦ وظهور أدوات الرأى العام الجديد :

تجمدت الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية ، وذلك بحكم الظروف القهرية التى نتجت عن أحداث الحرب ، ومع انتهاء الحرب شهد العالم العربى فى مختلف أرجائه تغييرات اقتصادية واجتماعية كبيرة ، وظهرت فى البحرين أدوات للتعبير عن الرأى العام لم تكن موجودة من قبل وقد نقلت هذه الأدوات الحركة الوطنية من نطاق النخبة المثقفة المحدودة ، إلى مختلف فئات المجتمع ، كما تجلى ذلك من حجم الحركة فى المرحلة التالية . ومع أن النظام السياسى فى البحرين لم يفسح المجال لمؤسسات وطنية سياسية تمارس الاشتراك والتمثيل المباشر فى الحكم إلا أن وجود هذه الأندية ودور الصحف بمثابة مؤسسات شعبية تعبر عن آراء الجماهير حسب الظروف والمقتضيات الذاتية لأوضاع البحرين .

الأندية والجمعيات :

إن الأندية تعتبر من مؤسسات الرأى العام الأولى والأساسية بالبحرين حيث أنها منتشرة هناك بشكل شد انتباه ممثل ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة .

فقد أشار تقرير الأمم المتحدة إلى أنه يوجد فى البحرين ١٠٠مائة ناد وجمعية منتشرة فى المدن والقرى انتشاراً يكاد يغطى كل مساحة البحرين (١٢) .

ويمكن القول أن تأسيس النوادى بدأ فى فترة ما بين الحربين ومن أهمها : نادى البحرين ، نادى الأهلى ، نادى العروبة ، والنوادى بصورة عامة هى مجال التعبير عن الرأى العام ، ولا يقتصر نشاطها على الندوات الثقافية والمسابقات الرياضية وإنما تتعداها إلى الأخذ بطابع اجتماعى معين ، فنادى البحرين هو تجمع

---

(١٢) أنظر ملحق تقرير المندوب الشخصى للسكرتير العام للمنظمة الدولية بتاريخ ٣٠/٤/٧٠ (ملحق خاص بالجمعيات والأندية) .

رياضى أساساً وأدبى ثانياً ، ونادى الأهلى تجمع لفئة التجار ، ونادى العروبة يتجمع فيه معظم الجامعيين .

كما بدأ فى الخمسينات ظهور جمعيات تساهم فى تسيير الأمور منها جمعية فض الخلافات التجارية ، جمعية الرى والزراعة ، أما بخصوص العضوية فى هذه الجمعيات فبعضها معين والباقى منتخب (١٣) .

والظاهرة البارزة أيضاً فى فترة الخمسينيات هى ظهور الجمعيات النسائية التى بدأت عام ١٩٥٤ بجمعية « نهضة فتاة البحرين » ثم تلتها جمعية « الطفل والأمومة » ١٩٦٠ وأخيراً جمعية « فتاة أوال » ١٩٦٩ ثم جمعية الرفاع الثقافية عام ١٩٧٠ فجمعية بنات الريف ١٩٧٦ . وهذه الجمعيات تمثل المرأة العاملة والمثقفات والأمهات . وقد ساهمت هذه الجمعيات فى نصرة القضايا العربية ، وخاصة عند الأزمات التى تثيرها قضية سياسية معينة .

أما عام ١٩٦٦ فيتميز بإنشاء ناد مخطط لأول مرة على مستوى ثقافى وفكرى ، وهو نادى الخريجين ، يضم الخريجين والخريجات ، وبلغ أعضاؤه مائتين وخمسين عضواً سنة ١٩٧١ ويتوقع أن يزداد هذا العدد سنوياً بازدياد هؤلاء الخريجين (١٤) .

ويمثل هذا النادى الثقل الثقافى والإدارى والتجارى فى البحرين . فأعضاء هذا النادى كانوا يمثلون تقريباً نصف مقاعد مجلس الدولة . وعلى هذا الأساس كان منهم نصف الدوائر الرسمية (*) .

---

(١٣) بهجت السنان ، البحرين درة الخليج ، بغداد ١٩٦٧ ، ص ١٠٢ ، انظر تقرير ممثل الأمم المتحدة ملحق (٩) .

(١٤) نشرة نادى الخريجين الرسمية بأعضاء النادى ، مارس ١٩٧١ .

(*) حينما تحول مجلس الدولة إلى مجلس وزراء يوم ١٥أغسطس١٩٧١ ، أصبح هؤلاء وزراء إداريين حسب ماجاء فى المرسوم الأميرى رقم ٢ لسنة ١٩٧١ . واستمر معظمهم طيلة التشكيلات الوزارية اللاحقة ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ .

ولقد ظلت دعوة اتحاد الأندية تتردد فى الخمسينات حتى أصبحت حقيقة واقعة فى أوائل الستينات ، حيث قام اتحاد للأندية ، يضم الأندية الكبيرة منها والأساسية ، ولكن الأندية الصغيرة بقيت فى معزل لخوفها من الذوبان فى البوتقة الكبيرة (١٥) .

وكانت هذه النوادى تعكس بصورة واضحة صدى الأحداث العربية . وتقوم بالتوعية بها مثل كفاح الجزائر أو الصراع العربى الإسرائيلى .

أما عن وسيلة تمويل هذه الأندية فإنها تعتمد على اشتراكات الأعضاء وعلى الحفلات أو المعارض أو المسابقات الرياضية . وقد ترددت فى الصحف المحلية فى الشهور الأولى من عام ١٩٧١ فكرة جعل بعض هذه الأندية أو قسما منها أحزابا وطنية فى عهد الاستقلال ، إلا أن ذلك لم يعد مجال بحث .

وقد تميز ١٩٧٠ بإنشاء جمعية الأدباء والكتاب فى البحرين ، وهى جمعية تضم الأدباء والشعراء والكتاب الناشئين بصرف النظر عن درجتهم العلمية فى الوقت الذى تقتصر فيه عضوية نادى الخريجين على الذين يحملون مؤهلا علمياً معيناً لا يقل عن درجة بكالوريوس .

الصحافة :

كانت البحرين أسبق جاراتها من إمارات الخليج ، فى ميدان الصحافة وفى فن الطباعة إلى مطلع الستينات حتى برزت دولة الكويت ثم دولة الإمارات فى السبعينات .

وقد بدأت النهضة الصحفية ، بصحيفة البحرين والتى صدرت عام ١٩٣٩ . وتعتبر صحيفة « البحرين » جريدة حرب ، حيث أنها غطت آنذاك أنباء

(١٥) مقابلة بين رئيس اتحاد أندية ومجلة العربى الكويتية ، أغسطس ١٩٧٠ .

الحرب العالمية الثانية ، من وجهة نظر الحلفاء ، من طول خريطة العالم عدا كونها مناصرة فردية لأحد أدباء البحرين وهو الشاعر عبد الله الزائد (١٦) .

ومع كل ذلك يمكن اعتبارها ذات تأثير جزئى فى بث الوعى الصحفى فى البحرين .

وقد اتخذت الصحافة لنفسها بين عامى ١٩٥١ — ١٩٥٦ موقف المعارضة من نظام الحماية . ولذلك جمعت حولها رأياً عاماً قوياً ، كما عبرت عن أمانى الشعب البحرينى فى الحرية والإصلاح والاستقلال الوطنى كمجلة صوت البحرية ، القافلة ، الخميلة والكفاح .

وبهذا أمست الصحافة تجمع الفئات المثقفة الواعية المجاهرة بالفكر والرأى .

كما ساندت الصحافة حركة ٥٤ — ١٩٥٦ ، مما دعا الحماية البريطانية ممثلة فى المستشار بلكريف إلى إغلاق دور الصحف خلال تلك الفترة .

أما فى الفترة ما بين ١٩٥٧ — ١٩٦٥ ، فاقتصرت الصحافة على الجهات الرسمية والإعلامية حيث ظهرت مجلة « هنا البحرين » الشهرية ، وجريدة النجمة الأسبوعية الصادرة عن شركة نفط البحرين .

ثم ظهر نشاط صحفى هائل من عام ١٩٦٥ ، وذلك بظهور جرائد أسبوعية ، كالأضواء منذ عام ١٩٦٥ وصدى الأسبوع ١٩٦٨ ، والمجتمع الجديد عام ١٩٧٠ صحيفة « المواقف » ١٩٧٣ مجلة الرياضة ١٩٧٥ . وصحف أخرى باللغة الإنكليزية كصحيفة • Gulf Weekly Mirror • Bahrain News 1973

والواقع أن الصحافة فى البحرين أصبحت تعكس تطور الأحداث فى البحرين ، ومنطقة الخليج العربى منذ عام ١٩٦٨ إلى الآن . وقد اتضح ذلك فى الفترة الأخيرة خاصة اعتباراً من ١٩٦٨ حيث أصبحت المحور الذى تتبلور حوله الأحداث الوطنية الهامة مثل أمور الاتحاد والاستقلال بحيث أصبحت منبراً

(١٦) أنظر التحقيق عن الصحافة فى البحرين ــ محمد الانصارى ، صدى الاسبوع العدد ١١٨ ، ١٥ مارس سنة ١٩٧١ .

للاتجاهات المختلفة وأدوات للاستبيان ولتقدير اتجاهات الرأى العام حول مختلف هذه الشؤون ، ونظراً لغياب المؤسسات التشريعية المألوفة فى الأنظمة الغربية فقد لعبت الصحافة جانباً من هذا الدور .

الحركة الوطنية بين ٥٤ — ١٩٥٦ :

بدأت الحركة الوطنية ، باعتبارها حركة معارضة لنظام الحماية ذروتها فى الفترة ما بين ٥٤ — ١٩٥٦ ، وقد حظت بتأييد الفئات المنظمة نسبياً فى مجتمع البحرين وكذلك العمال .

ففى مناسبة مولد النبوى حوالى عام ١٩٥٤ حدث اجتماع شعبى بجامع مؤمن وعلى أثره تشكلت لجنة مائة شخص لتوالى متابعة الأحداث . وقد شكلت هذه اللجنة من بينها لجنة مكونة من خمسة زعماء سميت باللجنة التنفيذية العليا لتقديم المطالب إلى السلطة(١٧) .

وكلف أعضاء الهيئة التنفيذية بتقديم لائحة طلبات إلى شيخ البحرين سلمان بن حمد آل خليفة ومنها تأسيس مجلس تشريعى ينتخب من أهل البحرين(١٨) لوضع قوانين جنائية ومدنية عصرية ، وإقامة نقابة للعمال .

كما ظهر وسط الطلبة والشباب من يطالب برد المستشار السير شارلز بلجريف .

ويقال أن البوادر الأولى للحركة تعود إلى عام ١٩٥٢ ، حينما وقعت أزمة طائفية فى مجلس بلدية المنامة ، مما دفع هؤلاء الشباب إلى أن يتكاتفوا لأجل تخليص البحرين من عدة عوامل أهمها :

١ — استغلال شركات النفط .

---

(١٧) عبد الرحمن الباكر ، البحرين إلى المنفى ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ٧٠ .
(١٨) نفس المصدر ، ص ٨٢ .

٢ — الانقسام الطائفى واستغلال الحماية البريطانية لهذا الانقسام .

وفيما يتعلق بأمور النفط ، فقد حاولت الحركة حث الحكومة ، إلى المطالبة بتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح . كما دعت إلى ضرورة تحصيل الرسوم عن أنابيب النفط التابع لشركة أرامكو السعودية ، والتى تصب فى معامل النفط فى البحرين(١٩) .

أما الانقسام الطائفى ، فقد أرادت الحركة أن تضع حداً لتطوير الأمور ، واستطاعت أن تجمع السنة والشيعة فى الهيئة الوطنية والتى تكونت رسمياً فى ١٦ أكتوبر ١٩٥٤ ، فكانت الاجتماعات تعقد فى مساجد الطائفتين على السواء(٢٠) . ومن المعروف أن التفرقة الطائفية هى وسيلة تستغلها بريطانيا لتنفيذ سياستها طبقاً لمبدأ فرق تسد .

وبذلك حققت الحركة الوطنية الوحدة المذهبية كهدف أساسى لوحدة مجتمع البحرين .

ومن الظواهر التى لابست هذه المرحلة من الحركة الوطنية تفاعلها بأحداث العالم العربى ، فقد عاصرت الصراع حول حلف بغداد ، والعدوان على مصر وانعكست هذه الآثار انعكاساً قوياً على مسار الحركة فى البحرين .

ففيما يتعلق بحلف بغداد ، فقد سعت الحكومة البريطانية بواسطة حكومة العراق آنذاك لاجتذاب إمارات الخليج إلى الحلف ، وقد استهدفت زيارة عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا إلى البحرين ١٩٥٥ جر البحرين إلى الحلف المذكور(٢١) .

---

(١٩) عبد الرحمن الباكر ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .
(٢٠) يوسف الفلاكى ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .
(٢١) جان جاك بربى ، الخليج العربى » مترجم « المكتب التجارى ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص ٥٠ .

وقد تفاقمت هذه الأزمة سلوين اللوين وزير خارجية بريطانيا إلى البحرين ، والذى تعرض أثناء زيارته لعملية إستنكار خطيرة ومعادية لبريطانيا فى آن واحد(٢٢) .

أما رد الفعل بنسبة لأحداث السويس فقد تجلى فى المظاهرات العنيفة التى طاقت جميع أنواع البحرين واشترك فيها مختلف فئات المواطنين نساء ورجالا . كما بادر عمل النفط إلى إيقاف ضخ البترول وعملية التكرير بالإضافة إلى الأضرار التى ألحقتها المظاهرات ، بالمنشآت البريطانية(٢٣) فى العاصمة (المنامة) وقد أدت هذه الأحداث إلى تدخل القوات البريطانية لحماية المصالح الأجنبية فى البحرين(٢٤) .

كما قامت بإلقاء القبض على زعماء الهيئة الوطنية من أعضاء الهيئة التنفيذية العليا فسجن البعض فى البحرين ، بينما نفى البعض الآخر مثل عبد الرحمن الباكر وعبد العزيز الشملال وعبد على العليوان إلى مستعمرة سانت هيلانة البريطانية حيث صدر الحكم عليهم بالسجن لمدة خمسة عشر عاما . وظلوا بالسجن ستة أعوام . ثم صدر قراراً بإطلاق سراحهم وتعويضهم بألفى دينار(٢٥) .

وإذا كانت الحركة قد هدأت فإن نتائجها لم تلبث أن صارت ملموسة . ولاشك أن تغيرت السياسة البريطانية منذ بداية ١٩٥٧ ، ويرجع أساساً لهذه النتائج ، إذا رأت بريطانيا أن استمرار سياسة القمع ستؤدى حتما إلى تفجر الأمور وتعاظمها فقد بدأت بعزل المستشار البريطانى والذى يمثل إحدى أجهزة الحماية البريطانية فى البحرين .

(22) Sir C. Belgrave, Personal Column, op. cit, p.
(23) R. Owen. op. cit, p. 221
(٢٤) أنظر المبحث الأول من هذا الفصل ، والخاص بأجهزة الحماية البريطانية .
(٢٥) نص المقارة الخاص باطلاق سراح القادة :
فى كتاب الباكر ، المصدر السابق .
ويشر بأن هذا القرار اتخذ بعد عدة محاولات من أطراف بريطانية تطالب باعطاء هؤلاء حق الحرية والعودة إلى البحرين .

وبصرف النظر عما انتهت إليه الأمور بين السلطة وزعماء الهيئة الوطنية . إلا أن كثيراً من المطالب قد تحققت على فترات مختلفة ، فأنشىء مجلس للصحة والمعارف ، وقانون للعمل ، مجلس إدارى ، قانون للمحاكم ، وغير ذلك من الأمور .

وفى سنة ١٩٦٥ ، قامت حركة ثالثة أثر تسريح أو أعفاء شركة النفط لعدد كبير من العمال الوطنيين . وكانت سياسة الشركة هى توفير ١٠ — ١٥ ٪ من جميع إلتزاماتها بما فيه العمال . ولما لم يجد العمال باباً آخر للرزق ، قامت مظاهرات عمالية — طلابية تطالب إعادة العمال المفصولين .

وتختلف مطالب حركة ١٩٦٥ عن حركة ٥٤ فطالب حركة ١٩٦٥ كانت أكثر آنية كما جاء فى البيانات :

١ — إعادة العمال المفصولين .

٢ — إطلاق سراح المعتقلين وعودة المنفيين إلى الوطن(٢٦) .

بينما كانت مطالب ١٩٥٦ ذات مدى بعيد عن ذلك(٢٧) .

الخلاصة :

انتقلت البحرين إذاً من مجتمع شبه قبلى ومتخلف إلى مجتمع أخذ بعناصر

(26) D. Holden, Fare Well To Arabia; p. 180
(٢٧) ومطالب الهيئة الوطنية ١٩٥٦ كما وردت بكتاب الباكر :
١ — تأسيس مجلس تشريعى يمثل أهالى البلاد تمثيلا صحيحا عن طريق الانتخابات الحرة .
٢ — وضع قانون عام جنائى ومدنى على يد لجنة من رجال القانون يتمشى مع حاجاتها وتقاليدها المرعية ، على أن يعرض هذا القانون على المجلس التشريعى للإمارة ، كذلك اصلاح المحاكم وتعيين قضاة لها ذوى كفاءة يحملون شهادات جامعية فى الحقوق ، ويكونوا قد مارسوا القضاء فى ظل القوانين المعترف بها .
R. Owen, Golden Bubble, p. 225

كثيرة من التطور بالرغم من نظام الحماية وكذلك تغير تكوينه الاجتماعى وظهرت بداخله تكوينات أكثر تقدماً ممثلة فى الجمعيات والنوادى والصحافة وكان ذلك مصاحبا لتغير أشكال الإنتاج من الاعتماد على استخراج وتجارة اللؤلؤ إلى الاعتماد على الثروة النفطية والصناعة البترولية . كما أن جهاز الحكم بدأ يكتسب تقاليد حديثة فى الخمسينات من هذا القرن بإرساء دوائر للدولة . ولكن كان لا بد لنا من أن نعرض بالتفصيل للأخطار الخارجية على البحرين والتى كانت تهدده وهى المطالب الإيرانية بالبحرين . وإسقاط شعب البحرين لهذه المطالب والتى انتهت بإعلان الاستقلال .

الفصل الرابع

البحرين والمطالب الإيرانية

مقدمة :

بالرغم من أن مطالبة إيران بالبحرين قد انتهت فقد رأينا أن نخصص هذا الفصل لدراسة تاريخ المطالب الإيرانية وتطورها بالسيادة على البحرين ومتابعة الأساليب التى اتخذتها إيران لتحقيق هذه المطالب . وذلك على أساس أن لهذا الموضوع قيمة تاريخية كبرى .

كما أن المناقشات التى دارت فى الفترة ما بين (١٩٢٧ — ١٩٢٩) بين إيران من جهة وبريطانيا من جهة أخرى تقدم لنا نماذج من قواعد وأسانيد القانون الدولى التى تفيد الباحثين بصورة عامة .

تمهيد تاريخي

يرجع اتصال إيران بالبحرين فى العصر الحديث إلى القرن السابع عشر الميلادى ، أى بخروج البرتغاليين من البحرين عام ١٦٢٢[1] . وقد تكاتفت شركة الهند الشرقية مع الفرس لإخراج القوة البرتغالية من البحرين .

وبعد انتصار القوة المتحالفة على البرتغاليين ضمت البحرين إلى فارس ، إلا أنه بالرغم من أن السيادة العليا كانت لفارس ، فإن حكام البحرين كانوا يختارون عادة من بين العرب فى الفترة ما بين (١٦٢٢ — ١٧٨٣)[2] .

لكن حكم الفرس للبحرين استمر بصورة متقطعة طيلة مائة وخمسين عاما ، ثم فقدوا سيطرتهم نهائيا عام الجزر عام ١٧٨٣ ، حينما استولى عليها فرع آل خليفة من شيوخ العتوب بقيادة أحمد آل خليفة شيخ جزيرة الزباره (فى الساحل القطرى) والملقب بالفاتح ، حيث استطاع طرد الوالى الإيرانى الشيخ ناصر العمانى الأصل وانتزع السلطة من يديه[3] .

ويبرر أحد الكتاب الإيرانيين ذلك بالتجزئة التى عانتها فارس إثر اغتيال كريم خان الزندى عام ١٧٧٧[4] .

وقد تعرض آل الخليفة أثناء حكمهم للبحرين لأطماع جميع الدول المجاورة ، مما اضطرهم أحياناً إلى دفع الإتاوات أو الإستعانة ببعض الدول على الدول الأخرى(*) .

---

(1) Oestrup, J. «Albahrain» Encyclopidia of Islam, Vol. 2 1913, p. 589

(2) Adamyiat, op. cit, p. 35

(3) Selection from the Record of Bombay Government, op. cit p. 32

(4) Dr. Fareughy, Bahrain Island, New York, 1951, p. 76—79

(*) أنظر الفصل الثانى ، البحرين والحماية البريطانية ، تطلعات سلطان مسقط، دخول السعوديين .

ونظراً لهذه الظروف المحيطة بالبحرين فى المحيط الإقليمى ، كان من الطبيعى أن يرحب حكام البحرين بنظم تأمين الملاحة التى فرضتها بريطانيا بالقوة على مشيخات ساحل عمان ، غير أن بريطانيا لم تكن فى ذلك الوقت قد اتخذت بعد سياسة واضحة إزاء البحرين فى إطار مبدأ الوضع الراهن ، ويقال أن المسؤولين عن السياسة البريطانية فى الخليج ترددوا أثناء الحملة الكبرى على القواسم سنة ١٨١٩ — ١٨٢٠ بين فكرة تأييد حاكم مسقط فى ضم تلك الجزيرة أو التعامل مع فارس لنفس الغرض ، لذا انتهى الأمر بعدم تدخل بريطانيا فى شؤون البحرين أثناء الحملة[٥] .

وعلى أثر ذلك وجد عاملان مضادان إزاء التدخل البريطانى فى الخليج وتأثير هذا التدخل على وضع البحرين ، وذلك من وجهة نظر الفرس :

(٥) أرسلت حكومة الهند البريطانية فى ربيع ١٨١٩ حملة بحرية من بومباى برئاسة الكابتن جرانت كير من أجل اتخاذ الاجراءات العسكرية ضد القواسم (أمراء الشارقة ورأس الخيمة الآن) بسبب تعرضهم المستمر لسفن شركة الهند الإنجليزية .

وبعد قتال شديد استطاعت بريطانيا ضرب القوة العربية ، وأجبرت القواسم على توقيع اتفاقيه السلام العامة ١٨٢٠ كأول اتفاقية رسمية مع شيوخ الخليج .

— تتألف معاهدة السلام العامة المعقودة بين بريطانيا وأمراء المنطقة من ١١ مادة . وأهم مانصت عليه هذه الاتفاقية ما يلى :

ـ المادة الأولى تنص على أن تمتنع الأطراف المتعاقدة عن جميع أعمال السلب والقرصنة فى البر والبحر بصفة دائمة .

ـ أما بقية المواد فيتعلق معظمها بالسجلات الخاصة بالسفن والموانىء العربية ، وشروط تسليم الأسرى وغير ذلك .

إلا أن المادة ١١ (الأخيرة) فهى دعوة إلى جميع الإمارات للدخول فى المعاهدة « تعتبر جميع الشروط المذكورة عامة ، ويجوز لمن يشاء من الرؤساء الآخرين الدخول فيها بنفس الطريقة التى تعاقد الموقعون عليها » .

«These Conditions Shall be common to all tribes and persans who shall there after adhere here to, in the same manner, as those who adhere to them at the time present » : Lieutenant J. Felix, Selection from the Record of Bombay Government, op. cit p. 1151

وقد وقعها عن شيخ البحرين مندوبه فى الشارقة بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٨٢٠ .

١ — تخاوف فارس من وجود قوة أجنبية غازية قرب شواطئها ، وكان هذا العامل يبعدها عن بريطانيا .

وقد أزيلت هذه المخاوف لأن تعليمات القائد البريطانى كانت تقتضى بعدم إجراء عمليات عسكرية على الشاطىء الفارسى .

٢ — أما العامل الآخر فهو منافسة القوى العربية على الشاطىء الآخر للخليج للسيطرة الإيرانية ، فمالت فارس نحو التعاون مع بريطانيا .

وقد ساعد هذا التعاون من جانب فارس فى تحديد موقف حكومة بومباى فأبدت الأخيرة ، استعدادا جزئيا لترك جزر البحرين ، وغيرها من جزر الخليج تحت تأثير إحدى الدولتين الحليفتين وهما مسقط وفارس[٦] .

ومهما كان هناك من تقارب بين فارس وبريطانيا أثناء حملة سنة ١٨١٩ ، فإن التدخل البريطانى فى الخليج أثار رد فعل فى فارس تمثل فى محاولات يائسة لبسط السلطة على بعض جزر الخليج بصفة عامة والبحرين بصفة خاصة .

ولما كانت فارس تفتقد تماماً القوة البحرية ، فقد لجأت إلى بريطانيا لتزويدها ببعض السفن ، مذكرة بوجود معاهدة تحالف بين البلدين عام ١٨١٤ غير أن بريطانيا رفضت الطلب على أساس أن المعاهدة دفاعية وليست هجومية[٧] ، فاتجهت حكومة طهران إلى الحكام المحليين للشاطىء الشرقى من الخليج لمساعدتها فى غزو البحرين ، إلا أنها لم تجد لديهم استجابة نتيجة لإحساسهم باختلاف العنصر . ومع أن العرب كانوا مجزئين من الناحية السياسية ولم يؤسسوا دولة متقدمة كالدولة الفارسية فى القرن التاسع عشر ، إلا أنهم كانوا متفوقين فى شؤون

(6) Correspondene between W. Grant Keir, Jan.—Feb. 1820

(٧) ارسل هذا الرأى بواسطة واردن أمين عام حكومة بومباى إلى الجنرال كير فى يناير سنة ١٨٢٠ . (مختارات حكومة بومباى) .

Selection Record, From Bombay Government, Vol. 34

البحر ، واستخدام السفن الشراعية ، وكانوا ينتزعون أحياناً بعض الشواطىء الشرقية من سلطة حكومة طهران [٨] .

وحينما وجدت فارس أن طريق الغزو ، لم يعد صالحا لتحقيق السيطرة على البحرين ، لجأت بعد ذلك ، بين عامى ١٨٤٥ ــ ١٩٢٩ إلى اتباع أسلوب جديد لمطالبتها بالبحرين ، وهو أسلوب دبلوماسى يعتمد على تقديم المذكرات إلى بريطانيا ، مما يدل أنها تعترف ضمنا بمركز بريطانيا السياسى فى البحرين .

(٨) يتفق مع هذا الرأى ما أرسل لفارس من قبل « مايو » حاكم الهند سنة ١٩٧٠ : «لو تخلت بريطانيا عن الملاحة فإن مسقط وغيرها من الإمارات ستعرض شواطىء فارس وملاحتها للخطر » ـ عن زكريا قاسم ، ص ١٥٨ .

المبحث الأول

المطالب الايرانية فى البحرين

كان لظهور النفوذ المصرى على الشاطىء الشرقى لشبه جزيرة العرب عام ١٨٣٩ أثره البعيد فى إحياء اهتمام إيران وتجديد مطالبتها بالسيادة على البحرين ، وذلك إثر الشائعات التى سرت عن تطلعات محمد على فى المنطقة ، فأرسل شاه إيران مندوباً عنه إلى البحرين ليجمع الإتاوة للخزينة الفارسية وهو الحاجى قاسم [١] .

غير أن العامل الحاسم الذى أوقف امتداد سيطرة محمد على ، إلى البحرين ، ليس هو المعارضة الإيرانية بل التهديد البريطانى باستخدام القوة [٢] .

وتبدأ النقطة الفاصلة فى العلاقات بين بريطانيا وإيران حول البحرين بخروج الإنكليز من خراج (جزيرة فى الخليج تابعة لفارس) عام ١٨٤٢ ، فقد شرعت فارس آنذاك تفكر فى بناء أسطول لها فى الخليج العربى ، مما حدا بالمقيم البريطانى الكولونيل روبرتسون ، أن يبلغ حكومته ، بأن اهتمام فارس ببناء أسطول لها فى الخليج قد يفسر بأنه جزء من مخطط للاستيلاء على جزر البحرين . وقد وعده الحاكم العام فى الهند بردع أى محاولة من هذا النوع ، كما أن أبردين وزير خارجية بريطانيا صرح أن أى تدخل من جانب فارس سوف لا توافق عليه بريطانيا ، إلا إذا اقتنعت بأسس وبراهين لهذا التدخل [٣] .

وعلى هذا الأساس قدمت فارس أول مذكرة رئيسية بشأن البحرين وتبعتها بمذكرات أخرى فضلا عن العديد من الاحتجاجات .

(1) F. Admyiat, op. cit. 124

(2) C. Webester, Foreign policy of Palmereston, p. 214

(3) F. O. 248/116, 1044, Aberdeen to Sheil 1 May 1844

فأول وثيقة من هذا النوع عبارة عن مذكرتى احتجاج متممتين لبعضهما البعض ٤ الأولى فى ٤ فبراير والثانية فى ١٥ مارس عام ١٨٤٥ ، وتتضمن الأولى نسخة من المعاهدة التى وقعها وليم بروس ، مع حكومة الشاه عام ١٨٢٢ (٤) . وتشمل المذكرة الثانية عرض القضية من وجهة نظر الفرس ، تحتوى على ٦ مواد أهمها المادة التى تدعى فيها إيران ملكيتها لجزر ومناطق فى الخليج العربى .

أولا : الوثيقة الرئيسية الأولى : مذكرتا ٤ و ١٥ فبراير سنة ١٨٤٥ .

(ا) مذكرة الاحتجاج - ٤ فبراير ١٨٤٥ :

تحتوى المذكرة على نسخة من معاهدة الكابتن وليم بروس المقيم البريطانى فى بوشهر ، والتى تسمى معاهدة شيراز التى تتضمن اعتراف ممثل بريطانيا بسيادة إيران على البحرين عام ١٨٢٢ وقد اعترضت بريطانيا بشأن الاتفاقية حيث لم تمهر بتوقيع حكومة الهند فإنها تغدو غير شرعية .

وتعتبر اتفاقية شيراز لعام ١٨٢٢ بداية جديدة لمحاولة إيران الاستيلاء على البحرين عن طريق الاعتراف البريطانى ، بالرغم من أن هذه الاتفاقية بالذات لم تحظ بتوقيع رسمى من حكومة الهند ولا من حكومة الشاه إلا أنها تعطى بريطانيا الحق فى الإقامة فى جزيرة كشم لمدة ٥ سنوات على حساب إيران (٥) .

(ب) المذكرة الثانيه : ١٥ فبراير ١٨٤٥ :

تحتوى المذكرة على خمس نقاط تبرر فارس من خلالها أحداثا معينة ترمى إلى سيطرتها على البحرين (٦) .

---

(٤) أنظر نص اتفاقية شيراز فى كتاب فريدون آدميات فى قسم الملاحق .

5) F.O. 60/27, Treaty of Shiraz, 30 Aug. 1822

(٦) ا ـ تشارك جميع الحكومات ، فارس مشاركة عاطفية فى ملكيتها الخليج وكل =

وقد ردت الحكومة البريطانية على المذكرة الفارسية بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٤٥ (٧) .

= الأراضى المحيطة به من مسقط وشط العرب ، ولذا سمى بالخليج الفارسى ، فى اللغة الإنجليزية .

ب ـ لقد كانت البحرين فى عهد جميع العائلات الحاكمة فى إيران تحت إمرة مقاطعة فارس ويتلقى منها حاكم فارس الجزية السنوية للخزينة الشاهنشاهية ، ولقد كان الشيخ ناصر حاكم بوشهر حاكما عليها من مدة ليست بالقصيرة .

جـ ـ اعترفت جميع الكتب الجغرافية الأوروبية والتركية من ١٨٠ سنة مضت بأن البحرين تكون جزءا متداخلا فى إيران .

د ـ حينما أراد محمد على مهاجمة البحرين ، اعترف القنصل البريطانى فى الاسكندرية آنذاك بملكية إيران البحرين .

ـ يطالب البريطانيون المسؤولون فى الأمس واليوم ، دائما من رئيس وزراء إيران استئجار البحرين ، ولو لم تكن البحرين تحت إمرة فارس ، فلماذا هذا العرض ؟

و ـ نصت اتفاقية شيراز على تأييد المطالب الفارسية فى البحرين ، وسحب القوى البريطانية من الخليج . وفى هذا الصدد أعطى الشاه الجنرال شيل (سفير بريطانيا فى طهران) عملة تحمل صورة الشاه استعملت فى البحرين سنة ١٨١٧ م .

المصدر :

F. O 60/13, Sheil to Aberdeen 18 March 1745

(٧) ا ـ إن الحكومة البريطانية تعاملت مع شيخ البحرين كحاكم مستقل وحين طلبت حكومة محمد على الاستيلاء على البحرين قدم ذلك بواسطة الممثلين البريطانيين هناك ، ولم يرد لفارس ذكر فى الموضوع . ولاننسى أيضا أن حاكم مسقط له مطالب فى البحرين حيث أن الجزية كانت تدفع له فى فترة معينة من الزمن ، أما حجة أن الخليج فارسى ، فهى حجة غير منطقية ، فكأننا نقول بأن البحر الأحمر بحر العرب ، فكل الجزر هناك تابعة للعرب ، وتلك مطالب لا يقتنع بها أحد .

ب ـ خلال فترة الحكم الفارسى للبحرين ، فإنه لابد للمسافرين من التحدث عنها بصفتها ملك لفارس .

جـ ـ لقد منعت الحكومة البريطانية محمد على من الحصول على أى حصن فى الخليج الفارسى وخصوصا البحرين ، والمعلومات التى وصلت من المكتب السرى البريطانى تشير باختصار إلى احتلال الجيش البريطانى وأمام مسقط لهذه الجزيرة . ولم يكن هناك ذكر لمطالب الفرس فى الموضوع .

د ـ ليس هناك أى تسجيل يؤكد خضوع بريطانيا للسلطات الفارسية أو استئجار الجزيرة منهم (أى من الفرس) .

هـ ـ اتفاقية شيراز التى عقدها وليم بروس لن يعترف بها ولم تصادق عليها الحكومة البريطانية والدليل على ذلك عزل بروس من منصبه. لتصرفه التلقائى .

F. O. 60/114, From Aberdeen to Sheil, 31 July 1845

والواقع أن الحكومة البريطانية حرصت على تنفيذ الحجج الإيرانية والتي جاءت فى المذكرتين بطريقة موضوعية وهادئة .

ثانياً : المذكرة الرئيسية الثانية :

قدمت المذكرة الرئيسية الثانية ، بمناسبة التدخل العسكرى البريطانى فى البحرين بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٨ . والذى كان رداً على تصدى الشيخ محمد بن خليفة للقبائل فى قطر ، وفصمه لاتفاقية الصداقة .

وقد احتجت فارس على الوسائل التى اتبعت ، لإقصاء محمد بن خليفة ، وتدخل المقيم البريطانى ، تدخلا عسكريا فى البحرين ، وجددت المذكرة ما سبق أن قدمته من حجج تدعى فيها بالسيادة على البحرين ، اعتماداً على الفترة التى طردت منها البرتغاليين واحتلت البحرين بشكل غير مباشر بواسطة مندوب لها فى البحرين كان يستطيع جمع الضريبة للخزينة الفارسية (٨) مما دعا فارس فى ذلك الوقت إلى أن تطلب من سفيرها فى لندن تسليم نفس المذكرة إلى وزير الخارجية البريطانى اللورد كلارندون (٩) .

وقد كان رد الوزير البريطانى كلارندون متسما بالأسلوب الدبلوماسى لحفظ العلاقات بين بريطانيا وإيران ، على العكس من رد الحكومة البريطانية فى الهند الذى تميز بالشدة وعدم المبالاة . والغريب فى الأمر ، أن حكومة فارس ، أساءت فهم مذكرة كلارندون الدبلوماسية ، واعتبرتها ، اعترافا من قبل بريطانيا بحقها فى السيادة على جزر البحرين (١٠) حين انتقلت القضية إلى عصبة الأمم عام ١٩٢٧ .

(8) J. Kelly, op cit,pp. 670—690; Adamyiat p. 127.

(9) F. O. 248/251 Cofidencial Letter from Mohsin Khan,

(10) Dr Khadduri,M. Iron Claim to the Sovereignty of Bahrain (A.J.I.L.) Vol. 45 (1651), P. 631.

أنظر احتجاج إيران لدى عصبة الأمم عام ١٩٢٧ ، ورد الوزير البريطانى أوستن شمبراين . (عن الدكتور مجيد خدورى) .

انتقال القضية إلى عصبة الامم

من الملاحظ أنه بعد مذكرة اللورد كلارندون الوزير البريطانى عام ١٨٦٩ ، سادت فترة من الهدوء بين بريطانيا وإيران حول البحرين استمرت زهاء ٥٨ عاما واستأنفت من جديد باحتجاجات ما بين عام ١٩٢٧ - ١٩٢٩ .

ثالثا — المذكرة الرئيسية الثالثة : والرد البريطانى لدى عصبة الامم

ولعل أهم الاحتجاجات التى تقدمت بها إيران ، هى تلك المذكرة التى بعثت بها إلى عصبة الأمم (١١) ، مستندة إلى المادة العاشرة من ميثاق العصبة ، وذلك بعد توقيع اتفاقية بين بريطانيا والسعودية فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٧ (١٢) .

وكان احتجاج إيران فى هذه المذكرة ينصب على المادة السادسة من هذه المعاهدة، والتى تنص على أنه : « يتعهد جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالمحافظة على العلاقات الودية السليمة مع حكومتى البحرين والكويت ومع شيوخ قطر وساحل عمان الذين تربطهم بحكومة صاحب الجلالة البريطانية معاهدات خاصة » (١٣) .

وقد كانت هذه المعاهدة هى السبب المباشر فى تقديم مذكرة الاحتجاج الإيرانية إلى بريطانيا بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، وتميزت بلهجة شديدة تجاه الحكومة البريطانية حيث تقول أن : « الحكومة الإيرانية ، تحتج بشدة على هذا الجزء المشار إليه من المعاهدة ، وتتوقع من الحكومة البريطانية أن تبادر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإبطال مفعوله (١٤) .

وقد أرسلت نسخة من هذا الاحتجاج إلى السكرتير العام لعصبة الأمم

(١١) المجلة الرسمية لعصبة الأمم — عدد مايو ١٩٢٨ .

(12) Dr. Majeed Khadduri «Iran's Clain to the Sovereignty of Bahrain, op. cit, 632.

(١٣) معاهدة جدة ٢٠ مايو ١٩٢٧ بين المملكة المتحدة والملك عبد العزيز بن سعود.
(المصدر : وثائق وزارة الخارجية السعودية) .
Liebsney, op. cit. pp. 151—152.

(١٤) المجلة الرسمية لعصبة الأمم عدد مايو ١٩٢٨ .
Dr. Khadduri op. cit, p. 263

فى ٢٣ من نوفمبر ١٩٢٧ جاء فيها : « نرسل هذا الاحتجاج إلى السكرتير العام لعصبة الأمم من الدول التى يقيدها كلها ميثاق العصبة ، وخاصة المادة العاشرة التى ضمنت سلامة حدود كل منها » (١٥) .

وقد رد المستر أوستن شمبرلين وزير خارجية بريطانيا على هذه المذكرة بتاريخ ١٨ يناير ١٩٢٨ ، وأنكر فيها وجود أية مبررات شرعية يمكن الاستناد عليها لتبرير مطالبة إيران (١٦) .

وعلى أثر ذلك أرسلت حكومة الشاه مذكرة احتجاج مطولة بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٢٨ ، أعادت فيها بسط وجهة النظر الإيرانية بنفس الشدة لكن السير أوستن شمبرلين أجاب عليها بمذكرة مطولة بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢٩ ، رد فيها على الحكومة الإيرانية وقد وقع هذا الجدل بين الحكومة البريطانية والإيرانية حينما كانتا مشتبكتين ببعض المشاكل الأخرى المعلقة بينهما – كالخلاف على شط العرب والقضاء على إمارة عربستان ، والتى كانت على علاقات وثيقة مع بريطانيا ، وتعديل اتفاقية شيراز ، البريطانية الإيرانية (١٧) .

وإذا كانت الحكومتان قد توصلتا إلى حلول بالنسبة لهذه القضايا ، فإن مشكلة البحرين ، ظلت معلقة باعتبارها أكثر تعقيداً ، ولا غرو فإن الجدل دار حولها أكثر من مائة عام .

والواقع أن مذكرة إيران التى قدمتها لعصبة الأمم كانت نقطة بداية لسلسلة من المذكرات تبودلت بين بريطانيا وإيران فى الفترة ما بين ١٩٢٧ – ١٩٢٩ ، والتى ساعدت على بلورة النزاع البريطانى الإيرانى حول البحرين ، حيث احتوت

(١٥) المجلة الرسمية لعصبة الأمم المصدر السابق .

(١٦) مذكرة شمبرلين فى المجلة الرسمية لعصبة الأمم عدد مايو ١٩٢٨ ، ص ٧٩٠ – ٧٩٣ .

(17) Toynbee, A. The Dispute between Persia and Great Britain over Bahrain (1927—1943) Survey of International Affairs (1934) p. 221.; Dr. Khadduri, Independent Iraq.

على الحجج التاريخية التى تستند إليها إيران ، ثم الرد البريطانى بواسطة السير أوستن شمبرلين وزير خارجية بريطانيا .

أن الجدل الرئيسى بين إيران وبريطانيا ، وضع فى أربع وثائق ، منها مذكرتا إيران بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٢٧ ، و ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٨ (١٨) .

والرد البريطانى عليهما فى ١٨ يناير ١٩٢٨ ، ١٨ فبراير ١٩٢٩ (١٩) .

أسس المطالب الإيرانية :

اعتمدت إيران فى مذكرتيها على صلاتها التاريخية بجزر البحرين وعلى الإدعاء بأن بريطانيا اعترفت بسيطرتها على الجزر دون انقطاع ، اللهم إلا أثناء الاحتلال البرتغالى فى الفترة من ١٥٠٧ – ١٦٢٢ (٢٠) .

وقد جمعت المذكرة الإيرانية التى قدمت إلى السير أوستن شمبرلين وزير خارجية بريطانيا بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٢٨ الأدلة التالية :

١ – (ا) اتفاقية شيراز لعام ١٨٢٢ .

(ب) مذكرة وزير خارجية بريطانيا لعام ١٨٦٩ (المتبادلة بين اللورد كلارندون وسفير إيران فى لندن) .

٢ – ولاء بعض الحكام البحرينيين لإيران .

وعند تحليل المذكرة ، يستنتج أن الحكومة البريطانية تعتبر اتفاقية بروس لعام ١٨٢٢ مع مذكرة كلارندون عام ١٨٦٩ ، وثيقتى اعتراف من

(١٨) المجلة الرسمية لعصبة الأمم ، سبتمبر ١٩٢٨ ، ص ١٣٦٠ .
See Dr. Khadduri, A.J.I,L. op cit, p. 635.

(١٩) المجلة الرسمية لعصبة الامم ، مايو ١٩٢٨ ، ص ٧٩١ .
(عن الدكتور مجيد خدورى – البحرين وإيران – المجلة الأمريكية للقانون الدولى – العدد ٤٥ ، سنة ١٩٥١) .

(20) Dr. F. Adamyiat, Bahrain Islands, p. 2 - 9.

جانب بريطانيا بدعوى المطالب الإيرانية بالبحرين . وعند تفسير هاتين الوثيقتين ، فإنهما لا تؤديان إلى النتائج التى استنتجتها منهما إيران .

(أ) اتفاقية شيراز لسنة ١٨٢٢ :

إن الاتفاقية فقدت شرعيتها لافتقارها تفويض بروس من حكومته ، والنتائج التى أدت إلى عزله من منصبه (٢١) .

والواقع أن هذه الاتفاقية رفضت من قبل الحكومة البريطانية وحكومة فارس ، إلا أن الحكومة الإيرانية أصرت على اعتبار مسودة الاتفاقية وثيقة تاريخية بالغة الأهمية (٢٢) .

ويتضح ضعف الموقف الإيرانى فى إرغام بريطانيا على الاعتراف بوثيقة لم تعترف فارس بشرعيتها ، كما أن الكابتن بروس الذى اعترف بملكية إيران للبحرين عام ١٨٢٢ ، سبق له الاعتراف عام ١٨١٦ ، باستقلال حاكم البحرين ، دون تفويض من حكومته (٢٣) .

ويتضح من ذلك أن بروس سبق أن عقد اتفاقيات دون تفويض من حكومته وعلى هذا الأساس فلا يمكن أن يكون أمينا ودقيقا فى نقل وجهة نظر حكومته كما بينت إيران (٢٤) .

(٢١) تسمى اتفاقية بروس (اتفاقية شيراز) لعام ١٨٢٢ FO:60/21/1866 نسبة الى مدينة شيراز فى فارس . (التى وقع فيها على الاتفاقية) .

(22) See Adamyiat, (ch 5 Legal Interpretation) and Al Baharna) op. cit. pp. 180—190.

(٢٣) وقع وليم بروس معاهدة صداقة مع حاكم البحرين عام ١٨١٦ تتضمن اعتراف بريطانيا باستقلاله كأول معاهدة توقع مع الحاكم العتوبى ، إلا أنها دون تفويض المقيم بروس من حكومته . وهذا هو السبب الذى دفعه فيما بعد لتوقيع اتفاقية شيراز سنة ١٨٢٢ لتصحيح موقفه تجاه فارس .

المصدر :

J. Lorimer, op. cit. p. 846.

(24) J. B. Kelly, J. B «The Persien Claim To Bahrain» International Affairs, Yal 33/1957. P. 51.

ويبرر لوريمر عمل بروس أنه مجرد تأييد « شخصى » من جانب المقيم السياسى لعودة جزر البحرين مرة أخرى إلى سلطة حكومة إيران تستهدف المزيد من الهدوء على الجانب العربى من الخليج ، أو يضع حدا للأعمال العدوانية والانتقامية الصغيرة الدائرة بين العتوب فى قطر والساحل الشرقى من الجزيرة العربيه (٢٥) .

وهكذا يصبح التمسك باتفاقية لم يوقعها الطرفان باطلا ، فى الوقت الذى تنص عليه الاتفاقيه أنها نافذة المفعول بعد توقيع الحكومتين .

والجدير بالذكر أن بريطانيا لم يكن لها حق التحدث باسم البحرين فى عام ١٨٢٢ ، حيث لم تكن آنذاك قد دخلت مع البحرين فى اتفاقيات الحماية لعام ١٨٨٠ _ ١٨٩٢ .

(ب) مذكرة كلارندون وزير خارجية بريطانيا :

أما بخصوص مذكرة اللورد كلارندون لعام ١٨٦٩ ، فهى عبارة عن رسائل متبادلة بين اللورد كلارندون وزير خارجيه بريطانيا آنذاك وحكومه فارس (٢٦) . وقد اختلف الطرفان على تفسير المذكرة التى كتبها كلارندون بصورة ودية مراعيا فيها العلاقات الطيبة القائمة بين بريطانيا وإيران سنة ١٨٦٩ .

لكن إيران فسرت المذكره البريطانية على أنها تتضمن اعترافا من جانب بريطانيا بسيادتها (أى إيران) على البحرين (٢٧) . بينما رأت بريطانيا أن اللورد كلارندون لم تكن لديه أدنى نية فى الاعتراف بشرعيه الدعوى الإيرانية . وأن

(25) J. Lorimer, op. Cit. p. 850.

(٢٦) رسالة اللورد كلارندون الى الحاجى ميرزا محسن خان القائم باعمال إيران فى لندن بتاريخ ٢٩ أبريل ١٨٦٩ .
(المكتب السياسى بالهند ٢٠١/ ٢٤٨ .
(F. O. 284, 1251

(أنظر مضمون التصريح فى :
(27) Hurewitz Vol. P. 27

الفقرات التى جاءت فى المذكرة أو فى سياق رسالة كلارندون إنما كانت خاصة بحالات القضاء على القرصنة وتجارة الرقيق فى الخليج (٢٨) . وذلك يتضح من الجملة التى تشير إلى « أن بريطانيا سوف تعفى نفسها من القيام بحفظ الأمن فى المنطقة لو رأت أن حكومة الشاه على استعداد تام للقيام بالعمل نفسه » .

وتشير المذكرة الإيرانية لتفسير هذه الفقرة بالقول « أنه لو كان فى وسع فارس فى ذلك الحين المحافظة على النظام فى الخليج لاعتبرت الحكومة البريطانية نفسها معفاة من الواجب الملقى عليها وأنسحبت من الخليج وسلمته لفارس » (٢٩) .

إلا أن السير أوستن شمبرلين أجاب ردا على هذه الفقرة بالذات « بأن الحكومة الإيرانية أساءت أساءة تامة الفهم فى تفسيرها لهذه الفقرة على أنها تعنى أعترافا ما بالدعوى الإيرانية كان مقصوداً فى ذلك الحين » (٣٠) .

والواضح أن وزاره الخارجية البريطانية كانت ترمى من وراء هذه المذكرة إلى القاء الضوء على العلاقات الدولية بالنسبة لروسيا ، فهى تستميل إيران لمنعها من الارتماء فى أحضان روسيا ، وفتح الأبواب لها للتدخل فى الخليج إذا أبدت بريطانيا تمنتا لمطلب فارس ، مما يخالف رسم استراتيجية بريطانيا ، التى تقضى بمنع أية دولة من الوصول إلى الخليج أو منافسة الوجود البريطانى هناك (٣١) .

ومما هو جدير بالإشارة أن مذكرة كلارندون لم تشر إلى إستقلال حكومة الشيخ ، كما درجت بريطانيا على ذلك بعد عقد معاهدات ٨٨٠ ، ١٨٩٢ .

---

(28) Adamyiat, Ch 5 pp.204—230 ناقش وجهة النظر الإيرانية كل من
Faroughy op. cit, p. 78

(٢٩) الدكتور محمود على الداود ، العلاقات الدولية فى الخليج العربى ، المصدر السابق ص ١٤٩ — ١٧٠ .

(٣٠) مذكرة اللورد كلارندون إلى محسن خان ٢٩ أبريل ١٨٦٩ ، نقلا عن الداود ، الخليج العربى والعلاقات الدولية ص ٢١٦ ـ ٢٢١.

وأن بريطانيا وموقفها السلبى تجاه البحرين توضحه مذكرة السير أوستن شمبرلين بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٢٩ حيث تقول « أنه بالرغم من أن بريطانيا لم تؤمن بشرعية الادعاء الإيرانى بالبحرين ، إلا أنها لم تكن مهتمة تماماً آنذاك بدحض دعوى إيران » . ذلك لأن المعاهدات التى جعلت بريطانيا مسؤولة عن شؤون البحرين الخارجية أبرمت فى وقت لاحق على مذكرة كلارندون .

أن الاعتراف البريطانى بالسيادة الإيرانية على البحرين لا يعطى لإيران أية حجة على البحرين ، فبريطانيا لا تستطيع أن تتصرف بنقل سيادة البحرين إلى دولة أخرى . حتى بعد توقيع تلك الاتفاقيات والمعاهدات ، حيث أن التعريف القانونى للحماية البريطانية على البحرين يختلف تماماً عن الملكية والسيادة بالنسبة لمستعمرات التاج البريطانى (٣٢) .

كما أن الخارجية البريطانية بعيدة عن الإطلاع التام عما يحدث فى شؤون الخليج ، بينما كانت حكومة الهند أكثر دراية بحقيقة الأوضاع بالخليج (٣٣) .

فرأت وزاره الخارجية البريطانية أن تعامل الشاه بشىء من المجاملة باعتباره صاحب أكبر دولة منظمه فى المنطقه ، ولذلك تميز رد الوزير البريطانيا بالأسلوب الدبلوماسى لحفظ العلاقات بين البلدين . وأعطاء الأولويه لمصالح بريطانيا المحليه على علاقاتها الدوليه العامه (٣٤) .

٢ - تأييد بعض الحكام للسيادة الإيرانية :

أن الركيزة الثانيه التى تعتمد عليها إيران فى مذكراتها لبريطانيا حول البحرين ، والحقيقه أن هذا الأمر مبالغ فيه ، فلم يكن الرضا من مجموعه حكام ، إلا أن وجهة النظر الإيرانيه تؤكد وجود رسالتى ولاء من الشيخ محمد بن خليفه

---

(٣٣) لقد اعترف الايرانيون أنفسهم بهذه الحقيقة

(٣٤) أحمد محمود صبحى ، البحرين ودعوى ايران ، ص ١٤١ .

حاكم البحرين مؤرختين بتاريخ ٩و١٢ أبريل ١٨٦٠ ، أحداها لحاكم فارس ، والأخرى للشاه (٣٥) .

وإذا جاءت وجهة نظر إيران صحيحة فيما يخص رسالتى الشيخ محمد بن خليفة فهذا أمر طبيعى ، فى علاقات الدويلات الصغيرة بالدول الكبرى فى ذلك الوقت فظروف البحرين فى الفتره ما بين ١٨٥٠ ـ ١٨٦٠ قد أضطرت الحاكم أن ينقل ولاءه تارة إلى الإيرانيين وطوراً إلى العثمانيين وأحياناً إلى الدولة السعودية ، طمعا فى كسب ود الدول المجاورة ليستطيع تدعيم نفوذه فى بلاده وهو مطمئن من جانب هذه الدول جميعاً (٣٦) .

وخلاصه القول ان مفاهيم الولاء والتبعية لم تكن معروفة عند الحكام الشرقيين فى ذلك الوقت ، بحيث يمكن تكييفها تكييفا قانونيا ينطبق على مفاهيمنا العصريه ومفاهيمنا (٣٧) .

٣ — أعتراضه إيران على بعض الاحداث لتأكيد مطالبتها بالسيادة على البحرين :

أما عن أدعاءاتها بالبحرين فهى الاحتجاجات الدبلوماسية وما اتخذته من إجراءات فى هذا الصدد .

فأول هذه الاحتجاجات كان عام ١٩٣٠ حينما تقدمت إيران بمذكرة احتجاج للحكومه البريطانيه تنكر فيها على شيخ البحرين أن يكون له أى حق فى منح أى

(٣٥) رسالتى الشيخ محمد بن خليفة إلى حاكم فارس والشاه بتاريخ ٩ و ١٢ أبريل ١٨٦٠ .

(٣٦) لقد رفع الشيخ محمد أعلام جميع هذه الدول حينما كان يستقبل مندوبيهم ويبرر الريحانى هذا العمل بأنه انتقاما من الشيخ محمد تجاه تخاذل البريطانيين فى مساعدته .

أمتيازات لاستثمار موارد الزيت فى أبلاده دون إستشارة أو موافقة حكومة إيران (٣٨) .

وقد احتجت إيران أيضاً على الحكومة الإمريكية فى ٢٢ مايو سنه ١٩٣٤ حينما منح الشيخ حق التنقيب عن الزيت لشركة أستاندارد أويل الكاليفورنيه (٣٩) .

ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن منح الإمتياز الأول للشركة البريطانية كان عام ١٩٢٥ ، ثم للشركة الأمريكيه عام ١٩٢٨ ، إلا أن إيران فضلت الانتظار إلى أن تدفق النفط عام ١٩٣٤ لتعلن أحتجاجها .

ويمكن القول أنه بعد هذه المرحلة من الاحتجاجات الدبلوماسيه شرعت إيران بعد الحرب الثانية فى اتخاذ مواقف جديدة وإجراءات رمزية تثبت أدعاءاتها السابقة (٤٠) .

ومن الإجراءات التى اتخذتها إيران عام ٤٦ ، استصدار قرار من البرلمان فى طهران يقضى بعزمها العمل على ممارسة سيادتها فى البحرين ، وتطبيق الرسوم

بناء على المعلومات التى تلقتها الحكومة الأمبراطورية الايرانية ، بان شركة استاندارد أويل أوف كاليفورنيا قد استحصلت على امتياز لاستثمار الزيت فى البحرين وأنها باشرت عملياتها ، واستخرجت فعلا مقادير كبيرة من الزيت ، أتشرف بان ألفت نظركم السامى لهذا الأمر ، وأبلغكم أن الامتياز ، المشار اليه ، واى امتياز آخر تحرره شركة استاندارد أويل أوف كاليفورنيا ، أو أى شركة أخرى مهما كان أمرها ، سيعتبر باطلا ، أن لم تحصل من الحكومة الفارسية التى لا نزاع فى حقوقها فى السيادة على جزر البحرين ، أن حكومتى تحتج على هذا الامتياز . وتعتبر نفسها حرة فى الادعاء والمطالبة بالتعويض مما قد ينشأ عن مثل هذه الامتيازات من أرباح وكذلك عما ينجم عنها من أضرار .

(٤٠) يشير ويتمان بانه أعيدت الاحتجاجات عام ١٩٤٦ حينما لاقت صدى فى الصحف السوفيتية .

البريدية على البريد الصادر إلى البحرين(٤١) .

ونتيجة لذلك فإنه حينما شرعت حكومة مصدق فى تأميم البترول الإيرانى عام ١٩٥١ ، إعتبرت هذا التأميم ساريا على النفط فى البحرين(٤٢) .

أما فى عام ١٩٥٧ فقد أصدرت الحكومة الإيرانية قرار يقضى بضم البحرين إلى الأراضى الإيرانية باسم الإقليم الرابع عشر . كما عينت مندوبين إيرانيين خصصت لهما مقعدين رمزيين فى مجلس النواب لتمثيل البحرين وذلك فى عام ١٩٥٧(٤٣) .

ثم احتجت بشدة عام ١٩٥٨ على اتفاقية الرياض المعقودة بين البحرين والسعودية بشأن تحديد المياه الإقليمية بين البلدين(٤٤) .

وبعدها اتخذت إجراءاً يقضى بعدم الاعتراف بجوازات السفر البحرينية للذين يزورونها سواء كانوا من الحجاج الشيعة أم من المسافرين والسائحين ، وأخذت تتجاهل جوازات السفر البحرانية وتعطى بدلا منها أوراق مرور ثم تأخذ على بعضهم إقرارات بالرعوية الفارسية(٤٥) !

(٤١) أتخذت هذا الاجراء حينما علمت بنية أقامة ميناء حر لتجارة الترانزيت بالبحرين. أنظر كتاب ، الدكتور نوفل ، بهذا الشأن .

(٤٢) غلام حسين ، مسائل البحرين ، ١٩٦١ .

(٤٣) محاضر جلسة مجلس النواب الايرانى ، بتاريخ ١٠ مارس ١٩٥٨ .

« جريدة اطلاعات الايرانية — ١١مارس ١٩٥٨) .

(٤٤) احتجت أيران على اتفاق أبرم فى ٨مارس١٩٥٨ بين المملكة السعودية والبحرين: يعين الحدود بين القطرين — يدعو الى التعاون الاقتصادى والتنقيب عن النفط فى الشواطىء المتصلة بينهما واستغلاله .

نشر الاتفاق فى الجريدة الرسمية لحكومة البحرين العدد ٢٤٦ ، ٦ من مارس١٩٥٨، الملحق رقم : ٦ .

الاحتجاج الايرانى — المصدر جريدة أطلاعات ايران ، ١١ / ٣ / ١٩٥٨ .

(٤٥) الدكتور سيد نوفل ، الاوضاع السياسية لامارات الخليج الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية (معهد الدراسات العربية القاهرة ١٩٦٠) ص١٢٥ .

(كما انى لمست شخصيا هذا الواقع من خلال حديثى مع المسافرين الى ايران قبل مايو ١٩٧٠) .

ويلاحظ أن الحكومة الإيرانية تعلن عن هذه الإجراءات المثيرة للمشاعر الوطنية ، كلما صادفتها أزمات فى الأوضاع الداخلية أو كلما اشتدت المعارضة ضد حكم الشاه ، فكانت تثير قضية البحرين لكى تحول الأنظار عن الأوضاع الداخلية(٤٦) .

٣ — موقف جامعة الدول العربية من المطالبة الإيرانية :

إذا كانت بريطانيا هى التى تولت فى الماضى مجابهة المطالب الإيرانية ، فإن الوعى العربى كان قد نضج فى الخمسينات ، بحيث صارت جميع الدول العربية الواقعة خارج منطقة الخليج تتخذ مواقف معينة إزاء التهديدات الإيرانية .

وقد تبنت جامعة الدول العربية قضية الدفاع عن كيان البحرين بدلا من مواقف الحكومات العربية المنفردة الأعضاء بالجامعة ، وهكذا طرح موضوع البحرين فى اجتماع لجنتها السياسية عام ١٩٥٤(٤٧) ، وكان ذلك فى أعقاب احتجاج إيران لدى السفارات العربية فى طهران بأن هبوط الطائرات فى مطار البحرين يجب أن يتم بعد استئذان إيران .

وقدمت اللجنة السياسية توصياتها بهذا الشأن ، ضمن مشروع رد على المذكرة الإيرانية برفض الاحتجاج ، وتأييد عروبة البحرين ، فأقر مجلس الجامعة التوصيات فى ١١/١٢/١٩٥٤ ، على أن يقدمها السفراء العرب فى طهران(٤٨) .

ثم تراجع العرب عن الرد ولم يأخذوا بهذا الشأن ، مما شجع إيران فى ١٣ نوفمبر١٩٥٧ أن تعلن بصراحة ووضوح ، أن البرلمان الإيرانى ، سوف يبحث

46- Marlowe Persian Gulf In the Twentieth century, (the eress press London) 1962 p. 95.

(٤٧) الدكتور سيد نوفل ، نفس المصدر السابق ، ص ١٣١ .

(٤٨) نفس المصدر السابق ، ص ١٣٢ . وتؤكد التوصية « إن البحرين بلد عربى ، لاتربطه بايران علاقة من أى نوع »

مشروعاً تقدمت به حكومته ، ينص على اعتبار البحرين ولاية من ولايات إيران الأربع عشرة[٤٩] .

وربما أخذت بعض دول الجامعة العربية ، فى الاعتبار ، العلاقات الطبيعية بينها وبين حكومة الشاه ، لا سيما الحكومات الملكية التى تشعر بتضامن بينها وبين الشاه ، إلا أن إيران لم تكتف بذلك فاحتجت على اتفاقية الرياض بين المملكة السعودية والبحرين ١٩٥٨ ، والتى تعين الحدود بين القطرين ، وأسس التعاون الاقتصادى بينهما والتنقيب عن البترول فى شواطىء البحرين[٥٠] .

على أن الوضع قد تبدل عندما أراد الشاه ، تبدل التمثيل القنصلى ، مع إسرائيل فى عام ١٩٦١ ، فلم يعد استرضاء إيران يهم الدول العربية .

وقد أوضحت الجمهورية العربية المتحدة ، موقفها من هذا الموضوع ، على لسان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٦١ ، حينما أعلن قطع العلاقات مع الشاه لموقفه المتنافى مع الصداقة العربية[٥١] .

ثم اتخذت الجامعة العربية موقفاً أكثر إيجابية عام ١٩٦٤ ، وذلك بمناسبة الاعتداء على جزيرة أبوموسى ، التابعة لإمارة الشارقة ، من قبل إيران ، وإنزال بعض خفر السواحل على تلك الجزيرة ، وذلك فى مارس ١٩٦٤ فقد قام مندوب الجامعة بالتحرى عن هذا الموضوع ووجد إيران قد وضعت علامات وسط مياه الخليج ، تحدد مياهها الإقليمية . ويبدو أن بريطانيا التى نظرت بعين القلق إلى تدخل الجامعة العربية فى شؤون الإمارات فأرادت أن تسبق إلى اتخاذ عمل يقطع على الجامعة العربية مبررات النشاط فى منطقة الخليج فحثت إيران على سحب خفر السواحل من جزيرة أبوموسى .

(٤٩) غلام حسين ، مسائل البحرين ، ص ١١٠ . . وقد ردت وزارة الخارجية البريطانية على هذا الاجراء بانها ستظل تكفل بقاء الوضع الراهن فى البحرين ، بالرغم من المطالبة الايرانية بها » .

(٥٠) اتفاقية الرياض الملحق رقم (٦) .

(٥١) من خطاب الرئيس عبد الناصر فى ٢٣ يوليه ١٩٦١ .

وقد أثيرت هذه القضية فى الجامعة العربية مع مسألة أخرى تهم الخليج وهى موضوع الهجرة الأجنبية إلى إمارات الخليج العربى فقد طرح هذا الموضوع المناقشة فى الدورة الحادية والأربعين فى مجلس الجامعة[٥٢] — كما بحث مؤتمر القمة العربى المنعقد فى الإسكندرية فى سبتمبر ١٩٦٤ هذا الأمر ، وعنى بالموضوع ، وتقدير أهمية التعاون فى نطاق الجامعة لمواجهة الموقف[٥٣] .

ثم ألفت لجنة من الأمين العام المساعد للجامعة العربية للقيام بزيارة المنطقة وتقديم تقرير بشأنها .

ويبد أن بريطانيا التى التزمت بموقف سلبي من المطالب الإيرانية فى الخمسينات والستينات فأرادت أن تقاوم موقف الجامعة ، بإرسال الوزير البريطانى جورج طومسون للقيام بجولة فى إمارات الخليج فى نفس الفترة التى تقوم فيها بعثة الجامعة بزيارة المنطقة للحيلولة دون نجاحها ، وحمل الأمراء على التراجع عن الموافقات الكتابية التى وقعوها مع الأمين المساعد .

ثم اتخذت الجامعة العربية عدة قرارات هامة فى لجنتها الإعلامية كقرارها الخاص بعروبة الخليج فى ١٥ فبراير ١٦٩٨[٥٤] .

(٥٢) الدكتور سيد نوفل ، الخليج العربى والحدود الشرقية للوطن العربى ، بيروت ، دار الطليعة ١٩٦٩ ص ٣٣٨ .

(٥٣) نفس المصدر ص ٣٣٩ .

عن الملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى الجامعة :

١ — أن تبادر أجهزة الاعلام فى الجامعة والدول الأعضاء إلى التبصير باخطار هذه الهجرة .

٢ — ايفاد بعثة من الجامعة العربية للاتفاق مع أمراء الخليج على تقييد الهجرة الاجنبية ، اتقاء لأخطارها المشتركة ، وبحث وسائل توثيق الروابط الأخوية العربية مع اماراتهم .

(٥٤) توصيات اللجنة الدائمة للاعلام العربى بتاريخ ١٥/٢/١٩٦٨) :

« أحاطت اللجنة بما أعلنه السيد ممثل البحرين متضمنا أبعاد قضية الخليج العربى ، وإذ تستلهم الايمان العربى بوحدة المصير ، وبان ما يتهدد بلدا عربيا يهدد الوطن العربى كله ، توصى أجهزة الاعلام العربية بتوعية المواطنين العرب بما يتهدد عروبة الخليج العربى ، وحشد الرأى العام العربى ليقف صفاً واحداً فى واجهة التحديات التى تستهدف تمزق الوطن دفاعاً عن الوجود العربى الواحد وحفاظا على أمن الوطن العربى وسلامته وتمكينا لأسباب تحقيق الاهداف العربيه » .

وكذلك القرار الخاص بتأييد مشروع اتحاد الإمارات العربية فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٧١[٥٥] .

يتضح مما سبق أن إيران بنت احتجاجاتها على أساس تاريخى ، أى إلى علاقتها التاريخية مع البحرين فى فترات وظروف زمنية معينة . وتعتمد على ذلك فى الفترة التى تعاونت مع الإنكليز لطرد البرتغاليين سنة ١٦٢٢ ، ثم استمرت فى ممارسة سلطة غير مباشرة على البحرين إلى أن جاء فتح آل الخليفة عام ١٧٨٣ .

فادعاء إيران باعتباره ادعاء تاريخياً محضاً يفتقد إلى الشرعية ، فالادعاءات التاريخية — كما يقول نومن هيل — يصعب تقويمها ولا يمكن معالجتها معالجة أصلية لأنها تشكل حجة ضعيفة[٥٦] .

أما ويتمان فيصف القضية بأنها منازعات إقليمية : Territorial Dispute والتى يبنى أحد أطرافها حججه على فترة تاريخية معينة ، إلا أن القوانين الدوليه الغربية ومفهومها للسيادة والممتلكات لا يمكن أن ينطبق على وضع الخليج العربى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر[٥٧] .

أما الاحتجاجات والإجراءات الرمزية فتغدو بمرور الزمن عديمة الجدوى والفائدة[٥٨] .

---

(٥٥) التعريف بامارات الخليج العربى :

« يوصى المجلس أجهزة الاعلام العربيه بتنظيم برامج للتعريف بامارات الخليج العربى ودعم جهودها الرامية إلى تحقيق اتحادها الذى ترى اللجنة أن قيامه يعتبر ضرورة ماسة ليقدم هذا الجزء من الوطن العربى ولتوفير الاستقرار فيه وتفجير دراته لمعركة المصير العربى » .

(قرار مجلس وزراء الاعلام العربى ، ٢٣/٢/١٩٧١) .

56- Normn Hill, **Claims to Territory in** International Law and **Relations (New York)** 1943 P. 202.

57- **Whiteman, op.** Cit, p. 442.

58- **Johson,** D.H.N. **Acuisitivc,**prescription **in** Internatioual Law **(B.Y,I.L.)** Vol. 27 (1950).

وبالرغم من أن إيران لم تتوان فى الماضى القريب عن تقديم الاحتجاجات إلا أن قرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج العربى فى نهاية ١٩٧١ جعل موقف الحكومة الايرانية يتحول تحولا مفاجئاً ، كانت مبادرته الأولى على لسان الشاه فى نيودلهى فى يناير ١٩٦٩ مما سوف نفصله فى الفصل الخاص بالاستقلال .

ومن ثم فإننا سنخصص المبحث الثانى من هذا الفصل للحوار القانونى الصرف الذى دار حول الموضوع .

وسنعرض بعض الحجج الإيرانية الهامة والرد العربى عليها[٥٩] .

---

(٥٩) أ ـ أن أهم الكتاب والباحثين الايرانيين فيما نحن بصدده الدكتور فريدون آدميات والذى أخرج بحثا فى هذا الموضوع مكونا من قسمين متكاملين . فالقسم الخاص بموضوعنا أسماه دراسة قانونية ودبلوماسية للنزاع الايرانى البريطانى حول البحرين عام ١٩٥٥ ، وقد خصص الفصل الخامس من بحثه للتكييف القانونى .

(Leagal Status of the Arabian Gulf States).

ب ـ أما من جانب العرب فاهم الدراسات فى هذا الموضوع أى عرض الحجج القانونية وتفنيدها :

دعوى أيران بالسيادة على البحرين :

Iran Claim to the Sovereigty of Bahrain

للدكتور العراقى مجيد جذورى والذى نشره فى مجلة القانون الدولى الامريكية العدد ٤٥ لعام ١٩٥١ .

وكذلك بحث للدكتور حسين البحارنة وزير الدولة للشؤون القانونية فى البحرين عام ١٩٦٨ — ولقد تقدم الكاتب بالبحث عام ١٩٦١ للحصول على الدكتوراه من جامعة مانشستر فى انجلترا ، ثم قامت الجامعة المذكورة بطبعه عام ١٩٦٨ :

Status of the Arabian Gulf States.

— وقد جاءت دراسة الدكتور حسين البحارنة دقيقة ومؤيدة إلى حد كبير بالأسس والقضايا القانونية وتطبيقها على ادعاءات أيران من وجهة نظر القانون الدولى وقد اعتمدنا كثيرا على تحليله .

المبحث الثاني

الحوار القانونى للمطالب الإيرانية فى البحرين

أن الحوار القانونى للادعاءات الإيرانيـة بالبحرين ، يتطلب منا أخذ الاعتبارات التى يقرها القانون الدولى كأساس لإثبات دعوى قانونية بالسيادة على إقليم ما . ثم تطبيق ذلك على الآراء والحجج القانونية التى سجلتها المذكرات الإيرانية البريطانية ، سابقة الذكر .

فالحجة الإيرانية الرئيسية فى هذا الموضوع هى الموضوع هى أن فارس كانت لها سيادة على البحرين قبل عام ١٧٨٣ .

ولتفنيد هذه الحجة (أى السيادة الفارسية على البحرين قبل عام ١٧٨٣)، فيمكن القول أنه من وجهة نظر القانون الدولى تـكسب الدولة — أية دولة — السيادة على إقليم أو أرض جديدة بواسطة خمس طرق محددة(١) .

١ـ الاحتلال وهو يقابل الاصطلاح : Occupation

٢ـ الفتح أو انتزاع الملـكية من الدولة الظافرة على الإقليم المقهور أو المهزوم وهذا يعرف بالاصطلاح : Conquest

٣ـ التخلى عن الإقليم اختياريا أى : Cession

٤ـ التقادم أو مضى المدة : presciption

1 -Openheim International Law, Vol. 2, By Sir H. Lanterpacht London, 1952. p.593-6.

٥ ـ الإضافة للإقليم من تربة وماء عن طريق العوامل الطبيعية وغيرها ، وهذه الطريقة تسمى : Acsertion (٢)

فبالنسبة لدعوى إيران يمكن استبعاد الطرق الثلاث الأخيرة .

أما الطريقتان أو الأسلوبان الأولان ، فيمكن مناقشتهما على النحو التالى :

١ — الاحتلال : Occupation

الاحتلال كوسيلة من وسائل الاستيلاء على إقليم ما يجب أن يتـوفر فيها عنصران ضروريان لقيام حق تملك شرعى للسيادة عن طريق الاحتلال هما « النيه والإرادة فى ممارسة السيادة ، وإظهار نشاط الدولة » ، وهكذا فإن حقيقة وقوع إقليم ما تحت سيطرة دولة أخرى فى السابق لا تـكون واردة إذا تخلت تلك الدولة عن الإقليم بمعنى أنها لم تعد تمارس صلاحياتها عن ذلك الإقليم(٣) .

فبالنسبة للبحرين ، يجب أن يتوفر العنصرين السابقين معاً لتملك إيران لهـا عن طريق الاحتلال وهما النية ، والممارسة الإيجابية الفعلية لسلطة الدولة حتى تثبت ملـكيتها(٤) .

وقد ادعى كاتبان إيرانيان ، تأييداً للمطالب الإيرانية على جزر البحرين ، أن إيران لم تتخل عن البحرين قط بعد حوادث عام ١٧٨٣ ، ومازالت تحتفظ بالنية فى التملك : Animus (٥) — إلا أن الواقع التاريخى ينفى ذلك .

فإذا نظرنا إلى البحرين فى ضوء المجتمع الدولى عام ١٧٨٣ ، رأينا أن العتوب حين ثاروا ، وأخرجوا السلطة الفارسية أقاموا فى البحرين حكما يمثل اللون التقليدى من الحـكم فى تلك الفتره (التمتع بالاستقلال ومراضاة الدول الـكبيرة المحيطة

2- Hill. N. op. cit, 204.
3— Openheim op. Cit, pp. 566-7.
4— Dr. Albaharna, op. Cit, 179.
5- F. Adamyiat, op. cil, : ch5Legal Interpretation.

بدفع الإتاوات) تحاشياً من أطماعها وتثبيتاً وأمناً لكيانهم السياسى . وبذلك ينتفى توفر العنصرين المشار إليهما فى هذه الحالة .

٢ — الفتح أو الغزو :

إذا لم تكن إيران قد اكتسبت الملكية فى البحرين على أساس الاحتلال ، فهل اكتسبت هذا الحق عن طريق الفتح .

أما تعريف الفتح بأنه :

« إحتلال لإقليم ما وذلك بعد إخضاعة بشكل نهائى يمكن الدولة الفاتحة عن إعلان ضمه[٦] » .

وينطوى بذلك التملك بواسطة الفتح على ثلاثة عناصر :

١ـ الحيازة الفعلية التى تستند إلى القوة .

٢ـ الإعلان عن نية التملك .

٣ـ القدرة على الاحتفاظ بالإقليم ضد دولة أخرى غازية ، وإذا افترضنا بأن إيران حازت على ملكية قانونية للبحرين على أساس الفتح ، إلا أنها لم تتمكن من المحافظة على تلك الملكية وإبقائها بعيداً عن غزو الآخرين[٧] .

وبناء على ذلك فإيران حينما أجبرت على التخلى عن رعايتها للبحرين سنة ١٧٨٣ ، أى بدخول آل الخليفة ، قد فقدت ملكيتها منذ هذا التاريخ دون أن تستطيع استعادتها[٨] . إذ أن الواقع هو أن إيران هى التى فقدت سيادتها على البحرين . عن طريق الفتح .

6- Briely, J.,The law ofNations, 5th ed. Oxford, 1955, Dr Khad-duri, op. cit. p. 938.
7- Hsll, N. Cialms to Territory in International Law and Relation.

(٨) يشير توينبى بأن فارس سيطرت على البحرن عن طريق الاحتلال ، ولكنها فقدت هذا الحق لحكام البحرين الحاليين والذين فتحوها عام ١٧٨٣ .

الفتح أو الغزو من قبل سلطة خارجية : [آل خليفه]

لا يوجد نزاع بين الكتاب والفقهاء فى أن الفتح من قبل دولة خارجية يسرى كوسيلة لفقدان إقليم ، الدولة المغلوبة ، عن طريق القوة العسكرية[٩] .

كما أن أبونهايم يشير إلى « بأن الدولة أو الإقليم الخاضع لا يعتبر أرضاً لا تخص دولة من الدول ، بل ينتقل من العدو إلى الفاتح عن طريق الضم : Annexation وليس عن طريق التنازل[١٠] Cission .

غير أن إيران لم تعترف بفقدان سيادتها على البحرين نتيجة لفتح آل الخليفة للجزر فى عام ١٧٨٣ . وعلى أساس ذلك لجأت إلى تبنى تبرير قانونى غير معترف به كمبدأ من مبادىء القانون الدولى .

وبموجب هذا التبرير تقول فى مذكرتها لبريطانيا بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٢٨:

« أن الإقليم التابع لدولة ذات سيادة لا يمكن قانونياً أن ينفصل ما دام حق الملكية لم ينقل من الدولة المغلوبة عن طريق تعهد رسمى كعقد معاهدة أو غيرها ، أو ما دام هذا الضم لم يعترف به رسمياً من قبل المالك الشرعى للاقليم[١١] .

وإذا كان قبول أو اعتراف الدولة الفاقدة يساعد على حل المشكلة نهائياً من وجهة نظر القانون الدولى ، إلا أن هذا الاعتراف ليس هو الشرط الوحيد الذى تأخذه بعين الاعتبار[١٢] .

ويوضح القضية فقيه دولى آخر : Max Habci حينما يشير إلى أن القانون الدولى اعترف بالفتح كوسيلة من وسائل فقدان الإقليم بصرف النظر عن عدالة

9- Al Bahrrnah op. cit, pp. 189-181.
10- Oppenheim, pp. 566. Hill, N. op. Cit. p 161.
11- Al Baharnah; op. cit.p. 189· L.N. O.J. September 1928 p. 1360.
12- Hurst. Sir Cecil. J. B. State succession in Matters of Turt. B.Y.I.L.,S(1924)P. 172 (AlBaharua op cit, P.181)

الفتح أو عدم عدالته ، وهناك قضايا أثبتت زوال وجود دول دون رضاها عن طريق الفتح[١٣].

(ب) تأكيد الوضع القائم :

إستطاعت البحرين أن تحافظ على وجودها أو كيانها السياسى واستقلالها الذاتى بالرغم من المعاهدات الثنائية بينها وبين بريطانيا والتى أثرت على الشخصية القانونية للبحرين ، وذلك خلال التسعين عاماً الماضية .

والواقع أن بريطانيا بالرغم من اتفاقياتها الثنائية مع البحرين تعترف دائماً بالوضع القائم فى البحرين طبقاً للصيغة التالية : البحرين بلد مستقل يرتبط بعلاقات أو معاهدات صداقة مع حكومة صاحبة الجلالة تجعلها مسؤولة عن الأمور الخارجية[١٤] وقد انعكس هذا الموقف البريطانى فى معاملة الدول بالنسبة للبحرين[١٥] .

أن تمسك وجهة النظر الإيرانية بمبدأ السيادة على البحرين بعد عام ١٧٨٣ ، يعتمد على النص القانونى القائم : « أن الفتح لا يصلح أساساً قانونياً لانتقال ملكية الإقليم من الدولة المقهورة إلى الدولة القاهرة إلا على أساس أن الطرفين المتحاربين دولتين بالمعنى القانونى[١٦] .

وإذا كانت الحجة الإيرانية ترى أن قبيلة العتوب لم تكن دولة بالمعنى القانونى لتستطيع ضم البحرين عن طريق الملكية ، فإن منطقة الخليج بصورة

---

(١٣) عن البحارنة ، ص ١٨١ .

14- Liebesuy, H. Administratiun and Legal Development in Arabia,
The Persian Gulf Principalities (M.E J.) Vol. 10, 1956. p. 33.

(١٥) أنظر اتفاقيه الرياض بين البحرين والسعودية ، ١٩٥٨ فى الملحق رقم ٦ .

16- Adamyiat op. Cit. p. 229; Al Baharha, op. cit. p.178.

عامة لم تكن معروفة لدى العالم الخارجى فى القرنين الثامن عشر وأوائل التاسع عشر بشكل أنظمة سياسية واضحة . وهذا لاينفى الوجود الواقعى والفعلى لبعض الكيانات الصغيرة التى لم تكن ضمن المجموعة الدولية[١٧] .

فإن آل الخليفة لم يكونوا غزاة رحل ، بل كانوا حكاماً لإقليم الزباره فى ساحل شبه جزيرة قطر ، والتى كانت مقراً لحكمهم ونشاطهم التجارى قبل فتح البحرين[١٨] .

لقد توافرت للبحرين منذ انفصالها عن إيران (أى قبل ١٩٠ عاما) مستلزمات الدولة بشكل عام [وجود سلطة (سواء بنظام قبلى أو بنظام إدارى أو أى نظام آخر) تمارس السيطرة على شعب وإقليم معين][١٩] .

وإذا كانت الحماية البريطانية قد أفقدت البحرين كما بينت مستلزمات الشخصية القانونية للدولة غير أن أحكام البحرين منذ عام ١٧٨٣ قد ثبتوا استقلال بلادهم قبل ارتباطهم بمعاهدات حماية مع بريطانيا .

إلا أن الظروف الدولية الحاضرة[٢٠] ، أملت على بريطانيا تغييرات جديدة فى محيط علاقاتها الدولية ، أثرت على مركزها العسكرى فى الخليج فقررت إلغاء المعاهدات وقبول مبدأ الانسحاب من المنطقة[٢١] .

---

(١٧) من مختار حكومه بومباى ، تاريخ العتوب .

18- Al Baharna, H. op. cit p. 187, Dr. Khadduri, op. cit, p. 637

19- Lontepacht, H. Recognition in the International aw, Cambridge 1947. pp. 26–30.

ويلاحظ أن أول اتفاقيه أى اتفاقيه السلام العامه (١٨٢٠) وقعت بعد ٣٧ سنه من ازالة السيطره الفارسيه عن البحرين . ومع أن هذه الاتفاقيه أكسبت بريطانيا نفوذا كبيرا فى الخليج الا أنها لا تعتبر معاهده حماية ، كمعاهدات الحماية التى وقعت بعد ٩٧ عاما من تثبيت الكيان السياسى للبحرين ، وذلك عام ١٨٨٠ .

(٢٠) أنظر الشخصية القانونية للبحرين، الفصل الثانى ـ المبحث الثانى من هذا البحث .

(٢١) أنظر الفصل السابع الخاص باستقلال البحرين .

وكذلك انتهجت إيران خطاً جديداً فى سياستها الخارجية رسمت مبادئه فى الخمسينات من هذا القرن واستطاعت أن تكيفه مع ظروف الستينات فطلع السبعينات وقد تطلب ذلك القيام بثلاثة أعمال :

١ـ التوازن فى سياستها الدولية عامة بالنسبة للشرق والغرب ، وفى محيط العالم العربى .

٢ـ النظر إلى منطقة الخليج العربى بصورة شاملة بعد التسليم بالوضع القائم فى البحرين .

٣ـ التطلع لملء الفراغ العسكرى والسياسى البريطانى بعد الانسحاب ، وبالسيطرة على ثلاث جزر عربية هامة فى مضيق هرمز .

كما توصلت إيران ، إلى حجة جديدة ومهمة بالنسبة لادعاءاتها التاريخية فى البحرين ، وذلك بالقول « أن ظروفاً دولية جديدة أملت تغييرات أساسية منذ خروج إيران من البحرين عام ١٧٨٣ ، وقد التزمت إيران بهذه الظروف إزاء قرار مجلس الأمن الصادر فى ١١ مايو ١٩٧٠ بشأن تقرير مصير البحرين »[٢٢] .

وسنتناول فى المبحث الثالث مطالبة إيران بجزر الخليج ، بعد أن نقدم ذلك باستعراض للسياسة الإيرانية الحديثة بصورة عامة .

أما التزام إيران بقرار مجلس الأمن الصادر بشأن البحرين فى ١١ مايو ١٩٧٠ فسنخصص له المبحث الأول من الفصل الخاص باستقلال البحرين .

(٢٢) نص جلسة (المجلس) الايرانى ٣٠ / ٣ / ١٩٧٠ نقلا عن صحيفة كيهان الايرانية ، ترجمة جريدة الاضواء البحرينية ٣/٤/١٩٧٠ .

المبحث الثالث

مطالبة ايران بجزر عربية فى الخليج

أن أهمية بحث موضوع الجزر العربية التى تطالب بها إيران ترجع لسببين :

١ ـ اتجاهنا إلى ربط حوادث البحرين بمنطقة الخليج بصفة عامة .

٢ ـ أن قضية الجزر متصلة بمسألة البحرين لما يحتمل من أن تكون إيران قد قررت الاستيلاء كتعويض جزئى عن ادعاءاتها السابقة فى البحرين .

والآن وبعد أن احتلت إيران بالفعل هذه الجزر فإن ذلك من شأنه أن يؤثر فى الأوضاع الاستراتيجية والسياسية لمنطقة الخليج بأسرها .

فالجزر تقع على مضيق هرمز ويمكن لإيران أن تتحكم فى هذا المضيق ، وتكسب ميزة عسكرية فى مواجهة دول الخليج العربى .

وسنحاول فيما يلى أن نقدم لمحة عن سياسة إيران الدولية ونتتبع محاولات إيران للاستيلاء على الجزر ، إذ أنه لا يمكن فهم نجاح إيران فى الاستيلاء على الجزر بدون معرفة المركز الدولى الذى احتلته بفضل سياستها نحو المعسكرين الكبيرين ، فهى لم تحتل الجزر مستفيدة بالحلف المركزى بل مستندة إلى العلاقات الحسنة التى تربطها بجميع الأطراف .

سياسة ايران الدولية الحديثة :

(٢) مع الغرب :

الحقيقة أن إيران تحاول التوفيق بين نظام حكمها التقليدى وبين موقعها الجغرافى مجاورة الاتحاد السوفيتى والدول العربية ، ثم تطلعاتها التوسعية فى منطقة الخليج مع تحالفها للغرب فى الحلف المركزى . وقد رسمت خطوط هذه السياسة الخارجية فى الخمسينات والستينات . واستطاعت فى السبعينات أن تمسك بعصا

السياسة الدولية من المنتصف ولم تشأ أن تلقى بكل ثقلها من الناحية السياسية والاقتصادية مع الغرب ، ولو أنها من الناحية العسكرية ظلت تعتبر الحلف المركزى هو حجر الزاوية فى تسليحها وفى دعم الخطط الاستراتيجية التى تمكن إيران من أن تصبح الدولة القوية والقادرة على ملء الفراغ البريطانى من وجهة النظر الغربية وذلك بعد انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج .

إلا أن الشاه لم يعد يثق بالمواقف الغربية والتى لا تقيدها الاحلاف بقدر ما تربطها المصالح العليا للغرب . فوقف أمريكا السلبى من باكستان أثناء أزمة كشمير وكذلك اتجاه أمريكا لليونان بدلا من تركيا فى قضية قبرص . مع العلم بأنها عضوان فى الحلف المركزى والذى يشارك فيه الشاه[1] . كل هذه الأمور جلعته يتشكك فى المساعدة الأمريكية فى حالة تعرضه لمواجهة داخلية كانت أم خارجية — وهذه من الأسباب التى جعلته يوثق علاقاته مع الاتحاد السوفيتى[2] .

٢ — مع الاتحاد السوفيتى :

لا نستطيع أن نتحدث عن علاقة إيران بالإتحاد السوفيتى دون الرجوع قليلا

(١) Gulf Implication, op. cit, p.
ولاشك أن موقف الولايات المتحدة من الحرب الهندية الباكستانية فى ديسمبر ١٩٧١ وقيام « دولة البنجلاديش » سوف يزيد من أزمة الثقة لدى الشاه تجاه الغرب .
(٢) لقد أصبح السنتو حلفا اقتصاديا بعد أن كانت أهدافه سياسية محضة ، دون أن تكون للدول المنظمة والمسيرة له دخل فى هذا التحول مباشرة ، وانما الظروف الدولية وموقف الدول العربية والاتحاد السوفيتى منه قد أثر على أحداث الشلل فى هذا الحلف عسكريا. أنظر حديث الشاه لجريدة : Indian Express ١٩٦٨.
نص الحديث :
« أن حلف السنتو فى الحقيقة وكما تعلمون ، قد تحول إلى مايشبه ناديا نجتمع فيه ونتذكر حول الشؤون الفنية والاقتصادية » .
المصدر سياسة أيران الدولية ، المصدر السابق ، ص ٦٢ .

إلى الوراء إلى عام ١٩٠٧ لدراسة علاقة إيران بروسيا القيصرية أثر توقيع اتفاقية تقسيم إيران فى ذلك العام ، بين بريطانيا وروسيا[3] .

وبموجب الأتفاقية أصبح القسم الشمالى من إيران يخضع للنفوذ الروسى ، والقسم الجنوبى للنفوذ البريطانى ، وبقى القسم الأوسط منطقة حياد بين الطرفين[4]

إلا أن روسيا لم تكتف بذلك بل احتلت أجزاء أخرى من إيران ١٩١١ . وبقيت إيران مهددة بالأطماع القيصرية إلى أن وقعت ثورة ١٩١٧ ، وأعلنت نبذها للسياسة القيصرية وبذلك اتيحت لايران فرص التخلص من السيطرة الإستعمارية من جهة الشمال[5] .

وقد أخذت روسيا فيما بعد ممثلة فى نظامها الحديث بعد ١٩١٧ (جمهوريات الاتحاد السوفيتى) فى عقد اتفاقية (١٩٢١) مع إيران والتى بموجبها حلت الكثير فى المشاكل العالقة بين إيران وروسيا القيصرية وخصوصاً فيما يتعلق باحترام حقوق إيران فى بعض المناطق الشمالية .

غير أن الاتفاقية أعطت السوفيت الحق فى التدخل العسكرى ، فى حالة هجوم مفاجىء لدولة معادية للاتحاد السوفيتى على إيران[6] .

إلا أن عهد رضا شاه والذى استند إلى مبدأ القومية الإيرانية عام ١٩٢٣ . أثر على استمرار الصداقة السوفيتية الإيرانية ، فقد كان من أهداف سياسة الشاه الجديد تطوير إيران اقتصاديا واجتماعياً باتباع الأساليب الغربية مقلداً بذلك حركة مصطفى كمال فى تركيا[7].

3- Lenczowiski. Russia and the west in Iran, London, 1915. p. 90.
4- Sir S. Percy. History of Persia 1930, p. 5.
5- Marlawe, Persian Gulf in the 20th Century, Londen 1962, p. 59.
6- Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol.2. p. 90
7- Upton, A. History of modern Iran, London, 1960. p. 70.

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية ، أصبحت إيران نقطة التقاء السوفيت مع الغرب ضد دول المحور ، حيث عقد مؤتمر طهران الشهير عام ١٩٤٣، بين روزفلت وستالين وتشرشل ، قررت بموجبه نتائج هامة تتعلق بموقف الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية .

إلا أن إيران استمرت فيما بعد فى علاقات وثيقة مع الغرب ، إلى أن جاء عام ١٩٥٥ فانضمت إلى الحلف المركزى (بغداد آنذاك)

ولم تجد حكومة الشاه تعارضا بين ارتباطها الوثيق بالحلف المركزى وبين محاولة تحسين العلاقات مع الجار الشمالى الكبير . خاصة إذا كان الاتحاد السوفيتى لم يعد يحفل بخطورة الأحلاف المحلية .

وجاءت المبادرة الأولى من الشاه الذى قام بزيارتين لموسكو فى عامى ١٩٥٦ ١٩٦٥[٨] .

ثم شرعت إيران فى تنسيق العلاقات الاقتصادية فقدم الاتحاد السوفيتى إلى إيران قروضاً على أن تسدد ببيع جزء من النفط الإيرانى إلى الاتحاد السوفيتى الذى يعيد بدوره تسويقه . كما وقع فى عام ١٩٦٦ اتفاقا اقتصاديا تشترى إيران بموجبه من الاتحاد السوفيتى أسلحة بما قيمته ١١٠ مليون دولار . وقد تكللت هذه المعونات الاقتصادية بزيارة كوسجين إلى طهران عام ١٩٦٨ ويعتبر أول مسؤول يزور إيران على هذا المستوى .

٣ — مع العالم العربى :

ولم تقتصر إيران منذ عام ١٩٦٨ على كسب صداقة المعسكرين الكبيرين بل أنها منذ أن أعلنت بريطانيا عن نيتها فى الانسحاب ٦٨ — ١٩٧١ وهى تسعى

8- Khadduri, Independent Iran, op. cit, P. 47-48.

للتفاهم مع بعض الحكومات العربية على مستقبل الخليج ، ووجدت حكومة الشاه لدى الحكومة السعودية موقفاً متفهماً .

فقد استطاعت إيران خلال اجتماع جدة فى أكتوبر عام ١٩٦٨ ، أن تحل المشاكل المعلقة بين الدولتين وبالنسبة لامارات الخليج ، كما توصل الملك فيصل والشاه بالفعل إلى حل بشأن الجزر المتنازع عليها بين البلدين وهى جزيرتا فارسى وعربى ، حيث تبودلت الوثائق الخاصة بالتصديق على الاتفاقية القاضية بحقوق السعودية على جزيرة عربى وإيران على جزيرة فارسى[٩] .

وقد ساعد على التقاء وجهتى النظر السعودية الإيرانية الشعور بالتعاطف بين الأنظمة الملكية فى منطقة الخليج ، (وأن اختلفت إيران عن السعودية فى وجود مجالس نواب ومؤسسات دستورية وشعبية) ، ضد التيار المعارض للملكيات فى المنطقة .

كذلك سعت إيران إلى تحسين علاقاتها بالعربية المتحدة بعد أن زالت مخاوف إيران من ثقل العربية المتحدة فى الطرف الشرقى بعد حرب يوليو ١٩٦٧ وانشغالها مع المواجهة الإسرائيلية[١٠] .

فبينما كان عام ١٩٦١ عاما سيئاً بالنسبة للعلاقات المصرية الإيرانية ، وأصبح عام ١٩٧١ عاما أعيدت فيه العلاقات الدبلوماسية وتبودلت الزيارات على مستوى وزراء الخارجية ، حيث نتج عن ذلك تعاون واضح فى أمور النفط ، مثل مساعدة إيران لمشروع خط انابيب السويس / الاسكندرية ، والتى جرت مناقشاتها أثر زيارة رئيس مؤسسة النفط الإيرانى لمصر كما نشأت أخيراً رابطة الصداقة العربية الإيرانية بين مصر وإيران[١١] .

(٩) « تبودلت وثائق تسوية النزاع حول بعض الجزر فى الخليج العربى بحيث تكون حقوق السعودية على جزيرة عربى وإيران على جزيرة فارسى » .
المصدر : الاهرام القاهرية ٢١/٢/١٩٦٩) .

10- «Facing the Delima of with drawal» The New Middle East- Newyork A. P. 1970.

(١١) جريده الاهرام القاهرية ، بتاريخ ٢٨ /٨/١٩٧١ .

كما أنها خففت من علاقاتها مع إسرائيل واشتركت فى استنكار عدوان ١٩٦٧ مما فتح الباب لاعادة الاتصال مع الجمهورية العربية المتحدة . (جمهورية مصر الآن) .

وفى السنتين الأخيرتين قام الشاه بزيارة القاهره ورد عليها السادات بزيارة أخرى فى أغسطس ١٩٧٦ .

٤ — إيران والخليج :

أما بالنسبة لدول الخليج العربى ، فقد كانت إيران تعمل منذ مطلع الستينيات على اجتذاب أمراء الساحل لتحقيق أهدافها فى تسهيل الهجرة الإيرانية إلى هناك وقد تردد بعض الأمراء على طهران منذ مطلع الستينيات وكانت فاتحة هذه الزيارات زيارة الشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبى عام ١٩٦١ .

وازدادت هذه الزيارات بعد اعلان الأنسحاب البريطانى من المنطقة ، وكثيراً ما أنهت هذه الزيارات بتوقيع اتفاقيات للتعاون الفنى تقدمه إيران فى حقل التعليم والصحة كما تتضمن فتح أسواق جديدة للبضائع الايرانية الإستهلاكية وخصوصا المواد الغذائية[(١٢)] .

وفيما يتعلق بالبحرين ، فقد اتخذت العلاقات بين البلدين خطوات سريعة متتالية ، أثر اعلان قرار مجلس الأمن الخاص بتقرير مصير البحرين فى ١١ مايو عام ١٩٧٠ .

وكانت أولى بوادر التقارب هى وفد إيرانى للتهنئة بصدور القرار وذلك برئاسة وكيل وزارة الخارجية الإيرانية بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٧٠ كما زار البحرين وفد إقتصادى إيرانى بتاريخ يونيو ١٩٧٠ ساعد على زيادة الصادرات الإيرانية نجد لها سوقا رائجة فى البحرين[(١٣)] . كما قام رئيس مجلس الدولة البحرينى (مجلس

(١٢) دكتور سيد نوفل ، الأوضاع السياسية فى امارات الخليج العربى ، مطبعة النهضة الجديده ، ١٩٦٧ ، ص ٩٦ .

(١٣) أنظر : « التعاون بين أيران والبحرين » — مجله هنا البحرين — دائرة الاعلام يناير سنة ١٩٧١ .

الوزراء حاليا) الشيخ خليفة بن سلمان بأول زيارة رسمية لمسؤول بحرينى إلى إيران منذ أكثر من مائة عام وذلك فى مايو ١٩٧٠ . ثم تلتها زيارة حاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة فى ١٨ ديسمبر ١٩٧٠ . وقد نتج عن هذه الزيارة اتفاق حول تحديد الجرف القارى بين البلدين ثم جاءت زيارة ولى عهد البحرين إلى إيران عام ٧٣ وزيارة عباس هويدا للبحرين عام ١٩٧٥ .

ونتيجة لانهاء المشكلات السياسية التى كانت قائمة بين البحرين وإيران ، فقد فتح الباب أمام إيران لممارسة النشاط الاقتصادى على النحو التالى :

١ ـ فتح فرع لبنك (مللى الإيرانى) فى البحرين .

٢ ـ انشاء مكتب لشركة الطيران الإيرانية لتنظيم الرحلات الجوية بين البلدين

٣ ـ استيراد جميع المنسوجات الإيرانية ، إلى جانب المواد التموينية والمستحضرات .

٤ ـ تعاون اجتماعى من جانب الجمعيات الخيرية فى إيران .

فاستفادت جمعية الهلال الأحمر البحرينى وجمعية الأسد والشمس الإيرانية فى هذا الشأن .

٥ — تقديم منح ومقاعد لطلبة البحرين فى جامعة شيراز الإيرانية .

ومن خلال هذه الصورة المرنة لعلاقات إيران مع الشرق والغرب والدول العربية الثورية منها والتقليدية ودول الخليج ، أستطاعت هذه الدولة أن تعلن عن مطالبتها الملحة بالجزر العربية الثلاث فى غياب الموقف العربى الواضح سواء على المستوى الشعبى أو على المستوى الرسمى بوجه خاص (*) .

(١٤) نشر التصديق على الاتفاق فى الجريده الرسمية .
كذلك « هنا البحرين » عدد خاص يناير ١٩٧١ .

وذلك باستثناء جمورية العراق ، التي تصدت رسميا وأعلاميا للدفاع عن الجزر العربية ، سواء فسر هذا الاتجاه بأنه ينبثق من الخلافات التقليدية بين العراق وإيران حول شط العرب والمحمره ، أم فسر بأنه دافع ذاتى ينبثق من مسؤولية العراق القومية كدولة خليجية (١٥) .

(ا) الا أن الموقف قد تغير فى السنتين الأخيرتين فقد قامت السعودية بدور الوساطة فى شخصية ولى عهدها بين العراق وإيران واستطاعت على أثره حل بعض المشاكل المتعلقه بمسألة الملاحة فى شط العرب وأصبح الإتفاق العراقى الإيرانى حول (شط العرب) مدار بحث فى الصحف والدوريات العربية والأجنبية .(١٦) وقد تبودلت الزيارات الودية على مختلف المستويات بين الدولتين .

يضاف إلى ذلك بأن بعض الصحف العربية فى بيروت (١٧) والكويت (١٨) والبحرين (١٩) عبرت عن أستيائها لمواقف الحكومة الإيرانية من الجزر .

والآن بعد أن تحدثنا عن إنعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية فى المحيط الدولى بصفة عامة ، وفى منطقة الخليج العربى بصفة خاصة ، بحيث أصبحت الدولة

(١٥) تصريح وزير خارجية العراق بتاريخ ٢٩/٦ /١٩٧١ .
« أنا صرار إيران فى التشبث بمبرراتها الاستعمارية لتمرير اطماعها التوسعية فى الجزر العربية يتناق مع مبادىء وميثاق الامم المتحدة ويؤدى إلى فوضى دولية » . ثم يضيف : « أننا نعتبر هذه التصريحات تهديدا لمستقبل المنطقة العربية » .
المصدر : جريدة الثورة العراقية — العدد ٨٦٧ — ٣٠ / ٦ / ١٩٧١) .

(١٦) الاتفاقية نشرت فى : « دراسات الخليج والجزيرة العربية » عدد ٤ — ١٨٩ الكويت ١٩٧٥ .

(١٧) انظر التشحين الصراع.

(١٧) « هل باع الانجليز الخليج لإيران » أنظر مجلة الحوادث اللبنانية العدد ٧٦١ ١١ يولية ١٩٧١ .

(١٩) « تصريحات شاه إيران العدائية » . جريدة أخبار الكويت العدد ٢٣٥٨ ، يونيه ١٩٧١ .

(٢٠) مقابلة رئيس التحرير مع أردشير زاهدى . الأضواء البحرينية ، يونيه ١٩٧١ .

الكبيرة فى المنطقة ، المتقدمة إقتصاديا وعسكريا مما جعلها تطالب بجزر خليجية دون أن تواجه تحديات عربية واضحة ، سوف نبين أهمية الجزر الجغرافية والتاريخية تباعا .

(ب) بودنا أن نضيف بأن حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من أمور سياسة المنطقة العربية تجاه التحديات العالمية ، نتج عن ذلك تصاعد الدور القيادى للمملكة العربية السعودية فى المنطقة العربية عامة وليس منطقة الخليج فسقط وبذلك أصبحت إيران تبدو وكأنها فى الصف الثانى (٢٠) .

١ — جغرافية الجزر :

أن نظرة شاملة على خريطة الخليج العربى ترينا أن هناك ثلاث جزر تقع على مضيق هرمز المتحكم فى مدخل الخليج العربى من ناحية المحيط الهندى ، وهى جزيرة « أبو موسى » التابعة لإمارة الشارقة ، وجزر طمب ، جزيرة طمب العليا أو الكبرى ، وطمب الوسطى أو السفلى التابعتان لإمارة رأس الخيمة (٢١) ومن الملاحظ أن جزيرة أبو موسى مع جزيرة بونمير (تعتبر جزيرة بونعير إحدى جزر دولة الإمارات العربية المتحدة أو كان من الخطأ فى الطبعة الأولى أعتبارها (تابعة لإيران) أعتماداً . على مصادر أجنبية تقعان ضمن الجرف القارى للشارقة، وتبعد الأولى ٤٥ كيلو مترا من شاطىء الشارقة و ٦٥ كيلو مترا من الشاطىء الايرانى . ويبلغ طولها ٦ كيلو مترات ومتوسط عرضها كذلك ، فهى جزيرة مربعة تقريباً (٢٢) .

أما من ناحية السكان فيبلغ عددهم ما يقارب ألف نسمة من العرب العثمانيين

(١٢) أنظر « تثمين الصراع فى ظفار » د . عبد الله النفيسى الكويت ١٩٧٦ .

(٢١) أنظر خارطة جزر الخليج العربى فى آخر الرسالة .

10) Sir R. Hay, Persian Gulf States, p. 123.

(٢٣) « ملحق الخليج » جريدة الانوار / لبنان العدد ٣٨٧٧ ، فى ١٩ أغسطس ١٩٧١ .

وقد شهدت هذه الجزيرة ، بعض مظاهر التقدم فى الفترة الأخيرة حيث أشتملت على مدرسة إبتدائية ودائرة جمركية ومسجد كبير ومشروعات أصلاحية يقوم بها شيخ الشارقة وشقيقه الذى يمثله فى هذه الجزيرة (٢٣) . ومن الجدير بالذكر أن هذه الجزيرة تحتوى على خامات النحاس كا هو الحال فى جزيرة سير بو نير الغير مسكونة . ونستغل شركة بريطانية هذا النحاس :

— وذلك بحسب إنفاقية عقدت مع حاكم الشارقة . ويستخرج منها آلاف الأطنان سنويا (٢٤) .

أما بالنسبة لجزر طمب العليا والوسطى ، فالأولى تقع على (مضيق هرمز) وتبعد حوالى ٦٠ ميلا عن أمارة رأس الخيمة ومساحتها ١٢ كيلو مترا طولا و ٧ كيلو مترات عرضا .

ويقطن طمب الكبرى نحو ٧٠٠ نسمة من العرب معظمهم من الصيادين . وتضم الجزيرة مدرستين ومركز شركة ومركزا صحيا وفناراً للسفن ويشرف على إدارة أعمال الجزيرة مندوب لشيخ رأس الخيمة (٢٥) .

أما جزيرة طمب الوسطى فتقع شمال الكبرى إلا أنها خالية من السكان .

الخلفية التاريخية للجزر :

كانت هذه الجزر وغيرها من جزر الخليج منذ منتصف القرن الثامن عشر (١٧٤٧) تحت سيطرة العرب القواسم ، فالتاريخ يوضح أن دولة القواسم كانت تحكم منطقة واسعة من الساحل الايرانى أيضاً (٢٦) ، كميناء بندر عباس مثلا

(24) Sir R. Hay, op. cit, p. 148.
(25) B. C. Busch, Busch, Britain and the Persian Gulf, «University of California press, U. S. A.» 1967, p. 46.
(26) History of Jawassmee «Selection from the Extract of the Bombay Record 1747—1853»

والذى يعتبر أكبر قاعدة حربية لايران الآن على مدخل الخليج . فالعرب بحكم تمرسهم بشؤون البحار قد سادوا تلك الجزر وانتشروا فيها ، فكان طبيعياً أن يكون اتصالهم أقوى بالمشيخات بحكم صلات القربى التى تربط بين أهل الساحل وسكان الجزر .

وقد أعترفت حكومة بومباى وشركة الهند الشرقية الخاضعة لبريطانيا وأكدت بأن الجزر كانت تابعة دائماً لدولة القواسم ، والدليل على ذلك ما جرى من مراسلات عام ١٩١٢ (٢٧) بين شيخ الشارقة والمقيم السياسى ، حيث أرسل شيخ الشارقة رسالة إلى بيرسى كوكس المقيم العام البريطانى فى الخليج ، بشأن السماح للأسطول البريطانى بإقامة فنار فقط فى الجزيرة والاستفادة من هذا الفنار فى الملاحة ، ولكن ليس له حق التجاوز عن ذلك أو التدخل فى أى شىء أو شأن من شؤون الجزيرة الداخلية ، وقد سلم كوكس بهذه الشروط (٢٨) .

ولا شك أنه كان من مصلحة بريطانيا فى أوائل القرن العشرين أبعاد النفوذ الايرانى عن الجزر لأن إيران كانت فى ذلك الوقت تبدو أكثر خضوعا للنفوذ الروسى وقد كان ذلك دافعاً من دوافع زيارة نائب الملك فى الهند ، اللورد كيرزون للخليج عام ١٩٠٣ ، كما كان من المحتمل تسلل النفوذ الروسى للمنطقة عن طريق إيران . وشعرت بريطانيا بتزايد هذا الاهتمام الروسى فآثرت أن تعرقل مهمة مطالبة إيران بهذه الجزر (٢٧) .

وفى أعقاب زيارة اللورد كيرزون قامت الحكومة الايرانية فى ١٩٠٤ برفع علمها على جزيرتى أبو موسى وطمب العليا . ويقال أن دوافع ذلك الاجراء انتشار

(27) A. U. Aitchison, op. cit, p. 258 «Agreement on the establishment of the light house on the Island of tamp, 1912,»
(82) J. Lorimer, op. cit : P. 2066.
(29) P. Sykes, History of Peria, op. cit, p. 35.

الـكساد فى تجارة الشاطىء الشرقى ، وكانت إيران تعهد بادارة الجمارك فى ذلك الوقت للبلجيك ، فقام المدير البلجيكى بزيارة جزيرتى (أبوموسى) وطمب، وأنزل أعلام الشارقة ورفع العلم الايرانى عليها ووضع عليها حراسة جمركية على أمل أن يفيد ذلك فى مناهضة الـكساد التجارى .

غير أن السفير البريطانى فى طهران تحرك بسرعة بسبب ما ذكرناه من خوف التسلل الروسى ، فأنذر الحكومة الايرانية بأنها إذا لم تنزل أعلامها عن الجزيرتين فإن بريطانيا ستثير موضوع امتلاكها لجزيرة (سيرى) العربية ، وبذا تفشل إيران فى أجرائها وتفقد تلك الجزيرة التى تمتلكها بالفعل (٣٨) .

ولا يفوتنا هنا تردد صدى التنافس البريطانى الألمانى إلى جزيرة أبو موسى فى مطلع القرن العشرين ، فقد قامت شركة وكنهاوس الألمانية بعقد اتفاقية مع شيخ الشارقة لاستخراج أكسيد النحاس عام ١٩٠٦ ، وقد حذرت السلطات البريطانية (الممثلة فى المقيم البريطانى فى بوشهر) شيخ الشارقة من عقد إتفاقيات مع أية جهة دون علم المقيم البريطانى المستر كوكس . وقد أجبر هذا شيخ الشارقة على التخلى وأبطال العقد مع الشركة الألمانية عام ١٩٠٧ ، إلا أن الشركة الألمانية لم تعترف بذلك وواصلت إستخراج المعدن من الجزيرة . فلما جاء أكتوبر ١٩٠٧ ، أرسل كوكس الوكيل السياسى فى بندر عباس على رأس ثلاثين شخصاً من رجال شيخ الشارقة لأخراج العمال الموجودين هناك ، والتابعين للشركة الألمانية ونفيهم ، ووضع رجال شيخ الشارقة حراسا للجزيرة (٢٩) .

(30) J. Lorimer, op. cit, p. 544.
(31) The Residency—Political Dairy for Week ending «See C. Busch, op. cit., pp. 356—569»

٣ — تاريخ المطالبة الايرانية بالجزر الخليجية

ترجع مطالبة إيران بجزر الخليج العربى إلى عام ١٨٤٥ ، حينما أرسلت فارس أول مذكرة احتجاج إلى اللورد ابردين وزير خارجية بريطانيا آنذاك ردا على طلب ابردين أعطاء براهين من جانب حكومة فارس تثبت حقوقها فى جزر البحرين .

فقد جاء فى المادة الأولى من مذكرة فارس لوزير خارجية بريطانيا والتى سلمت إلى شيل سفير بريطانيا فى إيران بتاريخ ١٥ مارس ١٨٤٥ (٣٢) :

« جميع الحكومات تشارك فارس مشاركة عاطفية فى ملكيتها للخليج وكل الأراضى المحيطة به من مسقط وشط العرب ، ولذا سمى بالخليج الفارسى وفى الانجليزية « . »

وقد رد الوزير البريطانى على مذكرة فارس من المكتب السياسى فى الهند بواسطة بيكوك والذى أمتاز ببراعته الدبلوماسية، فكانت حججه رادعة وبراهينه مقنعة وذلك فى ١٨ يوليه ١٨٤٥ (٣٣) .

غير أن فارس آنذاك لم تحدد هذه الجزر وإنما كانت مطالبتها شاملة ، أما فى فى عام ١٩٦٤ فقد بدأت حكومه الشاه بصورة عمليه وغير رسميه أحيانا فى تحديد هذه الجزر أثر حدثين هامين :

١ — قامت بعمل عسكرى فى جزيرة (أبى موسى) التابعة لامارة الشارقه فى أواخر مارس ١٩٦٤ ، واحتلت القوات الايرانيه جزيرة (أبى موسى) هذه ،

(32) F. O. 60/113 Sheil to Aberdeen 18th. March 1845, «Al—Baharna, op. cit».
33) F. O. 249/116, 11844. Aberdeen to sheil, 1 May 1844 Adamyiat, op. cit, p. 132—148.

ونفى وزير خارجية إيران هذا النبأ حينما استفسر السفراء العرب فى طهران عن صحه الأنباء فى إبريل ١٩٦٥ (٣٤) ، ولـكن التحريات دلت بعد ذلك على أن إيران قد أنزلت قواتها فى هذه الجزيرة وغيرها من الجزر أثناء مناورات حربيه مشتركه مع الأسطول الأمريكى ، وفى نطاق الحلف المركزى ، ثم جلت عنها بعد المناورات . إلا أنها تركت علامات إيرانيه خاصه بمصلحة خفر السواحل والموانىء مما أضطر حاكم الشارقه لتقديم أحتجاج إلى بريطانيا ، التى أرسلت فيما بعد سفينة عليها بعض رجال حاكم الشارقه لانتزاع هذه العلامات (٣٥) .

٢ — أما الحادث الثانى فهو زيارة شيخ راس الخيمة إلى إيران فى نوفمبر سنه ١٩٦٤ ، فبعد أن عرض عليه الشاه استعداده لاجابته إلى طلباته التى يريدها من مستشفيات ومدارس وأطباء ، شكر للشاه هذه المبادرة، إلا أنه فوجىء وهو فى قصر المرمر بأعطائه وثيقة يوقع عليها بتنازله عن جزر فى بلاده ، ولم تذكر الصحف أسماء هذه الجزر آنذاك) ويقال أن الشيخ رفض ذلك الطلب (٣٦) .

وقد اعقب هذا الحادث تصريحات لرئيس وزراء إيران فى مجلس الشيوخ قال فيها أن إيران سوف تتصرف على وجه السرعة لمواجهة أى تصرفات تخريبية فى الشرق الأوسط ، وأنها مستعدة أيضا لحماية مصالحها فى الخليج الفارسى (٣٧) .

إلا أنه بإعلان بريطانيا الإنسحاب من المنطقة فى نهاية سنة ١٩٧١ أخذت التصريحات الإيرانية بشأن الجزر تنهال فى جميع المناسبات على لسان وزير الخارجية ورئيس الوزراء ، وعلى لسان الشاه نفسه .

وقد حددت التصريحات أسماء الجزر فى تلك الآونة .

(34) Middle Fast Economic Digest, «MED» No. 8, 24 Dec. 1965, and No. 14, 4 Feb.

(٣٥) الدكتور سيد نوفل، الخليج العربى أو الحدود الشرقية للوطن العربى ، (بيروت — دار الطليعة ١٩٦٩) — ٣٣٨ .

(٣٦) الخليج العربى فلسطين ثانية — الاتحاد العام لطلبة الكويت — ١٩٦٩ ، — ٢٨ .

(٣٧) من محاضر جلسات « المجلس » مجلة الطليعة الكويتية ، العدد ٢٧٥ ، تاريخ ١٩٦٩/٣/٣ . نقلا عن أطلاعات الإيرانية .

تطور الاحداث حول موضوع الجزر :

أشيعت أنباء ببيع جزر طمب (العليا ، والوسطى) من قبل حاكم رأس الخيمة إلى إيران مقابل مبلغ ٣٣ مليون دولار حولت عن طريق بنك ملى الإيرانى إلى شيخ رأس الخيمة (٣٨) .

ولـكن ولى عهد رأس الخيمة كذب النبأ فى مؤتمر صحفى عقده فى الكويت . وأصدر بياناً بهذا الشأن . كما بين أن العلاقة مع إيران علاقة صداقة وحسن جوار (٣٩) .

إلا انه من غرائب الأمور أن تأتى الصحف الأجنبية مؤكدة شيئاً بخصوص هذا النبأ ، حيث تقول أن رأس الخيمة على وشك تأجير جزر طمب لايران وربما قد تـكون وقعت على إتفاقية من هذا القبيل . ثم بينت أن العراق شعر بالاستياء وأرسل معونات عسكرية لرأس الخيمة (٤٠) .

والواقع أن الأحداث فيما بعد جاءت مناقضة لهذا الموقف من جانب رأس الخيمـــة .

ثم بدأت التصريحات الإيرانية على لسان الشاه ووزير خارجيته تتوالى فى الصحف العالمية والعربية ، ومما يثير الانتباه أن إيران التى تخلت عن مبـدأ

(٣٨) « شيخ رأس الخيمة يبيع ثلاث جزر لإيران » ، جريدة الرأى العام ، العدد ٨٤٩ الـكويت ، يونيه ١٩٧٠ .

(٣٩) بيان ولى عهد رأس الخيمة :

« أن حكومة رأس الخيمة تنفى صحة هذه الأنباء (أى الخاصة ببيع الجزر) جملة وتفصيلا ، وتؤكد لجماهير الأمة العربية أننا لانملك حق التصرف فى أى جزء من الأراضى أو المياه التابعة لامارتنا ، حيث أن هذا الأمر ليس ملـكا خاصا لأحد ، انما هو ملك لشعبنا وهو وحده الذى يقرر أمره » . (المصدر) : جريدة أخبار الـكويت العدد ٢٩٦١ ، ٧ يونيو ١٩٧٠ .

(40) Financial Times, 23/10/1970.

الاحتلال بالقوة بالنسبة للبحرين ، شددت على استعمال القوة بالنسبة لجزر طمب وجزيرة أبي موسى ، وأنها عارضت أى إتحاد يقام لإمارات الخليج ما لم تحـل مشكلة الجزر أو مشكلة سيادة إيران على هذه الجزر .

وقد أوضح زاهدى وزير خارجية إيران آنذاك موقف حكومته فى مناسبات عديدة منها التصريحات التى أدلى بها فى باكستان [٤١] ثم فى القاهرة [٤٢] ثم فى البحرين [٤٣] . مبينا فيها أسباب ادعاء إيران بحقوقها فى الجزر ومعتقدا أن الخلافات ليست بين إيران والعرب ، وإنما بين إيران وبريطانيا ومن الجدير بالملاحظة أن الشاه بينما يدعو إلى سياسة السلام والاطمئنان والهدوء فى منطقة الخليج العربى يختلف حينما يطرح موضوع الجزر فيهدد باستخدام القوة أثناء زيارة وليم لوس (مندوب وزير خارجية بريطانيا) للخليج فى مطلع عام ١٩٧١، حيث أن المندوب البريطانى كان يريد الوصول إلى حل بشأن مشكلة الجزر غير أن الشاه لم يتنازل عن تصلبه [٤٤] .

---

(٤١) تصريح زاهدى فى باكستان :

قال وزير خارجية إيران « إن لايران حقوقا مشروعة فى كل انحاء الخليج مع تحديده ، لبعض المناطق وهى جزر طمب وأبو موسى وشط العرب .

(المصدر : جريدة السنان الباكستانية — ٣٠/١/١٩٧١) .

(٤٢) تصريح زاهدى فى القاهرة (مضمون التصريح) :

« أما بخصوص موضوع الجزر التى تطالب بها إيران فيذكر الوزير الايرانى أن بريطانيا استولت عليها فى الماضى وستعمل إيران على استردادها » .

(المصدر : جريدة الأخبار القاهرية — ١٤ / ٥/١٩٧١) .

(٤٣) زاهدى مع رئيس تحرير الأضواء :

« أن خلاف إيران مع المستعمرين الذين استعمروا الجزيرة وليس مع العرب » .

(المصدر : جريدة الأضواء البحرين فى ١٥ يونيو ١٩٧١) .

(٤٤) تصريح الشاه : « أن بلاده (أى إيران) ستحتل الجزر الثلاث فى الخليج التى تدعى ملـكيتها فور انسحاب القوات البريطانية من المنطقة » .

المصدر : جريدة اخبار الـكويت ، العدد ٢٣٥٨ فى ١٩ /٢/١٩٧١ م .

(٤٧) جريدة كيهان ، إيران ، المصالح المشروعة ، مايو ١٩٧١ .

وهكذا رأينا أن الحـكومة الإيرانية أظهرت مزيداً من إهتمامها بالجزر فى مطلع عام ١٩٧١ أى عام الانسحاب البريطانى من المنطقة ، وحصرت بينها وبين بريطانيا لاحراج الأخيرة مع العرب ، ثم لتجعل من المشكلة ذات شقين :

١ — خلاف إيران مع بريطانيا بشأن الجزر .

٢ — موقف بريطانيا تجاه العرب بشأن الجزر .

وهذا الأسلوب يفيد إيران دبلوماسيا فهو يظهرها أمام العالم على أنها تحـل محل بريطانيا فى الخليج وأنها لا تتعدى بذلك على حقوق شعب آخر .

وبالنسبة للعرب فهو يضعف حجتهم ويحمل بريطانيا المسؤولية الـكاملة عن تسليم الجزر لإيران . ويجعل نزاعهم مع بريطانيا ، وليس مع إيران .

وهكذا يعود إلى الأذهان قضية الجدل التاريخى بين بريطانيا وإيران حول البحرين . والواقع أن الوثائق البريطانية كما رأينا أعترفت بأحقية ملـكية هذه الجزر للقواسم (أمراء الشارقة ورأس الخيمة) بصفتهم رؤساء قبائل . وهو نظام الحـكم الذى كان سائدا فى ذلك الوقت .

ولو سلمنا جدلا بحقيقة اعتراف بريطانيا بحق إيران فى هذه الجزر فإنها من وجهة نظر القانون الدول لا تستطيع نقل إقليم أو التصرف به دون رضا المالك الأصلى (أمراء الجزر) فالحمايه البريطانية على أمارات الخليج عامة تختلف عن الملـكية والسيادة كما هو الحال فى مستعمرات التاج البريطانى [٤٥] . كما أنه فى الوقت الذى تحصر فيه إيران الخلاف مع بريطانيا بشأن الجزر أمام الرأى العام ، تقوم فى نفس الوقت بمناورات مشتركة مستخدمه السلاح الجوى الإيرانى والسلاح الملـكى

---

(45) Oppenheim, op. cit. p. 579. «See Also Dr. Khadduri» op. cit. p. 437.

البريطانى على أجواء هذه الجزر تحت إشراف الحلف المركزى [٤٦] . وهذا يؤكد أن خلافها مع بريطانيا هو خلاف شكلى لخداع الرأى العام العالمى والعربى .

وقد كشفت الجهات الرسمية فى طهران إلى أن المطالبة الإيرانية هى لاعتبارات استراتيجية أكثر منها حقا مغتصبا [٤٧] . ولكن فى الحقيقة أن إيران تستكمل باحتلال هذه الجزر الثلاث السيطرة الاستراتيجية الكاملة على جميع الجزر القريبة من مضيق هرمز ، هذا إلى جانب امتداد الساحل الشرقى من الخليج التابع لإيران من مدخله إلى شط العرب ، فالأشراف الاستراتيجى الإيرانى يهدده وجود الجزر الثلاث تحت سيادة أخرى .

ويمكن تفسير اهتمامات إيران بالجزر بعاملين :

١ — تأمين جسر ممتد تستخدمه إيران بين الشاطئين وتتحكم منه فى إخضاع مضيق هرمز للسيطرة الإيرانية .

٢ — الاستفادة من ثروات بعض الجزر لاحتوائها على معدن أكسيد النحاس ، والذى تستخرجه شركات بريطانية ، وذلك بالإضافة إلى صخور الجرانيت المشعة ، واحتمالات وجود النفط الذى تتنازع استخراجه الشركات الأمريكية والبريطانية فى الجرف القارى هناك .

وربما تصور الإيرانيون خطأ أن تأمين مرور البترول الإيرانى عبر مضيق هرمز يتطلب التحكم فى هذا الطريق [٤٨] ، ولكن كما ذكرنا من قبل أن الساحل الإيرانى وما يتبع إيران من جزر أخرى كاف لضمان الإشراف على الملاحة لصالحها، كما لا توجد لدى العرب امكانيات عدوانية تجاه إيران .

وتتلخص وجهة نظر الباحثين الغربيين بتعليل هذه المطالبة على أنها ناتجة من

(46) Financial Times, 23/10/1970.

(٤٧) جريدة كيهان ، إيران ، المصالح المشروعة ، مايو ١٩٧١ .

(48) «Three Islands that could stangle Iran's Oil artery». Middle East International, 14—20 August 1971. p. 30.

نظام الشاه نفسه : فالشاه بالرغم من الداخلية فهو يواجه كراهية الاقطاعيين الذين استولى على أراضيهم والمثقفين الذين لم يجدوا لهم فرصا مناسبة كما يكمن الخطر فى الجيش نفسه ومن بعض اليساريين فى إيران [٤٩] . مما يجعل الشاه يغطى الضغوط الداخلية بالمطالبات الإقليميه ، والتهديد بالقوة كما سنرى فى مكان لاحق .

وسنتابع تطور أحداث الجزر حين نعرض للقسم الثانى من الرسالة إلا وهو البحرين وتطور الأحداث فى الخليج .

(49) A. Lupton, History of Modern, op. cit. p. 95

الباب الثانى

البحرين وتطور الأحداث فى منطقة الخليج

الباب الثانى

البحرين و تطور الأحداث فى منطقة الخليج

مقدمة :

يعتبر هذا الجزء الثانى من البحث هو محاولة مبتكرة ، تشكل جزءاً من مساهمة فى تسجيل الأحداث المعاصرة بشكل أكاديمى ربما يكون نواة أولى لخدمة الدارسين لأحداث منطقة الخليج بعد أن تكون اتضحت الملامح الأساسية للخطوط العريضة التى ترتسم عليها خريطة منطقة الخليج وذلك بعد انسحاب القوات البريطانية ، وقيام دولة قطر ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، وسلطنة عمان ، بالإضافة إلى السياسة المعلن عنها فى الحقلين الداخلى والخارجى ، لهذه الدول الناشئة .

الفصل الخامس

البحرين والانسحاب البريطانى

إن الهدف من الوجود البريطانى فى منطقة الخليج ، منذ القرن التاسع عشر حتى العشرين ، يرمى إلى التحكم فى الخليج على أنه أفضل طريق لبريطانيا يوصلها بمستعمراتها فى الهند[١] .

ومن أجل ذلك سلكت الإمبراطورية البريطانية مختلف السبل السياسية والعسكرية للسيطرة عليه ، كسياسة الزحف forward Policy والتى اتبعها حكام الهند البريطانيين ، وسياسة الوضع الراهن

ولم تقل أهمية الخليج بالنسبة لبريطانيا بعد عام ١٩٤٩ (أى باستقلال الهند) وذلك يرجع أساساً إلى عامل هام طرأ على الوجود البريطانى فى المنطقة وهو تدفق وازدياد النفط فى الخليج[٢] .

وقد ساعد وجود النفط الولايات المتحدة الأمريكية أن تلزم بريطانيا بقبول مبدأ الباب المفتوح فيما يتعلق بامتيازات النفط وذلك قبيل الحرب العالمية الثانية ، حيث اقتصرت اهتمامات أمريكا على الجانب الاقتصادى فقط[٣] .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية ، تكشفت أهمية الخليج العسكرية الاستراتيجية ، وذلك لأن إيران أصبحت حلقة اتصال بين الاتحاد السوفيتى من جهة وبقية حلفائه من جهة أخرى[٤] .

---

(1) Hoskin, H. The Route to India, 1968, p. 14.
(2) Marlowe, J. Persian Gulf in the Twentieth Century, p. 15.
(3) Helwel, Frouk, Crude Oil Prices in the Middle East, New York, 1967, p. 29.
(4) Upton A. History of Modern Iran, London, 1960, p. 159.

وكانت الولايات المتحدة قد أسست أول قاعدة جوية لها فى المنطقة ، وهى قاعدة الظهران فى السعودية عام ١٩٤٥ لتسهيل الاتصال بين غرب أوربا وبين ميادين الاتصال بين غرب أوروبا وبين ميادين الحرب فى الشرق الأقصى .

ولـكن ما انتهت الحرب حتى انصرفت الولايات المتحدة عن اهتماماتهـا العسكرية لحليفتها بريطانيا ، بعبارة أخرى ظلت الولايات المتحدة تعترف لبريطانيا بالتفوق السياسى فى منطقة الخليج [٥] .

ثم أخذت هذه النظرة تتغير ، بعد تبلور الحرب الباردة ، وجددت الولايات المتحدة اتفاقية الظهران عام ١٩٥١ [٦] ووسعت من نطاق القاعدة الجوية ، ومن هنا أخذنا نلمس نوعا التنافس السياسى المستتر بين الولايات المتحدة وبريطانيا فى المنطقة ، انعـكست آثاره فى مسألة الخلاف على الحدود فـكانت الولايات تؤيد السعودية معنويا بينما أيدت بريطانيا الإمارات عسكرياً ، حيث احتلت واحة البريمى بالقوة [٧] .

أما بعد سنة ١٩٥٦ فقد انتقلت العلاقات الإنـكليزية الأمريكية فى الشرق الأوسط والخليج إلى مرحلة جـــديدة إلى عهد مبادىء إيزنهاور ، ونظرية ملء الفراغ .

فصارت الولايات المتحدة تعتبر نفسها المسؤول الأول عن التصدى ضد الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط تاركة لبريطانيا بعض المسؤليات فى مناطق

(5) Lanczpwiski, Oil and State in the Middle East, p. 141—2.
(6] Huewitz., Vol. II op. cit, p. 323.
(7) Saudi Wemorial, II, Annexes 24 - 5 Recoro of London Conference, August 20 3/1951.

ومنذ أن أتضح فشل السياسة البريطانية فى أثناء العدو ان الثلاثى على مصر ، حاولت أمريكا أن تحل محل بريطانيا فى الشرق الأوسط ، وكان اهتمام أمريكا فى المنطقة قد أحرز نصرا هاما أثناء الصراع على البترول الايرانى (أزمة مصدق) حيث كسبت الشركات الأمريكية الجولة ، وانعـكس ذلك على وضع الخليج بصفته يشـكل أكبر احتياطى للبترول فى العالم .

جانبية ومن بينها منطقة الخليج [٨] لذلك صرح جون فوستر دالاس ، بأن الدولتين تصفيان خلافاتهما فى سبيل الهدف الأكبر ، وهو منع تسلل السوفيت إلى الشرق الأوسط ، وقد شمل هذا التنسيق السياسة الدفاعية فى المنطقة ، تحت إسم سياسة جديدة سميت استراتيجية شرق السويس .

الدوافع وراء استراتيجية شرق السويس :

١ — لقد اتجهت بريطانيا بـكل ثقلها شرق السويس إلى المحيط الهندى والهادى ، يدفعها إلى ذلك وجود الأسطول الأمريكى السابع فى بحر المحيط الهادى مما يمـكن تنسيق السياسات الدفاعية للدولتين مع تحمل الولايات المتحدة جزءاً من نفقات الدفاع [٩] .

٢ — أن التطور السريع أو الحديث فى الأسلحة بشـكل دافعاً آخر لتغيير الاستراتيجية البريطانية التقليدية ، فأصبح الاحتفاظ بعدد كبير من القواعد المزودة وفرق المشاة ذات الأسلحة التقليدية عبثاً لا مبرر له ، مع وجود السلاح الذرى وإمكانية إقامة قواعد تنطلق منها الصـــواريخ بعيدة المدى وحاملات الطائرات ، وهذا يمـكن إليه بمساعدة الولايات المتحدة [١٠] .

٣ — أن مصالح بريطانيا العسكرية والإقتصادية فى منطقة الخليج قد تعرضت إلى مصاعب كثيرة لم تستطع القواعد العسكرية أن تقف رادعا ضد هذه التحركات وهذا ما حدث بالفعل بعد عدوان السويس عام ١٩٥٦ فى البحرين ، ثم أثناء حرب التحرير فى جنوب اليمن [١١] .

(8) Washington Post, July, 1957.
(9) D. Farnie, East and West of Suez, London, 1969.
Marlowe, Arab Nationalism and British Empiralism, London 1961, p. 107.

(١٠) الدكتور بطرس غالى « القواعد العسكرية والأمم المتحدة مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤٨ ، أبريل ١٩٦٧ ، ص ٢٤١ .

(١١) يشير مارلو إلى أن السياسة البريطانية من ١٨٢١ كانت : هجومية Offensie أصبحت بعد عام ١٩٥٦ : أى دفاعية Deffensive

ونظراً لهذه الظروف فكرت بريطانيا فى إيجاد قوات قريبة من المنطقة للاشراف على الدفاع (أى فى المحيط الهندى) وذلك أيضاً لتنسيق خططها مع الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تجول الأسطول السوفيتى فى المحيط الهندى .

ولكن البحر المتوسط (بعد حرب يونيو ١٩٦٧) لم يعد بحيرة أمريكية فأصبح الأسطول السوفيتى يقف بجانب الأسطول السادس الأمريكى ، كما أن الدول الصديقة للاتحاد السوفيتى فى منطقة الجنوب العربى « جمهورية اليمن الديمقراطية » أصبحت تدعو الأسطول السوفيتى للتزود بالمؤن والوقود بعد أن زالت القاعدة الهامة لبريطانيا (١٢) .

من هنا وجدت بريطانيا موقفها ثانويا فى الصراع الأمريكى — السوفيتى العسكرى . كما أن الظروف الدولية الجديدة التى طرأت على المجتمع الدولى عامة تحتم أعادة النظر بشأن القواعد العسكرية المنتشرة فى أنحاء العالم .

ونتيجة للنفقات الباهظة التى تتطلبها إنتاج وصيانة وتطوير الأسلحة الحديثة فان ذلك يسبب مشا كل كثيرة وكبيرة تؤثر على الأوضاع الإقتصادية الداخلية للدول صاحبة القواعد (١٣) .

الأمر الذى دفع على الأرجح بريطانيا ممثلة فى حكومة العمال فى يناير ١٩٦٨ إلى الأعلان عن أنسحاب بريطانيا من منطقة شرق السويس والخليج فى فترة أقصاها نهاية ١٩٧١ .

وسوف نتعرض فى هذا المبحث للحديث عن أعلان رئيس وزراء بريطانيا الداعى إلى الانسحاب وما تلاه من جدل استمر ما يقرب من سنتين (١٩٦٨ — ١٩٧٠) بين الحكومة العمالية والمعارضة من حزب المحافظين . فقد استمر المحافظون

---

(12) Little Tome, South Arabia : an Area of Conflict, London 1968, p· 70.

(١٣) أنظر خطاب الك دوغلاس هيوم فى مجلس العموم بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٧١ ، وبرنامجه المسمى « معاهدة الصداقة » المؤلفة من خمس نقاط فى سياق هذا المبحث .

فى رفض سياسة الانسحاب إلى أن تولوا السلطة رسميا فى يونيو ١٩٧٠ ، وقد حاول هؤلاء التوفيق بين برنامجهم الانتخابى الداعى إلى أبقاء القوات البريطانية شرق السويس ، وبين برنامج الانسحاب العمالى .

وقد توصلوا إلى سياسة جديدة وهى الأنسحاب مع الاحتفاظ ببعض القوات للتدريب والصيانة ، وأستعمال بعض القواعد الموجودة حين الحاجة وذلك بابرام معاهدات صداقة جديدة تلغى بموجبها المعاهدات الانفرادية المعقودة فى القرن التاسع عشر .

المبحث الأول

الأسباب والآثار
المترتبة على الانسحاب البريطانى

أعلنت بريطانيا فى يناير ١٩٦٨ عن عزمها الانسحاب من شرق السويس بما فى ذلك الخليج العربى فى مدة أقصاها نهاية ١٩٧١ .

وقد بررت ذلك القرار على أنه نتيجة لتخفيض نفقاتها الدفاعية لمواجهة مسؤولياتها فى أوروبا .

وبما أن البحرين كانت من أهم المراكز العسكرية البريطانية على طريق شرق السويس فلابد لنا أن نتحدث عن هذا القرار لما له من تأثير على تطور الأحداث فى منطقة الخليج . وسنتناول أولا أسباب الانسحاب والمؤثرات الناتجة عنه ثم الترتيبات التى أعدت لمواجهة الخطة .

أسباب الانسحاب البريطانى :

أن الاسباب الرسمية للانسحاب البريطانى من المنطقة أوضحها (الكتاب الأبيض) الصادر فى يوليو ١٩٦٧ بشأن تخفيض نفقات الدفاع البريطانى [1] . والذى يبين أن الأسباب الاقتصادية هى التى دعت بريطانيا إلى تخفيض نفقات الدفاع ، وذلك لمواجهة خططها الاقتصادية الداخلية وفى أوروبا .

---

(١) اعتادت الحكومة البريطانية إصدار « كتاب أبيض » لإبراز وجهة نظرها فى أى موضوع يهمها . عائشة راتب ، العلاقات الدولية العربية ، دار النهضة سنة (١٩٧٠) ص ١٠١ .

«Suplimentary Statement, House of Common, London.»

١ — الأسباب الاقتصادية :

أن رغبة الحكومة البريطانية فى برنامجها الداعى إلى الانسحاب هى إدماج الخطة الاقتصادية والعسكرية معا. مما يتيح للقوات البريطانية تحمل البرنامج الرامى إلى تحقيق المصلحة الوطنية للمملكة المتحدة، كالدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة، وهذا يدعو إلى تغييرات أساسية فى سياسة الانماء البريطانى ، والتى تتطلب تخفيض القوات البريطانية شرق السويس . مما يساعد بريطانيا على دعم جهودها فى نطاق حلف الاطلنطى والاتجاه نحو أوروبا(٢) .

وقد يتساءل المرء كيف تنسحب بريطانيا من الخليج لأسباب اقتصادية ، بينما مصالحها النفطية ونشاطها التجارى ، نتيجة تغيير متطلبات مجتمع الخليج قد أخذت تزداد باضطراد ؟

وللرد على هذا الموضوع يمكن القول بأن فكرة وجود قواعد عسكرية ضد رغبات السكان المحليين أصبحت فى عالمنا المعاصر موضع شك من الدول الكبرى، بدليل أن جمهورية ليبيا بمجرد أن طلبت الانسحاب الامريكى من القواعد فى ليبيا ، استجابت لها حكومة الولايات المتحدة ، كما أن تأمين المصالح النفطية يعتمد فى رأينا على عجز الأقطار المنتجة عن إدارة أعمال النفط أكثر مما يعتمد على الحماية العسكرية .

وبالإضافة إلى ذلك فى حالة ما إذا قررت بريطانيا الاعتماد على قوتها العسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية ، رغم معارضة السكان كما تجلت فى البحرين بصفة خاصة ، فإن ذلك سيتطلب منها تغيير القواعد وتوسيع نطاقها مما يكلف مزيداً من الأعباء المالية ، بعبارة أخرى صار أمام بريطانيا خطتان ، إما التوسع فى الوجود العسكرى أو الانسحاب .

(2) London, Press Servicc, 323/67, 18th July 196[illegible].

٢ — الأسباب السياسية :

أن الوجود العسكرى البريطانى فى المنطقة لن يكسب بريطانيا شيئاً ، حيث أن العلاقات السلمية مع الإمارات أكثر ضمانا من الوجود العسكرى والذى من شأنه أن يضر بالمصالح البريطانية (٣) .

وقد عبر عن هذه الفكرة (جورج براون) وزير الخارجية البريطانى آنذاك وذلك أثناء مناقشة مجلس العموم للوجود البريطانى فى « شرق السويس » فى ١٩٦٨/٧/١٨ حيث قال :

« أن هناك فرقاً بين الوجود ، والوجود العسكرى ، ويجب أن لا يخلط بينهما أحد كما أعلن رفض أى اقتراح من شأنه أن يستبقى القوات البريطانية ، وهو أمر يعنى الاستقلال الكامل لدول الخليج ، فى موعد أقصاه ١٩٧١ ، أو إنهاء معاهدات الحماية (٤) .

فسياسة بريطانيا الجديدة فى منطقة الخليج العربى ، هى تغيير الأسلوب القديم ، بانسحاب القوات البريطانية ، وإنهاء المعاهدات التى لم تعد مناسبة للعصر ، ثم المحافظة على مصالح بريطانيا الاقتصادية ، بعقد معاهدات صداقة فى الإمارات على أسس تلائم روح العصر (٥) .

أما حزب المحافظين فحدد موقفه ، على لسان إدوارد هيث ، حينما كان خارج السلطة حيث قال : « بأن بريطانيا تنظر إلى الخليج العربى ، من خلال نظرة اقتصادية ذاتية ، ذلك أن مصالح بريطانيا السياسية والتجارية متشعبة فى أنحاء العالم ولا تزدهر إلا فى أوضاع مستقرة ، فالحكومة البريطانية تسعى إلى المحافظة

(3) Sauegh, Kamal, oil and Arab Regional Development, London 1968, p. 3,6.

(٤) الكتاب الأبيض الصادر فى ١٨ يوليو ١٩٦٨ (بريطانيا شرق السويس) .

(٥) إعلان الك دوغلاس هيوم عن معاهدة الصداقة فى مجلس العموم فى ٧١/٢/٢٨ .

على هذه المصالح مهما كلفها الثمن [٦] .

كذلك نرى أن الكتاب الأبيض ذاته ، والصادر فى ٢٨فبراير سنة ١٩٧١ ، يتحدث بتفصيلات ، عن القوة العسكرية السوفيتيه فى المحيط الهندى ، النافذ إلى الخليج العربى [٧] .

فالانسحاب البريطانى ، ليس عملية سلبية ، وإنما هو بالأساس ، عملية أكثر إيجابية من الوجود العسكرى التقليدى والذى لم يعد له دور ، بعد الاختراعات الحديثة فى الأسلحة الذرية ، إلى جانب الصواريخ عابرات القارات ، ممـــا يفقد الوجود العسكرى التقليدى ، أهميته الاستراتيجية[٨] .

فالمؤيدون لقرار الانسحاب البريطانى يعتبرون عملية الانسحاب ضرورية لحفظ الأمن أكثر من وجود القوات البريطانية والذى من شأنه أن يسبب القلق والاضطراب أكثر من الأمن. وقد وصف أحد المؤيدين لقرار الانسحاب فى جامعة جورج تاون الأمريكية عام ١٩٦٩ بأن هذا القرار ممـــكن اعتباره قراراً حتمياً ونافذاً . غير أن المعارضين يذهبون إلى القول بأن القوات البريطانية ليست كبيرة فى الخليج إلا أنها استطاعت حفظ الاستقرار لأنها تشكل أساساً قوة بريطـانيا الـكبيرة[٩] .

إذاً لا بد أن يكون للانسحاب آثار مختلفة سواء كانت مباشرة أم على المدى الطويل إلا أن هذه الآثار تختلف من وجهة نظر لأخرى .

(6) Mr. Heath's Statement. Times, London 29/2/1971. Manan Clarance, Abu Dhabi. Birth of Oil Shaik-dom Beirut 1964, p. 34.

(٧) أن السوفيت يعززون قوتهم العسكرية لدعم هدف سياسى يتلخص فى تبسيط نفوذهم على الدول النامية ؛ مما يعرض مصالح الدول الغربية للخطر بوجود السفن الحربية وعددا من الغواصات ، ٩ سفن مساندة ، المصدر : الـكتاب الابيض ، فبراير ١٩٧١ .

(٨) الدكتور بطرس غالى ، الأبعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٥ ، يوليه ١٩٦٦، ص ٧٧ .

(9) Gulf Implication, op. cit, p. 88.

الآثار الناتجة عن قرار الانسحاب :

تعتبر مشكلة « الفراغ » هى من أهم الآثار المترتبة على تطبيق الانسحاب البريطانى . وقد اختلفت وجهة النظر العربية مع الغربية فى مفهوم هذا « الفراغ » فبينما اعتبرت وجهات النظر الغربية أن « الفراغ » سوف يتيح المجال للتدخـــل الأجنبى من الاتحاد السوفيتى والدول اليسارية فى المنطقة كجمهورية اليمن الديموقراطية ، رأت وجهات النظر العربية أن الوجود البريطانى ترك فراغاً كبيراً فى التطـــور الذى كان من متطلبات فترة الحماية ، إلا أن هذا الفراغ اتضحت معالمـــه بإعلان الانسحاب .

(ا) الفراغ من وجهة النظر الغربية :

— التدخل الخارجى من قبل الاتحاد السوفيتى أو الصين .

— منازعات إقليمية ناتجة عن أسباب مذهبية أو خلافات طائفية إلى جانب المطالبات الإقليمية[١٠] .

وإذا أردنا مناقشة وجهة النظر الغربية بشأن تأثير هذين العاملين على مشروع أو خطة الانسحاب نرى أن الأمر مبالغ فيه ، فبالنسبة للعنصر الأول وهو التدخل السوفيتى ، فمن المرجح عدم اكتراث الحركة الشيوعية ، بعد بأحداث الثورة فى منطقة الخليج نظراً لمجتمع الرخاء الذى نشأ عن الـكميات الهـائلة من البترول ، مما لا يشجع قيام مثل هذه العناصر الماركسية .

ويمكن القول أن المعارضة إن وجدت فى الخليـــج فهى تعبر عن الطبقـــة البرجوازية الجديدة التى تريد أن تجد مكاناً لها فى السلطة[١١] .

(10) Parlemantay paper, Times, London 3/3/1965.

(11) J.F. Standish, «Persian Gulf Affairs» Case study «University Prass» Dublin 12/3/63.

أما بالنسبة للعنصر الثانى ، وهو المنازعات المذهبية ، فنى رأينا أن عصر تلك المنازعات قد انتهى .

أما المطالبات الإقليمية أو الخلافات على الحدود فقد خفت حدتها بدليل تراجع السعودية عملياً مثلا عن إثارة قضية واحة البريمى . كما أن مسألة الجزر التى تطالب بها إيران فى الخليج قد اتخذ بشأنها حلا ، لم يثر الجانب الخاسر فى القضية .

(ب) الفراغ من وجهة النظر العربية :

أما بالنسبة لوجهة النظر العربية فإن الانسحاب البريطانى سيترك فراغاً إلا أن مفهوم الفراغ بالنسبة للعرب هو تحمل الوجود البريطانى تاريخياً وعسكرياً وسياسياً مسؤولية خلق هذا الفراغ .

(١) الفراغ بمعناه السياسى :

كان نتيجة للسياسة البريطانية التى اتبعتها وأرست قواعدها منذ القرن التاسع عشر حتى القرن العشرين وهى سياسة الوضع الراهن : Status Quo . وقد وافقت هذه السياسة الوجود البريطانى طيلة المائة والخمسين عاما فى المنطقة ذلك أن بريطانيا كانت تكتفى بالامتيازات البترولية والاستثنائية التى توفرها لها المعاهدات الثنائية والهيمنة غير المباشرة على جميع وسائل الاستيراد وفى مقابل ذلك لاتتدخل فى أساليب الإدارة القبلية التى تمثل الحكم فى معظم الإمارات(١٢) .

إلى أن تطورت فى البحرين بإدخال النظام الإدارى ١٩٥٦ ثم بدأت إمارة قطر تأخذ بالنظام الإدارى تطويراً لنظامها القبلى ، فأبو ظبى عام ١٩٦٤ .

أما باقى إمارات الساحل (ساحل عمان) فهى وحدات سياسية مجزئة دون حدود طبيعية تحدد هذه الكيانات الصغيرة .

(١٢) محمد كمال عبد الحميد ، الاستعمار البريطانى فى الخليج العربى وجنوب الجزيرة .

إلا أن سياسة بريطانيا التقليدية فى المنطقة جعلتها تقف ضد أية محاولة هادفة لتوحيد المنطقة سواء أكان ذلك من قبل محمد على فى القرن التاسع عشر والذى نظرت بريطانيا بارتياب إلى تصاعد قوته فى إقليم الاحساء المتاخم للخليج فعملت على تحطيم امتداد هذه القوة إلى الخليج أو غيره من بعض الدول(١٣) .

كما وقفت بريطانيا ضد نمو الدولة السعودية الأولى التى أوشكت فى أوائل القرن التاسع عشر أن توحد الساحل العربى بنفوذها من مسقط جنوباً حتى شط العرب شمالا عام ١٨١٠(١٤) .

ثم جاءت المعاهدات الثنائية بين بريطانيا والإمارات والتى سميت : Execlusive Agreements — أى المعاهدات المطلقة ، أو المانعة ، وقد سببت صفة المنع هذه العزلة السياسية لمجتمع الخليج فى القرن العشرين فلم يأخذ بالتطور والاتصال بالأنظمة الحديثة والتى أطلت على كثير من الدول فى القرن العشرين سواء الأنظمة الإدارية كانت أم السياسية .

(ب) الفراغ بمعناه العسكرى :

إن الفراغ العسكرى هو النتيجة الطبيعية للفراغ السياسى والذى يرجع إلى القرن التاسع عشر ١٨١٨ ، حينما قامت بريطانيا بحملتها الشهيرة على رأس الخيمة معقل العرب القواسم واستمرت الحرب عدة أيام على أثرها استطاعت بريطانيا بمساندة حاكم مسقط حرق السفن العربية والأساطيل الشراعية ثم قامت بإبرام اتفاقيات ثنائية مع الإمارات خاصة تتناول موضوع الأسلحة والتى يحظر بيعها وتناولها وتصديرها واستيرادها وغير ذلك بمقتضى هذه الاتفاقيات(١٥) .

وقد بررت عملها هذا لمجابهة القبائل العربية بأنه لحفظ السلام فى المنطقة

(13) Webester, Foreign policy of Palmereston. p. 212.
(14) J. Philiby, Saudi Arabia, Librarie Du Liban, 1969; p.55,
(15) See Extraet [From the Bombay Record, History of the Jawasmee, 8 p. 1185.

ولتأمين مواصلات التجارى البريطانى إلا أنه فى الواقع أن بريطانيا لم تدخل لتأمين التجارة بل رسمت سياستها على منع قيام قوى محلية لها نفوذ بحرى ينافس النفوذ البريطانى بدليل أنهـا لم تحطم القواسم فقط بل أسطول حليفاتها فى مسقط وعمان (١٦) .

واستمر الفراغ العسكرى فى المنطقة خاليا إلا من تحركات البوارج البريطانية للقيام بحملات تأديبية لمن يحاول الإخلال بالوضع الراهن وقد رأينا مثالا على ذلك قضية الشيخ محمد حاكم البحرين عام ١٨٦٨ وهجومه على قطر والذى على أثره قام المقيم السياسى فى بوشهر فى الهجوم على البحرين ومحاصرة المنامة (١٧) .

أنه بانشاء القواعد العسكرية فى سنة ١٩٣٥ أصبحت البحرين تمثـل المركز الأساسى للقوة العسكرية البريطانية والتى تغطى الفراغ العسـكرى الموجود (١٨) .

أما فيما يختص بقوة الأمن فقد رأينا فيما سبق ، كيف أنها كانت تستقدم هنودا أو عمانيين مدربين لهذا الهدف (١٩) ، يطلق عليها اسم Levy Corpus — ما عدا الشرطة الخاصة بالمرور فـكانت من المواطنين وهـذا النظام مقصورا على البحرين وقطر .

وفيما يتعلق بإمارات ساحل عمان ، فقد تكونت بها شرطة محلية تعرف بكشافة عمان وتتـكون من عناصر مختلفة من بلوش وهنود وسكان محليين عرب ، يقودهم ضباط بريطانيون فهى إذاً لا تتبع إمارة معينة من إمارات الساحل مما يدل على أن بريطانيا لم تعترف بالحدود الموجودة (٢٠) .

---

(١٦) الدكتور صلاح العقاد (التيارات السياسية) المصدر السابق ص ٢٥ .
(17) U. Aitchison, op. cit, p. 234-236.
(18) E. Monrore, Britain Moment in the Middle East, p. 184.
(19) J. Belgrave, Welcome to Bahrain, London 1965, p. 35.
(20) C. Belgrave, Pirate Coast, London, 1966. p. 70.

ويرأس هذه الشرطة المقيم السياسى البريطانى فى الخليج (٢١) . وسنلاحظ فى اتفاقية الصداقة التى قدمها ألك دوغلاس هيوم لمجلس العموم يوم ١٩٧١/٢/٢٨ ثناءه على كشافة عمان وأشار إلى ما أبدته من جدارة فى حفظ السلام فى الساحل (٢٢) .

وسواء أكان هذا الفراغ موجوداً بسبب التنافس الدولى أم بسبب الأوضاع المحلية والمتمثلة فى سياسة التجزئة فقد كان لا بد من البحث عن حلول عملية لملء هذا الفراغ بعد الانسحاب البريطانى ، وهذا ما جعل بريطانيا تؤيد قيام نظام إتحادى بعد أن كانت فى الماضى سبباً فى التجزئة .

---

(21) R. Hay, The Persian Gulf States, p. 55.
(١٢) اتفاقية الصداقة ٧١/٣/١ عن جلسة مجلس العموم البريطانى ١٩٧١/٢/٢٨ .
«House of Common Debate»

المبحث الثاني

الترتيبات الناتجة عن الانسحاب

اقتضى قرار الانسحاب البريطاني إعداد ترتيبات مشتركة بالاتفاق بين بريطانيا من جهة ودول الخليج من جهة أخرى ، وقد شملت هذه الترتيبات الأمور الأساسية التالية :

١ — تقريب وجهات النظر بتقديم « اتفاقية صداقة » تعقد بين بريطانيا ودول المنطقة بشكل فردى وتلغى بموجبها اتفاقيات القرن التاسع عشر(١) .

٢ — تشجيع الفكرة الداعية إلى قيام اتحاد يضم الإمارات فى الخليج .

٣ — الاهتمام بتطوير أوضاع الإمارات الداخلية فى النواحى الإدارية والعسكرية والاقتصادية(٢) .

اتفاقية الصداقة :

لقد عالجت حكومة المحافظين فى عام ١٩٧١ قرار العمال الداعى إلى الانسحاب بطريقة جديدة تحفظ لبريطانيا مصالح معينة ، وفى الوقت نفسه لا تتناقض وقرار حكومة العمال القاضى بالانسحاب فى نهاية ذلك العام .

وهذه السياسة يوضحها رئيس وزراء بريطانيا المستر هيث الزعيم المحافظ حيث قال : « أن حكومة العمال مهدت الانسحاب من الخليج العربى ولم تسع إلى إقامة علاقات متينة مع حكام الإمارات لتعوض سياسياً ما سوف تخسره عسكرياً(٣) .

(1) William Bruce, Report to the Guardian, 12/12/1970.

(٢) تصريحات هيث ، مجلة صوت الخليج ، العدد ٣٢١٥ مارس ١٩٧١ عن :
Times 1/3/1971.

(3) Economist «Gulf» August 1970.

ونتيجة لذلك فإن وزير خارجية بريطانيا أعلن فى مجلس العموم بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٧١ أنه نظراً لتعهداته السابقة لدول المنطقة قبل الانتخابات والقاضية بعدم الانسحاب من منطقتهم إلا إذا كان ذلك بطلب من الحكام المحليين أرسل مندوبه السير وليم لوس حيث قام هذا بجولات فى المنطقة فى الفترة مابين أغسطس ٧٠ — ديسمبر ١٩٧٠ للتشاور بشأن الترتيبات الخاصة بالانسحاب من منطقة الخليج مع الإمارات العربية والدول المعنية بمنطقة الخليج(٤) لئلا يترك هذا الانسحاب فراغا قد يؤدى فى النهاية إلى خلق موقف متأزم فى المنطقة .

وقد تمخضت مساعى مندوب وزير الخارجية البريطانى ومشاوراته فى المنطقة عن مشروع « اتفاقية صداقة »(٥) — مكونة من خمس موادتتلخص فى بقاء بعض القوات البريطانية فى منطقة الخليج للتدريب الخاص بجيش الإمارات على أن تدفع الحكومات العربية فى الخليج تكاليف هذا التدريب .

والحقيقة أن النظرة التحليلية على مشروع اتفاقية الصداقة ترينا أن بريطانيا تريد أن تظهر للمجتمع الدولى أنها تتصرف ومنطق العصر مستندة فى ذلك إلى كلمة هيوم وزير الخارجية فى مجلس العموم الذى قال : « أن ترتيبات من هذا

(4) The Economist. London, 7/8/1970.

(٥) اتفاقية الصداقة : ٢٨ / ٢/ ١٩٧١ (من محاضر جلسة مجلس العموم البريطانى عن جريدة :
Times London, 1/3/1970

١ — التعهد بالتشاور فى وقت الحاجة بين بريطانيا والإمارات .
٢ — تسجيل التقدير والكفاءة لكشافة ساحل عمان لما أبدته من قوة لحفظ السلام فى الساحل .
٣ — تقديم مساعدة عسكرية بريطانية للتدريب والاتصال بين الإمارات .
٤ — تعطى هذه المادة الجيش البريطانى والسلاح الجوى الملكى حق القيام بأية مناورات تدريبية مظنمة فى المنطقة .
٥ — تمنح للأسطول البريطانى حق الزيارة فى أى وقت كما يصرح للطائرات بالطيران فى أية لحظة مع إعطائها محطات الوقود .
— وأعلنت معاهدة الصداقة رسميا بين البحرين وبريطانيا فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ حين تم إعلان الاستقلال .

النوع ستساهم فى الاستقرار إلى جانب إقامة علاقات جديدة وحديثة بين بريطانيا ودول الخليج » .

والحقيقة أن الدول الأربع التى ظهرت فى الخليج فى نهاية ١٩٧١ قد وافقت جميعاً على الخطوط العريضة لمشروع ألك دوغلاس هيوم فى مجلس العموم[٦] .

٢ — تشجيع الفكرة الداعية إلى قيام اتحاد بين الإمارات العربية التسع فى الخليج .

أن التجزئة الموجودة فى الإمارات العربية ، تشكل تشققاً فى الموارد وفى الجهود، كما يخلق وضعاً شاذاً عند تقسيم الحدود بين الإمارات . وعلى ذلك فقد كانت الخطوة الأولى نحو تحقيق الفكرة هى « اتفاق السميح » بين إمارتى أبوظبى ودبى ، والقاضى بتحديد المياه الإقليمية لكل منهما[٧] .

وصدرت على أثره اتفاقية لتحديد الحد البحرى بين البلدين فى يناير ١٩٦٨ . ثم تطرقت الإمارتان من هذا الموضوع الجانبى إلى طرح القضية الهامة وهى إقامة اتحاد بين الإمارات تكون نواته اتفاقية ثنائية بين دبى وأبو ظبى — وقد توصلت الإمارتان بالفعل فى ١٨ فبراير ١٩٦٨ إلى تصريح بإنشاء الاتحاد ودعوة أمراء الخليج إلى الانضمام إليه .

وقد استجاب بقية أمراء الخليج للدعوة وصدرت اتفاقية « دبى » الخاصة بمشروع إنشاء اتحاد الإمارات فى ٢٥ فبراير ١٩٦٨[٨] .

وسنفصل فى شأن الملابسات التى واجهت الاتحاد فى الفصل المخصص له .

---

(٦) أن الدول الأربعة فى الخليج هى : ١ — سلطنة مسقط ، ٢ — دولة البحرين . ٣ — دولة قطر ، ٤ — دولة اتحاد الإمارات العربية .

(٧) اتفاق السميح بين الشيخ راشد والشيخ زايد ، مجلة الشروق ، دبى ١٩ يناير ١٩٦٨ .

(٨) المجلة المصرية للقانون الدولى ، وثائق اتحاد الإمارات فى الخليج ، العدد ٢٦ لسنة ١٩٧١ ص (١٩٤) .

٣ — الاهتمام بتطوير أوضاع الإمارات الداخلية فى النواحى العسكرية ، والإدارية والاقتصادية .

منذ أن صدر قرار الانسحاب ، فإن دول الخليج أخذت تتأهب لمواجهة مسؤولياتها عندما تصير دولا مستقلة ذات سيادة ، ونظراً لما ذكرنا من قبل من أن بريطانيا لم تبذل الكثير لتطوير الإمارات إدارياً واجتماعياً — مما خلق أمامنا مشكلة الفراغ فى كل النواحى ، حتى صار العبء ثقيلا على الإمارات التى عاشت معزولة عن العالم الخارجى مثل عمان ، أما بالنسبة للبحرين ، فيمكن القول أنها أصبحت أكثر الدول فى الخليج إمكانية لتحمل المسؤولية ، ولذلك لم تتوان الإمارات الأخرى عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة .

فأنشىء فى البحرين التنظيم الإدارى الجديد لعام ١٩٧٠ (مجلس الدولة)[٩] وقد اشتمل بالطبع على عناصر شابة مثقفة وأبعدت بعض العناصر التقليدية والمسؤولين البريطانيين كما حاولت الحكومة الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية فى حقل الإنماء والإحصاء والاقتصاد لتطوير هذه الدوائر[١٠] .

كما قامت إمارة قطر ذاتها فى نفس الوقت الذى كان فيه المندوب الدولى يتقصى الحقائق لتقرير مصير البحرين بإنشاء مجلس وزراء فى قطر فى أبريل عام ١٩٧٠[١١]، وكذلك أنشىء مجلس وزراء فى إمارة أبو ظبى بتاريخ يوليو ١٩٧١ .

أولا — الاهتمام بالناحية العسكرية :

أن الاهتمام بالنواحى العسكرية لم يشمل قوات الدفاع المحلية للامارات العربية فحسب وإنما حاولت الدول المطلة على الخليج (إيران والسعودية والكويت) تقوية جيوشها ومعداتها بأحدث الأسلحة ووسائل الدفاع .

---

(٩) المرسوم الإدارى رقم ١ لعام ١٩٧٠ البحرين — المجلة الرسمية يناير ١٩٧٠ .

(١٠) الاستفتاء المقدم من الباحثة للدائر بتاريخ مارس ١٩٦٩ .

(١١) مجلة العروبة ، قطر « عدد خاص مايو ١٩٧٠ » .

١ — قوات الدفاع المحلية للامارات :

بدأت الإمارات فى مواجهة مسؤولياتها الدفاعية فى إقامة نواة لجيش موحد فيما بعد فسارعت أبو ظبي بإقامة « قوة دفاع أبو ظبى فى أواخر عام ١٩٦٨ » . تلتها البحرين فى أوائل ١٩٦٩ بإقامة قوة دفاع البحرين ثم إمارة قطر فرأس الخيمة فى أوائل ١٩٧٠ . وكان الهدف من ذلك هو خلق جيوش محلية يتم توحيدها فى حالة قيام الاتحاد مع فرقة كشافة ساحل عمان المدربة تدريباً حديثاً على يد الجنرال جون ويلبى والذى اختير خبيراً عسكريا أو مستشاراً عسكرياً للجيش الاتحادى بناء على القرار رقم ٥ والذى أصدره المجلس الاتحادى عام ١٩٦٩ . وقد قدم الخبير ومساعدوه تقريراً بالمعدات اللازمة لجيش الإمارات حتى تتمكن من سد الفراغ العسكرى الناشىء من الانسحاب البريطانى[١٢] .

٢ — استعداد الجيوش المطلة على الخليج :

لقد باشرت كل من إيران والسعودية والكويت ترتيباتها العسكرية لملء الفراغ البريطانى فى المنطقة :

١ — ايران :

أصبحت إيران الدولة المتفوقة عسكرياً فى المنطقة، فهى عقدت القروض لشراء الأسلحة شرقا وغربا[١٣] .

وقد بالغت الإمبراطورية الإيرانية فيما أسمته مسؤولياتها تجاه منطقة الخليج ،

---

(١٢) قرار اتحادى رقم ٥ لسنة ١٩٦٩ ـ (دار الحكومة من ملفات اتحاد الإمارات العربية) ملف رقم ٦ — بشأن تشكيل لجنة من خبراء عسكريين لدراسة تقرير البعثة الاستشارية لاتحاد الإمارات العربية بخصوص الدفاع.

(مادة ١) — تشكيل لجنة مؤقتة من العسكريين لدراسة تقرير البعثة الاستشارية لاتحاد الامارات العربية . (مادة ٢) ـ تعرض على المجلس فى دورته القادمة نتيجة دراسات اللجنة وتقرير البعثة الاستشارية ونتيجة مفاوضاتها للخبراء .

(13) The Observor, London. 19th. March 1969.

فجعلت أسطولها الحديث ، مسؤولا عن حرية الملاحة فى الخليج[١٤] ، مما أعاد إلى الأذهان مجد الإمبراطورية البريطانية ، فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر ، ودور شركة الهند الشرقية فى حفظ الملاحة فى الخليج .

والواقع أن إيران كدولة متقدمة نسبياً فى المنطقة ، من حيث تمرسها فى مجال علاقاتها الدولية ، مع مختلف الحكومات والتنظيمات السياسية ، استطاعت أن تقرن التصريحات بالاستعداد العسكرى ، وتلقت بذلك السلاح من الغرب والشرق .

وهناك مصدر يشير إلى أن الرئيس الأمريكي جونسون قد وافق عام ١٩٦٨ ، على بيع أسلحة حديثه لإيران قيمتها مائة مليون دولار[١٥] .

كما ساعدت بريطانيا إيران ، فى بناء أسطولها الحديث وأمدتها بالسفن الحديثة والرادارات[١٦] .

إلا أن تصريحات الشاه ، بررت هذه الاستعدادات ، بأنها نتيجة للاوضاع العالمية المضطربة ، كما بين أن استعداد إيران للسلام ، لا يتناقض واتخاذ تدابير كبيرة وباهظة للدفاع ، ذلك لأن مسؤولية القوات البريطانية بعد الانسحاب ، ستقع على عاتق إيران[١٧] .

---

(١٤) حديث الشاه مع المستر هيث الزعيم البريطانى المحافظ عام ١٩٦٩ .

ونص الحديث :

« نحن لانرغب فى أن تخرج قوات من الخليج الفارسى لتحل محلها قوات أخرى ، ولاشك أن أمرا كهذا ، لن يحدث ، وسيكون ضمان حرية الملاحة فى هذه المنطقة منوطا بنا ، ونحن قادرون على انجاز التزاماتنا ومهما قمنا بهذا الشأن » .

(المصدر : سياسة إيران الدولية ، المرجع السابق ، ص ٦٧) .

(١٥) وقد حصلت إيران بموجب هذا القرض على ٤٠ طائرة فانتوم (وتعتبر ثانى دولة تعطى هذا النوع من الطائرات بعد اسرائيل) ، و٤ مدمرات وعدة سفن بحرية كبيرة ومدمرات مجهزة بالصواريخ .

المصدر : واشنطن بوست الأمريكية ـ يونيه ١٩٦٨ .

(16) Daily Express, London 4/1/1971

(١٧) من خطاب الشاه ـ البرلمان الإيرانى ـ ١٩٦٩ .

٢ — السعودية :

بدأت السعودية ، منذ عام ١٩٦٦ ، فى توقيع اتفاق مع بريطانيا ، بما قيمته مائة مليون جنيه استرليني لشراء مقاتلات وإنشاء شبكة رادارات ومواصلات ومطارات فى السعودية [١٨] .

٣ — الكويت :

بلغت ميزانية السلاح ، لدولة الكويت ، بما يعادل ٢٥ مليون جنيه استرليني عام ١٩٦٧ بعد توقيع عقد اتفاق للتسليح مع بريطانيا ، ولا بد أن تكون الميزانية قد ارتفعت ، من ذلك التاريخ ، لمواجهة مسؤولية الانسحاب .

غير أن السعودية ، تعتبر هى الدولة ذات الوزن العسكرى الكبير بالمقارنة بكل من الكويت ودول الإمارات .

الاهتمام بالنواحى الاقتصادية :

الحقيقة أن النواحى الاقتصادية ، لم تجد لها الاهتمام ، الذى يساعد إمارات الخليج على الحد من نظام المجتمع الاستهلاكى ، والذى تجد فيه البضائع الأجنبية وخصوصا البريطانية منها سوقا رائجة .

= نص الكلمة : يؤسفنى أن أقول أن الأوضاع العالمية مضطربة جدا من الوجهة الدولية ، وذلك ، فإننا رغم كوننا من المجاهدين فى سبيل نزع السلاح العالمى ، إلا أننا مضطرون لمضاعفة قواتنا . لاسيما أن مسؤوليات جديدة — لم تكن فى الحسبان — ستقع على عاتقنا بعد انسحاب القوات البريطانية شرق السويس . ولاريب أن هذا الاستعداد وهذا التهيؤ سيكلفان إيران مصاريف باهظة ، إلا أن العقل والمنطق والحكمة يقضى بأن تقوم دول المنطقة بنفسها بما يلزم بالدفاع عن المنطقة .

المصدر : جريدة اطلاعات (شبه الرسمية ، طهران ، يناير ١٩٦٩) .

فصلت طبيعة المعدات العسكرية البريطانية للسعودية ، الاوبزرفر البريطانية بتاريخ ٣/٤/١٩٦٦ .

(18) «The Gulf» The Economist, Londou, 8/8/196 .

فيمكننا تصور أن الخليج العربى حقلا غزيراً للنفط الذى يشكل المصدر الوحيد للدخل القومى فى معظم الإمارات .

إلا أن البحرين بدأت بتنويع مصادر الدخل نتيجة لتزايد السكان وقلة عائدات البترول إذا ما قيست بالإمارات الناشئة الأخرى .

واهتمت دبى بدخل الجمارك والتجارة لافتقارها إلى النفط وبتشجيع المشاريع الأجنبية هناك (*) .

أما بالنسبة لأبى ظبى وقطر فالنفط الخام كان التصدير الوحيد فى الإمارتين إلى عهد قريب ثم بدأتا بتطوير اقتصادها .

وتنفرد الشارقة بتصدير الخامات الحديدية من جزيرة (أبى موسى) . وتستغل هذه الخامات شركة بريطانية .

ويمكننا حصر التأثيرات الإيجابية والسلبية والتى أثرت على تطور الوضع الاقتصادى فى منطقة الخليج العربى بصورة عامة والبحرين بصورة خاصة ، يمكن حصرها كالآتى :

التأثيرات الإيجابية :

١ — تطور فى الخدمات الاجتماعية والعامة .

٢ — التقدم فى الحقل التربوى الأكاديمى .

٣ — تطوير نسبى فى ارتفاع مستوى المعيشة بشكل عام [١٩]

(*) يعتبر « ميناء راشد » من أحدث موانىء ساحل الإمارات العربية ، ومصدرا هاما لدخل الإمارة من عائدات الجمارك .

(19) Sayegh, Kamal, Oil and Arab Regional Development, op. cit, p. 81-83.

أما التأثيرات السلبية فهى :

١ ـ الاعتماد الكبير على مدخول النفط إلى وقت متأخر.

٢ ـ التأخر فى الإعداد الفنى والتكنولوجى مما يمنع الاستفادة من مستخرجات النفط كالبتروكياويات .

٣ ـ إعاقة المجتمع الاستهلاكى للتطور الصناعى بشكل عام ، حتى فى المرحلة الأولى .

٤ ـ عدم وجود دراسات ومسوحات اقتصادية واضحة[٢٠] .

وقد حاول المجلس الاتحادى المنبثق عن تنظيمات مشروع اتحاد الإمارات العربية لعام ١٩٦٨ ، أن يوجه اهتمامه للناحية الاقتصادية .

فتنبه أعضاء المجلس الاتحادى المذكور بالتوصية إلى مجلس الحكام بأن يجرى اتصالا بخبير اقتصادى عالمى لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ولوضع خطة اقتصادية شاملة يمكن تنفيذها خلال مدة زمنية معينة[٢١] .

---

(20) Ibid, p. 45

(٢١) أنظر القرار رقم ٦ الصادر من المجلس الاتحادى لسنة ١٩٦٨ .
— عن جلسات المجلس الاتحادى، من ملفات اتحاد الإمارات العربية ـ (الملف رقم (١).
نص القرار :
قرار المجلس الاتحادى المؤقت بشأن الاتفاق مع خبير اقتصادى لدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الإمارات .
مادة (١) :
يجرى الاتصال بخبير اقتصادى لدرس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الإمارات العربية تمهيدا لوضع خطة اقتصادية شاملة لها خلال مدة معينة معقولة .
ويراعى منح الأولوية فى تطبيق شتى تدابير الإصلاح والتعمير التى ستنبثق عن دراسة الخبير للامارات التى تمس حاجتها أكثر من غيرها الى سرعة رفع مستوى المرافق العامة فيها .
مادة (٢) :
يعمل بهذا القرار بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه.

عن المجلس الاتحادى
خليفة بن حمد آل ثانى — رئيس المجلس

يتضح مما سبق أن قرار الحكومة البريطانية لعام ١٩٦٨ والخاص بالانسحاب من منطقة شرق السويس قرار مدروس وضع من خلال دراسة شاملة تأخذ فى الاعتبار الأول المصلحة البريطانية ـ أما الجدل الحزبى بين العمال والمحافظين فإنه لم يغير من القرار شيئاً . كل ما هنالك أن المحافظين الذين كانوا بزعامة المستر هيث أشد صراحة فى التوفيق بين الدور الأوروبى الذى يحتاجون إليه اقتصادياً والدور العالمى الذى يحتاجون إليه سياسياً واقتصادياً[٢٢] .

موقف الدول المعنية من الانسحاب البريطانى :

أن الحديث عن الانسحاب البريطانى يتطلب منا عرضاً لوجهة النظر العربية بهذه القضية ممثلة فى دول : الكويت والسعودية والعراق ثم إمارات الخليج فإيران .

فدولة الكويت مثلا : قد وضح موقفها من الإنسحاب البريطانى على لسان وزير خارجيتها صباح الأحمد : « أن الكويت ترفض بقاء القوات البريطانية فى منطقة الخليج » وقد قامت الكويت فى السنوات الأخيرة بنشاطات دبلوماسية كالمساعى الخاصة بتقريب وجهات النظر بشأن المشاكل التى تعترض قيام الاتحاد والذى من شأنه أن يساعد بريطانيا على الانسحاب من المنطقة . وقد صدق مجلس وزراء الكويت على تصريح وزير الخارجية بإصدار إعلان بهذا الشأن[٢٣].

ويرجع الحماس الكويتى لتنفيذ الانسحاب إلى الاقتناع بأن استمرار وجود القوات البريطانية يعطى الحجة للعناصر اليسارية لكى تنشط ولهذا بادر وزير خارجيتها إلى إصدار تصريحاته[٢٤] .

---

(٢٢) أحمد يوسف أحمد ـ السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال .
السياسة الدولية العدد ٢٢ ـ ١٩٧٠ ـ ص ٣٨ .
(٢٣) مجلة الرأى العام الكويتية « تصديق مجلس الوزراء على تصريح صباح الأحمد » العدد ١٩٢٢ ، ٥ / ١/ ١٩٧١ .
(24) Guardian, London, 12/2/70.

كما أن إحساس حكومة الكويت بتصفية الخلافات مع العراق والتى كانت سبباً فى استدعاء القوات البريطانية يوليو ١٩٦١، قد جعلها ترى عدم ضرورة لبقاء القوات البريطانية(*) .

وتشجيعاً لسرعة الانسحاب من المنطقة توسطت الكويت فى إقامة اتحاد بين إمارات ساحل عمان وقطر والبحرين ، وذلك باعتبار أن إقامة الاتحاد كان أحد الترتيبات الهامة التى يجب أن تسبق الانسحاب .

أما السعودية : اتبعت حكومة السعودية الدبلوماسية الهادئة فى معارضتها استمرار وجود القوات البريطانية فاكتفت بالاشتراك فى الترتيبات الممهدة لهذا الانسحاب وكان أكثر نشاطها يتمثل فى التنسيق مع إيران والكويت . ولم تر الصحف البريطانية تناقضاً بين صداقة السعودية وإيران وبريطانيا وبين تأييدها لفكرة الانسحاب[٢٥] .

وربما اعتقدت الدول المعنية فى المنطقة بأن نجاح مشروع الاتحاد وغيره من الترتيبات والتى تتم خلال الفترة ما بين (٦٨/١٩٧١) ستضمن للخليج استقراراً يغنى عن وجود القوات البريطانية ، ولكن يبدو أن الترتيبات لم تكن كاملة بدليل التطور الذى حصل لمشكلة الجزر العربية فى نوفمبر ١٩٧١ .

موقف المشيخات من الانسحاب :

تخوف معظم المسؤولين فى الإمارات العربية على مصير النظام السياسى بعد انسحاب بريطانيا وذلك إما من تحركات داخلية أو من تحركات الدول الكبيرة المحيطة بالمنطقة والتى قد تتدخل لتدعيم بعض إدعاءاتها الإقليمية[٢٦] .

(*) لقد تجددت الخلافات على الحدود بين الدولتين حتى وصلت قمتها فى مارس ١٩٧٣ حينما قامت القوات العراقية بالتمركز فى منطقة على الحدود .

(25) The Economist «The Gulf» p. 32. 12/8/71,
(126) Gulf Implication op. cit. p. 89.

وبالفعل استمرت إيران فى الوقوف ضد اتحاد الإمارات العربية قبل قيامه وهددت بنسفه إذا لم تجب مطالبها فى جزر ثلاث معينة فى الخليج العربى وقد اتضح هذا الاتجاه أى الخوف من التدخل الخارجى والتحرك الداخلى أثناء المباحثات التى أجرتها حكومة المحافظين بواسطة ممثل وزير الخارجية السيد وليم لوس حيث أثيرت أنباء عن اتفاقية دفاع إقليمية أو اتفاقية دفاع مع بريطانيا[٢٧] .

والواقع فإن مباحثات المندوب البريطانى لم تتمخض إلا عن « اتفاقية الصداقة » والتى تحتوى على بنود شبه دفاعية .

موقف إيران من الانسحاب

أن حرص حكومة الشاه على الانسحاب البريطانى من المنطقة يتضح لنا فى أكثر من مناسبة . أهمها استعدادات إيران العسكرية لتحل محل بريطانيا لملء الفراغ الناتج عن إنسحاب القوات البريطانية من الخليج ١٩٧١ . والتى تحدثنا عنها فى الترتيبات .

كما دعت السعودية والكويت لتأخذ دوراً فى هذا الشأن ، فى الوقت الذى تجاهلت فيه العراق بالرغم من أنها دولة عربية مطلة على الخليج . وذلك يرجع إلى سياسة إيران الخارجية وعلاقاتها المتقلبة مع جمهورية العراق .

وفى مقدمة الاستعدادات فكرة إنشاء حلف دفاعى فى منطقة الخليج العربى لتستطيع إيران أن تصبح الدولة المسيرة والمشرفة على هذا الحلف[٢٨] .

(٢٧) برافدا السوفيتية ١٨/٩/٧٠ ولقد أشارت البرافدا إلى أن الولايات المتحدة هى التى أوحت بهذا العمل لبريطانيا ، وهاجمت اتفاقيات الدفاع .
(المصدر) : جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩ /٩/ ١٩٧٠ .
(٢٨) تصريح الشاه مع رئيس تحرير جريدة الرأى العام الكويتية ١٩٦٨ .
ونص التصريح :
«إنى أضيف إلى موضوع رحيل القوات البريطانية من الخليج الفارسى قولى أن البلدان=

وعلى هذا الأساس جاءت جميع التصريحات مؤكدة لذلك [٢٩] .

فقد صرح الشاه فى مايو عام ١٩٦٩ أثناء زيارة مايكل ستيوارت والذى كان وزيراً للخارجية بريطانيا إلى إيران (وزير الخارجية فى حكومة العمال) أن بريطانيا يجب أن تنسحب قبل نهاية ١٩٧١ وتترك الأمر للدول المحيطة بالخليج ويجب أن لا تدخل من باب آخر وهذا يعنى عدم توقيع معاهدات دفاع مع بريطانيا .

كما أبدى الشاه نفس الفكرة إلى إيفان لورد والذى كان وزير الدولة فى حكومة العمال [٣٠] .

ولم يتطلع العمال (حزب العمال) فقط إلى إرضاء الشاه بل تطلع المحافظين أيضاً فقد طار ألك دوغلاس هيوم إلى بروكسل بعد نجاح المحافظين ليجتمع بشاه إيران ويوضح له خطة بريطانيا الجديدة فى المنطقة ورحب الشاه بأية ترتيبات خالية من معاهدات دفاع مع بريطانيا فهو لا يعارض أى رباط سياسى بريطانى مع الحكام المحليين لجعل الهدوء سائداً فى المنطقة [٣١] .

كما يعتقد الشاه بأن الوجود البريطانى يزيد التوتر فى المنطقة ويفسح المجال لقيام حكومات تعادى حكومة الشاه فى الخليج [٣٢] .

= المجاورة لهذا الخليج تستطيع أن تملأ الفراغ الذى يطرأ بسبب رحيل القوات البريطانية عن المنطقة ، وأظن أنه على إيران والمملكة السعودية ، والكويت ، القيام بدور كبير وفعال فى هذا المجال » .

(٢٩) حديث الشاه مع مراسل جريدة واشنطن بوست ١٩٦٩ .

نص الحديث :

وإذا ما رغبت بلاد الخليج الساحلية فى إنشاء حلف دفاعى فإن إيران ستقترح ذلك دون أن يكون لديها أى مخطط أو مطمح .

المصدر : سياسة إيران الدولية — شذرات مختارة من كلمات الشاه ، وزارة الخارجية ، طهران ، أيران ، ١٩٧١ ، ص ٦٥ .

(٣٠) نفس المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(31) The Echo of Iran, Tehran, 22 Feb. 1969, No. 4383.

(32) Washington Post, 7/10/1969.

لذلك تعاونت إيران مع الكويت فى إصدار تصريح مشترك خاص باتفاق البلدين على ضرورة الانسحاب البريطانى من المنطقة أثناء زيارة زاهدى وزير خارجية إيران إلى الكويت [٣٣] .

ومن الواضح أن تحمس الشاه هو جزء من الترتيبات التى يمهدها للاستفادة من الانسحاب البريطانى ، وتحقيق المطامع الاقليمية فى الخليج .

---

(٣٣) تصريح وزير خارجية إيران فى الكويت بتاريخ ٨ يونيو ١٩٧٠ .

نص التصريح :

« قال السيد أردشير زاهدى وزير خارجية إيران بتاريخ ٨ يونيو ١٩٧٠ فى الكويت» أن إيران تشارك الكويت فى المطالبة بانسحاب بريطانيا من منطقة الخليج فى أواخر ١٩٧١ »

المصدر : جريدة الرأى العام ، الكويت ، ٩/٦/١٩٧٠ .

الفصل السادس

البحرين واتحاد الامارات

مقدمة :

بالرغم من أن البحرين لم تدخل طرفاً فى الدولة الاتحادية التى نشأت فى الخليج فإن لها علاقة مباشرة بمحادثات قيام الاتحاد كما أنها عند الاستقلال صرحت باستعدادها لمواصلة السعى من أجل الانضمام إلى أية دولة اتحادية أكبر فى الخليج [1] .

ولذا وجدنا لزاماً علينا أن نخصص هذا الفصل لتطور فكرة الاتحاد التى تمخضت عن هذه النتيجة الجزئية ، وهى إقامة دولة الإمارات العربية المتحدة ، وفى نفس الوقت فإن الدولة الحديثة هى تطور هام فى أحداث الخليج العربى .

---

(١) من بيان أمير دولة البحرين ، إعلان الاستقلال ١٤/٨/١٩٧١ .

المبحث الاول

فكرة الاتحاد وتطورها

يسود الاعتقاد بأن فكرة الاتحاد انبثقت من قرار الحكومة البريطانية الخاص بالانسحاب من منطقة الخليج العربى فى نهاية ١٩٧١ .

والحقيقة أن فكرة الاتحاد فى إمارات الخليج تعود إلى أبعد من ذلك .

فيمكن ردها إلى عام ١٩٣٥ ، ففى هذا العام جرى حوار بإنشاء قيام اتحاد بين الإمارات [٢] .

والواقع أن مشروع الاتحاد فى أواخر الثلاثينات لم يتخذ شكلا جديا لأن الإمارات الصغيرة كانت تعتمد على بريطانيا ، أما الحاجة إلى الاتحاد فتأ كدت عند مواجهة مسؤولية الاستقلال ، وعجز هذه الإمارات الصغيرة عن تحمله . وعلى كل حال فلم تعدو الفكرة عن كونها تلميحات لم تأخذ مأخذاً جديا [٣] .

وقد تجددت فكرة الاتحاد فى الأربعينات بعد ظهور النفط فى كل من الكويت وقطر بالإضافة إلى البحرين . وصارت بريطانيا تشجع هذا الاتجاه ، وقد اتخذت إجراءاً بالفعل عام ١٩٥٢ ، هو عبارة عن إقامة مجلس استشارى للامارات السبع تحت إشراف بريطانيا [٤] .

ومما يدعو إلى التساؤل عدم شمول البحرين أو قطر فى هذا المجلس الاستشارى فهل كانت بريطانيا تسلم بأن لهاتين الإمارتين مشكلات خاصة بهما .

---

(٢) مجلة البحرين لعام ١٩٣٩ عن صدى الأسبوع البحرينية ، ١٦/٢/١٩٧١ .

(3) Sir C. Belgrave, Personal Column, op. cit, P.93.

(٤) جان جاك بيربى ، الخليج العربى ، بيروت ١٩٥٩ ، ص ٩١ .

وفى أعقاب تأسيس حلف بغداد ، جرت محاولات لاجتذاب الإمارات ، وعلى وجه الخصوص البحرين والكويت إلى الحلف ، فقام عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا بزيارة إلى البحرين ١٩٥٥ ، ووجهت هذه المحاولة بمعارضة شعبية شديدة ، أثنت دول الحلف المحلية عن مواصلة ضغطها (٥) .

أما البريطانيون فقد ظلوا يرددون الدعوة كما نتبين ذلك من المقالات التى نشرها انتونى نانتنج عام ١٩٥٧ وهى عبارة عن سلسلة مقالات نشرتها هارولد تريبيون تدعو إلى إنشاء حلف الخليج الفارسى ، تحت زعامة بريطانيا ، وتشترك فيه باكستان ، وإيران والعراق من دول حلف بغداد آنذاك ، ثم يفتح الباب لغيرها ، إلا أن هذه الفكرة أيضاً لم تلق صدى كبيراً (٦) .

ثم قفزت الفكرة مرة أخرى إلى حيز الوجود عام ١٩٦٤ ، أثناء عقد مؤتمر القمة العربى فى القاهرة فى يناير من نفس العام ، وانبثقت هذه المرة الفكرة عن الجامعة العربية بقصد اجتذاب هذه الإمارات إلى حركة التجمع العربى ، وحيث أنه لم يكن النفط قد استغل بعد بدرجة كبيرة كما هو عليه الآن ، فإن الوسيلة التى اتبعتها الجامعة لاجتذاب الإمارات هو إنشاء صندوق للتنمية يشارك فيه كل من السعودية — والعربية المتحدة ، والكويت والعراق وتكون مهمة الصندوق دراسة المشروعات العمرانية ، ومد الإمارات بالخبرات الفنية اللازمة لتنفيذها ، وأوفدت الجامعة بالفعل أمينها المساعد لدراسة احتمالات التنفيذ على الطبيعة (٧) .

إلا أن بريطانيا قاومت خطط الجامعة واعتبرتها متنافية مع المعاهدات الانفرادية .

---

(٥) جان جاك بيريى ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .

Sir C. Belgrave, op. cit, P. 100 .

(٦) أنتوين — نانتنج — حلف الخليج الفارسى ، هارولد تريبيون ، مارس سنة ١٩٥٧ .

(٧) الدكتور سيد نوفل ، جامعة الدول العربية وقضايا الخليج ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٦٧ ، يوليو سنة ١٩٧٠ .

ثم حثت الإمارات العربية على عقد اجتماع فى مدينة دبى بتاريخ مايو ١٩٦٥ للقيام برسم شىء من التناسق بينها ، وكانت الغاية بحث توحيد النقد فى منطقة الخليج العربى (٨) . وأذاع الحكام بيانا خاصا باستعمال النقد الجديد « دينار الخليج » نقدا قانونيا وحيدا فى مناطقهم كما رحبوا بتنمية إمارات الساحل والخطوات التى تتخذ فى هذا الصدد (٩) .

غير أن قرارا بريطانيا فى فبراير ١٩٦٨ الداعى إلى الانسحاب فى نهاية ١٩٧١ ، حول فكرة الاتحاد من المجالين الاقتصادى والدفاعى إلى المجال السياسى ، والواقع أن حكومة الكويت بادرت قبل إعلان القرار بحث الإمارات على مزيد من التعاون فى مجال السياسة على لسان وزير خارجيتها فى يناير ١٩٦٨ (١٠) .

وقد أثيرت آنذاك تكهنات حول قيام حلف إقليمى تشترك فيه كل من السعودية والكويت (١١) . إلا أن الخطوة الأكثر إيجابية اتخذت فى ١٨ فبراير ١٩٦٨ وفى ذلك التاريخ صدر إعلان من حاكمى دبى وأبوظبى بإقامة اتحاد فيدرالى بينهما ويفتح الانضمام إليه أمام الإمارات الأخرى .

وكان الشيخ عيسى حاكم البحرين هو أول الحكام العرب فى منطقة الخليج الذين أبدوا رغبة فى الاستجابة لهذا النداء ، منذ صرح أثناء مروره فى بيروت

---

(٨) مجلة « هنا البحرين » دائرة الأعلام ، عدد يونيو ١٩٦٥ .

(٩) أنظر الدكتور سيد نوفل ، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ، ١٩٦٧ ، فى تقارير بشأن بعثة الجامعة العربية حيث يقول :

« أن ذلك الاجتماع للأمراء كان ردا من بريطانيا لإصدار قرار صادر عنهم بشأن عدم التعاون مع بعثة الجامعة » .

(١٠) جريدة الأهرام ، ١٩/٨/١٩٦٨ .

(١١) اتفق الحاكمان على دعوة أخوانهما أصحاب السمو حكام الإمارات المتصالحة لمناقشة هذا الاتفاق والاشتراك فيه ، ومن ثم دعوة حاكمى قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والاتفاق معهما على عمل موحد لتأمين ذلك .

أن إمارات الخليج العربى ستعقد قريباً اجتماعاً فى دبى للبحث عن مستقبل الخليج بعد انسحاب بريطانيا عام ١٩٧١ .

وأضاف بأنه من جانبه سوف لا يطالب استمرار وجود ما للقوات البريطانية فى البحرين (١٢) .

وعلى أثر الدعوة التى وجهها كل من حاكمى أبو ظبى ودبى إلى بقية حكام الإمارات انعقد فى دبى اجتماعاً فى الفترة ما بين ٢٥ — ٢٧ فبراير ١٩٦٨ .

وأسفر هذا الاجتماع عن إعلان « اتفاقية دبى » الشهيرة وقعها جميع الحكام المجتمعين .

اتفاقية دبى (١٣)

إن اتفاقية دبى هى المنطلق الأساسى ، والتى سارت على هديه الاجتماعات واللجان التى تلت إعلان المشروع . وتتضمن الاتفاقية ستة أبواب تحتوى على خمس وعشرين مادة .

وقد جاء فى مقدمة الاتفاقية : استجابة لرغبة شعوب المنطقة فى تعزيز أسباب الاستقرار فى بلادها ، وتحقيق الدفاع الجماعى عن كيانها وصيانة أمنها وسلامتها، وفقا لأهداف ومبادىء وميثاق جامعة الدول العربية فقد اجتمع الأمراء مع الوفود المرافقة لهم فى دبى فى الفترة ما بين ٢٥ — ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨ وتم التعاقد والاتفاق بينهم على إنشاء اتحاد يكون الغرض منه توثيق الصلات بين الإمارات الأعضاء وتقوية التعاون بينها فى كل المجالات .

---

(١٢) صدر الخبر عن جريدة النهار ، بيروت ، بتاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٦٨ كما نقلته الصحف فى البحرين .

(١٣) أنظر نص اتفاقية دبى فى الملحق رقم (٧) .

يدعو الباب الأول إلى إنشاء الاتحاد بين الإمارات ويحدد الباب الثانى من السلطات الاتحادية وأهمها :

١ — مجلس أعلى يتشكل من حكام الإمارات وتقع عليه مسؤولية وضع الميثاق الكامل الدائم للاتحاد والدستور ومسؤولية رسم السياسة العليا فى المسائل الدولية السياسية والدفاعية والاقتصادية العامة كما تقع عليه مسؤولية وضع القرارات الاتحادية وأنه فوق كل ذلك المرجع الأعلى وتصدر قراراته بالإجماع (١٤) .

ويمنع الباب الثالث استعمال القوة فى حالة المنازعات بين الإمارات والالتجاء إلى المجلس الأعلى والذى تكون قراراته سارية المفعول فى هذا الشأن ويدعو الباب الرابع إلى اتباع وسائل الدفاع الجماعية لحماية الاتحاد .

ويختص الباب الخامس بالمحكمة الاتحادية العليا والتى مهمتها منع المنازعات على الحدود والنظر فى التنازع بين القوانين الاتحادية والمحلية .

ويشمل الباب السادس أحكاما عامة متفرقة مثل مدى إلزامية القوانين الاتحادية كما وتعطى المادة (٢٤) المجلس الأعلى الحق فى تعديل هذه الاتفاقية إذا إقتضى الأمر والحقيقة أن هذه المادة أثارت الكثير من المجادلات أثناء الاجتماعات كما سنرى، وتحدد المادة الختامية (٢٥) يوم ٣٠ مارس ١٩٦٨ بداية العمل بهذه الاتفاقية إلى حين وضع الدستور الدائم .

١ — تحليل إتفاقية دبى :

يمكن أن نحلل اتفاقية دبى من زاويتين : (أ) زاوية النص الحرفى ، (ب) زاوية تأويل النصوص .

---

(١٤) أن قاعدة الإجماع تعتبر من المشاكل الأساسية التى أثيرت فى الاجتماعات واللجان وفى المساعى السعودية الكويتية ومهمة وليم لويس ولم يصل بشأنها إلى حلول حاسمة . أشارت جريدة الأضواء البحرينية فى ذلك الوقت (بأن اتفاقية دبى مسمار دق فى نعش الاتحاد) .

(أ) فإذا استندنا إلى النص الحرفى [١٥] :

نرى أن اتفاقية دبى تنص على السيادة والاستقلال وفى تعبيراتها المتحفظة عن طبيعة التعاون خاصة فى مجال الدفاع والمال وفى اشتراطها الإجماع لسريان القرارات تعطى شكل النظام التعاهدى الكنفدرالى [١٦] . والذى هو رابطة يناط بها أغراض محدودة تقام من أجلها أجهزة مشتركة تحتفظ كل واحدة منها باستقلالها وسيادتها متميزة بسياسة خارجية فى تنسيق تام مع الآخرين . وتظل كل وحدة إدارية مستقلة لا تنفذ القرارات التعاهدية منها إلا إذا أقرتها السلطات المحلية ويتمتع كل طرف فى الاتحاد بالمساواة المطلقة المرعية فى المؤسسات الدولية وما قد يتبع ذلك من اشتراط الإجماع فى كل عمل وثبوت جو الانسحاب من الرابطة [١٧] .

وقد يبدو لأول وهلة أن هذا هو مقتضى اتفاقية دبى فى نصها الحرفى على السيادة والاستقلال وفى تعبيراتها المتحفظة عن طبيعة التعاون خاصة فى مجال الدفاع والمال وفى اشتراطها الإجماع لصدور القرارات .

(ب) تأويل النصوص :

نرى أن النظام المقصود إنما هو الاتحاد الفيدرالى . لما ورد فيها من توصية خاصة بالسياسة الخارجية تمثيل رئيس المجلس الأعلى للاتحاد تجاه الدول الأجنبية وعن استثناء الاختصاصات المسيرة للاتحاد عن دائرة الشؤون المحلية (وتلك سمة فيدرالية) [١٨] .

---

(١٥) الدكتور حسين الجلبى — الوجيز فى القانون الدولى العام — طريقة التصويت فى الاتحادات التعاهدية الجزء الأول (بغداد — المطبعة الأهلية سنة ١٩٦١) ص ٢١١ .

(١٦) الدكتور حسن الترابى الخبير الدستورى المساعد . اجتماعات لجنة الدستور .
(المصدر) : سكرتارية حكومة البحرين ، الملف رقم ٣ .

(١٧) نفس المصدر السابق — الملف الخاص باللجان .

(١٨) نفس المصدر السابق — الملف الخاص باللجان .

إلا أن النزاعات القبلية الذاتية لم تلبث أن لونت المؤتمرات بلون داكن يترك للمؤثرات الخارجية تشكيل الموقف بما يناسب رؤيتها للأمور .

ومع أن الرأى أستقر على أن تنعقد دورات المجلس الأعلى فى عاصمة أحدى الإمارات مع التنويع بقدر الإمكان ريثما يتم تعيين مقر دائم إلا أن الاجتماعات تنقلت ما بين الدوحة وأبى ظبى وذلك بعد الاجتماع التمهيدى فى دبى وأبعدت الإجتماعات عن البحرين أكبر الإمارات شأنا وربما أستطاعت الإمارات الأخرى أن تبرر موقفها إزاء البحرين بالرغبة فى تجنب الاصطدام بايران التى شنت حملة عنيفة على فكرة الاتحاد بسبب أدخال البحرين ضمن أعضائه إلا أن موقف الإمارات لم يتبدل حتى بعد أن تراجعت إيران فى دعواها فى المطالبة بالبحرين .

والواقع أنه حدث التباس بشأن الدستور فى هذا الاجتماع فإن الموافقة على إصدار دستور ملزم للاتحاد يعنى أن الدولة المقترحة ستكون فيدرالية .

إلا أن الفكرة السائدة فى أذهان المجتمعين هى عدم زوال صفتهم كرؤساء دول ، لذلك تصوروا قيام اتحاد تعاهدى ، إستخدمت كلمة ميثاق منذ الاجتماع الأول فى دبى (٢٥ — ٢٧ فبراير ١٩٥٨) لتتلاءم وهذه الفكرة (*) .

كما يلاحظ أن الخلافات قد انسمت خلال الدورات الثلاث التالية مما أتاح الفرص للدول المجاورة أن تؤثر فى المؤتمرات وأن تدفع بعضهم بعبارات متناقضة .

ولم يتمكن الخبير الدستورى المكلف من التوفيق وجهات النظر بسبب تغلب النزعة الذاتية لدى معظم الامارات ومع ذلك فقد حاول المجلس الأعلى أن يصدر قرارات إتحادية هامة عندما اجتمع الحكام فى دورتهم الثانية فى مدينة الدوحة عاصمة قطر بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٦٨ .

(*) أنظر الملحق الخاص « بالامارات العربية المتحدة » والى التشكيل الرئاسى موجود الى جانب احتفاظ الامراء بمركزهم الاساسى فى دويلاتهم .

٢ — قرارات الدورة الثانية المنعقدة فى الدوحة فى ٩ أكتوبر ١٩٦٨ :

ومن أهم هذه القرارات التى إتخذت فى الدورة الثانية ما يلى :

١ ـ قرار خاص بشأن الاتفاق مع خبير إقتصادى .

٢ ـ قرار خاص بأعطاء المجلس الاتحادى حق اصدار قرارات نهائية فى بعض الأمور .

٣ ـ قرار خاص بالدفاع عن أتحاد الامارات .

٤ ـ تشكيل لجنة لدراسة أستيضاحات الخبير الدستورى المساعد (١٩) .

٣ — أجتماعات الدورة الثالثة المنعقدة فى الدوحة عاصمة قطر ، بتاريخ ١٥ مايو ١٩٦٩ تقدم وفد البحرين بجدول أعمال خاص فى هذه الدورة :

ويشمل جدول الأعمال الذى تقدمت به البحرين على بعض المقترحات منها ما يتعلق بمقر العاصمة الدائم فقد أبدى وفد البحرين جهده فى تأجيل الموضوع وذلك خوفا من أن يصبح المقر المؤقت مقراً دائما فيما بعد ورأت البحرين اقتصاداً فى الوقت وفى توفير ٥٠ مليون دينار خصصت لأنشاء العاصمة الاتحادية أن

(١٩ قرارات المجلس الاتحادى :

القرار رقم رقم ١/ ١٩٦٨ — خاص بشأن الاتفاق مع خبير أقتصادى لدراسة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى الامارات لوضع خطة أقتصادية شاملة .

القرار رقم ١٢ / ١٩٦٨ (يوافق على أن تـكون للاتحاد قوات مسلحة من جيش وسلاح جوى وبحرى وبرى موحد للتدريب والقيادة وعلى أن يـكون للامارات حق إنشاء قوات مسلحة محلية عند الاقتضاء للدفاع الخارجى) .

القرار الاتحادى رقم ١١٣ لسنة ١٩٦٨ « أنشاء لجنة ثلاثية لدراسة استيضاحات الخبير الدستورى المساعد لوضع دستور اتحاد الامارات العربية وتنشأ اللجنة من ممثلى البحرين وقطر وأبو ظبى » .

MEES. «Middle East Economic Survey».
The Resolution Adopted by the Supreme Council of Fulers in Abu Dhabi, Oct 1968

تـكون المنامة (عاصمة البحرين) عاصمة للاتحاد حيث تتوفر فيها الشروط اللازمة للمؤسسات الحكومية ، إلا أن بقية الوفود أعترضت على أختيار المنامة بحجة أنها تقع فى جزيرة منفصله عن جسم الاتحاد بالبحر . ورأينا أن هـذه الحجة واهية فـكم من عواصم كبيرة كانت منفصلة عن جسم الدولة بمضيق صغير مثل أسطنبول ، ومن باب أولى أن نسقط هذه الحجة بعد أن تقدمت سبل المواصلات .

وقد إزدادت المشاكل أثر بحث موضوع أنشاء المجلس الوزارى للاتحاد والمزمع إنشاؤه أستجابة لقرار الحكم بهذا الشأن (٢٠) . وقد إقترح وفد البحرين هنا موضوع التفرغ للوزارة .

ثم أنتقلت الخلافات إلى موضوع التمثيل الشعبى فى صورة مجلس شورى أو مجلس وطنى ، فقد لاقى أشد أنواع الخلاف فى وجهات النظر ، ويرجع ذلك أساساً إلى عدم تمرس الامارات بالنظم النيابية أيا كانت مما يجعل تشكيل التنظيم الشعبى عن طريق أنتخاب مباشر غير ممكن أطلاقا . ولهذا توصلت اللجان إلى قيام كل أمارة بأختيار عدد من مواطنيها الا كفاء من وجهة النظر الحكومية بما يعادل ضعف المطلوب ثم يقوم حاكم كل إمارة بأختيار من يراهم مناسبين لهذه الغاية (٢١) . وتطرق الخلاف إلى النسبة المخصصة لكل أمارة فى المجلس الاستشارى المقترح للامارات فقد صمم وفد البحرين على أن يكون التمثيل على أساس نسبة عدد السكان فى كل إمارة ، وقد أحتجت وفود الامارات الصغيرة كعجمان وأم

---

(٢٠) القرار رقم ٣ لسنة ١٩٦٩ الصادر من المجلس الأعلى للاتحاد : نص القرار :

« بعد الاطلاع على اتفاق اتحاد الامارات الموقع فى دبى بتاريخ ٢٨ من ذى القعدة ١٣٨٧ هـ ، ٢٧ فبراير ١٩٦٨ م .

وبعد الأطلاع على القرار الاتحادى رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن تشكيل مجلس اتحادى مؤقت يستعاض عن المجلس الاتحادى المؤقت بمجلس وزراء ويرفق به جدول بطريقة تشكيله .

(المصدر) : المجلة المصرية للقانون الدولى ، وثائق اتحاد الأمارات فى الخليج .

(٢١) أنظر جريدة الجمهورية س ٦ مايو ١٩٧١ — نص محاضر الدورة الثالثة لمجلس الحكام ، ممدوح رضا .

القوين والفجيرة لأنه فى هذه الحالة سيكون نصيب البحرين ٥٣ ٪ من عدد مقاعد المجلس الاستشارى ، وقد ساند وفد قطر فكرة عدم الأخذ بالنسبة السكانية ، أما أبو ظبى (٢٢) . فقد تقدمت بحل وسط يعطى البحرين ٦ مقاعد مقابل ٤ مقاعد لكل إمارة من الامارات الثمان الباقية ، إلا أن هذا المبدأ رفض من دبى والامارات الصغيرة التى تمسكت بمبدأ المساواة (هذه المساواة الظاهرية تعطى فى الواقع أبشع صور اللامساواة إذ تؤدى إلى مساواة أم القوين أو عجمان مثلا وشعب كل منهما لا يجاوز خمسة آلاف نسمة بالبحرين التى لا يقل عدد سكانها الآن عن ٢١٦,٠٨٧) (٢٣) .

وازاء ذلك اتخذ وفد البحرين برئاسة رئيس الخارجية (الشيخ محمد بن مبارك — وزير الخارجية بعد الاستقلال) موقفا صلبا بالنسبة لمشروعات القوانين المحالة من المجلس الاتحادى إلى المجلس الأعلى للمصادقة عليها بعد أن بحثت طويلا فى لجانها الخاصة . حيث ربط بحث هذه الأمور بالاتفاق على أنشاء المجلس الوزارى للاتحاد . إلا أن السبب الأساسى يكمن فى عدم التوصل أو عدم الأخذ برأى البحرين فى موضوع العاصمة الدائمة ، والتمثيل فى المجلس الاستشارى وعلى أساس ذلك تأجلت القوانين المراد التصديق عليها إلى دورة مقبلة (٢٤) . والواقع أن هذه القوانين أمور ثانوية لا تعوق مسيرة الاتحاد الصحيحة كانشاء جريدة رسمية أو هيئة أتحاد للخدمات البريدية أو للمواصلات وغيرها من الشؤون .

٤ — الدورة الرابعة لمجلس الحكام المنعقدة فى مدينة أبى ظبى فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٩ :

---

(٢٢) الشيخ زايد يعين ٥٠ عضوا فى المجلس الاستشارى « مجلة الاتحاد » أبو ظبى أغسطس ١٩٧١ . لقد قام بالفعل الشيخ زايد لتنفيذ ذلك فى الاتحاد الجديد « دولة اتحاد الامارات العربية » .

(٢٣) الدكتور وحيد رأفت « أتحاد الامارات العربية فى الخليج » المجلة المصرية للقانون الدولى ، العدد ٢٦ — ١٩٧٠ ، ص ٨٠ .

(٢٤) وحيد رأفت ، المصدر السابق .

أما فى الدورة الرابعة للمجلس والتى أنعقدت فى مدينة أبى ظبى ٢٤ أكتوبر ١٩٦٩ ، وقعت حادثة ليست فى الحسبان فى اليوم الخامس للمؤتمر يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٦٩ ، حيث طلب المعتمد أو الوكيل السياسى فى أبو ظبى مستر جيمس ترودبل السماح بالدخول الى قاعة المؤتمر ثم قرأ على المجتمعين نص رسالة تلقاها من المقيم السياسى العام فى البحرين ، وتتضمن الرسالة نصيحة بريطانيا للعمل والوصول إلى أنجاح المؤتمر كما حث الأمراء على تذليل العقبات وجعل الاتحاد فوق فوق المصالح الشخصية (٢٥) .

ولكن مما لا شك فيه أن لهذه المفاجأة البريطانية دلالتها ، فأستمرار الأمراء فى منازعاتهم وأثارة الخلاف حول كل صغيرة وكبيرة قد عطلت تنفيذ الاتحاد ، بحيث أحتاج الأمر إلى نصيحة خارجية ، تبدو وكأن المؤتمرين أقل حرصاً على مصالح المنطقة من بريطانيا ، وهذا غير صحيح .

وهكذا أسدل الستار عن دورات الحكام أو المجلس الأعلى فى ٢٥ أكتوبر ١٩٦٩ .

ويمكن أستخلاص النقاط أوالموضوعات الأساسية التى دار حولها الخلاف فى المبحث الثانى من هذا الفصل .

---

(٢٥) بيان المعتمد البريطانى بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٩ . وهو عبارة عن رسالة معدة تعبر عن مدى اهتمام بريطانيا بنجاح الاتحاد كما أعربت عن ذلك أثناء زيارة الامراء للندن ، وحث المجتمعين على بذل قصارى جهدهم لتذليل ما ظهر من عقبات لكى يثبتوا لشعوبهم والعالم العربى أجمع أنهم يضعون الرغبة المشتركة لاقامة الاتحاد فوق المصالح الشخصية ووجهات النظر الذاتية .

المبحث الثاني

المشاكل التى أعترضت الاتحاد

أعترضت الاتحاد مشاكل عديدة إزدادت وتعقدت من دورة لأخرى أثناء الدورات الأربع لمجلس الحكام ، وأثناء إنعقاد اللجان المقترحه ، وفى توصيات المجلس الاتحادى وفى أجتماع نواب الحكام فاللجان الفنية . ومن هنا سوف نستخلص ثلاث مشاكل أساسية واجهت الاتحاد ، ثم نعقبها بأربع مشاكل تولدت أثناء المساعى لحل هذه المشاكل الأولى .

١ — المشكلة الأولى : الشكل الدستورى للاتحاد :

أحتدم الخلاف حول كيفية تشكيل الهيئات الاتحادية سواء التنفيذية منها أم التشريعية . ففى مجلس الحكام وهو يمثل السلطة العليا دار جدال عنيف حول ما إذا كانت القرارات تتخذ بالإجماع أو بالأغلبية . وقد رجح المبدأ الأول ، مما يدل على تغلب النزعة الذاتية ، ولا غرو فإن المجتمعات السياسية فى الخليج هى نتاج تراث تاريخى طويلة ، ومن الصعب التنازل عن أية أختصاصات موروثة .

وكان الخلاف أشد عنفاً بصدد تكوين الهيئة التشريعية ، فقد اقترحت البحرين أن يكون تمثيل الإمارات فى المجلس الاستشارى المقترح متناسباً مع عدد السكان بينما رأت الإمارات الصغيرة أن التمثيل يجب أن يكون بالتساوى . وهذا الخلاف مشهور عند تكوين النظم الاتحادية فى مختلف أنحاء العالم . والخلاف الذى حدث بين الولايات الأمريكية الكبيرة والصغيرة مشهور . ومن المعروف أن الدستور الأمريكى حل هذا الخلاف حلا وسطا ، وذلك بجعل الهيئة التشريعية تتكون من مجلسين : مجلس شيوخ تمثل فيه الولايات بالتساوى ، ومجلس نواب تمثل فيه الولايات حسب عدد السكان .

ونحن لا نوصى بتقديم أقتراح مماثل من الدستور الأمريكى ، وفى أعتقادنا أن النظام الاتحادى من أرقى أنواع الحكم ، ويحتاج إلى مساندة شعبية — واعية ، وهو ما لم يتوفر بعد ، ليس فى مجتمع الخليج فحسب ، إنما فى المنطقة العربية ككل .

٢ — المشكلة الثانية : قضية البحرين :

كانت المشكلة الثانية قضية البحرين ووضعها فى الاتحاد ، فقد لوحظ أن هناك تكتلا يحول دون أحتلال البحرين لمركزها الطبيعى ضمن نطاق الاتحاد . فعندما أقترح تشكيل وزارة أتحادية لم تمنح البحرين سوى وزارتى التربية والتعليم والصحة بينما تقاسمت الإمارات الأخرى الوزارات ذات الطابع السياسى أو المسؤولة عن الأمن ، وبعبارة أخرى الوزارات التى لها مركز حساس فى الاتحاد ، حيث كانت المطالب الإيرانية ما زالت قائمة أثناء المحادثات فى الدورات الأربع . وبالرغم من ذلك تطلع ممثلو البحرين إلى عقد أحد المؤتمرات فى بلادهم . إلا أن بعض الإمارات أعتبرت هذا العمل تحديا لإيران أو الجارة المسلمة كما سماها بعضهم ، ولذلك آثروا عدم المواجهة . فتنقلت المؤتمرات ما بين الدوحة ودبى وأبى ظبى ، وهكذا تجوهلت البحرين فكان ذلك وضعاً شاذاً .

٣ — المشكلة الثالثة . أختيار العاصمة .

وهى التى تجلت فى المؤتمر الثانى بالدوحة والخاصة بأختيار العاصمة الاتحادية . فقد أقترحت البحرين وأبو ظبى أختيار عاصمة البحرين أو قطر أو دبى أو أبوظبى عاصمة أتحادية ظاهرياً ، لكن الواقع أن كلا من البحرين وأبو ظبى وقطر تريد لعاصمتها أن تكون عاصمة للاتحاد ... ثم تقدمت قطر ودبى باقتراح ثان ، وهو أختيار منطقة محايدة صحراوية بين أبى ظبى وقطر ودبى تدعى (وادى الموت) لبناء عاصمة إتحادية حديثة . وهذا المشروع يكلف أموالا طائلة تقدر

بـ ٥٠٠ مليون دينار فضلا عن تضييع الوقت ، كما أن المنطقة الجديدة بعيدة عن العمران ، وأختيرت أبو ظبي عاصمة مؤقتة ، حيث أصبحت مستمرة كعاصمة لدولة الإمارات فيما بعد .

ولم تـكن هذه المشا كل الثلاث هي التي واجهت الاتحاد فحسب وإنما أضيفت إليها قائمة أخرى مكونة من أربع مشا كل أثيرت الأولى أثناء عقد لجنة الميزانية المنبثقة عن أجتماع نواب الحـكام . أما الثلاث الأخرى فقد أعترضت سبيل الوفد المشترك للمساعي السعودية الـكويتية وقدم بشأنها مقترحات . وسنعرض أولا للملابسات التي نشأت فيها هذه المشا كل المتفرعة .

(أ) اجتماع نواب الحـكام(١) :

لم تقتصر مساعي تـكوين الاتحاد على أجتماعات الحـكام بل عقدت إجتماعات فرعية مثلت فيها الإمارات بواسطة نواب الحـكام . فاجتمع نواب الحـكام في إمارة أبو ظبي بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٧٠ ، وذلك لتذليل بعض العقبات التي تقف حائلا دون إجتماع خامس للحكام بعد إجتماعهم الرابع والذي أنفض فجأة بسبب أقتحام المندوب البريطاني قاعة الاجتماع في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٩ .

ومما جاء في المذكرة البحرينية التي قدمت في هذا الاجتماع ما يلي :

« أن إتحاد الإمارات قد مضى عليه ما يزيد على سنتين ولم يكمل شـكله القانوني لأعلان دولة إتحادية فيدرالية أو حكومة إتحادية مركزية ذات كيان وشخصية قانونية حيث أن المجلس المؤقت والأجهزة واللجان المتفرعة قد أستنفدت على أكمل وجه مهامها لاستـكمال دراسة التشريعات والأنظمة »(٢) .

---

(١) مذكرة البحرين في مؤتمر نواب الحـكام — المصدر . مجلة « هنا البحرين » عدد يوليه سنة ١٩٧٠ .

(٢) اجتماع نواب الحـكام ، المذكرة البحرينية ، المصدر . مجلة « هنا البحرين » ، عدد يوليه ١٩٧٠ .

أذن تدعو البحرين إلى تـكوين حكومة إتحادية بالشـكل القانوني الذي أكدت فيه إتفاقية دبي بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٦٨ .

وقد توصل نواب الحكام في إجتماعهم إلى تشـكيل لجنتين :

١ ـ لجنة خاصة بوضع الميزانية الاتحادية .

٢ ـ لجنة فنية لدراسة الدستور الاتحادي .

أما لجنة الميزانية الاتحادية فقد عقدت إجتماعها في البحرين في شهر يوليو ١٩٧٠ وتوصلت إلى تقدير ميزانية اتحادية تعادل ١٩ مليون دينار بحريني منهـا ٩ ملايين للدفاع .

وتبلغ مساهمة كل إمارة في هذه الميزانية ١٠ ٪ من دخل تلك الامارة من النفط والعائدات الأخرى .

أما بخصوص اللجنة الثانية وهي اللجنة الفنية والمخولة بوضع دستور إتحادي فقد عكفت على دراسة مشروع الدستور المؤقت الذي خرجت ووضعته لجنة الدستور المـكونة من ثلاثة خبراء عن البحرين وقطر وأبو ظبي ، إلى جانب المشروع الآخر الذي وضعه الخبير الدستوري وحيد رأفت ، جعلها تتواصل صيغة ثالثة وجديدة مقتبسة من المشروعين السابقين ، وهذه الصيغة مكونة من ١٥٣ مادة إلا أن اللجنة لم تتواصل إلى حـل بشأن ثلاثة أمور وهي بالأساس مشا كل الاتحاد الرئيسية وهي :

١ ـ عاصمة الاتحاد .

٢ ـ التصويت في المجلس الأعلى .

٣ ـ التمثيل النسبي في المجلس الاستشاري .

(ب) الاجتماع الثاني لنواب الحـكام :

لقد وصل نواب الحـكام إجتماعهم للمرة الثانية في أكتوبر ١٩٧٠ ولم يكن

الاجتماع الثانى أكثر قدرة على حل المشاكل التى أعترضت الاتحاد ، بالرغم من أن السير وليم لوس الممثل الشخصى لوزير خارجية بريطانيا فى الخليج أبدى نشاطا ملحوظاً فى جولته الأولى التى قام بها فى الفترة التى سبقت انعقاد الاجتماع الثانى لنواب الحكام (أغسطس إلى أكتوبر ١٩٧٠) ، فلابد لنا من أن نتحدث عن جولات وليم لوس ومقترحاته بشأن هذه المشاكل .

(ج) مقترحات وليم لوس :

١ — العاصمة : إقترح وليم لوس أن تكون العاصمة الدائمة للاتحاد موضع دراسة جديدة من قبل الامارات . (دون الاعتماد على مشروع بناء عاصمة تقع فى الحدود بين أبو ظبى ودبى) . وهذا الاقتراح بمثابة محاولة لأذابة المشكلة .

٢ ـ المجلس الاستشارى : أما بشأن المجلس الاستشارى فقد أقترح لوس أن يشمل ٤١ عضوا بدلا من ٣٦ عضوا ، بمعنى أضافة ممثلين أثنين للامارات الأربع الكبيرة وتلك الامارات هى : البحرين ، أبو ظبى ، قطر ، ودبى . وتبقى رأس الخيمة والشارقة بأربعة ممثلين . أما ممثلو الامارات الصغيرة وهى أم القوين ، الفجيرة وعجمان ، فيصبح ثلاثة بدلا من أربعة بدلا من أربعة .

وقد وافقت على اقتراحه هذا الامارات الكبيرة بينما لم يجد قبولا من الامارات الصغيرة .

٣ — قاعدة الاجماع : أقترح وليم لوس وسيلة للخروج من مشكلة الاجماع ، وهى أن تبقى قاعدة الاجماع سارية عند التصويت على أى قرار فى المرة الأولى فإذا لم تتم الموافقة يعاد التصويت عليه وفى هذه الحالة يؤخذ الرأى بالأغلبيه ، على أن تكون أصوات الإمارات الأربع من ضمن هذه الأغلبية . وقد رفضت الامارات الخمس الباقيه هذا الاقتراح لأنه بمثابة حق الفيتو للامارات الكبيرة .

والحقيقة أن مهمة ممثل وزير خارجية المملكة المتحدة الخاصة بوضع حلول للعقبات التى واجهت مشروع الاتحاد لم يكتب لها النجاح ، إلا أن ذلك لا يعنى نهايه المطاف بالنسبة لجولات وليم لوس . فقد واصل المندوب البريطانى جهوده وجولاته بعد المساعى الكويتية ـ السعودية ، بجولتين استطلاعيتين إلى المنطقة .

المساعى السعودية / الكويتية :

على أثر فشل أو عدم التوصل من قبل المندوب البريطانى إلى حل بشأن المشاكل العائقة لقيام الاتحاد جددت كل من السعودية والكويت مساعيهما للتوفيق بين وجهات النظر .

وقد بدأ الوفد جولاته فى الفترة ما بين ١٦ ـ ٢٢ يناير ١٩٧١ ، برئاسة وزيرى خارجية البلدين . وقد شملت زياراته الإمارات التسع الأعضاء فى الاتحاد المقترح ، وبعد المباحثات التى أجراها سافر الوفد إلى كل من السعودية والكويت . ثم تقدم فيما بعد بسبعة مقترحات فى زيارته أو جولته للمرة الثانية .

المقترحات السعودية/ الكويتية :

تناول وفد المساعى مقترحات أربعة بشأن المشكلات الرئيسية التى أعترضت الاتحاد ، وهذه المشكلات هى : التصويت ، العاصمة ، التمثيل فى المجلس النيابى أو الاستشارى ، ثم إسهام الإمارات فى ميزانية الاتحاد .

كما أضيفت ثلاث مسائل أخرى لم تكن خلافية فى الأصل وإنما أثيرت أثناء المناقشات وهى : ١ ـ توحيد القوات . ٢ ـ شؤون الجمارك . ٣ ـ التمثيل فى المنظمات الدولية .

وقد تقدم الوفد فى جولته الثانية بسبعة مقترحات لحل هذه المشاكل السبعة ، وهذه المقترحات هى :

١ - بشأن مشكلة التصويت :

اقترح الوفد تعديل المادة (١٤٩) من الدستوروالخاصة بالتصويت الإجماعى على القرارات ، على أن تصدرقرارات المجلس أثناء اجتماعاته وأن لم يصدر بها قرار لأمر ما ، تترك خلال شهر ، فإذا أقرها المجلس عقد ذلك بسبعة أصوات ضد صوتين أقرت النتائج .

٢ - التمثيل فى المجلس الاستشارى :

يشكل هذا المجلس من ٤ مواطنين عن كل إمارة كما هو مذكور فى المادة (١٤٥) من الدستور المؤقت للفترةالانتقالية . كما يدعو الوفد إلى إجراء إحصاء رسمى على أن تأخذ نتيجته بعين الاعتبار . وبالحقيقة فإن البحرين بادرت فى إجراء إحصاء سكانى فى مارس ١٩٧١ .

٣ - العاصمة :

لقد نصت المادة (٩) من الدستور المؤقت على ثلاث نقاط بشأن العاصمة[٣] . على أن الوفد المشترك تقدم بإقتراح وسط بصيغ المادة المذكورة بشكل آخر :

« عاصمة الاتحاد هى المقر الدائم لجميع سلطاته ، وميثاقه وأجهزته ، ويحدد الدستور الدائم للاتحاد تلك العاصمة وكل ما يتعلق بها . ويختار المجلس بقرار منه العاصمة المتحدة » ويضيف الإقتراح إلى إبقاء « أبو ظبى » عاصمة مؤقتة لفترة الانتقال .

---

(٣) المادة ٩ من الدستور .
(١) يكون المقر المؤقت للاتحاد فى أبى ظبى .
(٢) ينشأ المقر الدائم للاتحاد فى منطقة تمنحها للاتحاد أمارتا أبى ظبى ودبى على الحدود بينهما .
(٣) تشكل لجنة من الفنيين لتحديد أنسب نقطة على الحدود بين أمارتى أبو ظبى ودبى لإقامة المقر الدائم للعاصمة .

٤ - الميزانية الاتحادية :

الإسهام الذى اقترحه الوفد تعديلا للمادة (١٢٨) من الدستور المؤقت والداعية إلى تخصيص نسبة معينة من موارد الإمارات السنوية ، لتغطية نفقات الاتحاد ، وبالقدر الذى يحددها قانون الميزانية .

غير أن الوفد اقترح الإسهام مراعاة لدخل كل إمارة ولعدد سكانها ، لأن لجنة الميزانية اقترحت ١٠ ٪ من دخل كل إمارة فمعنى ذلك أن تساهم أبو ظبى وحدها بـ ٥و٧ مليون دينار من ١٩ مليون دينار خصصت كميزانية اتحادية .

٥ - الجيش الاتحادى :

أما بخصوص الجيش الاتحادى والسياسة الدفاعية ، فقد اقترح الوفد تعديل المادة (٦٤٣) من الدستور المؤقت والخاصة بحق الإمارات فى الاحتفاظ بقوات مسلحة فيصبح من حق الاتحاد فقط انشاء قوات مسلحة . أما الإمارات فيحق لها إنشاء قوة أمن داخلية .

٦ - السيادة الاتحادية على الموانىء والجمارك :

نصت المادة (١٢٠) من الدستور المؤقت على إعطاء الاتحاد السيادة على الموانىء والجمارك . وقد أضاف الوفد إلى هذه الاختصاصات اختصاصات أخرى تتعلق بالتنظيم والاستيراد والمياه الإقليمية واستغلال الثروات الطبيعية وتنظيم الملاحة وشؤون الطيران . وأن تنزع هذه السيادة من الإمارات منفردة لتشرف عليها السلطة الاتحادية .

٧ — انفراد الاتحاد بالخارجية والعلاقات الدولية :

لقد رأى الوفد تعديلا للمادة (١٢٤) والتى تعطى بموجبها الأعضاء الحق فى الانضمام الى المنظمات الفنية الدولية كالأوبك وغيرها ، بحيث يصبح التمثيل للاتحاد ولا يجـوز التمثيل الفردى وبحيث تصبح للأمارات الحق فى عقد اتفاقيات محدودة ذات طبيعة إدارية ومحلية لا تتعارض مع مصالح الاتحاد .

هذه هى النقاط الرئيسية فى المقترحات الكويتية السعودية ، ويلاحظ أنها جاءت بمثابة تأجيل لحل حاسم لأهم النقط الخلافية وتركزت المقترحات حول الفترة الانتقالية ، وتركت البت فى الخلافات لما بعد صدور الدستور الدائم .

ردود الإمارات على المقترحات

أما ردود الإمارات على هذه المقترحات فجاءت متفاوتة ، فالبحرين وافقت على جميع البنود بصفة عامة ولو أنها أضافت فى ردها توضيحات هامة إذ لم يكن بوسعها أن تتقبل المقترحات السعودية الكويتية بما تنطوى عليه من تأجيل للمشاكل تشاركها الشارقة وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة .

أما قطر فقد أجلت الرد حيث جاء فيما بعد مطولا وصيغ بطريقة انشائية ممتازة ولكنه لم يؤد إلى نتيجة .

وقد تحفظت أبو ظبي على الرد ، أما دبى فلم ترد .

ويتلخص رد البحرين فى الإجابة التالية :

١ — أن يكون للامارات التسع تمثيل متساو فى المؤسسات الاتحادية خلال السنوات الأربع الأولى ومن ثم يكون التمثيل على أساس سكان كل إمارة .

٢ — أن تكون أبو ظبي عاصمة مؤقتة للاتحاد حتى يتم الاتفاق على عاصمة دائمة .

٣ — أن يمثل الاتحاد وفد واحد فى اجتماعات الهيئات البترولية والدولية .

٤ — أن تكون للحكومة الإتحادية السيطرة على الجمارك والصادرات والمياه الإقليمية وخطوط الملاحة والطيران فى أجواء الاتحاد .

٥ — أن يكون للاتحاد قوة دفاع واحدة .

٦ — أن تكون القرارات فى أول اجتماع للامارات بالإجماع ، أما إذا أعيد طرح موضوع بعينه فى اجتماع آخر فتكون القرارات بأغلبية سبعة أصوات.

٧ — أن تساهم الإمارات فى ميزانية الاتحاد على أساس حجم الدخل القومى لكل إمارة وعدد سكانها(٤) .

الخلاصة :

لقد بذلت مساع عديده للتغلب على المشاكل الثلاث التى طرحناها بالإضافة إلى مشاكل تولدت أثناء المساعى ،لتضيف حواجز أخرى من شأنها إعاقة العمل الإتحادى .

وفى سبيل تذليل العقبات بذلت جهود ممثلة فى اجتماعى نواب الحكام بتاريخ يونيو وأكتوبر من عام ١٩٧٠ ، وجهود بريطانية ممثلة فى جولات السير وليم لوس الممثل الشخصى لوزير خارجية بريطانيا فى الخليج قبل وبعد انعقاد مؤتمر نواب الحكام الأول .

كذلك بذلت مساع سعودية — كويتية مشتركة ، وتقدمت بمقترحات وحلول لهذه المشاكل .

وكان الهدف من كل هذه المساعى تذليل العقبات التى تقف حائلا دون عقد إجتماع للحكام والذى من شأنه أن يؤدى إلى التصديق على الدستور المؤقت وإعلان دولة الإتحاد(٥) .

---

(٤) وثائق اتحاد الامارات . الملف الخاص بوجهة نظر البحرين فى المسائل والمقترحات . المصدر . سكرتارية حكومة البحرين يوليه ١٩٧٠ .

(٥) « الأعلان عن دولة الاتحاد أصبح قريبا » — السياسة الكويتية العدد ٨٥٧ بتاريخ ٢٩/ ١٨ / ١٩٧٠ .

موقف البحرين من الاتحاد :

لقد أوضح أمير البحرين موقف حكومة بلاده من الإتحاد فى كلمة له سبقت الإعلان بدولة البحرين ، حيث شرح الأسباب التى عرقلت المسيرة الإتحادية ودفعت البحرين إلى إتخاذ خطوة الاستقلال .

كما أكد ترحيب البحرين بالإنضمام مستقبلا لأى إتحاد للإمارات إذا قام على أساس دستورى سليم (٦) . وسنتناول موقف البحرين بشىء من التفصيل حين نعرض بيان الاستقلال .

إذا نستطيع أن نقول أن الباب لم يقفل من جانب البحرين فى وجه المساعى الاتحادية السليمة .

كما أن البحرين كانت أكثر الإمارات تعاوناً مع لجنة المساعى السعودية الكويتية المشتركة ، وقبلت بأدنى حد من الحلول . وقد بينا رد البحرين على المقترحات فى هذا العرض . كما أن حكومتها شاركت فى جميع مراحل المباحثات التى بدأت فى فبراير ١٩٦٨ ، وانتهت فى أكتوبر ١٩٧٠ دون الوصول إلى نتيجة حاسمة .

وسنتناول فى الفصل السابع الظروف التى دفعت البحرين إلى إعلان إستقلالها بعيدة عن الاتحاد الذى أعلن بالفعل فى ٢ ديسمبر ١٩٧١ .

---

(٦) بيان الاستقلال فى الفصل السابع .

الفصل السابع

إستقلال دول الخليج الثلاث وسلطنة عمان

يعتبر عام ١٩٧١ هو عام الاعلان الرسمى لاستقلال دول الخليج الثلاث فى دولة البحرين والتى أعلنت عن استقلالها بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٧١ دولة قطر والتى أعلنت إستقلالها بتاريخ ١ سبتمبر ١٩٧١ ، دولة الإمارات العربية بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٧١ ، وسلطنة عمان فى نفس الفترة .

وسنتحدث فى هذا الفصل عن دخول هذه الدول مجلس التنظيم والعلاقات الدولية .

على أن نسبقه بمبحث أول خاص بعرض موضوع البحرين فى المنظمة الدولية فى الفترة من مارس عام ١٩٧٠ .

المبحث الأول

موضوع البحرين فى المنظمة الدولية

نظراً لتغير الأحداث الدولية ، وخصوصاً قرار بريطانيا ، الداعى إلى الإنسحاب من المنطقة ، فى أواخر عام ١٩٧١ ، تغير موقف الشاه من قضية البحرين .

فما هو هذا التغيير ؟ وما هى سياسة إيران الجديدة ، بالنسبة للبحرين . .

إن السياسة الإيرانية الجديدة تجاه البحرين حددتها تصريحات الشاه ، فى نيودلهى فى ٤ يناير ١٩٦٩[1] .

تصريح الشاه :

للمرة الأولى يتصدى للحديث ، رسمياً عن البحرين . يبن أن البحرين ، قد فصلتها بريطانيا عن بلده ، منذ ١٥٠ عاما . وبما أن بريطانيا ، سوف تغادر المنطقة ، فإن الشاه ، بهذه المناسبة يعيد إلى الأذهان مسألة عودة جزر البحرين إلى إيران . إلا أن سياسته الحديثة . كما يقول تتنافى ومبدأ القوة والاحتلال ضد رغبات الشعوب . . ولعل أهم ما فى تصريحات الشاه هى قبوله أى شئ يعبر عن رغبات شعب البحرين ، وذلك تمسكا منه ، بعدم اللجوء إلى القوة ، كما إنه يحذر من عودة بريطانيا إلى المنطقة تحت أشكال أخرى ، ذلك أن أهل المنطقة أو الدول المحيطة بها هى المسؤولة عن حفظ الأمن والسلام .

---

(١) جريدة الأضواء الاسيوعية ، البحرين — العدد ٩٦٧ ، ١٦ /١/١٩٦٩ .
(نقلا عن الجريدة الهندية — /٥/١/١٩٦٩ . indian Express

والواقع أن الشاه قد لمح إلى الحقوق التاريخية ، ولم يتراجع عنها ، ولكنه إعتبر تقرير مصير ، نوعاً من السياسة السلمية لإيران .

وعلى أثر تصريحات الشاه ، تحركت عناصر عديدة للبحث عن صيغة مشتركة ، يمكن التفاهم حولها ، لحل القضية ، وحيث أن بريطانيا ، هى المسؤولة تاريخياً ، مما يجعلها طرفاً أساسياً لحل القضية على المستوى الذى يحفظ مصالحها المترتبة على مقتضيات السياسة الجديدة لديها ، وذلك دون الإساءة إلى علاقاتهامع إيران . وقد إتخذت بريطانيا من تصريحات الشاه فى نيودلهى وإلتزامه بعدم اللجوء إلى القوة ، وإستعداده المعلن لقبول أى شىء ، يعبر عن رغبات أهل البحرين إطاراً تتحرك من خلاله ، فزار المنطقة الدبلوماسيون البريطانيون للحزب العمالى وحزب المحافظين[٢] . كذلك قامت السعودية والكويت بنشاط ملحوظ للوصول إلى الصيغة المطلوبة لحل القضية ، فقد قام مستشار الملك السعودى السيد كمال أدهم بزيارات إلى كل من البحرين وإيران والكويت بعد إجتماع جدة الشهير بين الشاه والملك السعودى فى أكتوبر ١٩٦٨ ، على فقرات متقاربة[٣] . كما كانت زيارات وزير الدفاع الكويتى إلى كل من البحرين وإيران والسعودية من العوامل التى ساعدته على الخروج بشكل أرضى الأطراف المعنية .

وعلى هذا الأساس جاءت الصيغة الأخيرة لحل قضية البحرين بعد مشاورات ثلاثية بين بريطانيا وإيران رسمياً وحاكم البحرين بشكل غير رسمى[٤] .

والواقع أن الشاه أراد أن يكسب مركزاً وتطلعات جديدة فى المنطقة ، وفى نفس الوقت إتبع سياسة تتفق وما يراه مناسباً لهيبته الإمبراطورية ، دون إشعار شعبه بالخذلان[٥] .

---

(2) Guardian London, Sep. 20/1969.

(3) Financial Times Oct. 1971 p. 3.

(4) Guardian, London, Martin Wall Acott, March 23/1970.

(٥) انى مستعد لحل مشكلة البحرين كما تريدون ولكن فى مقابل ضمان على قيام أنظمة عربية معتدلة فى جوارى بمنطقة الخليج . كما أنه يضيف فى مكان آخر « إننا =

تقارب وجهات النظر بين بريطانيا وايران :

رغم إنتماء كل من بريطانيا وإيران إلى عضوية الحلف المركزى ، فإن ذلك لم يحل دون وقوع خلافات فى مسائل الخليج ، وقد أخذت تلك الخلافات تزول منذ أن أعلنت بريطانيا قرارها بالإنسحاب . والواقع أن بريطانيا بادرت مقتنعة بأن إيران بإعتبارها أكبر الوحدات السياسية الواقعة على شواطىء الخليج تشكل عامل إستقرار هام بالقياس إلى المنطقة العربية المجزأة . فقد بدأت وجهات النظر البريطانية الايرانية فى التقارب بشأن البحرين أثناء الزيارات التى قام بها الدبلوماسيون البريطانيون فى أوقات متفاوتة من عام ٦٩ و ١٩٧٠ . فقد زار المنطقة ، جورج براون ، من حكومة العمال ، والمستر ستيوارت ميل وزير الخارجية والمستر هيث الزعيم المحافظ (ورئيس الوزراء) . وقد إعتبرت زيارة هؤلاء إلى إيران ضرورية وهامة ، باعتبار إنها طرف أساسى ، فى قضايا الخليج عامة ، والبحرين خاصة . إلا أن المستر ستيوارت ، والذى اختلف مبدئياً ، مع إدعاء إيران بأن البحرين جزء منها أيد وجهة النظر الإيرانية ، فى أخذ رأى السكان دون تحديد الأسلوب[٦] . فالواقع أن الشاه ، كان يريد من وراء سياسته الجديدة فى المنطقة ، أن يشترك فى تقرير مصير هذه البقعة من العالم ، وأن تكون فى بلده ، بعض الإمتيازات ، التى من شأنها أن تحافظ على الأمن والسلام فى منطقة الخليج ، على أنه من المفهوم أن الأمن والسلام بالنسبة للشاه لا تعنى سوى

= حين يتعين علينا أن نتفاهم مع الملك السعودى على اعتبار أن البحرين عربية يتحتم علينا واجب اقناع شعبنا بأن هناك ظروف دولية أملت هذا التغيير » .

مجلة الأسبوع العربى ، بيروت ، أبريل ١٩٧٠ (نسب السيد كمال أدهم هذه الأقوال الى الشاه خلال اجتماع جدة) .

(٦) زيارة جورج براون الى المنطقة (الخليج) بتاريخ ٢٩ / ٢ / ٦٩ – ١٩٦٩/٣/٧ ، زار خلالها الكويت — إيران – البحرين – أبو ظبى – السعودية .

زيارة ايفان لورد ١٩٧٠/٤/٣٠ .

M. Wall Acott, «Anglo persian plan to safe guard the Gulf», Guardian, London, 23/3/70.

تحديد موقفه من مسائل الخليج ، بما يتناسب ومصلحة إيران ، وهو نفس المفهوم الذى ينطبق كذلك على العلاقات المتوترة والمشاكل الشائكة والتى كانت بينه وبين العراق (*) .

ويريد الشاه أن يجعل حدوده آمنة وظهره محميا من الدول المجاورة ، وإيجاد نظم صديقة تتعامل مع إيرن من خلال ضمان وتفاهم مشترك .

وعلى هدى السياسة الإيرانية الجديدة ، بدأت دول المنطقة فى التحرك فى كل الإتجاهات ، منها أولا : تحرك المملكة السعودية فى إجتماع جدة ١٩٦٨ مع إيران ، ثم التحرك الكويتى ، والأجهزة الدبلوماسية الكويتية ، فى لندن وطهران ، تمهيداً لحل قضية إنتماء البحرين القومى .

وأصبحت البحرين أيضاً تتحرك ضمن الموضوع مع الدول الغربية ، وقد قام شيخ البحرين من أجل ذلك ، بزيارة العواصم الأوروبية ، لندن وباريس ثم واشنطن فى سبتمبر ١٩٦٩[٧] .

التمهيد لتقصى الحقائق :

لقد طرحت ثلاثة حلول لقضية البحرين :

١ — مبدأ الإستفتاء : والذى لمح إليه الشاه ، فى مؤتمره الصحفى فى نيودلهى ١٩٦٩ . إلا أن البحرين لا يمكن أن تتقبل هذا المبدأ على أساس إنه تشكيك فى عروبة البحرين وبالتالى يؤخذ كسابقة خطيرة يشجع أية دولة كبيرة بالمطالبة بأية دولة صغيرة على أساس تاريخى أو سكانى . مما يعرض إسقاط حق الدولة فى قوميتها العربية .

فكيف لإمارة مثل (دبى) أن ترفض مبدأ إستفتائى عمات البحرين به

(*) لقد بينا فى مكان آخر الوجه الجديد للعلاقات العراقية الإيرانية .
(٧) الأضواء ، البحرين ، أكتوبر ١٩٦٩ ، ، ايجاد حل مشرف لقضية البحرين .

كسابقة ، وحينئذ يكون مصير الخليج كله فى مهب الريح وليس البحرين فقط[٨]

٢ — مبدأ تصفية الإستعمار : وقد عرضت إيران طرح الموضوع على لجنة تصفية الإستعمار والمعروفة بلجنة الـ ٢٤ . والذى بمقتضاه تتولى اللجنة حل القضية كما حدث فى عدن . البحرين ليس بلداً (مستعمراً) وإنما تربطها علاقات خاصة مع بريطانيا مما يخرج هذا الموضوع عن نطاق لجنة الـ ٢٤ [٢٩] . ولم تجد هذه الفكرة تأثيراً لدى أى من الأطراف المعنية .

٢ — تحكيم محكمة العدل الدولية : أما الحل الثالث فهو رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية ، وهذا بالطبع ليس من اختصاص المحكمة فليست هناك مشكلة قانونية بين العرب وإيران حتى تنظر فى حلها المحكمة كما حدث أثناء تأميم البترول فى إيران عام ١٩٥١[١٠] .

إلا أن الدول العربية المعنية (السعودية والكويت والبحرين) تجنبت هذه الحلول الثلاثة واقترحت تكوين لجنة لتقصى الحقائق ، يتولى السكرتير العام للمنظمة الدولية تشكيل أعضائها[١١] إلا أن يوثان لم يجد ضرورة لتكوين مثل هذه اللجنة واقترح بدلا من ذلك أرسال مبعوث شخصى عنه يذهب إلى البحرين ليستقصى الحقائق ويجتمع بالأهالى ثم يكتب تقرير إلى السكرتير العام

(٨) من المعروف أن القسم الأكبر من سكان أمارة دبى أيرانيون جاءوا عن طريق الهجرة والتسلل .
(٩) لجنة الـ ٢٤ ما هى ، وماذا تعمل (من كتيبات مركز الأمم المتحدة بالقاهرة) أن هذه اللجنة مكونة من ٢٤ شخصا تهتم بشؤون الدول المستعمرة وتحاول مساعدتهم وحل مشاكلها ثم الوصول بها الى الاستقلال .
(10) Nassrolla Fatimi, Oil Diplomacy, New York, 1950, p. 289
(قضايا تأميم النفط الايرانى ص ٢٨٩) .
(١١) أن تشكيل لجنة دولية يحتاج الى موافقة مسبقة من مجلس الأمن والجمعية العمومية — وهذا ما جعل يوثان يحسم الخلاف بارسال مبعوثه الشخصى .

للمنظمة الدولية ، ويرفع بالتالى إلى مجلس الأمن ليسجل كوثيقـــة دولية تعلن إيران بها(١٢) .

مراحل القضية فى المنظمة الدولية

الرسائل السرية المتبادلة بين ايران وبريطانيا :

فى ٩ مارس ١٩٧٠ تلقى الأمين العام رسالة من مندوب إيران فى الأمم المتحدة يطلب منه بذل مساعيه للتعرف على رغبات شعب البحرين، وذلك بارسال مندوب شخصى إلى هناك لأداء هذه المهمة .

وقد سلمت بواسطة الأمين العام نسخة من هذه الرسالة إلى ممثل بريطانيا . ثم استلم الأمين العام رسالة جوابية من مندوب بريطانيا بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٧٠ ، يعلن فيها موافقة حكومته على اقتراح ممثل حكومة إيران بارسال ممثل شخصى للأمين العام لدى البحرين ليتعرف على رغبات الشعب هناك . وعلى هذا الأساس عين السكرتير العام السيد ونسبير جويشياردى رئيس مكتب الأمم المتحدة فى جنيف ومساعده (أى مساعد الأمين العام للمنظمة الدولية) .

وعلى أساس الرغبة المشتركة بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية ، جاءت رسالة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة المستر ثان ، توضح بأن الأطراف المختصة

---

(١) رسالة مندوب إيران :

On the 9th of March 1970 the Secretary General recieved from the Permenant Represenative of Iran a letter presented in its first Pargraph, the request for his good offices as follow;

«Following conversations between your excellency and my self, I have the honour to state that the Government of Iran formally requests your Excellency to exercis of the good offices with a view to ascertaning the true wishes the people of Bahrain by appointing a personal Representative to Carry out the mission.

---

(12) «Tehran A proves U. N. Meditation on Bahrain.» Times, London, 29/3/1970.

بقضية البحرين (إيران وبريطانيا) تريدان الوصول إلى حل عن طريق إرسال ممثل شخصى لدى البحرين ييتعرف على رغبات الشعب هنـاك . وعلى هـذا الأساس عين السكرتير العام السيد ونسبير جويشيار دى(*) رئيس مكتب الأمم المتحدة فى جنيف ومساعده (مساعد الأمين العام للمنظمة الدواية) (١٣) .

ب — رسالة المندوب البريطانى :

On the 20th, of March 1970, the Secretary General recevied from the Permenant Representative of the United Kingdom in the Third paragraph confirm, that the Government of the United Kingdom also wishes, the Secretary General to exercise his good offices in the matter, the paragraph read as follow:

«I am Authorized, on behalf of the Government of the United Kingdom to inform your excellency that proposal of the Imperial Government of Iran that your excellency should send a representative to acertain the wishes of the people of Bahrain (14).

من هو ونسبير جويشياردى :

هو دبلوماسى ايطالى شغل مناصب عديدة فى بلده منها وكيل وزارة الخارجية الإيطالية وسفير إيطاليا فى عدد من بلدان أوروبا . وقد عين رئيساً لمكتب الأمم المتحدة فى جنيف عام ١٩٦٥ . ومساعداً للامين العام للأمم المتحدة فيما بعد . وانتدب ليمثل يوثان فى لجنة تقصى الحقائق فى البحرين عام ١٩٧٠ .

ج — رسالة الأمين العام للمنظمة الدولية :

«Having redarded to the problem created by differing Views of the darties concerned about the status of Bahrain and the need to find a sloution to this problem in order to create an atmosphere of traqulity, stablity and friendli-ness, through the Area, the Secretary General of the United Nations is requested by parties concenred to send a bersonal Representative to ascerrtin the wisher of the people of Bahrain.

The Secretary General hal defignated Mr. Vittorio Wispera Gueccardi, under Secretary General and Director General of the Nations offices at Geneva (15)

---

(13) « Vittorio Guicciardi, U. Than's special envoy visits Bahrain, on faci finding Mission, U N. Monthly, New York, 1 April 1940, p. 2498.

(14) United Nations, Security Council, S/RES-1978 C 1970]11 May 1970, 2/5/9726 p. 2.

(15) Dister. General. S/RES 1970, 11/5/1970, 1/5/1726.

موقف البحرين من البعثة :

يتضح موقف البحرين من الرسالة الهامة التي وجهها مجلس الدولة إلى المواطنين عن طريق الأذاعة فى بيان ٢٩ مارس ١٩٧٠ . وجاء فيها « أن الموقف الإيرانى هو من الأمور التي يجب معالجتها جذريا ، لا باعتبار ذلك مسألة تخص البحرين فحسب ، بل لضمان مستقبل المنطقة » . ثم يمضى البيان البحرينى ليقول : « أن تأكيد عروبة البحرين من المسلمات البديهية التى لاتترك مجالا لأى ادعاء. ومع ذلك فأن البحرين إيمانا منها بالمنظمة العالمية توافق على قرار الأمين العام بارسال مندوب عنه لتقصى الحقائق ليستطيع رفع تقريره إلى مجلس الأمن الدولى ليصدق عليه كوثيقة دولية تضع حداً نهائياً للخلاف: ثم يمضى البيان ليشير إلى أن ممثل الأمين العام المستر وتسبير سيصل البحرين ومن واجبنا حفظ النظام وحسن الاستقبال لتتمكن البعثة من أداء واجبها[١٦] .

وبناء على « الجهود المشتركة فى المنظمة الدولية » قدم وزير خارجية إيران بياناً فى جلسة خاصة عقدها المجلس بينما كان المندوب الدولى فى طريقه إلى البحرين أوضح فيها الأسباب التى دعت إلى اتخاذ هذه السياسة السلمية من قبل حكومة الشاه والتى دعته إلى اللجوء للمنظمة العالمية .

(١٦) نص البيان فى الجريدة العدد ٩٢٨ من أبريل ١٩٧٠ .
كذلك فى الملحق رقم (٨) .

بيان المجلس الايرانى بشأن البعثة[١٧]

ألقى وزير خارجية إيران بياناً له أمام المجلس جاء فيه :

« أن السكرتير العام للأمم المتحدة قد قبل اقتراح إيران ببذل مساعيه من أجل استطلاع الميول العميقة والآمال الحقيقية لسكان البحرين على أساس قانونى يرضى به العالم .

ثم يستعرض وزير خارجية إيران أمام المجلس مراحل الجدل التى مرت بها قضية البحرين ثم يبين وجهة نظر إيران التى أوضحتها المذكرات والاحتجاجات السابقة ويخلص من ذلك كله إلى أن عام ١٩٧١ هو عام الانسحاب البريطانى منطقة أو بالتالى فإن إيران قادرة على أن تحتل جزر البحرين بالقوة ، إلا أنه يضيف قوله :

« أن تغيرات أساسية قد حدثت فى تشكيل سكان البحرين خلال الفترة الطويلة التى خرجت منها البلاد عن حكم إيران ولا بد أن تكون هذه الفترة قد تركت أثراً عميقاً فى تحول اتجاهات السكان . ثم يستشهد وزير الخارجية الإيرانى بتصريحات الشاه فى نيودلهى التى أوضحت أن سياسة إيران مبنية على عدم استخدام القوة والحصول على أراض وامتيازات إقليمية ضد ميول ورغبات السكان وقد أجريت الدراسات اللازمة وقررت الحكومة الإيرانية اللجوء إلى منظمة الأمم باعتبارها المرجع الوحيد لتسوية الخلافات الدولية[١٨] .

وهكذا اتفق الطرفان إيران وبريطانيا مع الطرف الأساسى أى البحرين على مبدأ واحد هو الذى يأخذ فى الاعتبار رغبات شعب البحرين .

(17) «Iran Government, Wins confidence Vote on Bahrain Question.» U.N. Monthly Reports, op. cit, p. 2449.

(١٨) جلسة مجلس النواب (المجلس) الايرانى بتاريخ ٣٠/٣/١٩٧٠ ، نقلا عن صحيفة « كيهان » الايرانية — ٣١ / ٣ / ١٩٧٠ .

(ج) وصول المندوب الدولى الى البحرين :

بعد أن اتضحت وجهة نظر الأطراف المعنية مباشرة بقضية البحرين ، أعنى بذلك رغبات شعب البحرين ثم موقف حكومتى إيران وبريطانيا ، وصل إلى البحرين المندوب الدولى ترافقه بعثة مكونة من ستة أشخاص دوليين : اندونيسى فرنسى ، ايرلندى ، هندى ، أردنى . أما المندوب الدولى فهو إيطالى الجنسية .

وقد وصلت البعثة إلى البحرين بتاريخ ٣١ / ٣ / ١٩٧٠ واستمرت طيلة ٢١ يوما استطاعت خلالها تقصى آراء ممثلى ١٥٠ ناديا وجمعية ومؤسسة ودائرة(١٩) .

وحدد المندوب الدولى المهمة التى جاء من أجلها فى بيان له ألقاه فى مطار حيث قال :

« أن هدفه هو القيام باداء مهمة واضحة ومعينة ليستطيع رفع تقرير عن أعماله إلى السكرتير العام للمنظمة الدولية بصفته ممثلا شخصياً عنه وذلك تلبية لرغبة كل من إيران وبريطانيا باعتبارهما عضوين فى المنظمة يلتزمان بميثاقها وأن حل مشكلة البحرين سوف يؤدى إلى جو من الاستقرار والصداقة . وعلى هذا الأساس شكل يوثان هذه البعثة ليتأكد من رغبات شعب البحرين » .

كما أكد السيد ونسبير بأنه سيلتقى بالهيئات والمنظمات والجمعيات والمؤسسات وكذلك المواطنين وبين أنه يرحب بأية زيارة أو اتصال فى مكتبه بحرية تامة . ثم انهى كلمته بأن كل مايعنيه هو التحقق من رغبات شعب البحرين بشأن القضية التى هى موضع البحث ، وأنه سوف يقوم بمهمته فى تجرد تام وحياد مطلق دون التدخل فى شؤون أهل البحرين اليومية(٢٠) .

---

(١٩) نفس المصدر السابق .

(٢٠) ترجم البيان بجريدة أضواء الخليج اليومية بتاريخ ١ أبريل ١٩٧٠ . وقد حصلنا عن نص البيان بالإنكليزية هدية شخصية من المندوب الدولى كمساهمة منه فى البحث .

Inturn I can give you the Firmest assurance that I shall be concerned only with the wishes of the people of Bahrain on the question at issue and perfrom mz task my tsk with complete impar-tiality and of course with out interfing with your daily life.

أعمال بعثة الأمم المتحدة :

استمرت أعمال البعثة فى البحرين ثمانية عشر يوما من (١ — ١٨ أبريل عام ١٩٧٠) . هذا وقد اتصلت البعثة بأكبر عدد من الأهالى يمثل الهيئات الاجتماعية والدينية والرياضية والثقافية حيث أنه لا توجد منظمات سياسية يمكن أن تؤدى هذا الدور(٢١) . وكانت الدوائر الحكومية البحرانية قد رتبت اجتماعات سابقة لموظفيها كى تعدهم لاستقبال البعثة . كما واختارت كل دائرة ومؤسسة وناد المندوبين الذين ينوبون عنها فى الاتصال ببعثة الأمم المتحدة(٢٢) . وكان السؤال الذى يطرح بواسطة وتسبير ويترجم حين الضرورة بواسطة المندوب الدولى الأردنى « كيف ترى مستقبل البحرين » وبعبارة أخرى استقلال أم انضمام إلى إلى إيران . ومع ذلك فقد تصور البعض أن عروبة البحرين هى موضع السؤال لذلك بادروا إلى الإجابة بقولهم أن البحرين عربية ، فكان وتسبير يعيد السؤال باعتبار أن هذا الموضوع ليس وارداً فى أعمال البعثة .

على أن ونسبير لم يقصر اتصالاته على هذه الهيئات الرسمية وحتى يكون أكثر دقة فى التعرف على رغبات السكان دون قيد ودون أية ريبة فى وسائل الاتصال ، فقد أخذ يتجول بنفسه فى المدن والقرى والأندية ، ويفتح الباب ، لكل من

---

(٢١) أنظر الفصل الخاص « بالبحرين بين أجهزة الحماية والتنظيمات المحلية » عن المؤسسات الشعبية (الاندية والجمعيات والصحافة) .

(٢٢) وذكرت أسماء الاندية فى آخر تقرير الأمين العام المساعد التى قدمت إلى مجلس الأمن الدولى للتصديق عليه وعددها ١٠٠ .

يريد الإدلاء برأيه كتابة أو شفاهة (*) ، كما نشر فى الأسبوع الثانى من وصوله إعلانا يوضح فيه استعداده لاستقبال أى شخص فى مكتبه(٢٣) .

وبعد اجراء الدراسات اللازمة سافر المسترونسبير فى ١٩ أبريل ١٩٧٠ وتبعه فى اليوم الثانى بقية الوفد المرافق إلى جنيف لكتابة التقرير ومن ثم رفعه إلى يوثانت السكرتير العام للمنظمة الدولية آنذاك والذى رفعه إلى مجلس الأمن الدولى وصدق عليه كوثيقة دولية .

وقبل أن نتحدث عن النتائج التى توصلت إليها البعثة الدولية وقرار مجلس الأمن الذى صدر بهذا الخصوص أثر التقرير العام الذى قدمه المندوب . وجدنا من الضرورى أن نعرض بصورة سريعة لدور الدول التى يخصها الأمر من تقصى الحقائق ومدى مساهمتها فيه .

دور السعودية :

لقد أشرنا إلى الزيارات التى قام بها مستشار الملك السعودى إلى البحرين واتصاله بالمسؤولين — كما بينا كيف حدث اتفاق مسبق فى جدة (أكتوبر ١٩٦٨) بين الملك فيصل والشاه الإيرانى . بالرغم من أن هذا الاجتماع تناول المشاكل المتعلقة بأمور البلدين إلا أن معظم الحديث دار حول منطقة الخليج ومشكلة البحرين(٢٤) .

(*) لقد زار المندوب الدولى أندية ثقافية على درجات متفاوته (الروترى) العالمى ، ونادى الخريجين ، وجمعية الطفل والأمومة ، نادى قرية سنابس .

لقد أتيحت لى مناسبتين للتحدث شخصيا مع المستر ونسبير :

١ — الأولى حين أدليت باجابة على سؤاله التقليدى .

٢ — حينما زار نادى الخريجين وتحدث مع الجميع ببساطة ووضوح .

(٢٣) نشر السير فى مجلة « المجتمع الجديد » الأسبوعية وجريدة : lajander الصادرة عن شركة النفط بالبحرين بتاريخ ١١/٤/١٩٧٠ .

(٢٤) الطليعة الكويتية نقلا عن فرمان الايرانية بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٦٨ .

فإذا استعرضنا البيان الإيرانى عن الاجتماع لوجدنا أنه لم يوضح موقف الشاه النهائى من البحرين رسمياً ، ولكنه يتضمن « بأن العاهلين أخذا بعين الإعتبار مصالح الآخرين فى المنطقة أى (منطقة الخليج) ، لأن الشعوب الإسلامية يهمها أمن المنطقة(٢٥) .

أما الموقف الرسمى فقد اتضح من تصريح وزير الدولة للشئون خارجية السعودية انذاك السيد عمر السقاف أثناء زيارته لطهران حينما كانت بعثة الأمم المتحدة لاتزال تتقصى الحقائق فى البحرين حيث قال : « أن موقف ايران فى مسألة البحرين هو موقف سلمى ومنطقى وأضاف أن السياسة الحكيمة للشاهنشاه كانت دوما مبعث التقدير(٢٦) .

٢ — موقف العراق :

أبدى العراق فى السنوات الأخيرة اهتماما بشئون الخليج ، إذ كان يعتبر نفسه القطر العربى المتطور الاقرب جغرافيا إلى منطقة الخليج .

وينفرد العراق بتشكيل دائرة خاصة لشئون الخليج ملحقة بوزارة الخارجية وهى توفد باستمرار مندوبها للطواف فى إمارات الخليج . إذبات من الضرورى أن يحدد العراق موقفه من بعثة تقصى الحقائق . فقد فقد أصدرت وزارة الخارجية العراقية بيانا رسمياً بعد زيارة رئيس دائرة خارجية البحرين لجمهورية العراق(٢٧)

---

(٢٥) جريدة فرمان الايرانية ١٨/١١/١٩٦٨ .

(٢٦) تصريحات عمر السقاف فى طهران فى ١٠/٤/١٩٧٠ عن اذاعة راديو الاهواز وكذلك وكالة رويتر للأنباء من الأمم المتحدة (حل حكيم) ٢٩/٣/١٩٧٠ .

(٢٧) أن الجمهورية العراقية تؤكد فى هذه اللحظات الحاسمة وقوفها بكل طاقاتها وامكانياتها الى جانب الشعب العربى فى البحرين ، وأعرب الناطق الرسمى عن أمل العراق بأن يضمن شعب البحرين مستقبله السياسى بعيدا عن مشاريع الحماية والاتفاقات الاستعمارية ، وأكد أن العراق يرى فى الاتحاد المقترح بين البحرين وقطر وامارات الساحل المتصالح السبع الصيغة القومية الكفيلة بحماية كيان المنطقة ومستقبلها السياسى . (عن وكالة الأنباء العراقية ٢/٤/١٩٧٠) .

صوت الخليج الكويتية ٥/٤ / ١٩٧٠ .

مؤكدة وقوفها بجانب إستقلال البحرين ومؤيدة إنضمامها لإتحاد الامارات .

٣ ـ دولة الكويت :

تميل حكومة الكويت بحكم ظروفها إلى ايجاد استقرار سياسى فى منطقة الخليج العربى ، ولذلك فإن مخططها دائماً هو التوسط بين أطراف النزاع على أساس الحلول الوسط ، وبناء عليه فقد قامت الكويت باتصالات مع السعودية وإيران وبريطانيا ، كان لها أثر ملحوظ فى المنطقة الدولية فيما يتعلق بتقريب وجهات النظر والتوصل إلى حل بشأن البحرين .

فالكويت كما نلاحظ تتخذ دوراً جديداً فى المنطقة . فهى الدولة الأولى بالاستقلال سنة ١٩٦١ كما أن امكانياتها المادية وطموحها تدفعها بأن تكون حلقة اتصال فى جميع التحركات التى تقع فى الخليج . فقد استقبلت الكويت الدبلوماسيين البريطانيين الذين زاروا المنطقة كالمستر ستيوارت وجورج براون وهيث تماما كما استقبلتهم السعودية وإيران .

كما أن دولة الكويت أبدت تفهما بخصوص بعثة الأمم المتحدة منذ المراحل الأولى للموضوع وشاركت فى تقارب وجهات نظر الأطراف المعنية ، فأوفدت وزير خارجيتها إلى لندن ، إيران ، البحرين ، وكذلك وزير دفاعها .

الأطراف التى اعترضت على البعثة :

الاتحاد السوفيتى : اعترض الاتحاد السوفيتى شكلا على قيام يوثانت باتخاذ هذه الخطوة دون أن يستشير الدول الخمس الدائمة فى مجلس الأمن .

ورد يوثانت على الاعتراض الروسى قائلا « أن الأطراف المتنازعة قد اتفقت على طريقة الحل مسبقا . وهناك سوابق عديدة حدثت فى الأمم المتحدة وتصرف فيها السكرتير العام .

واستنتج البعض أن اعتراض الاتحاد السوفيتى ربما يكون سابقة يمكن للسكرتير العام استخدامها فى حالات أخرى .

الجبهة الشعبية : أصدرت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج بيانا فى ٢ / ٤ / ٧٠ هاجمت فيه بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق وادعت أن ذلك من مخططات بريطانيا وأمريكا وإيران[٢٨] .

القيادة القومية لحزب البعث : وكذلك أصدرت قيادة حزب البعث (القيادة القومية) فى الوقت ذاته بيانا أوضحت فيه موقفها من بعثة تقصى الحقائق[٢٩] وأبدت عدم ارتياحها لهذه الطريقة والحل .

ففى الواقع أن الاعتراف الدولى بعروبة البحرين لا يمس شعب المنطقة ولا الشعب العربى بأية أضرار وإنما يشكل هذا الاعتراف تكريسا دوليا لعروبة البحرين من أعلى منبر دولى (مجلس الأمن) .

تقرير المندوب الدولى

وبعد أن استعرضنا موقف الدول من وفد تقصى الحقائق ، ننتقل إلى تحليل ما ورد بتقرير المندوب الدولى والطريقة التى عرض بها للتصديق عليه فى مجلس الأمن[٣٠] .

---

(28) U.S.S.R. Opposes U. Thant on Bahrain, U. N. Monthly Ap/Penter, Ap. 6, p. 2498

(٢٩) بيان حزب البعث : «أن ما يجرى اليوم فى منطقة الخليج بصورة عامة والبحرين بصورة خاصة ليس إلا محاولة لتمرير تسوية لصالح التحالف الاستعمارى الصهيونى الرجعى .. ألخ . وأن هؤلاء يريدون عزل البحرين وتفتيت وحدة المنطقة توطئة لتوفير المبررات للاطماع التوسعية الإيرانية .

(30) My consultations have convinced me that the ovsr majority of the people of Bahrain willin to gain recognition of their idenity infull independent and soverign and soverign state free to decite, Its relation with other states.

فقد تناول المندوب الدولى ، المستر ونسبير جوتشياردى ، فى تقريره النقاط التالية :

١ — تحديد مهمته بالبحرين ، وهى التعرف على رغبات شعب البحرين ، وتعرض لذلك فى الفقرات التسع الأولى ، التى تشير ، إلى التعاون بين المندوب الدولى وشعب البحرين .

٢ — أما القسم الثانى، فيتناول الأسس والمعلومات الخاصة بتاريخ البحرين وجغرافيتها . . ومناخها وسكانها . . ثم العوامل الاقتصادية ، وانعكاساتها على التجارة، ثم يتحدث عن البترول ، وعن المشاريع الإنشائية التى تسير عليها البحرين ، واستغرق ذلك قرابة نصف التقرير .

٣ — أما القسم الثالث من التقرير فيتناول الجزء الأساسى من الموضوع ، وهو نشاط البعثة وأعمالها ، ويشير إلى تعاون وتفهم المنظمات والجمعيات والمؤسسات والمواطنين إلى جانب رجال الدين والبلديات مع البعثة . . ثم يبين مساعدة المواطنين له فى أداء مهمته .

٤ — وتشمل الفقرات الأخيرة من التقرير النتائج التى استخلصتها البعثة وهى ما يعنينا بالدرجة الأولى .

تحليل التقرير :

رفع ونسبير تقريره الهام إلى يوثان فى الثلاثين من إبريل ١٩٧٠ ، وأبرز هذه النتائج أنه تضمن إجماع أهل البحرين على نقطتين :

أولا — أن الأغلبية الساحقة ، لسكان البحرين ، تريد إقامة دولة عربية ذات سيادة .

ثانيا — أن تكون البحرين حرة فى تقرير علاقاتها الخارجية(٣١) .

كما رأى البعض الآخر ، إمكانية استمرار العلاقات الخاصة مع بريطانيا ، والتى من شأنها أن تحقق نفس الهدف ، وهو عدم ذوبان البحرين فى دولة عربية أتحادية كبيرة .

كذلك لاحظ ونسبير ، أن الآراء التى استطلعها ، لم تتلون باللون الطائفى ، فقد زاره زعماء السنة والشيعة معا، فلم يلحظ مثلا أن الشيعة لهم ميول خاصة نحو إيران كذلك استطاع ونسبير أن يخلص إلى حقيقة هامة ، وهى أن معظم الأقليات العنصرية من هنود ، وأفريقيين ، وإيرانيين ، قد اندمجوا فى البيئة البحرانية ، وأن عدداً قليلا من الإيرانيين الذين لم يندمجوا فى البيئة البحرانية، هم الذين طالبوا بإيجاد علاقة خاصة مع إيران .

غير أن البعض الآخر من الذين مازال تربطهم بإيران روابط ثقافية ، لم يشاءوا تحدى الرأى العام البحرانى ، بطلب الاتحاد مع إيران ، ورأوا بديلا عن ذلك المطالبة بإقامة دولة مستقلة للبحرين ، مع حذف متعمد لوصف « عربى » لهذه الدولة .

وأخيراً فقد عبر ونسبير عن ارتياحه إلى الطريقة التى استقبل بها فى البحرين والهدوء الذى خيم على البلاد أثناء وجوده بها . وكيف عبرت الناس عن آرائها بنظام ودون تعصب(٣٢) ويمكن أن نفسر هذه الحالة بأنه طالما أنهت مطالب إيران فى البلاد فقد شعر الناس أن جميع العقبات التى تحول دون إقامة علاقات

---

(٣١) أنظر التقرير فى الملحق رقم (٩) .
U. Thant Receives Report of his Enovy to Bahrain, U.N. Monthly op. cit. p. 3202 10 May 1970.

(٣٢) نشير بهذه المناسبة إلى أن الغرفة التجارية تعمدت ضم أحد الايرانيين إلى وفدها كى يثبت لونسبير كيف أن المواطنين من أصل أيرانى يوافقون أو يؤيدون استقلال البحرين .

طبيعية مع هذا القطر وغيره من أقطار الخليج يوم تستقل البحرين ، قد زالت ، وعلى وجه خاص يشعر مجتمع التجار بضرورة توثيق العلاقات مع جميع الأقطار ومن بينها إيران .

عرض موضوع البحرين في مجلس الأمن :

رفع المستر ونسبير جويشياردى الأمين العام المساعد ، تقريره إلى المستر يوثانت الأمين العام للمنظمة الدولية بعد أن أدى دوره باستقصاء رغبات شعب البحرين ، وبعد أن قام السكرتير العام ومساعدوه المختصون بدراسة التقرير ، والنتائج التى توصلت إليها البعثة تقرر دعوة مجلس الأمن إلى الانعقاد ، للتصديق على القرار والذى انتهت إليه البعثة .

وقبل عقد الجلسة الخاصة للتصديق واستصدار قرار مجلس الأمن بشأن البحرين سافر مندوبو البحرين لحضور الجلسة كمراقبين وهم : رئيس دائرة الخارجية بالبحرين (وزير الخارجية حاليا) والمستشار القانونى لمجلس الدولة (وزير الدولة للشؤون القانونية حاليا) وبعض المرافقين .

وقد قام هؤلاء المراقبون بنشاط فى المنظمة العالمية حيث اجتمع الوفد بالمستر يوثانت ومساعديه والمسيو جاك كوسيسكو موريز ـ المندوب الفرنسى بصفته رئيس مجلس الأمن لتلك الفترة[٣٣] . كما اجتمع وفد البحرين مع بقية رؤساء الوفود العربية حيث عقدت المجموعة العربية فى المنظمة الدولية اجتماعا حضره رئيس الخارجية فى البحرين وتقرر على أثره أن يقوم مندوب سوريا فى مجلس الأمن بالتعبير عن وجهة النظر العربية حول الموضوع[٣٤] .

---

(٣٣) مجلة هنا البحرين ، وقائع التصديق على القرار التاريخى ، دائرة الاعلام ، العدد ٢٢١ ، يونيو سنة ١٩٧٠ .

(٣٤) لربما وقع الاختيار على مندوب سوريا لأن سوريا هاجمت مساعى الأمين العام عن طريق الاذاعة السورية وفى جريدة البعث « ماذا تعنى مهمة مندوب الامم المتحدة فى البحرين » لااستقصاء ولااستفتاء .

المصدر جريدة البعث السورية بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢ .

مصادقة مجلس الأمن :

عقد مجلس الأمن الدولى جلسة يوم الإثنين ١١ مايو ١٩٧٠ وتبنى بالإجماع القرار الذى قدمه المندوب الفرنسى « رئيس مجلس الأمن لشهر مايو » :

« أن مجلس الأمن الدولى آخذا بعين الاعتبار رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولى بتاريخ ٢٨ مارس ١٩٧٠ والبيانات التى أدلى بها ممثلا إيران والمملكة المتحدة فى رسالتيهما الموجهتين إلى الأمين العام بتاريخ ٩ و ٢٠ مارس ١٩٧٠ على التوالى ما يلى :

١ ـ يقر تقرير الممثل الشخصى للأمين العام الذى وزع على أعضاء مجلس الأمن برسالة مرفقة بتاريخ ٣٠ أبريل ١٩٧٠ .

٢ ـ يرحب المجلس بما استنتجه وتوصل إليه التقرير وخاصة النص الذى يقول : « أن أغلبية شعب البحرين الساحقة ترغب فى الحصول على اعتراف بهويتهم فى دولة مستقلة ذات سيادة وحرة فى تقرير علاقاتها بالدول الأخرى »[٣٥] .

وقائع جلسة المصادقة على القرار

دعا مجلس الأمن كلا من إيران واليمن الجنوبية[٣٦] وباكستان وهذه الدول ليست أعضاء فى المجلس إلى المشاركة فى الجلسة التى عقدت بتاريخ ١١ مايو ١٩٧٠ وذلك للمصادقة على قرار المندوب الدولى حول البحرين .

---

(35) See the U.N. Report «security council», S/C9772 30A p. 1970/Finding and Concinsions «paragragh 57»

(٣٦) يرجع دعوة اليمن الجنوبية للمشاركة الى موقفها المعارض للجنة تقصى الحقائق فى البحرين ، والذى أوضحناه من بيان الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربى والمؤيدة من حكومة اليمن الجنوبية .

وقد تحدث فى الجلسة ستة عشر مندوبا وحيوا جميعاً قرار مجلس الأمن ، إلا أننا سوف نعرض لكلمات مندوبى بعض الدول التى لها علاقات مباشرة أو معينة مع البحرين .

(ا) مندوب إيران : أشار مندوب إيران السيد مهدى فاكيلى Vikili : إلى أهمية قرار مجلس الأمن الذى وضع نهاية للخلاف الطويل الأمد بين إيران والمملكة المتحدة حول البحرين . ويرى أنه من الأهمية البالغة أن تحل مشكلة البحرين بطريقة تساهم فى خلق جو يساعد على السلام والصداقة والاستقرار حين انسحاب المملكة المتحدة من المنطقة(٣٧) .

ولم يمتدح المندوب الإيرانى كالعادة موقف الشاه بل ترك ذلك لزميله مندوب بريطانيا اللورد كرادون .

(ب) مندوب بريطانيا : واستهل المندوب البريطانى كلمته بالقول « لقد تمت المهمة وبلغ الهدف وتحقق النجاح » وأضاف « بأن المجلس أكد هذا العمل كمثال طيب أمكن فيه التوصل إلى حلول سليمة للخلافات » .

ثم أشار التصريح الهام الذى أدلى به شاه إيران بتاريخ ٤ يناير ١٩٦٩ فى نيودلهى وأعلن فيه قبوله رغبة شعب البحرين فى هذا الأمر ووصف كرادون ذلك بأنه براعة سياسية من الشاه .

ثم شكر جهود كل من الأمين العام للمنظمة الدولية ودور السفيور ونسبير جويشياردى ممثله الشخصى وقل أن ما من أحد يشك فى دقة الاستقصاء الذى قام به الأخير وعدالة استخلاصاته . وهنأ مندوب بريطانيا شعب البحرين الذى

---

(٣٧) لقد صدق البرلمان الايرانى على نتائج التقرير فى جلسة خاصة .

Iranian Parliament Retifies Bahrain Indepen lence. U.N. Mouthly Report op. cit, p. 3206.

أظهر الوقار واللطف والثبات والثقة بالنفس . ثم أشاد بموقف بريطانيا وإيران من القضية ولجوء كل منهما إلى المنظمة الدولية . وأخيراً أثنى على البحرين التى أظهرت إيمانها بالاستقلال والحرية لا فى إدارة شؤونها الخاصة فقط بل فى الحفاظ على صداقاتها الدولية وتوسيع نطاقها .

مندوب المجموعة العربية : لقد وقع اختيار العرب على السيد جورج طعمه مندوب سوريا ليتحدث رسميا باسم المجموعة العربية والذى وصف التقرير بإيجاز شديد حيث قال « أن التقرير يؤكد شخصية البحرين العربية ، وإن أغلبية الذين استشارهم المندوب الدولى أرادوا للبحرين أن تكون دولة عربية وطالب بوضع توصيات الممثل الشخصى للأمين العام موضع التنفيذ وأن يكون ذلك فى أسرع وقت .

(ج) مندوب الولايات المتحدة : قد يكون من المفيد عرض كلمة مندوب الولايات المتحدة نظرا إلى أنه لم يسبق لنا أن تناولنا موقف تلك الدولة من موضوع بعثة الأمم المتحدة لتقصى الحقائق . وقد اعتبرنا موقف الولايات المتحدة متمشيا دائما مع وجهة النظر البريطانية إلا أن المستر Yost مندوب الولايات المتحدة وصف القرار الدولى بأنه بناء جداً . كما أيد رفع القضية أمام مجلس الأمن دون طرحها على الجمعية العامة مؤيداً « هذا الأسلوب على أساس أن مسألة البحرين لا تقع ضمن قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (١٧) أو تحت الفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة(٣٨) .

كما أوضح بأن طريقة الأمين العام كانت مقبولة لدى كل من بريطانيا وإيران .

(د) مندوب الاتحاد السوفيتى : وقد عبر عن موقف الاتحاد السوفيتى

---

(٣٨) الفصل الحادى عشر من ميثاق الأمم المتحدة يشمل « تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى » .

مندوبه الدائم (المستر جاكوب مالك) فى مجلس الأمن مبديا تأييد الاتحاد السوفيتى بعطف على أمانى شعب البحرين ليصبح دولة مستقلة ذات سيادة .

(هـ) مندوب اليمن الديموقراطية : أما مندوب جمهورية اليمن الديموقراطية فقد أكد موقف حكومته، الذى يؤكد أن البحرين جزء لا يتجزأ من الخليج العربى وقد تجلت هوية البحرين وشخصيتها العربية فى تقرير المندوب الدولى .

(و) مندوب فرنسا ورئيس مجلس الأمن : واختتم كلمات المندوبين مندوب فرنسا ورئيس المجلس والذى أوضح ما تم إنجازه فى هذه القضية من توافق مع روح ميثاق الأمم المتحدة، وتثبيت دعائم السلام فى جزء من أجزاء العالم الحساسة . وقد شكر الأطراف المعنية بالموضوع، كما أثبت رئيس المجلس أن الاستنتاجات معقولة، وأن وفد بلاده يرحب بالتقرير، وبين أن هذه قضية خاصة وينبغى أن لا تشكل سابقة .

وهكذا انتهت المشكلة التى شغلت الباحثين فى موضوع الخليج العربى وخصوصا منذ الربع الثانى من القرن العشرين وهى مشكلة المطالب الإيرانية بجزر البحرين بتلك النهاية القانونية التى كرست استقلال البحرين وانتمائها العربى .

وسنتحدث فى المبحث الثانى من هذا الفصل عن الإعلان الرسمى للاستقلال .

المبحث الاول

استقلال البحرين

مقدمة :

إن استقلال البحرين له دلالتان : الدلالة الأولى تمنى تحقيق رغبة شعب البحرين والتى أعلنت فى المنظمة العالمية يوم ١١ مايو ١٩٧٠ .

والدلالة الثانية هى أن البحرين بذلت جهوداً كبيرة للتعاون مع المساعى المبذولة للتغلب على مشاكل الاتحاد، وحين لم توفق هذه الجهود رأت البحرين أن الاستقلال أفضل سبيل .

كما أن استقلال البحرين لم يكن وليد البيان الرسمى لهذا الاستقلال والذى أعلن فى الرابع عشر من شهر أغسطس ١٩٧١ . فالبحرين منذ مطلع الستينات اتخذت خطاً جديداً فى علاقاتها الدولية، وذلك بالمشاركة تدريجياً وبقدر ما يسمح لها وضعها القانونى فى المنظمات الدولية، وهذه المنظمات هى فى الغالب هيئات فنية يمكن أن تفيد قطراً نامياً مثل البحرين فى حقول التعليم والصحة والتغذية والزراعة[١] .

كما شاركت البحرين فى بعض اللجان التابعة للجامعة العربية منها مكتب

---

(١) أشتركت البحرين كعضو مراقب فى اليونسكو عام ١٩٦٦ كما أشتركت البحرين كعضو مراقب فى منظمة الزراعة والتغذية سنة ١٩٦٧، وفى منظمة الصحة العالمية سنة ١٩٦٩ .

— أنظر تقرير المندوب الدولى فى الملحق رقم (٩) .

مقاطعة إسرائيل والذى سرعان ما احتلت البحرين مركزاً رئيسياً فى نظام المقاطعة إذ افتتح بها فرع لمكتب ضابط المقاطعة الإقليمى عام ١٩٦٤ ، كما انضمت إلى معظم اللجان المتخصصة للجامعة فى حقل البترول والاقتصاد والإعلام ومحو الأمية وغير ذلك .

ومن الجدير بالذكر أن هناك ثلاثة مؤتمرات عالمية وعربية انعقدت على أرض البحرين فى الفترة مابين ٧٠ — ١٩٧١ . منها مؤتمر منظمة المدن العربيـة ومؤتمر الآثار الآسيوى الأفريقى وأخيراً مؤتمر السياحة العربى .

ولقد وجدت البحرين نفسها بعد إعلان بريطانيا عزمها على الانسحاب من المنطقة تواجه احتمالين أو اتجاهين للمستقبل :

١ — تـكوين اتحاد مع قطر وإمارات الساحل السبع .

٢ — إعلان الاستقلال .

وقد واجه مشروع الاتحاد هذا مشاكل عديدة تعرضنا لها فى الفصل الخامس، وحينما أخفقت جهود الـكويت والسعودية وحـكومة المملـكة المتحدة فى تقريب وجهات النظر بين الإمارات بما يكفل للبحرين حداً أدنى فى احتلال مركزقيادى فى الاتحاد بحكم عدد السكان والتطور الثقافى والحضارى بين الإمارات ، وجدت البحرين أن مصلحتها فى الآونة الحاضرة هى الاستقلال ، ومع أن للاستقـلال أعباؤه ومشاكله التى ينبغى على الدولة المستقلة أن تكون قادرة على حلها فإن لدى البحرين من الإمكانيات نسبياً ما يتيح لها الوصول إلى غرضها فى إقامة دولة مستقلة خصوصاً لأن تنظيماتها الإدارية على درجة لا بأس بها من التطور[٢] .

(٢) أنظر التنظيمات الادارية فى الفصل الثانى من هذا الـكتاب .

الإعلان الرسمى لاستقلال البحرين

لقد اتخذت خطوات تمهيدية سريعة قبل إعلان الاستقلال الرسمى فى البحرين فقد سافرت وفود تحمل رسائل من شيخ البحرين إلى بعض الدول العربية وإيران تعلن فيها رغبة الإمارة فى إعلان الاستقلال أو تأييد هذه الدول للبحرين المستقلة ، وقد لاقت هذه الوفود الترحاب بالفـكرة من القاهرة[٣] وبغداد ودمشق والرياض والـكويت وإيران .

وبعد أن انتهت مهمة الوفود (أعضاء مجلس الدولة) واتصالاتهم الدبلوماسية صدر فى البحرين بيان يحدد بوضوح سياسة البحرين فى المجـالين العربى والدولى وذلك فى الرابع عشر من أغسطس ١٩٧١ . وفى الوقت نفسه أعلن « أن البحرين دولة عربية مستقلة » وقد ألقى البيان نيابة عن شيـخ البحرين شقيقه الشيـخ خليفة رئيس مجلس الدولة .

إعلان دولة البحرين

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« إن البحرين الدولة العربية المسلمة ، تؤمن بالوحدة العربية كضرورة قومية ملحة يفرضها عليها التاريخ والدين واللغة والثقافة والمصير العربى المشترك » .

لقد استهل بيان الاستقلال بهذه الفقرة والتى حددت آفاق المستقبل بالنسبة للبحرين كدولة حديثة تدخل تجربة الاستقلال من خلال محاولات عديدة لتعلن التزامها بهذه الأمور جميعاً . فهى إذاً تحدد خطوات الحاضر وخطوات المستقبل هذا فيما يخص وضع البحرين الدولى والعربى بصورة عامة .

(٣) أعدت وزارة الخارجية لجمهورية مصر العربية تقريرا كاملا للوفد الذى زار القاهرة فى ١٢ — ١٣ أغسطس بالخطوات الواجب اتباعها للانضمام لعضوية الامم المتحدة .

(٤) الجريدة الرسمية العدد ٩٤٧ ، ١٤/٨/١٩٧١ كذلك نص البيان فى الملحق (١٠).

إلا أن البيان تعرض فيما بعد إلى موقف البحرين من أمور ثلاثة :

(ا) اتحاد الإمارات العربية .

(ب) خطوات الاستقلال .

(حـ) علاقات البحرين العربية والدولية .

(١) الموقف من اتحاد الامارات العربية :

لقد اهتمت البحرين باتحاد الإمارات العربية من خلال مبادئها التى ركزت عليها سواء فى المباحثات أم من خلال المقترحات السعودية الكويتية . ويتلخص موقف البحرين إزاء ذلك فى ثلاثة أمور هامة :

١ — دستور الاتحاد :

يدعو البيان إلى وضع دستور جديد لمشروع اتحاد الإمارات يقوم على مبدأ فصل السلطات وتوزيع الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية المختصة ليتمكن فى النهاية من إعطاء المواطنين الحرية السياسية والحقوق المدنية .

٢ — الحكومة المركزية :

تطالب البحرين بحكومة اتحادية ذات سلطات واسعة تمكنها إدارة شئون الاتحاد على الصعيدين الدولى والداخلى . ويبدو أن البحرين شعرت فى النهاية أن الحكومة الاتحادية المقترحة من خلال المحادثات أصبحت شكلية وبقيت الإمارات محتفظة بسلطات واسعة فى إدارة الشئون المختلفة .

٣ — المجلس النيابى المقترح :

لقد أوضح البيان موقف الحكومة الإيجابى من هذا الموضوع . فبالرغم من أن البحرين شددت على أن التمثيل فى المجلس يجب أن يتناسب والكثافة السكانية لكل إمارة وذلك أثناء المحادثات الاتحادية ، إلا أنها تجاوبت مع جهود ومقترحات الوفد السعودى الكويتى بالرغم من أن هذه المقترحات لا تشكل الحد الأدنى

المبادىء الأساسية التى عرضتها البحرين . ومع كل ذلك فلم تؤد الوساطة إلى نتائج ناجحة مما جعل البحرين تفكر فى أخذ مبادرة أخرى تحدد من خلالها كيانها العربى والدولى .

(ب) خطوات الاستقلال :

لقد اتخذت البحرين ثلاث خطوات بشأن الاستقلال :

١ — إنهاء المعاهدات[٥] .

أن العمل على إنهاء المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية التى تنظم علاقات البحرين مع بريطانيا تعتبر من أولى خطوات الاستقلال . وبالفعل قام الشيخ فى اليوم الثانى لإعلان الاستقلال باستدعاء السير جيفرى آرثر المقيم السياسى البريطانى فى الخليج وذلك للتوقيع على وثائق إنهاء المعاهدات (والتى وصفت بأنها تعاهدية) بين البحرين والمملكة المتحدة .

وأبرز ما أوضحته حكومة البحرين أن إنهاء العلاقات الخاصة بصورة رسمية سيكون بداية حسنة لفترة جديدة من علاقات الصداقة والاحترام بين كلتا الدولتين مستقبلا .

كما بين الممثل البريطانى أن هذه العلاقات الثنائية استطاعت المحافظة على الأمن والسلام فى المنطقة غير أن الوقت قد حان لتغير طبيعتها .

٢ — تأكيد سيادة البحرين على أراضيها وتصريف شؤونها الداخلية والخارجية .

وقد بدأ العمل لتأكيد سيادة البحرين الداخلية بإصدار مرسومين أميريين لعام ١٩٧١ .

---

(٥) وثائق إنهاء العلاقات التعاهدية الخاصة عن البحرين والمملكة المتحدة . الجريدة الرسمية ، أغسطس ، ١٩٧١ ، عدد ٩٤٨ .

المرسوم الأول خاص بالتنظيم السياسى الجديد لدولة البحرين وتقضى مادته الأولى تسمية البحرين رسمياً « دولة البحرين » وبناء عليه تنص المادة الثانية على تسمية حاكم البحرين « أمير دولة البحرين » .

المرسوم الثانى خاص بإعادة التنظيم الإدارى للبحرين . وذلك من خلال نقل التنظيم الإدارى لعام ١٩٧٠ (مجلس الدولة) بمؤسساته الإدارية واختصاصاتها ورؤسائها إلى تنظيم جديد تحت إسم « مجلس الوزراء » وبهذا الشكل تصبح الدوائر وزارات ويصبح رئيس مجلس الدولة رئيساً للوزراء كما يصبح أعضاء ذلك المجلس وزراء . إلا أن المرسوم يؤكد فى مادته الأولى بأن العمل من خلال المؤسسات الإدارية الحالية يسرى للفترة الانتقالية فقط وسيصدر مرسوم آخر خاصاً بالوزارة فيما بعد .

ولم يحدد المرسوم الفترة الحالية والمعمول بها من خلال التنظيمات الموجودة .

٣ — التقدم لعضوية الجامعة العربية والأمم المتحدة :

اجتمعت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية للنظر فى تقديم البحرين لعضوية الجامعة فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ وفى نفس الوقت كانت دولة قطر التى أعلنت استقلالها فى أول سبتمبر قد تقدمت بطلب مماثل إلى الجامعة العربية ، وقد وافق مجلس وزراء الخارجية العرب المنعقد لهذا الغرض على قبول البحرين وقطر كعضوين يشكلان الدولة الخامسة عشرة والسادسة عشرة فى عضوية الجامعة(٦). أما بالنسبة لسلطنة عمان فقد تقرر قبول عضويتها فى الجامعة العربية بعد أن تأجل موضوعها هذا بعض الوقت .

---

(٦) وافقت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة فى اجتماعها الذى ترأسه السيد محمود رياض، وزير خارجية جمهورية مصر العربية ، فى ذلك الوقت ، على قبول دولتى البحرين وقطر فى عضوية الجامعة .

وفى هذه الأثناء تقدمت البحرين بطلب الإنضمام إلى عضوية الأمم المتحدة التى وافقت على انضمام البحرين فى دورة الجمعية العامة العادية المنعقدة فى سبتمبر سنة ١٩٧١ .

وبهذا الشكل تكون البحرين قد اكتسبت رسمياً أهم مظاهر الشخصية الدولية وهو الإشراف الكامل على الشئون الخارجية والسيادة الداخلية .

وقد بادرت جميع الدول بالاعتراف بالكيان السياسى الجديد فى الخليج العربى وطبيعياً أن تكون المملكة المتحدة أول المعترفين وأول من بدأ التمثيل الدبلوماسى مع البحرين ، تلتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . أما من جانب الدول العربية فكانت دولة الكويت أول المعترفين والمهنئين بالاستقلال ثم السعودية فجمهورية مصر العربية ثم جمهورية العراق ومملكة الأردن .

وهذا إلى جانب الدول الأخرى وفى مقدمتها إيران التى سارعت بالتهنئة وتبادل التمثيل السياسى لتصبح مبادرتها الثانية بعد بريطانيا ثم الهند فباكستان .

ولم تعترف جمهورية اليمن الديموقراطية ، باستقلال البحرين ، لأسباب أيديولوجية .

(ج) علاقات البحرين العربية والدولية :

لقد حدد بيان الاستقلال الإطار الجديد لسياسة البحرين فى محيط علاقاتها الإقليمية ، فالعربية والدولية ، والتى لا تتعارض مع الاستقلال وأحكام القانون الدولى .

١ — الإلتزام بجميع الاتفاقيات والتعهدات العربية والدولية ، والتى لاتتعارض مع الاستقلال وأحكام القانون الدولى .

٢ — الإلتزام بميثاق الأمم المتحدة(٧) والجامعة العربية ، والعمل على حفظ

---

(٧) تعتبر البحرين العضو (١٣٠) فى منظمة الأمم المتحدة ، وذلك بموجب قرار الجمعية العمومية رقم (٢٩٦) .

المصدر : الجريدة الرسمية لحكومة البحرين ، عدد أكتوبر ١٩٧١ .

السلام ، والتعاون مع الدول الإقليمية ، من حيث التنسيق الاقتصادى ، والتجارى والفنى ، والمهنى .

٣— إلتزام البحرين ، فى محيط علاقاتها العربية ، بأنها جزء من الأمة العربية ، وتبنى فكرة الوحدة الصحيحة ، والتى تؤدى فعلا لتحقيق الحرية ، والإسهام فى موكب الحضارة ، والتقدم الإنسانى .

٤ — تلتزم البحرين ، فى محيط علاقاتها الإقليمية بتبنى فكرة اتحاد جديد للامارات ، يبنى على أسس دستورية سليمة ، حيث أن استقلال البحرين ، لا يتعارض مع الانضمام إلى الاتحادات العربية الجادة .

(ب) التطورات التى طرات على منطقة الخليج : (١٩٧١ — ١٩٧٢)

إن استقلال البحرين يشكل حلقة وصل بين تطور الأحداث المدروسة والمترتبة على انسحاب بريطانيا ، وبين الأحداث المفاجأة والسريعة، التى طرأت على الأوضاع فى الخليج قبيل الانسحاب (أى بنهايه ١٩٧١) والشهور الأولى من عام ١٩٧٢ .

ولهذا فرضت الأحداث نفسها على البحث ، فمن الطبيعى أن نتعرض لها بشكل مختصر تاركين التفاصيل لظروف المستقبل .

١ — احتلال إيران لثلاث جزر فى الخليج .

٢— إعلان دولة اتحاد الإمارات العربية .

٣— الصراع حول السلطة فى إمارة الشارقة .

٤ — تفسير اتفاقية البحرين والولايات المتحدة .

٥— التنافس على مقاليد السلطة فى قطر وإعادة تنظيم الدولة المستقلة .

١ — احتلال ايران لجزر الخليج (١٠) :

لم يكن الإعلان الإيرانى لاحتلال جزيرة أبى موسى وجزر طمب فى نهاية نوفمبر ١٩٧١ مفاجئاً للدول العربية .

كما أن غياب الموقف العربى الموحد تجاه ذلك الأمر لم يكن أيضاً توقعاً غير « محسوب » .

إن احتلال إيران للجزر يجب أن لا ينظر إليه من زاوية الحلف المركزى ، كما درج المعلقون العرب على تصوير الأحداث ذلك لأن سياسة إيران الحديثة منذ عام ١٩٦٦ جعلتنا نؤمن بأن الطموح القومى كان سبباً فى ازدياد الهجرة الإيرانية إلى الشاطىء العربى للاستفادة بثرواته من جهة ومن جهة أخرى فإن الإرادة الإمبراطورية للشاه أرادت أن تحول الأنظار عن القضايا الداخلية الإيرانية إلى مسألة تستغرق المشاعر الوطنية كمسألة الجزر ، بالإضافة إلى تطلع الشاه لاستكمال إشرافه على مضيق هرمز ، والتحكم فيه ، نتيجة لهذا الاحتلال .

الموقف العربى تجاه أحداث الجزر :

اختلف رد الفعل العربى ، تجاه موقف إيران من الجزر الثلاث — من دولة عربية إلى أخرى .

وكان أبرز هذه الردود ما جاء عن طريق جمهورية ليبيا العربية ، ثم العراق فالكويت .

(١) الجمهورية العربية الليبيه :

أن النظام الحديث فى ليبيا والذى جاء أثر ثورة الفاتح من سبتمبر ، حمل شعار قومية المعركة ، فيما يتعلق بقضية فلسطين ، ويبدو أن هذه الفكرة قابلة للتطبيق

---

(١٠) لقد بينت فى الفصل الثالث — المبحث الثالث — أن التطورات التى حدثت لجزر الخليج سوف نتعرض له فى هذا المكان .

بالنسبة لجميع القضايا العربية . ولهذا اتخذ موقفاً صلباً تجاه المصالح البريطانية فى ليبيا باعتبار أن بريطانيا هى مسؤولة تاريخياً وعسكرياً ، عن حماية الجزر العربية وذلك بموجب المعاهدات المعقودة . وعلى أثر ذلك أممت شركة البترول البريطانية وأطلق عليها إسم شركة الخليج العربى[11] . ويعتبر ذلك رداً إيجابياً على المستوى القومى .

(ب) جمهورية العراق[12] :

ويعتبر العراق نفسه بحكم الموقع دولة خليجية تتحمل قسطاً كبيراً من المسئولية الناتجة ، عن تطور العراق واتساع رقعته بالنسبة للامارات .

وقد تصدت وسائل الإعلام منذ إعلان الشاه عزمه على احتلال إيران للجزر على تفنيد حجته والدفاع عن عروبة الجزر ، كما دعى إلى إيجاد حلف دفاعى عربى يقف ضد تطلعات إيران فى أية بقعة خليجية ، وأمد ، رأس الخيمة ، بمعدات عسكرية فى أواخر عام ١٩٧٠[13] .

ولهذا بادرت العراق بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وإيران كما حثت الدول العربية الأخرى لاتخاذ مثل هذا الموقف ، كما يتجلى لنا دور العراق من اجتماعات مجلس الجامعة (اللجنة السياسية فى جامعة الدول العربية)[14] .

(حـ) دولة الكويت :

أن دولة الكويت تتطلع هى الأخرى إلى أخذ المبادرة الخليجية فى معظم المسائل العربية . كما تعتبر أكثر الدول العربية التصاقاً بالخليج ، إلا أنها حفاظاً منها على العلاقات التقليدية مع إيران ، إضافة إلى استمرارها فى السعى

(١١) قرار تأميم شركة البترول البريطانية « صحيفة الثورة » ليبيا ديسمبر ١٩٧١ .

(١٢) العراق يقطع علاقاته بالشاه وبريطانيا « صحيفة الثورة » بغداد ديسمبر ١٩٧١ .

(١٣) نفس المصدر السابق .

(١٤) لقد كان المندوب العراقى يتحدث بشدة عن تصدع الموقف العربى تجاه الجزر .

وراء سياسة المساعى والحلول الوسطى التى تتزعمها الكويت ما بين الإمارات وكل من السعودية وإيران كل ذلك جعلها تترك المواقف الرسمية الفردية ، ريثما يبت فى الأمر عن طريق جامعة الدول العربية .

ومع ذلك فقد قامت الصحافة الكويتية بدور كبير فى استنكار هذا الاحتلال مما اضطر الحكومة على بحث الأمر فى مجلس الأمة الكويتى ، وإصدار قرار خاص بالتجنيد الإجبارى لأول مرة فى تاريخ الكويت ، كرد فعل لمواجهة التوسع الإيرانى نتيجة الهجرة المستمرة إليها .

(د) موقف جامعة الدول العربية(*) :

انعقدت اللجنة السياسية فى جامعة الدول العربية ، لبحث قضية احتلال إيران لجزر الخليج ، فى أوائل ديسمبر ١٩٧١ .

وعلى أثر عدة اجتماعات للجنة السياسية بهذا الشأن حاول العرب أن يتقدموا بشكوى لمجلس الأمن ضد إيران ، الا أن معظم الوفود العربية رأت أن صداقة إيران يجب أن تؤخذ بالاعتبار وستترك القضية للمتابعة[15] .

كما أن تصادف أحداث الجزر مع الحرب الهنديه الباكستانية ، يجعل من مشكلة الجزر ثانويه لو عرضت على مجلس الأمن فى نفس الوقت التى تعرض فيه الأحداث فى شبه القارة الهندية .

ويبدو أن الوفود العربية فى الأمم المتحدة قد تقدمت بمذكرة كويتية تعديلا

(*) أنظر تفصيلات أكثر عن تطلعات الشاه الخليجية واستعداداته العسكرية ، لكى تمكنه من احتلال مركز بريطانيا فى المجلتين التاليتين :

News Week 21 May 1973, «we can only Rely on our selves»
The Economist 9-15 June 1973 «Iran and the Gulf» The guns to Keep the Oil flowing

(١٥) الكلام للدكتور سيد نوفل ، الأمين العام المساعد فى الجامعة ، أثناء حواره مع الطلبه الوافدين فى القاهرة ، بتاريخ ١٩٧٢/١/١٨ .

على مذكرة عراقية بشأن موضوع الجزر إلى مجلس الأمن بتاريخ يونيو ١٩٧١ ، وعلى أثرها تقدم مندوب ايران الدائم برسالة احتجاج الى رئيس مجلس الأمن لتلك الدورة وطلب منه توزيعها على الأعضاء مبيناً حق بلاده كما يشير فى هذا الموضوع وبطلان الاحتجاج العربى .

وكان أبرز الجامعة العربية هو إصدار مذكرتين بهذا الشأن :

* تتضمن المذكرة الأولى دراسة خاصة عن الجزر العربية ، وابراز الخلاف حول الجزر بين العرب وايران من النواحى التاريخية والجغرافية ، والاقتصاديه . وقد صدرت هذه المذكرة عن اللجنة السياسية .

* أما المذكرة الثانية والتى صدرت عن الإدارة القانونية فى الجامعة ، فهى عبارة عن دراسة قانونية مركزة عن الجزر العربية[16] .

٢ — **دولة الامارات العربية المتحدة :**

أعلن فى دبى فى ٢ ديسمبر ١٩٧١ ، عن قيام اتحاد يضم الإمارات العربية فى ساحل عمان . وهى ست امارات « أبوظبى ، دبى ، الشارقة ، عجمان ، أم القوين الفجيرة » .

وقد سبق أن بينا أن دولتى البحرين وقطر قد اشتركتا فى المحادثات الاتحادية الا أنهما أعلنتا الاستقلال فى ١٤ أغسطس والفاتح من سبتمبر عام ١٩٧١ على التوالى .

التطورات التى رافقت قيام دولة الامارات العربية المتحدة :

نتيجة لعدم تمكن الجهود المبذولة لاقامة اتحاد تساعى يضم إمارات ساحل عمان السبع ، بالإضافة إلى البحرين وقطر ، تركزت جهود الإمارات العربية فى ساحل عمان على إقامة اتحاد سباعى بينها ، وعلى أثر ذلك الاتجاه اجتمع الحكام

---

(١٦) من ملفات جامعة الدول العربية ، الإدارة القانونية ، وقد حصلنا على نسخة من المذكرتين مساهمة فى البحث عن طريق الامانة العامة للشؤون السياسية .

السبع فى مدينة دبى بتاريخ ١٨ يوليه ١٩٧١ ، وأقروا دستوراً مؤقتاً للدولة الجديدة كما أتفقوا على أصدار قرار باعلان قيامها كدولة مستقلة ذات سيادة ، أشرنا إليه آنفاً . وعلى أساس هذا القرار أعلن رسمياً قيام « دولة الإمارات العربية المتحدة » والتى ضمت أمارات الساحل باستثناء رأس الخيمة[17] .

ويرأس دولة الإمارات العربية المتحدة ، حاكم أمارة أبوظبى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان .

كما ينوب عنه حاكم أمارة دبى الشيخ راشد بن مكتوم .

ونيابة عن الإمارات السبع فقد اتخذت نفس الإجراءات التى ذكرنا حين الحديث عن أستقلال البحرين ، حيث اجتمع رئيس الدولة الجديد بالسير جيفرى آرثر المقيم السياسى البريطانى للتوقيع على أنهاء الأتفاقات والمعاهدات السياسية القديمة التى كانت تتولى بموجبها الحكومة البريطانية الإشراف الخارجى لمصالح الإمارات السبع كما وقع رئيس الاتحاد مع المقيم السياسى اتفاقية صداقة بين الدولة الجديدة والمملكة المتحدة لمدة عشر سنوات .

وعلى أثر ذلك تقدمت الدولة الجديدة إلى طلب العضوية فى كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة بتاريخ ٦ و١٠ ديسمبر على التوالى ، فأصبحت بذلك العضو الثامن عشر فى الجامعة العربية والعضو الـ ١٣٢ فى المنظمة الدولية .

وقد أعلن عن أول وزارة لدولة الإمارات بتاريخ ٩ ديسمبر ١٩٧١ ضمت ثمانية عشر وزيراً من مختلف الأمارات .

والواقع أن دستور الإمارات العربية المتحدة هو تطور خطير فى مجتمع درج حتى الستينات على ممارسة النظام القبلى فى الحكم وبعيداً عن التطورات

---

(١٧) أنضمت أمارة رأس الخيمة إلى الاتحاد بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٧٢ لتكون الدولة السابعة .

الإدارية ، والذى وضع لها نواة عهد الشيخ زايد فى منتصف الستينات بإقامة دوائر حكومية تشرف على سير الأمور وأهمها دائرة المالية ، ثم دائرة التخطيط الاقتصادى ومجلس التخطيط فى عام ١٩٦٨ . ومن خلال خبرات هذه الدوائر استطاع مجتمع الإمارات فيما بعد أن ينتقل إلى التطورات الدستورية التى اشتملها الدستور الموقع فى دبى ٢ ديسمبر ١٩٧١ .

ماذا يشمل دستور دولة الإمارات العربية :

أن دستور دولة الإمارات المعلن عنه فى دبى يشتمل على ١٥٢ مادة موزعة على أبواب عشرة نذكرها تباعا :

١ ـ الاتحاد ومقوماته وأهدافه .

٢ ـ الدعامات الاجتماعية والاقتصادية للاتحاد .

٣ ـ الحريات والحقوق والواجبات .

٤ ـ السلطات الإتحادية .

٥ ـ التشريعات والمواسيم الاتحادية والجهات المختصة .

٦ ـ الإمارات .

٧ ـ توزيع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الإمارات والاتحاد .

٨ ـ الشؤون المالية .

٩ ـ القوات المسلحة والأمن .

١٠ ـ الأحكام الختامية والمؤقتة .

وتتشابه المواد الأولى فى الدساتير الخليجية الثلاث (البحرين ، قطر ، الإمارات) من حيث التركيز على الدين والسيادة ، والاستقلال .

أما فيما يخص الاتحاد فقد أشار الباب الرابع من دستور الإمارات إلى أن السلطات الاتحادية تتكون من :

١ ـ المجلس الأعلى للاتحاد .

٢ ـ رئيس الاتحاد ونائبه .

٣ ـ مجلس وزراء الاتحاد .

٤ ـ المجلس الوطنى الاتحادى .

٥ ـ القضاء الاتحادى .

وتشير المادة ٢٦ على أن « المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا ، ويشكل من حكام جميع الأمارات المكونة للاتحاد ، أو من يقوم مقامهم فى اماراتهم فى حال تعذر حضورهم . ولكل أمارة صوت فى مناقشات المجلس »

وقد أعطى هذا المجلس صلاحيات واسعة فى رسم السياسة العليا للدولة ، وتصدر قراراته فى المسائل الموضوعية بخمسة أصوات على أن يكون بينها أبوظبى ودبى ، أما المسائل الإجرائية فتصدر بالأغلبية .

ويشير الباب الرابع أيضاً إلى المجلس الوطنى ، والمكون من مقاعد لكل من أبوظبى ودبى ، ٦ مقاعد للشارقة ورأس الخيمة ، ٤ مقاعد لعجمان وأم القوين والفجيرة ، وقد أفتتح هذا المجلس فى ١٣ فبراير ١٩٧٢ ، ببيان للخطوط العريضة للسياسة الداخلية والخارجية على لسان رئيس الدولة .

والخلاصة أن دولة الإمارات العربية المتحدة استكملت تشريعاتها باختيار أمير أبو ظبى الشيخ زايد رئيساً للدولة الجديدة وحاكم دبى نائباً للرئيس كما ذكرنا ، ثم التصديق على لدستور المؤقت والذى عرضنا أبوابه وانضمام الدولة

الجديدة باسم « دولة الإمارات العربية المتحدة » إلى كل من الجامعة العربيـة والمنظمة الدولية .

وقد ترددت أمارة رأس الخيمة قبل انضمامها للاتحاد إلا أن أحداث الجزر أثرت على موقفها المتصلب فطالبت بالعودة إلى الإمارات الأخرى والإستفادة من من الدولة الإتحادية ، وذلك بتاريخ ديسمبر ١٩٧١ .

٣ — الصراع على السلطة فى امارة الشارقة :

أن الصراع الحديث على السلطة فى أمارة الشـارقة يعود إلى عام ١٩٦٥ ، حينما قامت السلطات البريطانية بعزل الشيخ صقر القاسمى وتولية ابن عمه الشيخ خالد القاسمى .

وفى أعقاب الانسحاب دبر الحاكم المخلوع خطة للاستيلاء على مقاليد السلطة فى الإمارة بالهجوم المسلح وقتل الشيخ خالد .

وبما أن الشارقة عضو فى أتحاد الإمارات ، فقد استطاع هذا الاتحـاد أن يضع حداً للنزاع الأسرى باتباع أساليب تأديبية تجاه الشيخ صقر ومحاكمتـه ثم اسناد السلطة إلى الشيخ سلطان أخ الشيخ خالد السابق .

والواقع أن أحداث الشارقة لا تعنى أكثر من صراع على الحكم ، فلا فرق بين الشيخ خالد والشيخ صقر . وقد سبق أن تحدثنا كثيراً عن التنافس الأسرى فى المجتمعات القبلية فى الخليج .

٤ — تفسير اتفاق البحرين وامريكا :

أن من التطورات التى رافقت الانسحاب البريطانى الجلاء عن قاعدة « الجفير » فى المنامة ، وهذه القاعدة هى من القواعد البحرية التى استخدمتها قطع الأسطول البريطانى منذ الحرب العالمية الثانية ، حتى عام ١٩٧١ .

وكانت الولايات المتحدة تحصل على تسهيلات تجارية من قبل المملـكة المتحدة حينما كانت البحرية البريطانية تحتل قاعدة الجفير وبطبيعة الأمور بعد انسحاب

بريطانيا أصبحت البحرين هى المسؤولة المباشرة عن اعطاء هذه التسهيلات .

وقد بين وزير خارجية دولة البحرين فى مؤتمر صحفى عقده بهذا الشأن ، أن الاتفاق لا يؤثر على استقلال البحرين ، ولا ينطوى على التزامات عسكرية أو سياسية ، كما تستطيع البحرين إنهاء الإتفاق دون أية مضاعفات(١٨) ،

ذلك لأن قاعدة الجفير قد جرى تصفيتها ، وأن أجزاء منهـا ضمت لميناء سلمان (التجارى) وخصص جزءاً آخر لاقامة (المدرسة الدوليـة) لتعليم أبناء الجاليات الأجنبية فى منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج . مما يعود بمردود اقتصادى .

وقد أصدرت وزارة خارجية دولة البحرين بياناً حول العلاقات البحرينيـة الأمريكية أوضحت فيه الأسباب التى دعت البحرين لإعطاء هذه التسهيـلات للولايات المتحدة والتى لا تنطوى على أية ارتباطات من أى نوع ، ولم تـكن هناك أية اتفاقية سرية بين الدولتين وإنما هناك رسائل متبادلة ستسجل وتنشر فى وثائق الأمم المتحدة (١٩) .

---

(١٨) « أن حكومتنا اتخذت هذه الخطوة بعد دراسة مسهبة ، وبعد أن تأكد لها بصورة لا تقبل الشك ، أن هذا لا يمس سيادة واستقلال البحرين ، كما أن هذا الاتفاق لا يلزم البحرين بأية تعهد سياسى أو عسكرى وأن البحرين بامكانها أنهاء هذه الترتيبات فى أى وقت تشاء دون أية مضاعفات أو تأثيرات من أى نوع . . . » .

(١٩) بيان من وزارة الخارجية حول العلاقات البحرينية الأمريكية :

نص البيان :

تأسف حكومة البحرين على الطريقة التى عالجت بها وكالات الأنباء العالمية والصحافة الامريـكية بالذات العلاقات البحرينية الامريكية واعطائها الصبغة الغير واقعية والمضخمة .

أن العلاقات بين البحرين وأمريكا تعود إلى ربع قرن مضى إذ كان فى البحرين منذ ذلك الوقت مقر لسفينة أمريكية تتوقف فى موانئها عندما تـكون موجودة فى منطقة الخليج وتتزود بالوقود من ميناء سلمان التجارى وتعامل بمثل أى سفينة أخرى .

ولقد كانت القوات البريطانية تقدم التسهيلات المتبعة فى مثل هذه الاحوال وبعد أن انتهت الاتفاقية البريطانية البحرينية طلبت الولايات المتحدة الأمريـكية من حكومة البحرين الاستمرار فى تقديم مثل هذه التسهيلات والتى ليس لها أى ارتباط عسكرى أو دفاعى لأن

والواقع أن بيان وزارة الخارجية كانت رداً على الشائعات التى دارت حول الموضوع ، وبالأخص بعض الصحف الأمريكية ، والتى أعطت الاتفاق صورة تشبه اتفاقيات أمريكا مع الجنرال فرانسكو فى أسبانيا ، أو اتفاق امريكا مع جزر البرتغال « الخالدات » [٢٠] .

٥ — الاعلان الرسمى لدولة قطر :

أعلن فى الثانى من سبتمبر ١٩٧١ عن قيام دولة قطر كدولة مستقلة ذات سيادة وفى اليوم الثالث من سبتمبر وقع شيخ قطر السابق الشيخ أحمد مع المقيم السياسى البريطانى السيد جيفرى آرثر نفس الإجراءات الخاصة بانتهاء المعاهدات وعقد انفاقية صداقة كما حدث بالنسبة للامارات والبحرين ، وكان ذلك فى مدينة جنيف .

ثم اصدر الحاكم فى اليوم الرابع من أول سبتمبر أيضاً مرسوما يقضى باستعمال لقب « أمير دولة قطر » .

وقد اتفق أن انضمت قطر إلى الجامعة العربية والمنظمة الدولية فى نفس التاريخ الذى انضمت إليها البحرين .

= أى سفينة تتوقف فى ميناء البحرين التجارى للتزود بالوقود لايتعارض من سيادة البحرين واستقلالها ولا يشكل الاتفاق بأى حال إنشاء قاعدة عسكرية لأمريكا أو أى وجود عسكرى لها .

وعليه فكل ما أثير حول هذا الموضوع نعتبره تضخيما الامور لغرب إثارة المشاعر وتعريض منطقة الخليج لهزات أخرى قد تأتى بالأذى لاستقراره وتقدمه .

وأن وزارة الخارجية لتؤكد بأن ليس هناك اتفاقات سرية أو معاهدات بل تبادل رسائل ستسجل وتنشر فى وثائق الأمم المتحدة .

المصدر : جريدة الأضواء ، العدد ٢٢٨ ، ١٣ يناير ١٩٧٢ .

(20) New York Times, 5/1/1972

لقد طالبت هذه الصحيفة الأمريكية أن يبحث هذا الاتفاق فى لجنة الشؤون الخارجية فى الكونجرس ، الى جانب اتفاقيات مماثلة مع البرتغال بشأن استمرار واستعمال القواعد الأمريكية فى جزر الخالدات ، الى جانب الترتيبات الأخرى مع الجنرال فرانكو فى أسبانيا لاستخدام القواعد هناك .

التطوير الادارى فى قطر :

ابتدأ التنظيم الإدارى فى قطر عام ١٩٥٠ بعد أن بدأت كميات النفط تتدفق بغزارة ، وذلك بتعيين مستشاراً مالياً بريطانيا يساعد النظام على الشؤون المالية ثم أخذت فى انشاء دوائر كالشرطة والجمارك والمعارف والكهرباء .

وفى الستينات بدء الجهاز الإدارى فى التطور والنمو ، وفتح المجال أمام الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية للمواطنين ، وفى مقدمة تلك الإصلاحات قانون رقم ١ لعام ١٩٦٢ بتنظيم الإدارة العليا للحكومة ، وذلك بواسطة جهاز يشرف عليه نائب الأمير (*) ، وقد تكون من أربع دوائر :

١ — إدارة الشئون المالية والميزانية .

٢ — إدارة شؤون البترول .

٣ — إدارة الشؤون المالية .

٤ — إدارة الشؤون القانونية .

التنظيم الأساسى المؤقت للحكم فى قطر :

بينما كانت البحرين فى أبريل ١٩٧٠ ، تستقبل بعثة الأمم المتحدة الخاصة بتقصى الحقائق ، واثبات رغبة البحرين فى أن تكون دولة ذات سيادة حرة فى تحديد علاقاتها الخاصة ، صدر فى قطر « النظام الأساسى المؤقت للحكم » وهو عبارة عن أول دستور مكتوب لدولة قطر .

وتشكلت أول وزارة قطرية قبل اعلان الاستقلال بموجب هذا النظام .

المنافسة على مقاليد السلطة فى قطر ، وأعادة تنظيم الدولة المستقلة :

أن دولة قطر والتى أعلنت عن استقلالها فى الثانى من سبتمبر ١٩٧١ ، عانت مشاكل داخلية عديدة منذ زمن طويل سببها ازدواجية السلطات فى الإمارة .

(*) لقد كان الشيخ خليفة أمير دولة قطر هو نائب الأمير فى ذلك التاريخ .

والواقع أن أى نظام قبلى لا يضع شروطاً لوراثة الحكم ويترك الباب مفتوحا لرجالات الأسرة الحاكمة يتعرض لمثل هذه المواقف والملابسات .

ويعتبر الشيخ أحمد آل ثانى حاكماً أو أميراً لدولة قطر ، فى الوقت الذى كان يعتبر فيه ابن عمه الشيخ خليفة نائباً له وولياً للعهد . والواقع أن الشيخ خليفة له تطلعات عديدة فى الاستيلاء على السلطة ، إيماناً منه بأنه هو الأحق بالحكم (٢١) .

فقام فى ٢٢ فبراير ١٩٧١ بالاستيلاء على مقاليد السلطة فى قطر ، بانقلاب أبيض أثر غياب الشيخ أحمد فى رحلة صيد إلى إيران .

وقد قام الشيخ خليفة الأمير الجديد بإرسال رسائل إلى الدول العربية والإمارات والدول الأجنبية يعلن تسلمه مقاليد السلطة كاملة فى قطر ، ويطالب الاعتراف بذلك .

والواقع أن جميع المهتمين بأحداث الخليج ، أعتبروا حركة الشيخ خليفة إجراء اصلاحياً ، حيث أنه وعد بزيادة الرواتب للموظفين ، وأعضاء القوات المسلحة بنسبة ٣٠ ٪ ، إلى جانب أنها قضت على الازدواجية فى السلطة . وذلك بموجب مراسيم ثلاثة صدرت بهذا الشأن .

وقد استمر مجلس الوزراء يمارس صلاحياته ، وذلك باضافة أربع وزارات إلى المجلس ، وهى وزارة الخارجية ، المالية والنفط ، والشؤون البلدية ، والأعلام .

ما هو الدستور المؤقت للحكم : (*)

أن النظام الأساسى المؤقت فى قطر والذى ذكرناه آنفاً ، لم يعمل به بعد

---

(٢١) يبلغ الشيخ خليفة الآن السابع والثلاثين من عمره . وقد توفى والده حاكم قطر وهو صغيرا فجعل من أخاه الشيخ على حاكما مؤقتا إلى أن يبلغ سن الرشد الا أن العم آثر أن يولى ابنه الشيخ أحمد ولاية قطر ، وهو لايزال حيا ، ويترك الباب مقفولا أمام الوارث الشرعى (إلى الشيخ خليفة) .

(*) أشار بأن دولة قطر نظامها ديموقراطى ، وشعبها جزء من الأمة العربية .

اعلانه عام ١٩٧٠ بل توقف حتى الشيخ الخليفة الإصلاحية فى أبريل ١٩٧٢ ، وذلك لعدم تطبيقه للاحكام المتعلقة بانشاء « مجلس الشورى » .

ويتضمن النظام المعدل لعام ١٩٧٢ على خمسة أبواب مقسمة إلى إحدى وسبعين مادة .

١ ـ باب أول خاص بنظام الحكم .

٢ ـ باب ثالث يتضمن المبادىء الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة .

٣ ـ باب ثالث يشمل الحقوق والواجبات العامة .

٤ ـ باب رابع يتناول السلطات .

٥ ـ خامس يتضمن أحكام عامة وانتقالية .

وتبرز أهمية مجلس الشورى فى الباب الرابع ، أى باب السلطات ، وذلك بالإشارة إلى المادة ٤٤ ، والتى تنص على تعيين عشرين عضواً بمجلس الشورى .

وبينما أكد مبدأ الانتخاب لمجلس الشورى النظام الأساسى العام ١٩٧٠ فإن النظام الأساسى الجديد لعام ١٩٧٢ ، هو أول انعقاد لمجلس الشورى بناءاً على المرسوم الأميرى رقم ٨١ والصادر فى ٢٥ أبريل ١٩٧٢ وقد استمر المجلس يمارس أعماله حتى وقتنا هذا .

الفصل الثامن

دولة البحرين فى المجالين الخارجى والداخلى

مقدمة :

يعتبر رسم الخطوط العريضة للسياستين الخارجية والداخلية لأية دولة من المستلزمات الأساسية لإرساء دعائم تلك الدولة ، بشكل واضح ومدروس ، يؤدى فيما بعد إلى اكتساب الكيان الدولى المحدد ، والذى تستطيع بموجبه التعاون والتحرك مع بقية الدول والمنظمات الدولية .

وفى البحرين حدد بيان الاستقلال فى ١٤ أغسطس ١٩٧١ ، الخطوط العريضة للسياسة الخارجية والتى ستسير عليها البحرين ضمن إطارات ثلاث :

١ — علاقاتها مع منطقة الخليج

٢ — علاقاتها مع البلدان العربية .

٣ — علاقاتها الدولية (*).

كما حددت كلمة الأمير فى العيد الوطنى الأول ٧١/١٢/١٧ موقف السلطة من القضية التى كانت تبدو أكثر إلحاحاً وهى المسألة الدستورية (X) فقد عهدت كلمة الأمير إلى مجلس الوزراء العمل لوضع الصياغة الأساسية لدستور البحرين كمحور رئيسى ستدور ضمن نطاقه معظم المسائل الداخلية ، بعد إقراره فى يونيو ١٩٧٣، والعمل به فى ديسمبر ١٩٧٣ .

(*) أنظر بيان الاستقلال فى الملحق رقم ١٠ .

(X) أنظر كلمة الأمير فى العيد الأول الوطنى ١٦ /٧١/١٢ (فى الجريدة الرسمية) .

المبحث الأول

فى نطاق السياسة الخارجية

مقدمة عامة: —

تعتبر السياسة الخارجية الأداة الرئيسية التى ترسم العلاقات والنشاط الدولى لدولة معنية مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية . . وعلى أساس ذلك يصبح التخطيط للسياسة الخارجية هو أمر ضرورى بالنسبة لدولة حديثة الاستقلال كالبحرين ، فهى أولا عضو فى مجتمع خليجى لاتستطيع أن تنعزل ولو لفترة وجيزة عن التنسيق معه فى المجالات الإقتصادية والاجتماعية والاعلامية ، والامنية تجاه مختلف القضايا الخليجية والعربية والدولية .

وثانيا عضو فى منظمة إقليمية تضم أحدى وعشرين دوله هى جامعة الدول العربية وما يتصل بها من مجالس تخصصية ومنظمات مختصة تابعة ، تعمل بتنسيق مع الأمانه العامة ومجلس الجامعه والذى تنعقد دورته العادية فى سبتمبر من كل عام وذلك لاتخاذ المواقف السياسية الموحده تجاه القضايا العربية المخضرمة كقضية فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى وقضايا عربية معاصرة كقضية لبنان وتطور الأحداث فيها . وفوق ذلك كله هى عضو فى منظمة عالميه هى هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة ووكالاتها المختصة .

ثم لاتستطيع البحرين أن تتجاهل وضعها الدولى كدولة من دول العالم الثالث ولاوضعها الروحانى كدولة أسلامية ولهذا وذاك عملت البحرين منذ إستقلالهـا على المشاركة فى مؤتمرات عدم الانحياز السنوية وكذلك مشاركتها الكاملة فى المؤتمر الإسلامى ومايتفرع عنه من أجزاء ووكالات .

من هذه المقدمة المحددة نستطيع أن تصور البحرين منذ إستقلالها السياسى حتى انطلاقها الدولى ، كل ذلك يدعونا إلى دراسة البحرين فى المجال الخارجى ، وما يتطلبه ذلك من عرض لتطور التمثيل الدبلوماسى وتنظيم وزارة الخارجية ، ثم نتتبع مشاركة البحرين فى النشاط الدولى من خلال إشتراكها فى المنظمات الدولية المتخصصه والمؤتمرات الإقليميه والدولية المختلفة كاجتماعات الحوار مع أوربا والتعاون مع أفريقيا ، ثم نحاول أن نتعرض لبعض الاتفاقيات الاقتصادية والأعلامية والثقافيه والتى عقدتها البحرين فى السنوات الأخيرة مع دول مختلفه .

تطور التمثيل الدبلوماسى البحرينى : —

بالرغم من أن البحرين منذ مطلع الستينات بدأت تتخذ خطا جديدا فى علاقاتها الدولية ، وذلك بالمشاركة تدريجيا وبقدر مايسمح لها وضعها القانونى آنذاك فى المنظمات الدولية ، وهذه المنظمات هى فى الغالب هيئات فنية يمكن أن تفيد قطرا ناميا مثل البحرين فى حقول التعليم والصحه والتغذية والزراعة ، كما شاركت البحرين فى بعض اللجان التابعه للجامعة العربية منها مكتب مقاطعة إسرائيل والذى سرعان ما احتلت البحرين مركزا رئيسيا فى نظام المقاطعة إذا أفتتح لها فرع لمكتب ضابط المقاطعة الإقليمى عام ١٩٦٤ كما أنضمت البحرين إلى معظم اللجان المتخصصة للجامعة فى حقل البترول والإقتصاد والثقافة والاعلام ومحو الامية .

ألا أنه فى مطلع عام ١٩٦٩ صدرت مراسيم أميرية رقم (١) ورقم (٢) ، يقضى الأول بأنشاء داره للخارجية فى البحرين والثانى بتسمية رئيس الخارجية وتخويله صلاحياته بموجب المرسوم الثانى .

ثم تبع ذلك قرار إدارى بالتنظيم المؤقت لدائرة الخارجية لعام ١٩٧٠[١] ،

(١) يتألف ديوان الدائرة حسب القرار المؤقت لعام ١٦٧٠ من الاقسام التالية : —

ويعتبر هذا القرار النواة الرئيسية والتي استطاعت دائرة الخارجية فيما بعد أن تهيئ أوضاعها لاستقبال المسؤولية الكاملة عشية الاستقلال وحينما يصدر المرسوم الأميري رقم (٣) لعام ١٩٧١ بتنظيم وزارة الخارجية ومرسوم أميري رقم (٤) لعام ١٩٧١ ، بشأن نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

فكرة موجزة عن تكوين وزارة الخارجية :

يعتبر المرسومان الأميريان رقم ١ ورقم ٢ لعام ١٩٦٩ ، من أولى الخطوات التي اتخذت لتكوين وزارة الخارجية ، حيث يقضي الأول بإقامة دائرة الخارجية والثاني بتعيين رئيساً لهذه الدائرة كما بينا سابقاً[٢] ثم تلى ذلك صدور قرار بتعيين مستشاراً قانونياً في دائرة الخارجية ، والذي كان يقوم مقام الوكيل للدائرة[٣] .

وبعد ذلك يؤشر بتعيين ثلاثة من موظفي الدولة ورابع موظف مستحدث ، حيث أتيحت لهم فرص التدريب ضمن الدورات الدبلوماسية العديدة في دولة الكويت ودورة الأمم المتحدة ، وكذلك في سفارات المملكة العربية السعودية في بيروت وغيرها من الدول .

وبعد مرور عام على ادارة الخارجية بدأ الكادر الوظيفي يأخذ في الإزدياد ،

= ١ — قسم الشئون السياسية .
٢ — قسم الشئون العربية .
٣ — قسم الشئون القانونية .
٤ — قسم الشئون الثقافيه والمراسم .
٥ — قسم الشئون القنصلية والادارية والمحفوظات .
ثم يحدد هذا القرار مسؤولية كل قسم على حدة .

(٢) عين الشيخ محمد بن مبارك الخليفه رئيس دائرة الأعلام آنذاك رئيسا لدائرة الخارجية ثم وزيرا لوزارة الخارجية منذ الاستقلال عام ١٩٧١ .

(٣) عين الدكتور حسين محمد البحارنه مستشار الدائرة الخارجية عام ١٩٦٩ ثم أصبح رئيسا فوزيرا للشئون القانونية (وزارة الدولة) منذ عام ١٩٧٠ .

حيث عين ثلاث من خريجي الجامعات الهندية إلى جانب تعيين مستشاراً ثانياً بالديوان ليرأس فيما بعد وفد البحرين لدى منظمة الأمم المتحدة[٤] .

غير أن هذا العدد المحدود لم يف حاجة الوزارة مما استدعى الأمر طلب موظفي الدولة من مختلف الدوائر كدائرة الهجرة والجوازات للمساعدة في أعمال القنصلية ووزارة التربية والتعليم للمساعدة في قسم الشئون الإدارية وقسم الشئون السياسية، وعلى أثر إعلان الاستقلال أصبح هناك استعداد نسبي لإرسال بعثات دولة البحرين الدبلوماسية للخارج ، فقد بوشر العمل بافتتاح أول سفارة للبحرين[٥] في القاهرة في سبتمبر سنة ١٩٧١ إثر الزيارة الرسمية لرئيس وزراء البحرين هناك .

وقبلت أثر ذلك البحرين عضواً في جامعة الدول العربية بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٧١ ، ثم قبلت عضويتها في منظمة الأمم المتحدة بتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٧١ ، حيث عينت أول بعثة لوفد البحرين الدائم هناك .

ثم تتالت السفارات وأقسام لرعاية المصالح البحرينية والقنصليات حتى بلغت مع نهاية ١٩٧٦ ، تسع سفارات وقنصليتين[٦] فيها العديد من الدبلوماسيين

---

(٤) عين الدكتور سلمان الصفار مستشارا بالديوان ١٩٧٠ ثم رئيسا لوفد البحرين في نيويورك من عام ١٩٧١ .

(٥) عين السيد تقي البحارنة أحد رجال الأعمال في البحرين كأول سفير لبلاده في القاهرة وكان يشغل أيضا منصب رئيس الوفد (وفد البحرين لدى جامعة الدول العربية) من ١٩٧١—١٩٧٤ ثم أبدى رغبته للتفرغ ثانية لأعماله فيما بعد .

(٦) — سفارة دولة البحرين لدى بلاط سان جيمس ١٩٧١ .
— سفارة دولة البحرين لدى البلاط الشاهنشاهي أغسطس ١٩٧٢ .
— سفارة دولة البحرين لدى الجمهورية اللبنانية يولية ١٩٧٤ .
— سفارة دولة البحرين لدى دولة الكويت يوليه ١٩٧٥ .
— سفارة دولة البحرين لدى الجمهورية العراقية يوليو ١٩٧٥ .
— سفارة دولة البحرين لدى المملكة العربية السعودية ١٩٧٥ .
— سفارة دولة البحرين لدى الجمهورية الفرنسية ١٩٧٦ .
— سفارة دولة البحرين لدى الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٧٦ .
— قنصلية دولة البحرين لدى جمهورية الباكستان ١٩٧٣ .
— قنصلية دولة البحرين لدى جمهورية الهند . ١٩٧٣ .

والإداريين فى الخـارج إلى جانب العديد من الموظفين المحليين الذين يستعان بهم لأعمال السكرتارية والعلاقات العامـة وغيرها من الأمور المحلية فى سفارات وقنصليات البحرين فى الخارج .

تنظيم وزارة الخارجية :

يعتبر تنظيم وزارة الخارجية من أولى الخطوات التى اتخذت إثر إعـلان الاستقلال حيث صدر المرسوم رقم (٣) لسنة ١٩٧١ فى ٣٠ أغسطس ١٩٧١ ليوضح الصورة الحقيقية لمـا ستـكون عليه علاقات البحرين التى حددهـا بيان الاستقلال ويتكون هذا المرسوم من ٦ مواد :

تحدد المادة الأولى مسئولية وزارة الخارجية واختصاصاتها « وتتولى وزارة الخارجية تنسيق وتنفيذ كافة الشئون المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة وتنظيم علاقاتها مع الدول الأجنبية والمنظمات الدولية ، وتقوم برعاية مصالح مواطنى البحرين وحمايتهم فى الخارج » .

أما المادة الثانية من المرسوم فتبين مهمات الوزير .

« يشرف الوزير على كافة أعمال الوزراء وهو المرجع الأعلى لشئونها وتصدر عنه جميع القرارات والتعليمات اللازمة لسير أعمالها » كما يلخص أعمـال الوزارة فى ثلاث شعب :

الديوان العام ، البعثات الدبلوماسية والقنصلية التى تنشئها الوزارة فى الخارج، ثم وفود البحرين لدى المنظمات والهيئات الدولية .

وتختص المادة الرابعة بتوزيع أعمال الديوان إلى خمس أقسام إلا أنه صدرت تعديلات فيما بعد فى النظام الإدارى للدولة وقسم ديوان الوزارة إلى ثلاثة أقسام أو إدارات : ـ

١ ـ إدارة الشئون الإدارية والمالية والقنصلية .

٢ ـ إدارة الشئون السياسية والاقتصادية .

٣ ـ إدارة المراسم والشئون القانونية .

أما المادة الخامسة فتلغى أى قرار أو مرسوم يتعارض مع أحكام المرسوم الذى نحن بصدده وهذا يعنى إلغـاء القرار الإدارى المؤقت لتنظيم وزارة الخارجيـة لعام ١٩٧٠ .

الدورات الدبلوماسية ١٩٧١ – ١٩٧٦ (*)

١ ـ الدورة الدبلوماسية فى دولة الكويت	الثانية ١٩٧١ (١ ـ ٣١ مارس)		الثالثة ١٩٧٢		الرابعة ١٩٧٣
٢ ـ حلقة الدراسات الدولية ـ مجلس الخدمة المدنية فى لبنان	الحلقة الثامنة ١٩ يونية ـ ٢٧ يوليه ١٩٧٢	الحلقة التاسعة ٣٠ يوليو ـ سبتمبر ١٩٧٣	الحلقة العاشرة يوليه ـ أغسطس ١٩٧٤		الحلقة الحادية عشرة مايو حتى يوليه ١٩٧٥
٣ ـ دورة معهد العلاقات الدولية فى هولندا ـ لاهاى	=	يوليه ـ سبتمبر ١٩٧٣			
٤ ـ الدورة الدبلوماسية الدولية فى دولة الإمارات العربية	الأولى ٢٧ يناير ـ ٢١ فبراير ١٩٧٣		الثالثه يناير ـ يونيه ١٩٧٦		
٥ ـ دورة بريطانيا الدبلوماسية جامعة اكسفورد	من أكتوبر ١٩٧٤ ـ يوليه ١٩٧٥				

(*) يلاحظ أن جميع هذه الدورات تمثل فيها البحرين بعضوين فقط .

أما المادة السادسة من المرسوم فتترك لوزير الخارجية مسؤولية تنفيذ أحكام المرسوم ، والعمل به من حين نشره فى الجريدة الرسمية .

النظام المتبع فى التمثيل الدبلوماسى والقنصلى :

إن المرسوم الأميرى الذى صدر بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٧١ لتنظيم وزارة الخارجية ، ألحق به مرسوم آخر يضع الأسس التى يجب أن تتبع فى نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى (١) ، ويتكون هذا النظام من ٣٦ مادة حددت المادة الأولى والثانية نوع التمثيل الدبلوماسى والذى يشمل :

(أ) السفارات (ب) القنصليات (ج) مكاتب الوفود .

أما شروط التعيين والتثبيت فقد خصصت لشرحها عشر مواد تبدأ بالمادة الثالثة حتى الثانية عشرة .

أما المادة الرابعة والخامسة فتخصص بالسفراء وطريقة تعيينهم بمرسوم والخامسة تحدد القسم الذى يتوجب على السفير الإلتزام به وترديده أمام الأمير .

وتحدد المادة السادسة الشروط الواجب توفرها للمرشح فى السلكين الدبلوماسى والقنصلى (٢) .

---

(١) أنظر المرسوم رقم (٤) لسنة ١٩٧١ الجريدة الرسميه (١) الصادرة بتاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٧١ .

(٢) أ ـ أن تتوفر فيه ، شروط التوظيف المطلوبة بموجب قانون الخدمة المدنية .

ب ـ أن يكون حائزا على شهادة جامعية فى موضوع يمت بصلة لعمله تؤهله للتعيين بالدرجة السابعة على الأقل .

ج ـ تعتبر علوم القانون والسياسة والاقتصاد والآداب والتاريخ والإدارة ، ذات صلة بأعمال وزارة الخارجية .

د ـ أن يتقن إلى جانب اللغة العربية ، أحد اللغات الأجنبية الحية .

هـ ـ أن لا يكون متزوجا من أجنبية ويستثنى من ذلك الزوجات من البلاد العربية .

و ـ أن لا تكون له علاقات لا تأتلف مع مهام الوظيفة .

والمادة ٧ خاصة بتقسيم الدبلوماسيين ، أما المادة العاشرة فتجيز تعيين سفراء بمرسوم لا ينتمون إلى ملاك وزارة الخارجية[٢] .

وتتناول المواد التالية لذلك تعيين الملحقين الفنيين ، والثقافيين ، والعسكريين والتجاريين المحسوبين على ملاك وزاراتهم المختصة ولهم اعتبارهم فى السلك الدبلوماسى .

أما المادة (٢٧) فتتناول لجنة سميت (بلجنة الخدمة الخارجية) ومهمتها امتحانات ومقابلات شخصية للمتقدمين للسلكين إضافة إلى ترشيح وتعيين وترفيع ونقل الموظفين وترفع توصياتها للوزير .

أما المواد من ٢٩ ـ ٣٦ أى نهاية المرسوم فكلها أحكام عامة وخاصة بالأنظمة الداخلية لموظفى السلك الاجتماعية والخاصة .

جدول بعثات دولة البحرين فى الخارج :

اسم البعثة	تاريخ إرسالها
الوفد الدائم لدولة البحرين لدى الأمم المتحدة	١٩٧١
سفارة دولة البحرين لدى جمهورية مصر العربية	١٩٧١
سفارة دولة البحرين لدى المملكة المتحدة	١٩٧١
سفارة دولة البحرين لدى البلاط الشاهنشاهى	١٩٧٢
سفارة دولة البحرين لدى المملكة العربية السعودية	١٩٧٥
سفارة دولة البحرين لدى دولة الكويت	١٩٧٣

(٢) لقد حدث أن عين أربع سفراء بهذا المفهوم ، إلا أن ذلك كان يقضى بتعيينهم فى الديوان لفترة وجيزة على أثرها يصدر مرسوم بنقلهم إلى الخارج .

اسم البعثة	تاريخ إرسالها
سفارة دولة البحرين لدى الجمهورية العراقية	١٩٧٥
سفارة دولة البحرين لدى لبنان	١٩٧٤
قنصلية دولة البحرين فى باكستان	١٩٧٣
قنصلية دولة البحرين فى الهند	١٩٧٣

قائمة ببعض السفارات المعتمدة

لدى دولة البحرين حتى ١٩٧٥ *

مسلسل	الدولة	تاريخ تقديم اعتماد أول سفير
١	المملكة المتحدة	١٩٧١/٨/ (أول تمثيل)
٢	دولة الكويت	١٩٧١/٩/٧ (ثانى تمثيل)
٣	إيران	١٩٧١/١٢/٩ (ثالث تمثيل)
٤	الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٧٢/٢/١٧
٥	جمهورية الباكستان	١٩٧٢/٥/١
٦	الجمهورية الفرنسية	١٩٧٢/٥/٢٤
٧	المملكة الهولندية	١٩٧٢/٥/٢٧
٨	الجمهورية اللبنانية	١٩٧٢/٥/٢٩ مقرها الكويت
٩	جمهورية مصر العربية	١٩٧٢/٦/٥
١٠	المملكة الأردنية الهاشمية	١٩٨٢/٦/١٠
١١	الجمهورية التونسية	١٩٧٢/٦/٢٤ مقرها الكويت
١٢	المملكة العربية السعودية	١٩٧٢/١٠/٩
١٣	سفارة جمهورية الصومال	١٩٧٢/١٠/٢٩ مقرها جده
١٤	سفارة جمهورية السودان	
١٥	سفارة اليابان	
١٦	سفارة المملكة المغربية	١٩٧٣/٣/٥ مقرها الكويت
١٧	سفارة جمهورية إيطاليا	
١٨	سفارة دولة أسبانيا	
١٩	سفارة جمهورية أفغانستان	
٢٠	سفارة ألمانيا الإتحادية	

(*) اعتادت « إدارة المراسم » فى وزارة الخارجية ، إصدار قائمة سنوية بالسفارات المعتمدة لدى دولة البحرين حسب أقدمية السفراء الحالين منذ عام ١٩٧٢ .
إلا أننا حاولنا فى هذه القائمة تتبع السفارات حسب أقدميتها .

« تابع » قائمة السفارات المعتمدة لدى دولة البحرين

مسلسل	الدولة	تاريخ تقديم اعتماد أول سفير
٢١	سفارة الجمهورية التركية	١٩٧٣/١٢/٢٢ الكويت
٢٢	سفارة مملكة النرويج	١٩٧٣/١١/٨ طهران
٢٣	سفارة جمهورية السنغال	١٩٧٣/١٢/٢٤ طهران
٢٤	سفارة مملكة بلجيكا	١٩٧٤/١/٢١ الكويت
٢٥	سفارة جمهورية غينيا	١٩٧٤/٤/٨ جدة
٢٦	سفارة سويسرا	
٢٧	سفارة مملكة السويد	١٩٧٤/١١/١٨ جدة
٢٨	سفارة الجمهورية العربية السورية	١٩٧٥/١/١٨ الدوحه
٢٩	سفارة الدانمارك	١٩٧٥/١/١٨ جده
٣٠	تونس	١٩٧٥/١/٣٠ الدوحه
٣١	اليابان	١٩٧٤/١/٢٠ الكويت
٣٢	سفارة الجمهورية العربية الليبية	١٩٧٥/٢/٢٢ أبو ظبي
٣٣	سفارة جمهورية بنغلاديش الشعبية	١٩٧٥/٤/١٩ الكويت
٣٤	سفارة ماليزيا	١٩٧٥/٥/٥ الكويت
٣٥	سفارة جمهوريه الجابون	
٣٦	سفارة النمسا	١٩٧٥/٥/٢٢ جده
٣٧	القنصليه الاسترالية العامة	
٣٨	سويسرا	١٩٧٥/٦/١٤
٣٩	ألمانيا الاتحادية	١٩٧٥/٦/١٤
٤٠	الجابون	١٩٧٥/١١/١٨ أبوظبي
	المكاتب :	
	مكتب الأمم المتحدة الإنسانى	١٩٧٢ البحرين
	مكتب دولة الكويت الفنى	١٩٧٣ البحرين
	مكتب منظمة التحرير الفلسطينية	١٩٧٤ البحرين

لقد لاحظنا من الجدول الخاص بقائمة السفارات بأن هناك سفارات مقرها البحرين كما أن هناك دولة معتمده بسفرائها لدى دولة البحرين إلا مقرها عواصم خليجيه أخرى كالكويت وجده ، وبغداد ، وطهران .

وقبل أن ننتقل من نظام السلكين إلى موضوع آخر لإبراز وجه البحرين فى المحيط الدولى تجدر الإشارة إلى أن هناك لوائح داخلية تنظيم سير العمل فى الوزارة منها مايتعلق بمسؤولية الدبلوماسى حسب تصنيفه وإدارته كمسؤولية السكرتير الثانى حينما يكون مسؤولا عن المؤتمرات الدولية فى إدارة الشئون السياسية ، أو مسؤولية رئيس البعثة حينما ينتدب فى إحدى سفارات دولة البحرين فى الخارج .

وأخرى تختص بالبدلات والمخصصات لأعضاء السلكين والأجازات .

المساهمة فى النشاط الدولى : —

(دبلوماسية المنظمات الدولية) (١)

— الاشتراك فى المنظمات الدولية —

تحاول الدول فى وقتنا الحاضر أن تدعم كيانها المستقل بالإنتماء إلى المنظمات

---

(١) أ — دبلوماسية المنظمات الدولية تخضع لقواعد ثابتة مستمدة من القانون الأساسى للمنظمة واللائحة الداخلية .

ب — دبلوماسية المنظمات الدولية تمارس داخل إطار ثابت فى مقر المنظمة الدولية بمعاونة الأمانة العامة ، التى تقوم على جهاز من الموظفين الدوليين الذين اكتسبوا النظرة العالمية وتكونت لديهم العقلية التى تنظر إلى الأمور نظرة دولية محايدة .

جـ — دبلوماسية المنظمات الدولية تتسم بالدوام والاستمرار أى تنعقد الدورة العادية لكل هيئة عاملة من هيئات المنظمات الدولية مرة كل عام لمناقشة موضوعات قد توقفت فى الدورة السابقة ، وللنظر فى موضوعات جديدة قد تناقش فى دورات قادمة ومما يعزز ذلك وجود الوفود الدائمة .

أنظر : الدكتور بطرس غالى ، الاتجاهات الحديثة فى الدبلوماسية ، الدورة الدبلوماسية الدولية فى أبو ظبى ، ١٩٧٣ .

الدولية والإقليمية وتساهم وتشترك فى المنظمات المتخصصة مستفيدة من هذه الخبرات فى نموها .

وقد حرصت البحرين منذ استقلالها على الإنتماء إلى مختلف المنظمات العالمية والإقليمية ثم إلى المنظمات المتخصصة وإلى الوكالات التابعة لتلك المنظمات .

وفى مقدمة هذه المنظمات الدولية كان انتماء البحرين إلى ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية فى سبتمبر (٢١) ١٩٧١ وإلى جامعة الدول العربية فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ .

أما بالنسبة للمنظمات المختصة فقد انضمت البحرين فى الفترة من سبتمبر ١٩٧١ إلى منتصف ١٩٧٦ أى فى فترة خمس سنوات إلى العديد من هـــذه المنظمات بعضها فى نطاق جامعة الدول العربية ، والبعض الآخر فى نطاق الأمم المتحدة .

وسنصنف هذه المنظمات هنا حسب ماتقدمه أنواع النشاط إذا كان اقتصاديا أو فنيا أو وقائيا مشيرين إلى هوية هـــذه المنظمة إذا كانت إقليمية أم دولية .

المنظمات الدولية

منظمة دولية دبلوماسية	منظمة دولية فنية وثقافية	منظمة وقائية	منظمة اقتصادية
الأمم المتحدة ٢١سبتمبر ١٩٧١ الجامعة العربيـة ١١ سبتمبر ١٩٧١	١ ـ المنظمة العربيـة للعلوم الإدارية ٢٥ أغسطس ١٩٧٤ ٢ ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ٢٤ مايو ١٩٧١ ٣ ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعيـة ٢٩ أبريل ١٩٧٥ ٤ ـ الأكاديمية العربية للنقل البحرى ٥ ـ منظمة الأغذية الزراعية FAO ١٨ نوفمبر ١٩٧١	ـ المنظمة العربية للدفاع ضد الجريمة ـ منظمـة البـوليس الجنـائى الدولى (الأنتروبول) ٣٠ ديسمبر ١٩٧١ ـ منظمة الصحة الدولية WHO ٢٤يولية١٩٧٢	ـ الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن

« تابع » المنظمات لدولية

منظمة دولية دبلوماسية	منظمة دولية فنية وثقافية	منظمة وقائية	منظمة اقتصادية
	٦ ـ منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم UNESCO ١٨ يناير ١٩٧٢ ٧ ـ منظمة السياحة العـالمية WTO ٢٢ ديسمبر ١٩٧٥ ٨ ـ منظمة الطيران المدنى الدولية ICAO ١٥ يولية ١٩٧١ ٩ ـ الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن ١٩٧٣/١٢/٢٨		ـ منظـمة الأمم المتحدة للتنميـة الصناعية UNIDO ١٩٧٦/٩/٢١ ـ منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ـ السوق العربية المشتركة الأمانة العـامة للجامعة ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط .

الاتفاقيات الجماعية

اتفاقيات دبلوماسية	اتفاقيات وقائية	اتفاقيات فنيه	اتفاقيات اقتصادية
اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ١٣ أكتوبر ١٩٧١ (اللحق رقم) اتفاقية دبى لاتحاد الإمارات العربية ـ ١٩٦٨	— اتفاقية التعاون بين الدول العربية فى مجال البحث والاقتصاد الدولى ٣٠ مايو ١٩٧٣ — اتفاقية تسليم المجرمين بين الدول العربية ٧/١١/٧٣ — اتفاقية جنيف لحماية ضحايا الحرب فى ١٤ أبريل ١٩٧١ — اتفاقية السير على الطرق وملاحقها ٤ مايو ١٩٧٣ — اتفاقية علامات وإشارات الطرق ٤ مايو ١٩٧٣	١ ـ اتفاقية إنشاء الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن ٢١ مارس ١٩٧٤ ٢ ـ اتفاقيه إنشاء الأكاديمية العربية للنقل البحرى ١٤ نوفمبر ١٩٧٤ ٣ ـ اتفاقية مجلس الطيران المدنى للدول العربيه ١٨/١٠/١٩٧٢ ٤ ـ اتفاقية الشركه العربية لنقل البترول ٢٩/٨/١٩٧٦ ٥ ـ اتفاقية إنشاء شركة الملاحة العربية المتحدة ١١ فبراير ١٩٧٦ ٦ ـ المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ٢٠ يوليه ١٩٧٦	١ ـ اتفاقية المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا ٢٥ مايو ١٩٧٤ ٢ ـ اتفاقية إنشاء الشركة العربية للاستثمارات البترولية ٣ ـ اتفاقية الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ٤ ـ اتفاقية إنشاء البنك الإسلامى للتنمية ٢٣ أبريل ١٩٧٥ ٥ ـ اتفاقية إنشاء منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية ٢٦ مارس ١٩٧٦

« تابع » الاتفاقيات الجماعية

اتفاقيات دبلوماسية	اتفاقيات وقائية	اتفاقيات فنية	اتفاقيات اقتصادية
		٧ ـ اتفاقية بإنشاء اللجنة الدائمة للترددات اللاسلكية لمنطقة الخليج وعمان ١٧ أكتوبر ١٩٧١ ٨ ـ صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة UNICEF ٢١ سبتمبر ١٩٧١ ٩ ـ اتفاقية بين دولة البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP ٦ يوليه ١٩٧٢	٦ ـ اتفاقية تأسيس بنك الخليج الدولى ٢٤ نوفمبر ١٩٧٥ ٧ ـ صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ١٩ أغسطس ١٩٧٢

الاتفاقيات الثنائية (*)

اتفاق دبلوماسي	اتفاق اقتصادي أو تجاري	اتفاق إعلامي وثقافي	اتفاق تربوي أو فني	اتفاق جوي
١ ـ معاهدة صداقة بين دولة البحرين والمملكة المتحدة ١٥ أغسطس ١٩٧١ ٢ ـ اتفاقية التسهيلات البحرية بين دولة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية ٢٣ ديسمبر ١٩٧١ ٣ ـ اتفاق فرق السلم المعقود بين دولة البحرين والولايات المتحدة	١ ـ اتفاقية المشاركة بين دولة البحرين وشركة نفط البحرين المحدودة ٣٠ يونية ١٩٧٥ ٢ ـ الاتفاقية الاقتصادية بين دولة البحرين والمملكة العربية السعودية ١٧ سبتمبر ١٩٧٥ ٣ ـ اتفاق تعاون اقتصادي وفني بين دولة البحرين والجمهورية التونسية ٨ نوفمبر ١٩٧٥ ٤ ـ الاتفاق التجاري والاقتصادي بين دولة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية ٢٢ يناير ١٩٧٦	١ ـ الاتفاقية الثقافية والإسلامية بين دولة البحرين والمملكة الأردنية الهاشمية ٢ ـ ديسمبر ١٩٧٢ ٣ ـ الاتفاقية الإعلامية بين دولة البحرين والمملكة العربية السعودية ١٧ سبتمبر ١٩٧٥ ٣ ـ الاتفاقية الثقافية بين دولة البحرين والمملكة العربية السعودية ٩ أغسطس ١٩٧٥	١ ـ اتفاقية التعاون الثقافي والتربوي والصحي والعلمي بين دولة البحرين وجمهورية مصر العربية ٢٩ أغسطس ١٩٧٣ ٢ ـ اتفاق التعاون الثقافي والعلمي بين دولة البحرين وماليزيا ١٦ أغسطس ١٩٧٥ ٣ ـ اتفاقية التعاون الثقافي والفني بين دولة	٩ ـ اتفاقيات ثنائية وقعت في الفترة من ٧٢ ـ ٧٦ الصفحة الأولى من القائمة (١ ـ ٩)

« تابع » الاتفاقيات الثنائية

اتفاق دبلوماسي	اتفاق اقتصادي أو تجاري	اتفاق إعلامي وثقافي	اتفاق تربوي أو فني	اتفاق جوي
الأمريكية ١٢ يونية ١٩٧٣ ٤ ـ اتفاقية تحديد الجرف القاري بين دولة البحرين والمملكة العربية السعودية ٢٢ فبراير ١٩٥٨ ٥ ـ اتفاقية تحديد الجرف القاري بين دولة البحرين وإيران ١٧ يونية ١٩٧١	٥ ـ الاتفاق التجاري والاقتصادي بين دولة البحرين والجمهورية العراقية ١٦ نوفمبر ١٩٧٥ ٦ ـ اتفاقية قرض بين دولة البحرين وأبو ظبي ١٤ مارس ١٩٧٦ ٧ ـ اتفاقية قرض مشروع محطة ستره لتوليد الكهرباء بين دولة البحرين والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ١٩ ـ ٢١ أغسطس		البحرين وجمهورية اليونان ١٦ يونيه ١٩٧٦	

(*) جميع هذه الاتفاقيات منشورة بالجريدة الرسمية حسب التواريخ التي صدرت وصودق عليها.

ثانيا : عقد الاتفاقيات الاقليمية والدولية :

اتفاقات ثنائية — اتفاقيات جماعية .

لقد تنوعت الاتفاقيات التى عقدتها البحرين فى السنوات الخمس التى تلت إعلان الاستقلال منذ أغسطس عام ١٩٧١ .

ويمكننا أن نصف هذه الاتفاقيات على ضوء ماعرضنا فى الجداول المصنفة إلى جزئين : ـ

١ — اتفاقيات ثنائية .

٢ — اتفاقيات جماعية .

فالاتفاقيات الثنائية : ـ

هى الاتفاقيات التى تعقد بين طرفين بصرف النظر عن حجم ما يحققه كل طرف من هذه الاتفاقية أو مايقدمه طرف لطرف آخر من مساعدات أو امتيازات أو تسهيلات مادام كلا الطرفين متفقين على مضمون الاتفاقية فتصبح قانونية بمجرد التصديق عليها ، ويبقى التنفيذ رهناً بيد الطرفين والمتغيرات والظروف الدولية والمحلية التى تتعرض لها هذه الدول .

وتختلف هذه الاتفاقيات باختلاف الهدف التى وضعت من أجله .

فبعضها ممكن أن نسميها : ـ

١ — اتفاقيات دبلوماسية :

وتكون لها طبيعة أمنية يغلب عليها الطابع الدبلوماسى . وقد وقعت البحرين عددا من الاتفاقيات الدبلوماسية ، وفى مقدمتها :

١ — اتفاقية الصداقة المعقودة بين دولة البحرين والمملكة المتحدة :

فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ كما وقعت اتفاقيات صداقة مع جميع الدول الخليجية والتى جابهت نفس الظروف والتى بموجبها ألغيت اتفاقيات الحماية التى عقدت فى القرن التاسع

عشر مع بريطانيا وتشمل هذه الاتفاقية على ٤ مواد تنص المادة الأولى على التشاور فى المسائل ذات الأهمية بين البلدين .

والمادة الثانية بتنظيم اتصالات بين الجامعات والمعاهد الثقافية ، والمادة الثالثة تختص بتطوير العلاقات ، والمادة الرابعة تنص على سريان الاتفاقية لمدة عشر سنوات .

٢ — اتفاقية التسهيلات البحرية بين دولة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية :

سبتمبر ١٩٧١ ، بالرغم من أن هذا الموضوع قد تحدثت عنه فى مكان آخر ، إلا أنه يمكن إضافة ما حدث بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى قامت البحرين بطلب إلغاء هذه الاتفاقية وفى أثناء المحادثات الجارية والقانونية والتى تسمح للبحرين بنفاذ إلغائها ، تجددت علاقات دول المواجهة العربية مع الولايات المتحدة واتخذت طابع الصداقة ، مما جعل البحرين تعيد النظر فيما سبق وأن أعلنت من خطوات تجاه إلغاء هذه الاتفاقية ، تمشيا على منطق العلاقات العربية الأمريكية السائد لدى دول المواجهة مع إسرائيل .

وقد أثير هذا الموضوع لمرات عديدة فى اجتماعات المجلس الوطنى فى الفترة من يناير ٧٤ إلى يونية ٧٥ نتيجة للحملات الصحفية التى نشرتها بعض الصحف العربية (*) .

إلا أنه فى عام ١٩٧٥ بدأت الصحف تنشر أنباءاً عن قرب الدخول فى محادثات لعدم تجديد هذه الاتفاقية .

(*) — أنظر الأهرام ١٢ /٣/١٩٧٦ « البحرين تهدد بوقف التسهيلات لأمريكا »
— الأنوار ٢٦ / ٩ / ١٩٧٥ « طلب إنهاء اتفاقية التسهيلات فى البحرين الممنوحة لأمريكا » .
— السياسة ، الكويت ، ٤ / ٤ / ١٩٧٦ « البحرين تبلغ واشنطن بالترتيبات والتسهيلات البحرية » .

٢ ـ اتفاقات اقتصادية وتجارية :

لقد شهد عام ١٩٧٥ توقيع الاتفاقات الثنائية الاقتصادية والتجارية .

وقد وقعت البحرين فى هذا الخصوص أربع اتفاقات اقتصادية وتجارية مع الدول : ـ

١ ـ اتفاق اقتصادى مع السعودية ١٧ سبتمبر ١٩٧٥ .

٢ ـ اتفاق اقتصادى مع الجمهورية التونسية ٨ نوفمبر ١٩٧٥ .

٣ ـ « « « « العراقية ١٦ نوفمبر ١٩٧٥ .

٤ ـ « « « « المملكة الأردنية الهاشمية يناير ١٩٧٦ .

كما عقدت البحرين اتفاقات اقتصادية مع شركة النفط وصناديق تنمية عربيـــة .

٥ ـ اتفاقية المشاركة بين حكومة البحرين وشركة نفط البحرين المحدودة ٣٠ يونيه ١٩٧٥ .

٦ ـ اتفاقية قرض بين دولة البحرين وأبو ظبي ١٤ مارس ١٩٧٦ .

٧ ـ اتفاقية قرض مشروع محطة ستره لتوليد الكهرباء بين دولة البحرين والصندوق الكويتى للتنمية ١٩ أغسطس ١٩٧٥ .

الاتفاقيات الجماعية :

تعتبر الاتفاقية التى تعقد بين دولة وهيئة دولية انضمت إليها دول عديدة فى فترات متلاحقة هى اتفاقية جماعية ، ويسرى نفس المفهوم على الاتفاقية التى تعقدها الدول مع أى مؤسسة سبقتها إليها دول أخرى مشاركة وقد عقدت البحرين الكثير من الاتفاقيات الجماعية ضمن هذا المعيار .

منها اتفاقية انضمام البحرين إلى مجلس الطيران المدنى للدول العربية ، والتى يمكن تطبيقها على المعيار الأول ثم اتفاقية انضمام البحرين إلى البنك الدولى للانشاء والتعمير وهى التى ينطبق عليها المعيار الثانى .

« أنظر الجدول الخاص بالاتفاقيات الثنائية وكذلك الخـاص بالاتفاقيـات الجماعية » .

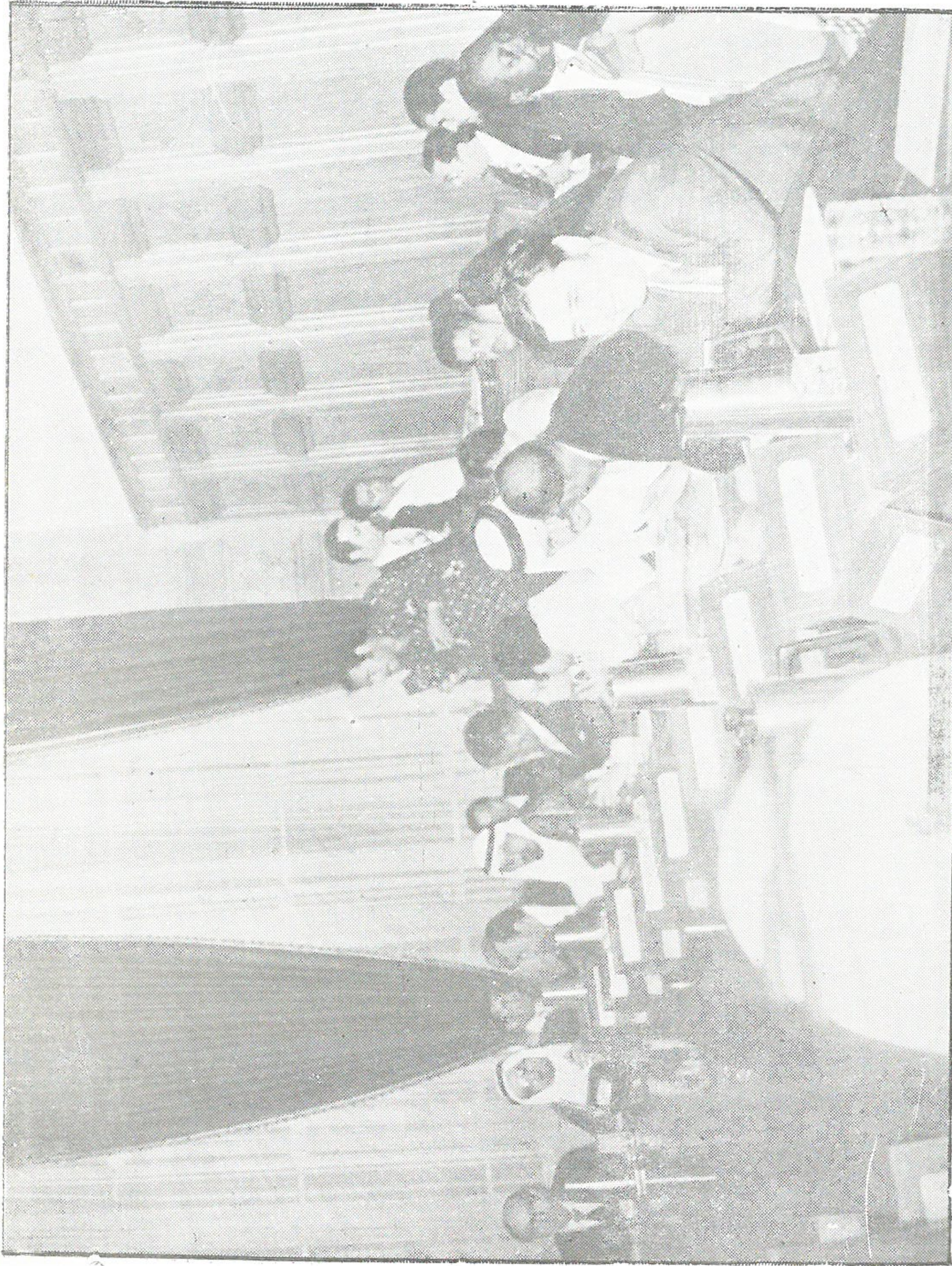
المؤتمرات الدولية الهامة التى شاركت فيها البحرين منذ عام ١٩٧١ — ١٩٧٦

مؤتمر القمة العربى	العربى السادس فى الجزائر ١٩٧٣	السابع فى الرباط (*) ٢٦ - ٢٩ أكتوبر ١٩٧٤	مؤتمر القمة العربى الثامن		
المؤتمر الإسلامى	الثالث فى جده ٢٩ فبراير ١٩٧٢	الرابع : وزراء خارجية الدول الإسلامية بنغازى ١٩٧٣	الخامس فى كولومبو ١٩٧٤	السادس فى جده يوليو ١٢ -١٦/٧٥	السابع فى اسطنبول مايو ١٩٧٦
مؤتمر دول عدم الانحياز	فى أمريكا جورج تاون ١٨ أغسطس ١٩٧٢ وزراء الخارجية	قمة عدم الانحياز الجزائر ٥ سبتمبر ١٩٧٣	عدم الانحياز المنعقد فى ليما-البيرو ٢٥ أغسطس ٧٥	قمة عدم الانحياز فى سير ليفكا أغسطس ٧٦	
مؤتمر قانون البحار	فى الكركاس يونية ١٩٧٤	فى جنيف ١ مارس ١٩٧٥	فى نيويورك ١٩٧٦		
مؤتمر البترول العربى					
مؤتمر التجارة والتنمية لجنوبى غربى آسيا					
مؤتمر البرلمان العالمى					

« تابع » المؤتمرات الدولية التى شاركت فيها البحرين

الحوار العربى الأوروبى	الأول فى القاهرة يونية ١٩٧٥	فى روما يولية ١٩٧٥	فى أبو ظبى نوفمبر ١٩٧٥	فى لكسمبورج اللجنة العامة (مايو ١٩٧٦)
التعاون العربى الأفريقى	فى دكار — السنغال أبريل ١٩٧٦			
الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	فى فانكوفر - كندا يونية ١٩٧٦			

(*) لقد مثل البحرين فى الجزائر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ولى العهد ووزير الدفاع ومثل البحرين فى الرباط أمير دولة البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة .



البحرين ترأس اجتماع الجامعة العربية بشأن مشكلة لبنان

الإشتراك فى المؤتمرات الدولية

تقسم الدبلوماسية الحديثة بظاهرة جديدة هى تعدد المؤتمرات وكثرتها وذلك للتشاور ، أو لاتخاذ موقف مشترك إزاء قضية ما ، ويلاحظ أن بعض المنظمات الدولية جعلت أوجه نشاطها تشجيع المؤتمرات الدوليـــة كالمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة والذى اعتاد دعوة مؤتمرات دولية لدراســة المسائل التى تدخل فى دائرة اختصاصه ، وأقرب مثل على ذلك دعوة المجلس الاقتصـادى والاجتماعى إلى عقد الأمم المتحدة للمرأة وما توصل إليه من عقد ومؤتمر المكسيك فى يونيه ١٩٧٥ ، كما أن المنظمات الإقليمية التى عملت وتعمل من أجل الدعوة لعقد مثل هذه المؤتمرات والواضح أن الدعوة إلى الحوار مع العالم العربى والتى صدرت ٦ نوفمبر ١٩٧٣ عن المجموعة الأوروبيـة ، أثر حرب رمضان ثم الاستجابة العربية والتى صدرت فى مؤتمر القمة فى الجزائر ١٩٧٤ ... جعل من سكرتيرية السوق الأوروبية المشتركة (الدول التسع) وأمانة جامعـة الدول العربية (٢١ دولة)،الجهتين المنسقتين والداعيتين إلى الحوار العربى الأوروبى وقد اشتركت البحرين فى اجتماعات الحوار العربى منذ بدايتها فى القاهرة يونيه ١٩٧٥، واشتركت فى اللجنة الزراعية ، ووقعت على مذكرة القاهرة المشتركة ، والتى هى بمثابة ميثاق نسبى للخطوات الواجب اتخاذها لاستمرارية الحوار[1] .

ثم جاءت المشاركة فى الاجتماع الثانى فى روما يوليه ١٩٧٥ ، واشتركت فى لجنتين أخرتين ، هما لجنة الثقافة والشئون الاجتماعية والعمل ، ولجنة التـكنولوجيا، ثم جاء اجتماع أبوظبى فى نوفمبر ١٩٧٥ لتنظم البحرين إلى لجنتى التجارة والصناعة

---

(١) أنظر الدكتور بطرس غالى « ملف الحوار العربى الأوروبى الافتتاحية » مجلة السياسة الدولية الدكتور أحمد صدقى الدجانى (الحوار العربى الأوروبى) مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ .

وبذلك أثبتت عضوية البحرين فى خمس لجان من أصل سبع لجان للحوار مع أوروبا وجاء الاجتماع السياسى الأول للحوار بعد أن كانت الاجتماعات السابقة والتى كانت مقتصرة على النواحى الاقتصادية واشتراك الخبراء . وقد ترأست البحرين الجانب العربى فى الاجتماع الأول للجنة العامة فى لكسمبورج مايو ١٩٧٦ ممثلة فى مندوبها فى الجامعة كما ترأست البحرين المجموعـة العربية فى اجتماعات التعاون العربى الأفريقى فى داكار فى أبريل ١٩٧٦ ممثلة بوزير خارجيتها .

الخلاصة

نستنتج مما تقدم بأنه بالرغم من مرور خمس سنوات على استقلال البحرين إلا أنها قطعت شوطاً معقولا فى مجالات علاقاتها الدولية ومارست وتمارس العمل الدبلوماسى بأكثر صوره واتجاهاته :

١ — لقد مارست البحرين الدبلوماسية الجماعية ، أو دبلوسية المؤتمرات باشتراكها فى معظم ما دعيت إليه من مؤتمرات خليجيــة فى نطاق التنسيق والمشاريع المشتركة من مؤتمرات أخرى فى خدمة العقيدة أو المبدأ ، كما جعل فى اشتراكها فى المؤتمر الإسلامى باجتماعاته السبعة على مستوى وزراء الخارجية وقمة لاهور على مستوى رؤساء الدول .

إلى جانب اشتراكها مع العالم الثالث فى مؤتمرات عدم الانحياز أكان ذلك فى الجزائر عام ٧٣ ، أم فى سيرالنكا أغسطس ١٩٧٦ .

٢ — كما مارست البحرين دبلوماسية المنظمات الدولية باشتراكها فى كل ما تنظمه جامعة الدول العربية من اجتماعات عن طريق أمانتها العامة ، ومنظماتها المختصة أكان ذلك ضمن اجتماعات الدورات السنوية الاعتيادية ، أم اجتماعات المنظمات المختصة التابعة للجامعة ، منظمة التربية والثقافة والعلوم ، ومنظمة العمل العربية وما إلى ذلك ، اجتماع لوزراء الإعلام العرب ، المحامين العرب والمهندسين إضافة إلى ما تقوم به الجامعــة من اتصال مع منظمات أخرى كجماعــة السوق الأوروبية المشتركة ، فى مجال اجتماع الحوار العربى الأوروبى ، منظمة الدول الأفريقية فى مجال اجتماعات التعاون العربى الأفريقى ، وكذلك الحال بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة ودوراتها السنوية ، وما يقوم به المجلس الاقتصادى والاجتماعى من دعوة إلى مؤتمرات مختلفة كمؤتمر قانون البحار . أو مؤتمر فانكوفر للمستوطنات البشرية .

٣ — كما تمارس البحرين الدبلوماسية الرياسية أو دبلوماسية القمة ، ضمن نشاط العالم الثالث ، كما حدث فى مؤتمر القمة الإسلامى فى قمة لاهور ١٩٧٤ ومؤتمر قمة عدم الانحياز فى سيرالنكا أغسطس ١٩٧٦ ، إلى جانب مؤتمرات القمة العربى السادس فى الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ والسابع فى الرباط ٢٩ أكتوبر ١٩٧٤ .

٤ — وأخيراً دبلوماسية المساعدات الاقتصادية :

إن دبلوماسية المساعدات الاقتصادية لم تعد رهناً بالدول الكبرى كما كانت فى الماضى ، وقد بدأت الدول على مختلف مستوياتها المادية والبشرية تميل إلى هذا النوع من الدبلوماسية ففى بعض المحافل الدولية تقدم المساعدات الاقتصادية وفى محافل أخرى تتلاقى المساعدات الاقتصادية حسب ما تمليه ظروفها ومتطلباتها ، وقد قامت البحرين بتقديم المساعدات الاقتصادية فى ظروف أملتها الواجبات الدولية ، وتلقت مساعدات خليجية فى ظروف أملتها المتطلبات الإنمائية .

المبحث الأول

دولة البحرين والتجربة الدستورية

يعتبر اليوم السادس عشر من ديسمبر ١٩٧٣ هو البداية التاريخيـة لبـدء التجربة النيابية في البحرين ، حيث عقد المجلس الوطني أول جلسة له في هـذا التاريخ بعد أن انتهى المجلس التأسيسي الذي كلف بمناقشة مواد الدستور في الفترة مابين ١٦ ديسمبر ١٩٧٢ إلى يونيو ١٩٧٣ ، ثم جرت الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني والذي استمر من ديسمبر ١٩٧٣ — يوليه ١٩٧٥ .

ويجدر بنا هنا قبل أن نتحدث عن الدستور والنتائج التي ترتبت على انتخابات ديسمبر ١٩٧٢ بعد أن نتطرق قليلا إلى المرحلة التي تقع ما بين إعلان الاستقلال وطرح موارد الدستور (أي الفترة ما بين ديسمبر ١٩٧١ — ديسمبر ١٩٧٢) .

لقد قامت الصحافة في تلك الفترة باستفتاء يـكاد يعـكس اتجاهات مختلف فئات المجتمع البحراني .

لقد أثار التساؤل حول مستقبل البحرين كدولة جديدة تدخل تجربة الاستقلال استفهامات عديدة .

فهناك توقعات على المدى القريب ، وأخرى على المـدى البعيد ، وتتفاوت القضايا المتعلقة بمستقبل البحرين أهمية ، ولعل أكثر القضايا إلحاحاً كما بدت هي اختيار التنظيم السياسي الذي ستسير عليه البحرين . ومنذ البداية حددت السلطة موقفها من المسألة الدستورية[1] .

---

(١) كلمة أمير البحرين بمناسبة الذكرى الأولى للعيد الوطني ، بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧١
نص الـكلمة (الفقرة الخاصة بالدستور) :
« إيمانا منا بضرورة وجود تنظيم سياسي للبحرين ، يحفظ لها كيانها ، وبقاءها كدولة حديثة متطورة ... وحيث أن من ضروريات التنظيم السياسي للدولة هو وضع دستور =

وبقيت بعد ذلك تساؤلات ، كيف يوضع الدستور ، وما هى السلطة التى ستقولى هذه المهمة ، هل هى مجلس تأسيسى كما حدث فى الكويت عام ١٩٦١ ، أم لجنة مكلفة من السلطة التنفيذية ، كما أشارت كلمة الأمير ، ومهما يكن من أمر حول هذا الموضوع ، فقد كان هناك شبه اتفاق عبرت عنه الصحف فى تلك المرحلة ، وهو استشارة المؤسسات الشعبية بطريق ما ، وقد اقترحت عدة طرق :

١ — تشكيل لجنة من المواطنين المختصين ، لتضع الدستور ، ثم يقوم التمثيل النيابى المقترح مستقبلا بطرح الدستور للتصويت عليه وإقراره .

٢ — إشراك جميع فئات المجتمع فى دراسة مشروع الدستور وإقراره ، ليكون ذلك خير التزام يشد الشعب للارتباط الوثيق بدستوره والذى يتطلب منه الالتزام، والاحترام .

٣ — تطرح مواد الدستور المقترحة من قبل السلطة التنفيذية، عن طريق وسائل الإعلام ، كالصحافة مثلا ، لاستقطاب الآراء وذلك بواسطة التجمعات الشعبية، ولا بأس من إعطاء المجال لشرح روح الدستور للشعب .

٤ — وضع الدستور على مرحلتين استشارية وإلزامية .

وتقتضى هذه الطريقة بأن يضع مسودة الدستور مجلس استشارى يرشح

= حديث يحفظ لمجتمعنا وحدته وتماسكه، ويوفر لأفراد شعبنا حرياته الأساسية من تعليم وعمل وضمان اجتماعى وصحى وإبداء الرأى والمساهمة فى تسيير بلاده فى نطاق من الشرعية ، والدستورية ... وقد خولنا مجلس الوزراء اتخاذ الخطوات الضرورية لوضع مشروع دستور حديث لتطور البلاد يكفل تطبيق المبادىء الدستورية التى أشرنا إليها . وحرصا منا على سرعة إنجاز هذا العمل سوف نصدر مرسوما بتنظيم طريقة إعداد وإصدار هذا الدستور الذى نأمل أن يوضع حيز التنفيذ خلال العام الجديد ... وسيواكب هذا العمل استمرار حكومتنا فى تطبيق الخطة التى سارت عليها خلال السنتين الماضيتين بشأن استكمال وضع التشريعات التجارية والاقتصادية والمالية الضرورية ، لضمان تنفيذ خطط التنمية للبلاد فى المجالين الاقتصادى والصناعى ، بما يكفل للمواطنين مزيداً من التقدم والازدهار» .

المصدر : مجلة صدى الأسبوع ، البحرين ٢١/١٢/ ١٩٧١ .

أعضاؤه من الأندية والبلديات يضاف إليهم بعض الرجال ذوى الخبرة الدستورية على أن يناقش مواده بعد ذلك .

كما نوقشت من خلال الصحافة متطلبات الدستور والقضايا التى سيضع لها إطاراً تعمل من خلاله .

وحقيقة الأمر أن المتتبع لآراء مختلف فئات المجتمع البحرانى ، والتى استقطبت من خلال الصحافة المحلية آنذاك يستخلص نتيجة أساسية وهامة ، وهى أن الإلحاح على الإصلاح الإجتماعى والاقتصادى يعتبر المرتكز الأساسى لصيانة وإقرار الوثيقة الدستورية ، كما يتضح من عامة الآراء[٢] .

ولهذا اشتدت المطالبة بأن يكون الدستور هو المخرج الأساسى الذى يتيح للقوانين والإجراءات الحديثة اجتماعية كانت أم اقتصادية أن تأخذ مجراها فى البحرين .

ففى المجال الاقتصادى ، فقد كان هناك شبه اتفاق على الأخذ بالنظام الاقتصادى الحر ، ولكن بالنسبة للدول النامية ، وخاصة تلك التى يعتمد دخلها على البترول، فإن المشروعات العمرانية والخدمات العامة ، تقام بحكم طبائع الأشياء على الدولة، لهذا لم تستطع البحرين أن تطبق نظام الاقتصاد الحر بكل ما تعنيه الكلمة ، وذلك لأسباب عديدة أهمها :

١ — غياب الرقابة الشديدة على الأسعار ، مما يجعل الفرد العادى معرض للاستغلال .

(٢) أ — الدستور هو الاطار الذى تنظم فى خلاله العدالة الاجتماعية للاغلبية من أبناء الشعب.

ب — يجب أن يكفل الدستور المساواة بين جميع طبقات الشعب باختلاف مراكزهم وامكانياتهم المادية .

جـ — أن يتضمن الدستور جميع الحريات الأساسية والعامة للمواطن وكل الضمانات الاجتماعية التى نصت عليها ، وثيقة حقوق الانسان .

المصدر : ماذا عن الدستور ، الحلقة الأولى والثانية ، الأضواء ، ٢٠ يناير ، ٢٧ فبراير ، ١٩٧٢ .

٢ — عدم وجود تعاون بين القطاع التجارى والدولة ، فيما يتعلق بإقامة مشاريع الخدمات العامة والاجتماعية ، التى تفيد تطور مجتمع البحرين ، حيث أن هذه المسؤوليات جميعاً تقع على عاتق الدولة ودور القطاع التجارى يتلخص فى التنافس الحر فى المشاريع التجارية المحضة ، والسيولة فى المصارف(×) .

٣ — عدم إلتزام الشركات الأجنبية بنسبة معينة من العمال والموظفين البحرانيين للحد من المشكله العمالية التى واجهت البحرين عام ١٩٣٨ .

هذا إلى جانب عدم وجود ضمان عمل اجتماعى من قبل تلك الشركات لهؤلاء المستخدمين والمواطنين .

الخطوات الحكومية بشأن الدستور :

لقد بينت فيما سبق رغبة السلطة فى دستور للبحرين بإشراف لجنة تحضيرية وزارية مكلفة بمسودة ذلك الدستور(*) ، وذلك بالإضافة إلى مساعدة خبير فى هذا الشأن .

وعلى ضوء ذلك القرار كلفت لجنة من أربعة وزراء والخبير الدستورى لمجلس الأمة الكويتى (×) لتنفيذ ذلك الأمر .

وبعد اجتماعات متعددة مع الخبير ، توصلت اللجنة الوزارية إلى وضع مسودة لدستور البحرين ، والذى عرضت على مجلس الوزراء للمناقشة المبدئية ، قبل عرضها على المجلس التأسيسى والذى ناقشها فى الفترة ما بين ديسبر ١٩٧٢ــ إلى يونيو ١٩٧٣ .

وقد تطلب ذلك الإجراء الحكومى إصدار مرسومين أميريين .

(×) لقد واجهت الدولة موقفا متصلبا من القطاع التجارى حينما أرادت أن تنشأ الشركة الوطنية للاستيراد الخاصة بالمواد الضرورية ، إلا أنها استطاعت بعد مدة تنفيذ هذا الاجراء بالرغم من معارضة بعض التجار .

أنظر الهامش رقم — ٢ — فى هذا البحث.

(*) الدكتور عثمان خليل عثمان .

يقضى الأول منهما بإنشاء مجلس تأسيسى لإعداد دستور للدولة(٣) .

ويختص الثانى بأحكام الانتخاب للمجلس التأسيسى(٤) .

ومجمل ما جاء فى المرسوم الأول والخاص بإنشاء المجلس هو تركيزه على توفر النواحى الديموقراطية فى المجلس المذكور ، والمنبثقة من نظام دستورى يتفق مع تراث البحرين العربى والإسلامى(٥) . كما تناولت المادة الأولى تحديد عدد أعضاء المجلس المنتخبين بطريق الانتخاب العام السرى المباشر ، وتعيين عدد من الأعضاء لا يزيد على عشرة ، أثر إصدار مرسوم بهذا الشأن(٦) . وتخول المادة السادسة مجلس الوزراء بوضع مسودة الدستور فى مدة لا تزيد على أربعة شهور ، لتعرض على المجلس التأسيسى الذى أنيطت به مسؤولية مناقشة تلك المواد فى الفترة الانتقالية المحددة بستة شهور .

أما القانون الآخر الصادر بمرسوم رقم (١٣) فيشرح بدقة وتفصيل أحكام الانتخاب للمجلس والشروط الواجب توفرها فى الناخب والمنتخب(٧) .

النتائج المترتبة على انتخابات ديسمبر ١٩٧٢ :

يعتبر الفاتح من ديسمبر نقطة تحول فى تاريخ البحرين الحديث ، فقد بوشر بعملية الانتخابات فى جو يسوده الهدوء والنظام ، شد انتباه الكثير من المراسلين والذين راقبوا انتخابات أخرى أجريت فى بلدان عريقة فى الأنظمة الانتخابية ، وقد قسمت البحرين إلى ثمانى مناطق انتخابية(٨) كما أدت اللجان المخولة

---

(٣) المرسوم الاميرى رقم ١٢ لعام ١٩٧٢ .

(٤) المرسوم الاميرى رقم ١٣ لعام ١٩٧٢ .

(٥) المادة ١ من القانون رقم ١٢ .

(٦) المادة السادسة من القانون نفسه .

(٧) أشترط فى الناخب أن يكون ذكرا بحرينيا بالغ من العمر عشرين سنة ميلادية . أنظر المادة رقم ١ من المرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٢ .

(٨) أنظر المادة ٣ من المرسوم رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ .

بالإشراف على صناديق الانتخاب دورها بأحسن ما يمكن من التجرد والموضوعية .

وقد تناولت وجهات النظر بالنسبة للنتائج التى أسفرت عنها الانتخابات .

فأشارت بعض الصحف إلى أن الانتخابات كانت انعكاساً أساسياً للمناطق الانتخابية ودوائرها . وارتأت بأن العاصمة ، أى المنامة ، لم تكن ممثلة بعدد من المقاعد كاف لإبراز ثقلها الثقافى والاجتماعى وما ستعكسه من آثار على سير المناقشات الدستورية[٩] .

ومن الملاحظ أن قانون الانتخاب للمجلس الوطنى والصادر بمرسوم رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣ ، تلافى هذا المأخذ فأعطى للمنامة عشرة مقاعد بدلا من ثمانية ، وكذلك مقعدين للمحرق أيضاً فأصبحت ثمانية مقاعد بدلا من ستة .

١ ـ باب يفسر لنا الدولة ونظام الحكم[١١] .

٢ ـ باب ثان يبحث فى المقومات الأساسية للمجتمع (الأسرة ، الضمان الاجتماعى ، البحث العلمى .. إلخ) .

٣ ـ باب ثالث يبحث فى الحقوق والواجبات العامة (الجنسية ، الحرية الشخصية ، قوانين الجيش ، حرية الرأى ، حرية الصحافة ، حرية المواكب الدينية .. إلخ) .

٤ ـ فصل رابع خاص بالسلطات ، ويقوم على مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، مع الاحتفاظ بتعاونها وفقاً لاحكام الدستور ويحتوى على أربعة فصول هامة :

---

(٩) أنظر هذا الشأن ، مجلة صدى الأسبوع البحرينيه ، فى الفترة ما بين مايو ويولية ١٩٧٣ .

(١٠) أنظر نص الدستور فى الملحق رقم ١٦ .

(١١) المادة الأولى : « البحرين دولة عربية أسلامية مستقلة ذات سيادة تامة شعبها جزء من الامة العربية واقليمها جزء من الوطن العربى الكبير ، ولايجوز التنازل عن سيادتها أو التخلى عن اقليمها » .

١ ـ فصل خاص بالأمير .

٢ ـ فصل آخر يختص بالسلطة التشريعية .

٣ ـ فصل ثالث بالسلطة التنفيذية .

٤ ـ فصل رابع بالسلطة القضائية .

تجربة المجلس الوطنى

استمر المجلس الوطنى البحرينى فصلين تشريعيين أى منذ افتتاحه فى السادس عشرة من ديسمبر ١٩٧٣ حتى نهاية ١٩٧٥ ، أى أنه أستوفى نصف المدة المحددة له بأربع سنوات .

وبالرغم من قصر المدة التى مرت بها تلك التجربة البرلمانية ـ فلا يمكن اعتبارها من الأحداث والأمور الطارئة والمتتابعة التى مرت وتمر بها البحرين وهى فى خضم مسئولياتها لبناء الدولة المقبلة على النمو .

ولكنها فى الواقع يمكن أن نعتبرها من الأمور المتأصلة فى التاريخ البحرينى الحديث ، والذى يبدأ بعام ١٩١٩ ثم يتغلغل فى عام ١٩٣٨ ، فعام ١٩٥٦ ، أى بمعنى آخر أنها حصيلة لمطالبة شعبية استمرت نصف قرن من الزمن ، وأتاحت لهذا الجيل فرصة التنفيذ ، كما حملته جزءاً من مسئولية فشل التجربة ، قبل أن تؤدى كامل ثمارها .

ومن الصعب فى هذه الفترة المبكرة والتى تلت تجميد المادة (٦٥) من الدستور تقييم هذه التجربة بشكل موضوعى ، غير أن ذلك لايمنع القول من أن كل ظاهرة سياسية لها ايجابياتها وسلبياتها ، والتى تظهر على المدى القريب ، والمتوسط والبعيد .

أن هناك أسئلة عديدة تعترض سبيل الباحثين فى موضوع البحرين الحديثة ، منها ما يمكن الإجابة عليه من خلال تتبعنا لمضابط جلسات المجلس كالأسئلة

الخاصة بصلب عمل المجلس الوطنى ومسؤوليته ، وفى نظرنا يبدو هذان السؤالان :

١ – ماهى القوانين التى نجح المجلس الوطنى فى اصدارها ؟

٢ – ما هى القوانين المحاله إلى المجلس ولم يستطع اصدارها ؟

فبالنسبة للسؤال الأول يمكننا هنا إدراج ١٩ قانوناً صادراً عن المجلس ومنشوراً فى الجريدة الرسمية وهى كما يلى :

القوانين التى صدرت فعلا

١ – مرسوم بمشروع الموافقة على اتفاقية المشاركة بين الحكومة وشركة النفط.

٢ – مرسوم بمشروع قانون بالموافقة على الاتفاق الاقتصادى مع المملكة السعودية .

٣ – مرسوم بمشروع قانون بتعديل جدول وظائف ودرجات ورواتب موظفى السلكين الديلوماسى والقنصلى .

٤ – قانون البطاقات الشخصية بالبحرين .

٥ – قانون جواز السفر للبحرين .

٦ – قانون اللائحة الداخلية للمجلس الوطنى .

٧ – مرسوم بمشروع بقانون بتنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفى ومستخدمى الحكومة .

٨ – مرسوم بمشروع قانون التصديق على اتفاقية الشركة العربية للاستثمارات.

٩ – مرسوم بمشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية الشركة العربية للاستثمارات البترولية .

١٠ – مرسوم بمشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية البنك الإسلامى للتنمية .

١١ – مرسوم بمشروع بفتح اعتماد (أضافى بمبلغ ١ر٦٠٠ر٠٠٠ مليون وستمائة ألف دينار لتنصيب البحرية فى صندوق الدعم العربى)

١٢ – قانون كادر القضاء .

١٣ – قانون ربط الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٧٥ .

١٤ – مرسوم بمشروع قانون بتحديد السنة الماليه وقواعد إعداد الميزانية والحساب الختامى .

١٥ – مرسوم بمشروع قانون بشأن التصديق على اتفاقية الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (الحوض الجاف) .

١٦ – مرسوم بمشروع قانون بشأن الموافقة على انضمام البحرين إلى الاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية .

١٧ – مرسوم بمشروع قانون الموافقة على انضمام البحرين إلى اتفاقية المنظمة العربية للعلوم الإدارية .

١٨ – قانون الصحة العامة .

١٩ – قانون تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس الوطنى .

هذا باختصار معظم القوانين التى استطاعت أن ترى النور فى ظل المجلس الوطنى ، إلا أن هناك العديد من القوانين التى لم يستطع المجلس أصدار شىء عملى بشأنها حتى يوم صدور المرسوم الأميرى القاضى بحل المجلس يوم السادس والعشرين من أغسطس ١٩٧٥ ، ويمكننا هنا أدراج ثلاث مراسيم بمشروع قانون وثلاث وعشرين اقتراح بمشروع قانون بتنظيم أمور اجتماعية متنوعة .

مشروعات القوانين المحالة إلى المجلس الوطني

ولم تصدر إلى يوم حله في ٢٦ /٨/ ١٩٧٥

١ ـ المرسوم بمشروع قانون العمل مقدم من الحكومة وكذلك الاقتراح بمشروع قانون العمل المقدم من عضو بالمجلس .

٢ ـ المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة وسلامة الشعب .

٣ — مرسوم بمشروع قانون بتنظيم مهنة الصيدلة والمراكز الصيدلية .

٤ — إقتراح بمشروع بقانون منح المرأة حق الإنتخاب فى البحرين .

٥ — إقتراح بمشروع بقانون فى شأن مكافحة الدعارة فى البحرين .

٦ — إقتراح بمشروع بقانون بشأن تحويل شركتى كرى ماكنزى والافريقية إلى شركة مساهمة وطنية .

٧ ـ إقتراح بمشروع قانون بشأن تحويل شركة البرق واللاسلكى المحدودة إلى مؤسسه حكومية تابعة لوزارة التنميه .

٨ ـ إقتراح بمشروع قانون بالتقسيم الإدارى للبحرين .

٩ ـ إقتراح بمشروع بقانون بشأن إنشاء جهاز النيابة العمومية .

١٠ ـ إقتراح بمشروع قانون بتعديل أحكام المرسوم بقانون رقم(٨) / ٩٧٣ بمنح امتياز للشركة الوطنيه للاستيراد والتصدير .

١١ ـ إقتراح بمشروع قانون المحاماة .

١٢ ـ إقتراح بمشروع قانون إنشاء محكمة القضاء الادارى .

١٣ ـ إقتراح بمشروع قانون المطبوعات والنشر .

١٤ ـ إقتراح بمشروع قانون بشأن رفع الحد الادنى للاجور .

١٥ ـ إقتراح بمشروع قانون بتحريم التسول فى البحرين .

١٦ ـ إقتراح بمشروع قانون عيد العمال أول مايو .

١٧ـ إقتراح بمشروع قانون بشأن إنشاء صندوق لقروض المساكن .

١٨ ـ إقتراح بمشروع قانون بشأن إنشاء هيئه إسكان لذوى الدخل المحدود

١٩ ـ اقتراح بمشروع قانون انشاء شركه البحرين لتسويق النفط .

٢٠ ـ اقتراح بمشروع قانون التعليم الإلزامى للمرحلة المتوسطة .

٢١ ـ إقتراح بمشروع عن الوصية الواجبة .

٢٢ـ اقتراح بمشروع بقانون بشأن منع شركة صيد الربيان من استمرار الصيد فى بعض المنطق .

٢٣ ـ مشروع قانون التأمينات الاجتماعية .

٢٤ـ اقتراح بمشروع قانون لتطوير الزراعه بالبحرين مقدم من العضو عبد الأمير الحجرى .

٢٥ ـ اقتراح مصروع قانون بشأن ديوان المحاسبة .

٢٦ـ اقتراح بمشروع قانون بشأن تنظيم الوقف الذرى.

من هنا نستطيع أن نقول بأننا حاولنا بقدر الامكان الاجابة على النواحى الإيجابية والسلبية التى واجهت مايعرض على المجلس من مقترحات ومشاريع وقوانين .

أما الأسئلة الأخرى والمتروكة للباحثين والمجتهدين فى موضوع البحرين فعديدة ومتنوعة ولاتدخل ضمن المشاريع والقوانين المقدمة للمجلس وانما تعطى انطباعاً عاماً عن المناخ المحيط والدائر حولها .

فمثلا :ـ

١ — ماهى الاسباب المباشرة التى أدت الى إخفاق التجربة البرلمانية ؟

٢ ـ ماهى الأسباب الغير مباشرة والتى أدت الى نفس المصير ؟

٣ ـ ماهى الاتجاهات المختلفة التي تـكون منها أعضاء المجلس ؟

٤ ـ هل المناخ السياسى المحيط بالبحرين ساعد على اخفاق التجربة البرلـمانية ؟

ـ هل المناخ الاقتصادى العالمى ، وارتفاع مستوى المعيشة ، أثر على موقف المواطنين تجاه المجلس .

ـ هل الاستعداد الذاتى للمواطنين (الممثلين والممثلين) لم يكن فى مستوى التجارب البرلمانية ؟

هذه الاسئلة وغيرهامن الصعب الاجابة عليها بصورة موضوعية ودقيقة وانما تترك للدارسين والمتتبعين موضوع البحرين علهم يستطيعوا أن يجدوا الإجابة الصحيحة والموضوعية والتى ستساهم فى تسجيل تاريخ البحرين الحديث .

استقلال سلطنة عمان

ان الحديث عن استقلال عمان يعود بنا قليلا الى تاريخ العلاقات بين سلطنة مسقط وعمان وبريطانيا والتى ترجع الى عام ١٧٩٨ حين عقد السيد سلطان بن أحمد أول معاهدة تجارية مع الحـكومة البريطانية وقد جددت هذه المعاهدة عام ١٩٥١ حين عقدت معاهدة الصداقة بين بريطانيا وسلطنة مسقط وعمان . وتعتبر اتفاقية ٢٦ يولية ١٩٥٨ بين الدولتين اتفاقية تسهيلات ومساعدات عسكرية .

وعلى هذا الاساس فوضع السلطنة وارتباطها مع بريطانيا يختلف تماماً عن ما هو كان مع دول الخليج الثلاث الأخرى ، فلم تكن هناك اتفاقيات حماية الغيت باتفاقية صداقة عشية الانسحاب البريطانى وانما بقيت اتفاقية ١٩٥١ مستمرة على أساس الصداقة .

إلا أن العزلة التى عاشتها عمان فى ظل السلطان السابق تيمور بن سعيد ، جعلت من أبنه السلطان الحالى قابوس ، يقوم بانقلابه الأبيض فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ، وأعلن نفسه سلطاناً لعمان .

واتخذ السلطان الجديد سياسة الانفتاح على العالم وطلب إنضمام بلادة إلى جامعة الدول العربية وإلى الأمم المتحدة فى نفس التاريخ الذى تقدمت فيه الدول الخليجية الثلاث الأخرى .

وقد تأخرت عضويتها بعض الوقت نظراً لإدراج قضية عمان فى الجامعة وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للامم المتحدة .

إلا أنها قبلت فى الجامعة بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٧١ . وفى الأمم المتحدة ٧ أكتوبر ١٩٧١ .

ومن هنا بدأت علاقاتها الطبيعية كدولة خليجية بين بقيـة الدول والمنظمات الدولية .

مراجع الكتاب

اولا : الوثائق الرسمية :

١ — الجريدة الرسمية لحكومة البحرين :
العدد ٥٨٢ ، بشأن انشاء المجلس الاداري لعام ١٩٥٦ .
العدد ٩٠٠ ، بشأن قرار احكام مقاطعة اسرائيل عام ١٩٦٤ .
العدد ٩٢٠ ، بشأن انشاء مجلس الدولة لعام ١٩٧٠ .
العدد ٩٤٧ ، البيان الرسمي بشأن استقلال البحرين ١٤ اغسطس عام ١٩٧١
وبشأن انهاء المعاهدات مع بريطانيا ١٥ اغسطس ١٩٧١ .

٢ — وثائق اتحاد الامارات العربية :
أ — اتفاقية دبي ٢٥ فبراير ١٩٦٨ .
ب — مجموعة القرارات الصادرة عن المجلس الاعلى لعام ٦٩ — ١٩٦٨
ج — مجموعة القرارات الصادرة عن المجلس الاتحادي لعام ٦٩ — ١٩٦٨ .
د — المقترحات السعودية — الكويتية بشأن مشاكل الاتحاد .
هـ — المشروع النهائي للدستور المؤقت لاتحاد الامارات العربية .

٣ — حكومة البحرين — التقارير الرسمية :
١) التقرير السنوي الحكومي ، لعام ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ — دائرة المالية .
٢) المجموعة الاحصائية السنوية للاعوام ١٩٦٧ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧١ ، دائرة المالية
— مكتب الاحصاء .
٣) الملفات الخاصة بالمحادثات الاتحادية لعامي ٦٩ — ١٩٦٨ .

٤ — الوثائق الايرانية المترجمة :
١) محاضر الجلسات للمجلس « مجلس النواب الايراني » ١٠ مايو ١٩٥٨ ،
٣ مارس ١٩٧٠ ، ١١ مايو ١٩٧٠ .
٢) التصريح الرسمي لشاه ايران حول البحرين ، نيودلهي ، ٤ يناير ، ١٩٦٩ .
٣) سياسة ايران الدولية — تصريحات الشاهنشاه اريمهر وزارة الخارجية
الايرانية ، ١٩٧١ .

٥ — وثائق الامم المتحدة :

V — U.N, Documents

V —
— Demographic year bookoftheU.N.1967,1968,1969,1970.
— Distr. General S / Res 1968 C 1970. U.N. Security Council

A — A Letter from the permenant Representitive of Iran to The Secretary General. March 1970. I/S /9726

B — A Letter from the Permenant Representitive of United Kingdom to the Scretary General, 20 March 1970 2/S/9726, P.2

C — The Secretary General Addressed Letter to the Government of Iran and United Kingdom. 20 March, 1970, S/I/9772

D — Statement By Mr, Vittorio Winspeare Personal Representitive of the Secretary — General of U.N. On Arrival to Bahrain. 30 March 1970.

/ — Report of the personal representitive of the secretary — General in charge of the Good Offices Mission, Bahrain Unitd Nations S/997-30 April, 1970.

VI — BRITISH DOCUMANTS :

1 — Aitchison, C.U. A collection of Treaties Engagement and Sanads, Relating to India and Neighbouring Countries, Vol XI, (Calcutta, 1933)

2 — Felix Jones, Lieutienant.
Selection from the Record of Bombay Government (Education Society Press), 1856

3 — Saldana, J.A.
Aprecis of correspondence Regarding the Affairs of the Persian Gulf Aprecis of Bahrain Affairs (1954-1904) Calcutta, 1906

4 — Lorimer, J.G.
Gazetter of the Persian Gulf, Official Publication of the Government of India, Calcutta, Vol III, Historical, 1915.

5 — Parlemantery Record.
White Papers :
A — On Defense Policy July 1967.
B — British Policy East of the Suez, July 1968.
C — British Policy Toward the Gulf States, Feb., 1971

— Hurewitz,
Diplomacy in the Near and Middle East Documantary Record (D. Van. Nost. and Comp. Inc)., Vol II, New York, 1958.

ثانيا : المؤلفات :

١) أبو حاكمة ، احمد مصطفى ، **تاريخ شرق الجزيرة العربية في العصر الحديث** ، (مطبعة النهضة) ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٢) بيربي ، جان جاك ، **الخليج العربي** ، ترجمة نجدة هاجر وسعيد العز ، (المكتب التجاري) ، بيروت ، ١٩٥٩ .

٣) الباكر ، عبد الرحمن ، **من البحرين الى المنفى** ، (منشورات دار الحيـاة) ، بيروت ، ١٩٦٥ .

٤) البلاذري ، أبو العبـاس ، **كتاب فتوح البلدان** ، (دار النشر للجـامعيين) ، بيروت ، ١٩٥٧ .

٥) جوزي ، بندلي ، **تاريخ الحركات الفكـرية في الاسلام** ، (دار الروائع مطبعة الجهاد) ، بيروت ، ١٩٦٤ .

٦) خالد ، عبدالله ، والحمر ، عبد الملك ، **البحرين عبر العصور** ، (دار الحياة) ، بيروت ، ١٩٧٠ .

٧) الداود ، الدكتور محمود علي ، **الخليج العربي والعلاقات الدولية** ، (معهد الدراسات العربية والبحوث) ، القاهرة ، ١٩٦١ .

٨) الريحاني ، امين ، **ملوك العرب** ، الجزء الثاني ، بيروت ، ١٩٢٩ .

٩) رئيس ، نجيب رياض ، **صراع النفط والواحات** ، (دار النهار) ، بيروت ، ١٩٧٣ .

١٠) العز ، سعيد ، **الخليج العربي في تاريخيه السياسي ونهضته الحديثة** ، (دار الكتاب العربي) ، بيروت ، ١٩٦٩ .

١١) سنان ، محمود بهجت ، **البحرين درة الخليج** ، (مطبوعات المجمع العلمي العراقي) ، بغداد ، ١٩٦٣ .

١٢) شقير ، الدكتور لبيب ، وصاحب ذهب ، **اتفاقيات وعقود النفط في البلاد العربية** ، (معهد الدراسات العربية والبحوث) ، مصر ، ١٩٦٠ .

١٣) صبحي محمود ، **البحرين ودعوى ايران** ، (مطبعة عوف) ، اسكندرية ، ١٩٦٢ .

١٤) الفلكي ، يوسف ، **قضية البحرين بين الماضي والحاضر** ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

١٥) عباس ، اقبال ، **مطالعات درباب بحرين وسواحل خليج فارس** ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

١٦) عبد الكريم ابراهيم ، **البحرين واهميتها بين الامارات العربية** ، (الشركة العربية للوكالة والتوزيع) ، البحرين ١٩٧٠ .

١٧) العبيدي ، خضر ، **البحرين بين امارات الخليج العربي** ، (المجمع العلمي العراقي) ، بغداد ، ١٩٦٩ .

١٨) علي ، الدكتور جواد ، **المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام** ، الجزء الاول ، (دار العلم للملايين) ، بيروت ، ١٩٦٨ .

١٩) العقاد ، الدكتور صلاح ، **التيارات السياسية في الخليج العربي** ، (مكتبة الانجلو) ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٠) غانم ، الدكتور محمد حافظ ، **مبادئ القانون الدولي العام** ، (دار النهضة) ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢١) غانم ، الدكتور محمد حافظ ، **العلاقات الدولية** ، (دار النهضة) ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٢) قاسم ، الدكتور جمال ، **الخليج العربي** ، (مطبعة جامعة عين شمس) ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٣) قلعجي ، قدري ، **الخليج العربي** ، (دار الكتاب العربي) ، بيروت ، ١٩٦٥ .

٢٤) نونو ، جان ، **اتحاد الامارات العربية** ، (دار الحياة) ، بيروت ، ١٩٧١ .

٢٥) النبهاني ، محمد خليفة بن موسى ، **التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية** ، الجزء السادس ، خاص بالبحرين ، (المطبعة المحمودية) ، القاهرة ١٩٣٤ .

٢٦) نوفل ، الدكتور سيد ، **الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربي** ، (معهد الدراسات العربية والبحوث) ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ١٩٦٧ . **والحدود الشرقية للوطن العربي** ، (دار الطليعة) ، بيروت ، ١٩٦٩ .

٢٧) وهبه ، حافظ ، **جزيرة العرب في القرن العشرين** ، (مطبعة لجنة التاليف والنشر) ، القاهرة ١٩٦٨ .

28 — Abu, Hakima, A.M.
History of Eastern Arabia, (1770-1800). The Rise and Development of Bahrain and Kawait, (Khayate), Beirut, 1965.

29 — Adamyiat, Frydom, (P.H.D)
Bahrain Islands — Legal and Diplomatic (Study of the British Iranian Controvers — (Frederick A Praeger), New York, 1955.

30 — Burton J.W. INTERNATIONAL RELATIONS
(Cambridge University Press) 1967

31 — Busch, B.C.
Britain and the Persian Gulf, (1894-1919), Berkley of Los Angeles). California, 1967

32 — Badeau, Johns,
The American Approach to the Arab Wolrd, New York, 1968.

33 — AL Baharnna, H.M.
The legal Status of the Arabian Gulf States, A study of their Treaty Relation and International Problems. (Buther and Tennar Ltd). Cambridge, 1968.

34 — Ballard, Sir Reader,
BRITIAN AND THE MIDDLE EAST FROM THE EARLIST TIMES TO 1950, (Hutchuson, University) London, 1951.

35 — Ben Khalaf, Al Hadi,
BAHRAIN : A PROFILE, Sociology Institute (Lund University), Sweden, 1968.

36 — Belegrave, Sir Charles,
THE PIRATE COAST, (Bell and Sons Ltd). London 1966

37 — Belgrave, Sir Charles,
Personal Column, (Autobiography) (Printed Anchor press, Hutchison and Co.) London 1960.

38 — Belegrave, James,
WELCOME TO BAHRAIN. (Oriental Press) Manama, 1970.

39 — Dickson, H.R.
THE ARAB AT OF THE, DESERT, (George Allen and Unwin Ltd) London 1972.

40 — Durand, E.L.
Extracts From A Report on the Islands and Antiquités of Bahrain, Captian Durand's Extract, By Sir H. Rawlinson, R.A.S. 1880, XII.

41 — Faroughy, Abbas (P.H.D.)
The Bahrain Islands, 1950-1951). A contribution to the study of power politics in the Persian Gulf, (Very and Fisher) N.Y. 1951

42 — Farnie. D.A.
East and West of Suez, Clorendon Press), Oxford, 1969.

43 — Fenelon K.G.
The Trucial States, (Khyate), Beirut, 1967.

44 — Ford, A.
The Anglo-Iranian Dispute of (1951-1952), (University of California Press),.
1959.

45 — Frazer, Levant,
India Under Curson and After, (Heinerman), London, 1911.

46 — The Gulf Implication of British withdrawal — The center of strategic and international Studies, (George Town University), Washington, 1969.

47 — Al-Hamar, A. (M.A)
Development of Education in Bahrain, (Oriental Press), Manama, 1970.

48 — Harrison Paul,
The Arab at Home, Thomas crowelco, New York, 1966.

49 — Hay, Rupert,
The Persian Gulf states, (Middle East Institute) Washington, 1959.

50 — Holden, David,
Farwell to Arabia, (Faber and Faber), London, 1966.

51 — Hoskin, Harfor,
British Route To India, (University of Pensylvania Press), Philadelphia, 1968.

52 — Kelly, J.B.
Britain and the Persian Gulf, (1795-1800), clarendon Press, London, 1968.

53 — Kely, J.B
Estern Arabien Frontiers, Clarendon Press, London, 1964.

54 — Keith, A.B
The Government of the British Empire, London, 1935

55 — Lenczowiski, G.
Oil and state in the Middle East, London, 1960.

56 — Lenczowiski, G.
Russia and the West in Iran, (1918-1948), Ithaca : Cornell University Press,
1949.

57 — Lenezowiski, George,
The Middle East In World Affairs, (Cornell University Press, N. York, 1958).

58 — Longrigg, Hensley Steph., Oil in the Middle East, Oxford University Press, (Its Discovery and Development), Toranto, 1955.

59 — Little Tom.
South Arabia : Area of Conflict, Paul Mall Press, London, 1968.

60 — Mann, Clarence,
Abu Dhabi, Brith of an Oil Skaihdom, Kayat's Beirut 1964

61 — Marlowe, John.
The Persian Gulf in the Tweentieh Century, Cresset Press, London, 1962.

62 — Marlowe, John, Iran, Cresset Press, London, 1963.

63 — Khadduri, M. Independent Iran, (G.R.J.A) London, 1960.

64 — Marlowe, John.
The Arab Nationalism and the British Emperialism, (the Cresst press), London
1964

65 — Malcom, Kerr, The Arab cold war, London, 1964.

66 — Miskell Raymond, and chevery Hill, The Arabian Oil, American's Stoke, in the Middle East California, 1949.

67 — Monroe, Elizabeth,
Britain's Moment in the Middle East, (1919-1956), London, 1964.

68 — Morghen, thau,
Politics Among Nations, (Alfred Aknof, New York, Washington, 1954

69 — Mugharby, M.
Permenant Soverignty over Oil Resources.. Middle East Reserch and Publishing centre). Beirut, 1966.

70 — Nasrollah, Fatemi,
Oil Diplomacy, (whiter Books, Inc). New York, 1953

71 — Oppenheim, L.
International Law, (Longmans green and soop), Vol. 2 peace, by Lanterpacht, London, 1958.

72 — Owen, Roderic,
Golden Bubble, (Collens St. james palace, London, 1957.

73 — Palagrave, William Giffred,
Narrative of A year, Journey through Central and Eastern Arabia, (1862-1863), (Macwillan and Co). London, 1866.

74 — Philiby John,
Saudi Arabia, (Librari Du Lebanon), Beirut, 1969.

75 — Resissi, Rouf,
Colonialism in Transition, Case Study, Persien Gulf, (University of Lund). Sweeden, 1970

76 — Rihani, Ameen, Around the Coast of Arabia, Constable, & Ltd, London, 1930.

77 — Sayegh, Kamal,
Oil and Arab Reginol Development, (Frederich A. Pieger, publisher), London, 1968.

78 — Stewart, Mickel.
Modern Form of Government, London, 1965.

79 — Sykes, Sir Persy,
A History of Persia, (George-James Ltd). Vol. 2, London, 1915.

80 — Truk Hanovsky, V. British Foreign Policy During Wolrd War's (1939-1945) Progress Publisher Mosco, 1970.

81 — Tweedy, W. Bahrain and the Persian Gulf, 1929.

82 — Upton; A.
History of Modern Iran, London, 1960.

83 — Wilson, Sir A.T.
The Persian Gulf, (George Allen and unwin) London, 1960.

84 — Warth, Hack,
Digest of International Law, U.S Government Printing press, Washington (1940).

85 — Zweerner Sanuel M. Arabia : The Craddle of Islam, Fleming H. Renell, London 1912.

ثالثا : المقالات :

١ — أحمد ، يوسف أحمد « السياسة البريطانية بعد هزيمة حزب العمال » ، السياسة الدولية — العدد ٢٢ — ١٩٧٠ .

٢ — أبو الحديد ، محمد ، « الحركة الوحدوية في الخليج العربي » ، السياسة الدولية — العدد ١٥ — ١٩٦٩ .

٣ — رأفت ، دكتور وحيد ، « اتحاد الامارات العربية في الخليج » ، المجلة المصرية للقانون الدولي — العدد ٢٥ — يونيو ١٩٧٠ .

٤ — عزام ، عصام ، « الامارات الثلاث في الخليج العربي » (البحرين ، الكويت ، قطر) ، المجلة المصرية للقانون الدولي — العدد ١٥ — ١٩٥٩ .

٥ — العقاد ، الدكتور صلاح ، « السياسة الايرانية والاستعمار الجديد » ، مجلة السياسة الدولية — العدد ٤ — ١٩٦٦ .

٦ — العقاد ، الدكتور صلاح ، « البترول والاستعمار في الخليج العربي » ، مجلة السياسة الدولية — العدد ٨ — ١٩٦٧ .

٧ — العقاد ، الدكتور صلاح ، « اتحاد الامارات في الخليج العربي » ، مجلة السياسة الدولية — العدد ٢٦ — ١٩٧١ .

٨ — غالي ، الدكتور بطرس بطرس ، « الابعاد الجديدة للاستراتيجية الدولية » ، مجلة السياسة الدولية — عدد ٥ — ١٩٦٦ .

٩ — غالي ، الدكتور بطرس بطرس ، « القواعد العسكرية والامم المتحدة » ، مجلة السياسة الدولية — عدد ٨ ابريل ١٩٦٧ .

١٠ — كورنال ، الدكتور بيتر بروس ، « البحرين ولاية عربية منذ فجر الاسلام » ، مجلة صوت البحرين — العدد ٢ — ١٩٥١ .

10 — Hurani, Albert, the Legal and Historial Basis of the British Position in the Persian Gulf, (M.E.J.) No I, 1958.

11 — Dr. Kelly, J.B. « The Persian Claim to Bahrain » International Affairs, Vol. 33.

12 — Dr. Khadduri, M. « Iran's Claim to the Sovereignty of Bahrain », (A.J.I.L.) Vol. 45 (1951) P.631.

13 — Liebensy, H.J. « Administration and Legal Development in Arabia — The Persian Gulf, Principlities » (Middle East Journal) Vol. 10 1956.

14 — Qubain, Fahim, « Social Classes and Tensions in Bahrain » (M.E.J.) Summer, 1955.

15 — Toynbee, « The Dispute between Persia and Great Britain Over Bahrain », (Survey of International Affair), Royal Institute of Int. Affairs, 1934

16 — Oestrup, J. Al-Bahrain, Encyclopaedia of Islam Vol. 2 1913. P. 534.

17 — V. Anthony « Both Sides of Suez » New complications. Face British withdraw. London 1969.

رابعا : الدوريات والصحف :

١ — أعداد مجلة « هنا البحرين » الصادرة عن دائرة الاعلام لحكومة البحرين .

٢ — التقارير السنوية التي تقدمها شركة نفط البحرين الى حاكم البحرين .

٣ — النجمة الاسبوعية — الصادرة عن شركة النفط .

٤ — المجلات والصحف البحرينية الخاصة :
مجلة صدى الاسبوع ، مجلة المجتمع الجديد ، جريدة الاضواء ،
The Gulf weekly Mirror, The Islander, The Bahrain-News.

٥ — المجلات والصحف الكويتية :
أ — مجلة العربي — اغسطس ١٩٦٦ — ١٩٧٠ .
ب — صحيفة الطليعة ، الرأي العام ، السياسة ، صوت الخليج .

٦ — الصحف الايرانية :
صحيفة فرمان ، اطلاعات ،
Behyet Alled, Kyhan ( )

1 —Daily Express, London, 1970, 1971

2 — Economist, London, Feb, 1986, June 1970, 1973.

3 — Financial Times, London, July 1969, Feb, 1970, Oct, 1970.

4 — Guardian, 20 Sep, 1969, 15 March 1970.

5 — International Affairs
A — East of Suez Policy AP. 1966.
B — Beyond East of suez. Nov. 1970.

6 —Middle East Economic Digest 1969, 1970, 1971, 1972.

7 — Middle East Economic Survey January 1969, Dec. 1970 1971.

8 — Observer : Feb, March, 1970.

9 — The Times : March 1971, 5 April, 1971

10 — Washington Post, July 1957, June 1968.

خامسا : الملاحق :

١ — اتفاقية ١٨٦١ .

٢ — اتفاقية ١٨٦٨ .

٣ — معاهدة سنة ١٨٨٠ - معاهدتا الحماية

٤ — معاهدة سنة ١٨٩٢

٥ — اتفاقية التنقيب عن النفط — مايو ١٩١٤ .

٧ — اتفاقية دبي — فبراير ١٩٦٨ — بشأن اعلان اتحاد الامارات العربية .

٨ — بيان مجلس الدولة بشأن استقبال المندوب الدولى لتقصي الحقائق ٢٩ مارس ١٩٧٠ .

٩ — تقرير المندوب الدولي الخاص بشأن تقصي الحقائق في البحرين ٣٠ ابريل ١٩٧٠ .

١٠ — بيان الاستقلال — ١٤ اغسطس ١٩٧١ .

---

(١) حاولنا أن نطلع على أكبر عدد ممكن من هذه الصحف والمجلات في الفترة ما بين (٧٢ — ١٩٦٨) وذلك لأنها تمثل انعكاسا لوجهات النظر الخليجية (عربية وايرانية) بشأن تطور أحداث المنطقة .

١١ — دستور دولة البحرين .

١٢ — مرسوم أميري رقم ١٤ لسنة ١٩٧٥ بحل المجلس الوطني .

١٣ — إتفاقية بين حكومة دولة البحرين والحكومة وشركة نفط البحرين المحدودة والشركة.

APPENDIX 1

TERMS OF A FRIENDLY CONVENTION entered into between Sheikh Mohamed Bin Khaleefa Independent Ruler of Bahrain, on the part of Himself and Successors, and Captain Felix Jones, Her Majesty's Indian Navy, Political Resident of her Britannic Majesty in the Gulf of Persia, on the part of the British Government, - 1861

Preliminary — Considering the tribe disorders which arise and are perpetuated from maritime aggressions in the Persian Gulf, I, Sheikh Moyamed Bin Khaleefa, independent ruler of Bahrain, on my own part and on that of my heirs and successors, in the presence of the Chiefs and elders who are witnesses to this documents, do subscribe and agree to a perpetual Treaty of peace and friendship with the British Government, having for its object the advancement of trade and the security of all classes of people navigating or residing upon the coasts of this sea :

ARTICLE (1)

I recognize as valid and in force all former Treaties and Conventions agreed to between the Chiefs of Bahrein and the British Government, either direct or through the mediation of its representatives in this Gulf.

ARTICLE (2)

I agree to abstain from all maritime agressions of every description, from the prosecution of war, piracy, and slavery by sea, so long as I receive the support of the British Government in the maintenance of the security of my own possessions against similar aggressions directed against them by the Chiefs and tribes of the Gulf.

ARTICLE (3)

In order that the above engagements may be fulfilled I agree to make know all aggressions and deprevations which may be designed, or have place at sea, against myself, territories, or subject, as early as possible, to the British Resident in the Persian Gulf, as the arbitrator in such cases, promising that no act of aggression or retaliation shall be committed at sea by Bahrain or in the name of Bahrain, by myself or others under, me on other tribe; without his consent or that of the Biritsh Government, if it should be necessary to procure it. And the British Resident engages that he will forthwith take the necessary steps for obtaining reparation for every injury proved to have been inflicted, or course of infliction by sea upon Bahrain or upon its dependencies in this Gulf. In Like manner, I, Sheikh Mohamed Bin Khaleefa, will afford full redress for all maritime offences, which in justice can be charged against my subjects or myself, as the ruler of Bahrein.

ARTICLE (4)

British subjects of every denomination, it is understood, may reside in, and carry on their lawful trade in the territories of Bahrain, their goods being subject only to ad valorem duty of 5 per cent, in cash or in kind. This amount once paid shall not be demanded again on the same goods if exported from Bahrain to other places : and in respect to the treatment of British subjects and dependents they shall receive thé tréatment and consideration of the subjects and dependants of the most favoured people. All offences which they may commit or British Resident, provided the British Agent located at Bahrain shall fail to adjust them satisfactorily. In like manner the British Resident will use his good offices for the welfare of the subjects of Bahrain in the ports of the maritime Arab tribes of this Gulf in alliance with the British Government.

ARTICLE (5)

These Articles of alliance shall have effect from the date of ratification or approval by the British Government.

Done at Bahrain this twentieth day of Zilkad, in the year of the Hegira, 1277, corresponding with the Thirty-first day of May 1861.

FELIX JONES,
Political Resident in the Persian Gulf.

Seal of Sheikh Mohamed, Ruler of Bahrain.

Seal of Sheikh Ali Bin Khaleefa, Brother of the Above Elders of Bahrain and witnesses to this Convention.

Seal of Sheikh Hamid Bin Mohamed, Cousin of Sheikh Mohamed.

Seal of Sheikh Ahmed Bin Mubarek, cousin of Sheikh Mohamd.

Seal of Sheikh Khuleefa Bin Mohamed, cousin of Sheikh Mohamed.

Approved by his Excellency the Governor-General in Council on the 9th October 1861, and ratified by the Government of Bombay on 25th February 1862.

APPENDIX 2

TheAgreement entered into by Ali Bin Khaleefa, Sheikh of Bahrain, — 1868.

We, the undersignd, Ali Bin Khaleefa and the inhabitants and subjects of Bahrain in general, do hereby declare that Mohamed bin Khaleefa having repeatedly committed acts of piracy and other irregularities at sea, and having now, after his recent piratical act, fled from Bahrain, has forfeited all claim to his title as principal Sheikh and Chief of Bahrain, and at the present moment there being no other Sheikh, I, Ali bin Khaleefa, received the Resident's letter addressed to Mohamed bin Khaléefa, and have understood the demands therein made, and I hereby agree and accept the conditions as follows :

1st. — To make over to-morrow morning 19th Jemad-oolawul 1285 (7th September 1868), to the high in rank, Captain Brown, Commanding Her Majesty's ships present, all the war Buglas and buteels belonging to Mohamed bin Khaleefa and myself.

2nd. — To pay the Resident the sum of one lakh of Dollars in the manner specified below :

25.000 dollars cash, payable on the spot on the 7th Septembre 1868.

75 000 dollars by three annual instalments of 25.000 dollars, each instalment being payable on the 7th September of each successive year until the total sum is paid up.

3rd — To consider Mohamed bin Khalifeh as permanently excluded from all participation in the affairs of Bahrein and as having no claim to that territory, and in case of his returning to Bahrein I promise to seize and make him over to the Resident. But if I do not act up to the stipulations now agreed I may be considered a pirate, as Mahomed bin Khalifeh himself.

4th — In view of preserving the peace at sea, and precluding the occurence of further disturbance, and in order to keep the Resident informed of what happens, I promise to appoint an agent on my part at Bushire.

Written on the 18th Jemadi-ool-awul 1285 — 6th September, 1868.

APPENDIX 3

The Agreement signed by the Chief of Bahrein, Dated 22nd December 1880.

I, Isa bin Ali Al-Khalifeh, Cheif of Bahrein, hereby bind myself and successors in the Government of Bahrein to the British Government to abstain from entering into negotiations or making treaties of any sort with any State or Government other than the British without the consent of the said British Government, and to refuse permission to any other Government than the British to establish diplomatic or consular agencies or coaling depots in our territory, unless with the consent of the British Government.

This engagement does not apply to or affect the customary friendly correspondence with the local authorities of neighbouring States on business of minor importance

The above Agreement is subject to the approval and accptance of His Excellency the Viceroy and Governor-Gnlral of India in Council.

ISA BIN ALI
ELSDELSD
AHMAD BIN ALI
ELSDELEL

Signed and sealed at Bahrein on the twenty-second day of December one thousand eight hundred and eighty in my presence.

E.C. ROSS Lieut - Col.,
Political Resident, Persian Gulf.

The above Agreement was accepted and ratified by Her Britannic Majesty s Government in 1881.

E.C. ROSS Colonel,
Political Resident, Persian Gulf.

APPENDIX 4

Exculusive Agreement of the Shaikh of Bahrein with the British Government dated the 13th March 1892.

I. Esau bin Ali, Chief of Bahrein, in the presence of Lieutenant-Colonel A.C. Talbot, CIE., Political Resident, Persian Gulf, do hereby solemnly bind myself and

agree, on behalf of myself, my heirs and successors, to the following conditions, viz ;

1st — That I will on no account enter into any agreement or correspondence with any Power other than the British Government

2nd — That without the assent of the British Government, I will not consent to the residence within my territory of the agent of any other Government.

3rd — That I will on no account cede, sell, mortgage or otherwise give for occupation any part of my territory save to the British Government.

Dated Bahrein, 13th March 1892, corresponding with 14th Shaaban 1309.

ESAU BIN ALI,
Cheif of Bahrein.

A.C. TALBOT, Lieut. - Col., Resident, Persian Gulf.
LANSDOWNE,
Vieeroy and Governer General of India.

Ratified by His Excellecy the Vieeroy and Governor General of India at Simla on the twelfth day of May 1892

H.M. DURAND,
Secretary to the Government of India, Foreign Dept.

APPENDIX 5

The Letter dated the 18th Jamadi II 1332 (14th May 1914) from Shaikh Isa Bin Ali Al Khalifah, Chief of Bahrain, to Major A.P. Trevor, C.I.E. Political Agent, BAHRAIN.

I have received your esteemed letter No 531, dated the 18th Jamadi II 1332 (14th May 1914), on the subject of the possibility of obtaining kerosene oil in Bahrein. Just as I informed your honour in my letter, dated the 17th Jamadi-us-sani 1332, that when time comes for obtaining that I will certainly consult the Political Agency, I do hereby repeat to you that if there is any prospect of obtaining kerosene oil in my territory of Bahrein, I will not embark on the exploitation of that myself and will not entertain overtures from any quarter, regarding that without consulting the Political Agent in Bahrein and without the approval of the High Government. This is what had to be said May you be preserved and salams

ملحق رقم (٧)

مقدم من حكومة قطر (١)

الى مؤتمر حكام الامارات العربية في الخليج العربي المنعقد بدبي
في ٢٦/١١/١٣٧٨هـ الموافق ٢٥/٢/١٩٦٨م

اتفاقية اتحاد الامارات العربية

« أو اتفاقية دبي »

الموقعون على هذه الاتفاقية :

دعما لأواصر الاخوة الوثيقة بين الامـــارات العربية في الخليج العربي ، وتثبيتـــا للروابط القوية العديدة التي تجمع بين هذه الامارات .

وحرصا على توجيه جهودها بكل الوسائل المستطاعة الى ما فيه اصلاح احوالها وتأمين مستقبل بنيها . وتحقيق الخير للامة العربية جمعاء .

واستجابة لرغبة شعوب المنطقة في تعزيز أسباب الاستقرار في بلادها وتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة أمنها وسلامتها وفقا لأهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية .

قد اجتمعوا مع الوفود المرافقة لها في دبي وتم التعاقد والاتفاق بينهم على ما يأتي .

(الباب الاول)

انشاء اتحاد للامارات العربية

١) ينشأ اتحاد للامارات العربية في الخليج العربي من الامارات التي تقبل الانضمام اليه والالتزام بأحكام ميثاقه ويسمى الاتحاد « اتحاد الامارات العربية » .

٢) يكون الغرض من هذا الاتحاد هو توثيق الصلات بين الامارات الاعضاء وتقوية التعاون بينها في كل المجالات وتنسيق خطط تقدمها ورخائها . ودعم احترام كل منها لاستقلال الاخرى وسيادتها . ووضع نظام لتسوية الخلافات بينها وتوحيد سياستها الخارجية وتنظيم الدفاع المشترك الجماعي عن بلادها صيـــانة لأمنها ومحافظة على سلامتها والنظر بصفة عامة في شؤونها ومصالحها المشتركة بما يكفل بلوغ أمانيها وتحقيق آمال الوطن العربي الكبير قاطبة .

(الباب الثاني)

السلطات

٣) يشرف على شؤون الاتحاد مجلس أعلى يسمى « المجلس الاعلى لاتحاد الامارات العربية » ويشكل من حكام هذه الامارات .

٤) يضطلع المجلس الاعلى بوضع (ميثاق كامل دائم للاتحاد) ويرسم سياسة عليا موحدة له في المسائل الدولية والسياسية والدفاعية والاقتصادية والثقافية وغيرها المتصلة بأغراض الاتحاد المبينة في المادة الثانية من هده الاتفاقية ويختص المجلس باصدار القوانين الاتحادية اللازمة في هذا الشأن . وهو المرجع الاعلى في تحديد الاختصاصات . وتصدر قراراته بالاجماع .

(١) يعتبر هذا المشروع أساسا لاتفاقية اتحاد الامارات العربية التسع الموقعة في دبي في ٢٧ فبـــراير سنة ١٩٦٨ .

٥) يتناوب حكام الامـــارات الاعضاء رئاسة اجتماعـــات المجلس الاعلى . ويتولى الرئيس تمثيل الاتحاد في الداخل وتجاه الدول الاجنبية .

ويكون للرئيس نائب يختاره المجلس الاعلى من بين حكام الأمـــارات الاعضاء الآخرين ويتولى نائب الرئيس مهامه . في حالة تغيبه لسبب من الاسباب .

٦) يعين المجلس الاعلى القائد العام للقوات المسلحة للاتحاد .

٧) تصدر الميزانية العامة للاتحاد وبقرار من المجلس الاعلى ويعين القانون مواردها والحصة التي تؤديها كل امارة من الامارات الاعضاء .

٨) يعاون المجلس في مباشرة سلطاته مجلس يسمى (مجلس الاتحاد) .

٩) مجلس الاتحاد هو الهيئة التنفيذية للاتحاد .

ويضع المجلس البرامج التنفيذية الكفيلة بتحقيق اغراض الاتحا دويرسم الانظمة والتدابير المؤدية اليها . وفقا للسياسة العليا التي يقررها المجلس الاعلى وطبقا للقوانين الاتحادية .

١٠) يحدد القانون طريقة تشكيل مجلس الاتحاد . وعدد أعضـ . ومدة العضوية والاحكام الخاصة بها . وقواعد التصويت . وبصورة عامة القواعد الاساسية لنظام المجلس .

١١) تعرض قرارات مجلس الاتحاد على المجلس الاعلى للاتحاد التصديق عليها . ويبت المجلس الاعلى في القرارات التي يصدرها مجلس الاتحاد التي تكون امارة أو أكثر من الامارات الاعضاء قد اعترضت عليها .

١٢) يتبع مجلس الاتحاد الهيئات الآتية :

أ ــ مجلس الدفاع المشترك .

ب ــ المجلس الاقتصادي .

جـ ــ المجلس الثقافي .

وتعرض قرارات هذه الهيئات على مجلس الاتحاد للتصديق عليها .

١٣) يحدد القانون طريقة تشكيل الهيئات التالية لمجلس الاتحاد وانظمتهـــا وأجهزتها واختصاصاتها .

(الباب الثالث)

حظر الالتجاء للقوة لفض المنازعات

١٤) تتعهد الامارات الاعضاء حرصا منها على دوام الامن والسلام واستقرارها بعدم الالتجاء الى القوة لفض المنازعات فيما بينها وفيما بينها وبين غيرها من الدول . وتلتزم بتسوية جميع خلافاتها بالطرق السلمية .

١٥) في الحالات التي تلجأ الامارات الاعضاء الى المجلس لفض نزاع بينها تكون قرارات المجلس نافذة وملزمة فورا .

(الباب الرابع)

الدفاع المشترك

١٦) عملا بحق الدفاع الشرعي ــ الفردي والجماعي ــ عن كيانها تتعاون الامارات المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها . واداء لواجبها المشترك

في دفع اعتداء مسلح يقع على اي منها . كمشترك — بحسب مواردها وحاجاتها في تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية للقيام بهذا الواجب .

١٧) يختص مجلس الدفاع المشترك المشار اليه في المادة (١٢) من هذه الاتفاقية بجميع الشؤون الدفاعية المتعلقة بالاتحاد واعضائه .

(الباب الخامس)

المحكمة الاتحادية العليا

١٨) يكون للاتحاد محكمة عليا تسمى (المحكمة الاتحادية العليا) .

١٩) تختص المحكمة الاتحادية العليا أساسا بالفصل في اي خلاف على تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية وفي التنازع بين القوانين الاتحادية والمحلية ومنازعات الحدود وذلك ما لم يتفق الطرفان المتنازعان على طريقة اخرى لفض الخلاف .

٢٠) يحدد القانون طريقة تشكيل المحكمة ونظامها واختصاصاتها الاخرى .

(الباب السادس)

أحكام عامة

٢١) يصدر بتعيين المقر الدائم لاتحاد الامارات العربية قرار من المجلس الاعلى ولهذا المجلس أن يجتمع في أي مكان آخر يحدده . ويعقد مجلس الاتحاد والهيئات التابعة له جلساته في المكان الذي يحدده المجلس بصورة دورية .

٢٢) يكون للقوانين الاتحادية قوة الزامية في الامارات المتحدة . ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية للاتحاد . وما لم ينص القانون على غير ذلك .

٢٣) تمارس حكومة كل امارة شؤونها المحلية الخاصة التي لم يسند الاختصاص بصددها للاتحاد بموجب هذه الاتفاقية أو القوانين الاتحادية .

٢٤) يجوز بقرار اجماعي من المجلس الاعلى للاتحاد تعديل هذه الاتفاقية وبخاصة اذا كان من شأن التعديل أن يجعل الروابط بين الامارات اشد قوة واكثر متانة .
ولا يبت في التعديل الا في دور الانعقاد التالي للدور الذي يقدم فيه الطلب .

٢٥) يعمل بهذه الاتفاقية من أول محرم ١٣٨٨هـ ، الموافق ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨م وفقا للانظمة المرعية في كل امارة عضو ، وذلك الى حين وضع ميثاق بالنظام الكامل الدائم للاتحاد .

ملحق رقم (٨)

بيان صادر من رئاسة مجلس الدولة
حول مهمة بعثة تقصي الحقائق في البحرين

أيها المواطنون الكرام :

تتجه بلادنا في هذه الفترة الحاسمة من عملية البناء الوطني نحو ارساء القواعد الوطيدة لمستقبلها ، على الصعيد السياسي والاقتصادي والحضاري ، ولانطلاقتها بلدا عربيا مستقرا ومزدهرا مسهما في استقرار منطقتـه وتعاون بلدانها ، مشاركـا في استتباب روح الاتفاق والاخاء بين شعوبها كافة .

ولكي تقوم البحرين بهذا الدور الايجابي تجاه ذاتها وتجاه جميع أشقائها وجيرانها فلا بد من التخلص — بجميع الطاقات والجهود — من كل ما من شأنها ان يشكل عائقا نحو بلوغ هذا الهدف الوطني الكبير .

وان الموقف الايراني تجاه البحرين من الامور التي يجب معالجتها جذريـا ليس باعتباره مسألة تخص البلدين فحسب بل لضمان مستقبل دون المنطقة كلها .

لذلك فقد قر العزم على أن تعالج هذه المسألة بروح من الحزم والتصميم وفي جو مشبع بالصداقة وحسن الجوار بين مختلف بلدان الخليج شرقه وغربه . ونحن نؤمن بأن حقيقة كون البحرين بلدا عربيا له كيانه وشخصيته من المسلمات البديهية المنبثقة من أعمق مشاعر ابناء البحرين والمستندة الى أصدق دلائل التاريخ والواقع مما لا يترك مجالا لأي ادعاء ، وهو ما لا نقره ، ولا نعترف به بأي شكل من الاشكال . غير اننا ارتأينا على ضوء المصلحة العليا ، ورغبة منا في حل الخلافات بروح الاتفاق في هذه المنطقة ، أن تعلن هذه الحقيقة عن بلدنـا على العالم أجمع عن طـريق هيئة الامم المتحدة ، هذه المنظمة الدولية التي تحترم سلطتها ورأيها جميع الدول المحبة للعدل والسلام في العالم .

وعليه فقد وافقنا على أن يقوم سيادة الامين العام لهيئة الامم المتحدة ، المستر يوثان بارسال ممثل شخصي الى البحرين لتقصي الحقائق ، والتعرف الى رأي شعب البحرين في هذا الامر ونحن على يقين من الرأي الذي سيقوله شعب البحريـن بهذا الخصوص ، هذا الرأي الذي سيسجله بدقة الممثل الشخصي في تقريره الى الامين العام الذي سيرفع التقرير بدوره الى مجلس الامن الدولي للتصديق عليه كوثيقة دولية معترف بها من سائر الاطراف بحيث تضع حدا نهائيا للخلاف .

ولقد قبلنا بهذا الاجراء لأنه قبل كل شيء لا يمس سيادتنا وكرامتنا كبلد مستقل ولا يعني اعترافا منا بالادعاء الايراني ، ولكي نبرهن — في الوقت ذاته — على صدق نوايانا في مجال التعاون المخلص مع دول منطقتنا كلها .

ونحن على ثقة ان هذا الاجراء الدولي الذي وافقت عليه جميع الاطراف المعنية ، ورحبت به الدول العربية الشقيقة ، ستقبل الحكومة الايرانية بنتائجه ، وسيكون ذلك فاتحة عهد جديد من الصداقة والتعاون البناء مع الجارة المسلمة ايران لا لخير شعبينا المسلمين الصديقين المتجاورين فحسب بل لصالح أمن منطقتنا ورخائها ونمو العلاقات الودية بين دولها كافة .

وعلى الصعيد العربي ، فان التوصل الى هذا الحل في الوقت الذي تخوض فيه الامة العربية معركة مصيرية يعتبر تثبيتا للجبهة العربية وصونا للجهد العربي من أن يتشتت في أكثر من جبهة ، أما على الصعيد الوطني فان البحرين ستتجه لبناء المستقبل انطلاقا من مبدأ الوطن للجميع ، والمواطنون سواسية في الحقوق والواجبات .

أيها المواطنون : لقد أعلن يوثان اليوم بأنه قد عين المستر ونسبير جويشياردي الامين العام المساعد لهيئة الامم المتحدة والمدير العام لمكتبها بجنيف ، ممثلا شخصيا له لزيارة البحرين في نهاية هذا الشهر للقيام بمهمة في تقصي الحقائق وهي مهمة يقوم بها مبعوث شخصي للامين العام ولا تحمل معنى الاستفتاء .

ونحن على يقين بأنكم ستستقبلون الضيف الكبير بحسن الوفادة والترحيب الودي المعهود لدى شعب البحرين ، فاتحين المجال أمامه للقيام بمهمته في جو مـن الحرية

والهدوء والنظام كي يتمكن من الاستمـــاع الى آرائكم بطريقة منظمة وهادئة وهــذه الطريقة المنظمة هي الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الراي بصورة مجدية وفعالة . كما انها تضمن لكم التعبير عن آرائكم بحرية واستقلال .

أيها المواطنون : انها لفرصة تــاريخية أن نقول كلمتنا على مسمع العــالم كله ، مؤكدين حقيقتنا مظهرين وعينا ونضجنا ورقينا ، مثبتين تمسكنا بروح السلم والاتفاق من اجل تأكيد حقنا الذي سيبقى باذن الله ناصعـــا كاملا مع رسوخ كيان هــذا البلد العريق .

والسلام عليكم ورحمة الله .

٢٩ مارس ١٩٧٠

APPENDIX 9

REPORT OF THE PERSONAL REPRESENTATIVE OF THE SECRETARY-GENERAL IN CHARGE OF THE GOOD OFFICES MISSION, BAHRAIN

Appointment and terms of reference :

1. On 20 March 1970 you designated me as your Personal Representative in the exercise of your good offices with a view to ascertaining the wishes of the people of Bahrain regarding their status.

2. You informed me that you had agreed to exercise your good offices at the request of the Government of Iran with the concurrence of the Government of the United Kingdom.

3. The Terms of Reference as agreed by the parties were : « Having regard to the problem created by the differing views of the parties concerned about the status of Bahrain and the need to find a solution to this problem in order to create an atmosphere of tranquillity, stability and friendliness throughout the area, the Secretary-General of the United Nations is requested by the parties concerned to send a Personal Representative to ascertain the wishes of the people of Bahrain ». According to your instructions my basic guide would be these terms of reference, bearing in mind at all times the principles and purposes of the Charter of the United Nations.

4. You advised me further that the parties concerned had agreed to rely entirely on your judgement in regard to the method, or methods, to be used in carrying out the task

5. You instructed me to proceed to Bahrain and to seek such information, make such inquiries and hold such consultations with the people of Bahrain, leaders of organizations, societies, institutions and groups, ordinary citizens and other persons as in my judgement might be useful in fulfilling my assignment. In this connexion I was given a list, made available to you, of organizations and institutions in Bahrain, from which to select those bodies providing the best and fullest cross-section of opinion among the people of Bahrain.

6. You told methat you had been given the assurance that I would have ready and full access to all persons I might wish to see and that similarly access to me would be assured for all, that I might hold consultations in private and in confidence

and that there would be no adverse consequences for anyone as a result of meeting me.

7. Finally, I was requested to prepare and submit to you for transmission to the Security Council a report setting out the results of my mission.

8. Prior to departure I assembled for briefing in Geneva the five secretariat members assigned to assist me in this mission. An advance party led by the Principal Secretary left Geneva to arrive in Bahrain on 29 March in order to make the necessary preliminary arrangements. I arriped twenty-four hours later on 30 March. Having completed my mission I returned to Geneva on 18 April. Four members of my staff remained a further two days to receive communication and conclude the administrative affairs of the mission.

9. I wish to express my appreciation for the cooperation I received from all quarters during my mission. After nearly three weeks of intensive contacts with the people of Bahrain, I was particularly impressed by their dignity and courtesy at all times

Background information :

10. As expressed in the terms of reference, the mission entrusted to me arisés from a difference of opinion between the Government of Iran and the Government of the United Kingdom over the status of Bahrain. Since my task was not to assess or discuss this difference, it should suffice to record briefly the positions of the two Governments.

11. In the view of the Government of Iran, Bahrain is a part of Iran and only « the protection which Britain has asserted for more than a century over these Islands has prevented Iran from exercising her legitimate rights there ». A bill to make Bahrain the fourteenth province of Iran giving Bahrain the right to return a deputy was introduced into the Majlis in November 1957. Consequently, the Government of Iran do not recognize the « authorities or Bahrain ».

12. In the vies of the United Kingdom, Bahrain is « a sovereign Arab state with which the Government of the United Kingdom are in special treaty relations ». These « special relations » relate to the formal treaties of 1820, 1847, 1856, 1861 and the Exclusive agreements of 1880 and 1890 between H.M Government and the Ruler of Bahrain. From 1820 the Government of the United Kingdom have acted on the assumption that Bahrain is an independent sheikhdom and have recognized the authority of its Rulers.

13. It may be of interest to mention that Bahrain was admitted as an associate member of the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization on 26

---

(1) F. T. Liu, Principal Secretary
Erik Jensen, Political Officer
G. Khoury, Public Relation Officer and Interpreter
A. Tholle, Administrative Assistant
L. Comensoli, Officer.

(2) The Position of both Governments was set out in detail on several occation: see for instance the leiters addressed to the Secretary - General of the League of Nations by the Persian Government on 2 August 1928.
Official Records of the Legue of Nations, September 1928, pp. 1360-1363) and by British Government on 18 February 1929 (ibid., May 1929, pp. 790-793).

October 1966, of the Food and Agriculture Organization of the United Nations in November 1967, and of the World Health Organization on 8 May 1968.

14. To place the activities of the mission in perspective, it is important to note certain characteristics of the geography, population and economy of Bahrain.

15. Bahrain is an archipelago of over thirty islands-many extremely small and some little more than sandbars-lying midway in the Persian Gulf some fifteen miles at the nearest point from Saudi Arabia, about eighteen miles from the tip of the Qatar peninsula and approximately 150 miles from the coast of Iran. Only five islands are inhabited but nearly all the population lives on three.[1] Bahrain itself, on which the Capital of Manama is situated, is by far the largest in area, approximately thirty miles long and twenty miles in width at the widest point. The other two, Muharraq and Sitra, are linked to Bahrain by, respectively, a causeway and a bridge. Together the three form a complex covering an area of approximately 226 square miles.

16. The climate is extremely dry with the average rainfall of less than three inches a year, but there are many fresh-water springs in the northern part of Bahrain and the coastal areas of Muharraq and Sitra. It is in these parts that the populations has settled and grown. The remaining areas are largely desert and virtually uninhabited. Consequently, all the important towns and centres and nearly all the outlying villages were within ten miles of the mission's offices in Manama. The most remote, the fishing village of Jau, was less than twenty miles distant. The good communications system ensured easy access to and from most populated areas and none were difficult of access. This made the work of my mission very much easier.

17. The population has increased at a remarkable rate in recent years. Between 1941 at the time of the first census and 1965 at the last census, it jumped from 89, 970 to 182, 203. By the middle 80s the planning authorities estimate a population of 300 000 and at this rate of increase Bahrain is understood to have approximately 200,000 inhabitants at the present time.

18. The 1965 census figure showed the average age of Bahrain citizens to be 25.7 years; 69.4 per cent of the total population was under 30 years of age. The present population over 21 is estimated to number approximately 33,000 men and 32,000 women (Bahraini citizens). It is worth observing that both primary and secondary education throughout Bahrain are free and, according to the latest census, school attendance by 1965 was 87 per cent for boys and 57 per cent for girls in the age bracket 7-15 years and has increased in the subsequent period. This is likely to be a factor of some significance in the development a Bahraini culture and national identity.

19. Of the 1965 population of 182, 203, 143, 814 (79 per cent) were classed as Bahrainis. The remainder (aliens) were Omanis and Muscatis (12,628 or 6.9 per cent), Iranians (7,223 or 4 per cent), Indians (5,383 or 3 per cent), Pakistanis (3,932 or 2.2 per cent) and various other nationalities (9,223 or 5 per cent)

---

(3) Of the other two, Nabi Salih island has a very small population and Iida is used as a penal settlement.

20. A number of races have contributed to the making of the Bahraini people. It is generally recognized that the majority of Bahrainis are of Arab stock, but many descendants of non-Arab transients (Iranians, Indian, Pakistanis, Africans and others) who chose to settle have been assimilated. Virtually all the Bahrainis are Muslims : about half belong to the Shia sect; the remainder, with a few exceptions, are Sunni.

21. As a trading and entrepot centre Bahrain has long had and continues to have a significant number of transients. There has long been a trend to integration between these and the local people, including intermarriage, which was made easy in the case of Bahrainis of Iranian extraction by the common faith in Islam. It is consequently very difficult to define precisely Bahrainis of Iranian origin or to estimate their number. Those sources which are likely to be best informed give estimates varying from a minimum of 7,000 persons to a maximum of 15,000, whose cultural leanings — notably the use of the Persian language at home — indicate their Iranian background.

22. Bahrain has always had a large number of trading parthers. This remains the case as the official import and export figures show. [4]

23. The economy of Bahrain was greatly influenced by the discovery of oil in the early 1930s. The deposits are of nothing like the magnitude known to exist in some neighbouring Gulf States — production in 1949 was estimated at 3.8 million tons but a large refinery built just before the Second World War, with a capacity of 250,000 barrels per day, also processes crude oil piped undersea from Saudi Arabia. Among recent developments is an aluminium factory at present under construction. When this is complete it is expected to produce 90,000 tons of aluminium annually and will make possible the exploitation of a major natural gas deposit

ACTIVITIES OF THE MISSION :

24. On arrival at the airport I made a statement, explaining the nature and scope of the mission. I drew attention to the terms of reference by which I was to be guided at all times, and made it known that I would meet and consult with the people of Bahrain : organization, societies, institutions and groups as well as citizens and others, as required.

25. I added that all concerned would have « ready and free access to my mission » and would be able « to express their views on the question at issue freely, in private and in confidence ». I announced that an office was being set up in Manama and

---

(4) In 1969 total imports amounted to 57,939,000 Bahrain Dinars (1 Bahrin Dinar — SUS2.10) Those came from the United Kingdom (24 6 per cent), Japan (14.3 per cent), the United States of America (10 7 per cent), China (6.6 per cent), India (4.9 per cent), Germany (Federal Republic of) (4.1 per cent), Pakistan (3.9 per cent), Hong Kong (3.9 per cent), Holland (2.9 per cent), Italy (2 2 per cent), France (1.5 per cent), Iran (1.6 per cent), Iraq (1.1 per cent), other countries (17.7 per cent
Exports and re-exports (excluding oil) totaling 19,874,000 Bahrain Dinars went to Saudi Arabia (49.9 per cent), Qatar (11.6 per cent), Kuwait (8.7 per cent), Dubai (6.3 per cent), Abu Dhabi (4.9 per cent), Iran (3.3 per cent), Japan (2.4 per cent), The United States of America (1.7 per cent), Muscat (1.7 per cent), Ships Stores (6.1 per cent), others (3.2 per cent).

arrangements would be made by my staff to ensure ready and free access by all to the mission in an orderly manner.

26. Finall., I said that in order to perform my task to the fullest extent I would take every opportunity to meet the people of Bahrain in outlying centres also and concluded with an assurance that my mission was concerned only with the wishes of the people of Bahrain on the question at issue.

27. This statement was broadcast in full and in summary the same day and published in the local press in full the next morning. A week later, I repeated through the local news media my assurance of ready and free access and stated again that any persons wishing to see me could do so in privated and in confidence.

28. Consultations with groups began on the afternoon of my arrival. The original list of organizations and institutions was expanded to include a number of additional « clubs » and professional groups. To the best of my knowledge the final list included all associations and organized groups in Bahrain (see annex). I had decided not to select but to receive representatives of all the organizations listed since the representatives themselves, as well as the organizations they represéntéd, appeared to offer a good cross-section in age, activity, status and georgraphical distrubution.

29. These groups and organizations can usefully be divided into the following categories : religious leaders, municipal councils and other administrative commitries welfare societies, clubs and other community centres as well as professional groups, sports and recreational associations.

30. There are six municipal councils in Bahrain (Manama, Muharraq, Hidd, Rafaa, Jidhafs and Sitra) the members of which are partially elected and partially nominated. The members of which are partially nominated. Associated with these are a number of councils and committees responsible for speific sectors (agriculture and water, education, health, water supply, rural affairs and minors' estates whose membership is drawn from the various municipalities.

31. The overwhelming majority of Bahrain's population is Muslim and the religious leaders interviewed represented both the Sunni and Shia sects. The Sunni and Shia Waqf Committees are properly welfare bodies with a proncounced religious slant.

32. A part from these are several organizations whose principal objective is social welfare. They include the Red Crescent Society and Womens' Associations.

33. Of particular interest in the Bahraini contex are the many « clubs » which are found throughout the islands, in both urban and Rural areas. The great majority draws their membership from persons of all backgrounds and function as focal points in community activities.

34. The emphasis is generally on youth and most clubs encourage sport; however, the cultural and social aspects are considered as important and these include a lively concern to eliminate illiteracy and stimulate community action in the improvement of social conditions. In this capacity the club commonly becomes the centre for community intiative and its representatives the spokesmen for the village in dealing with authorities.

35. There are also, especially in the towns, clubs and associations which cater more specifically to special interest groups, for example, sports, musical, cultural and professional societies.

36. Representatives, at least three from each organization, came not only from the principal towns of Manama and Muharraq, but also from ourlying villages and centres throughout the islands. [1] In almost every case they assured me that they had meetings, consulted with and received briefs from the full membership of their organizations.

37. In order to fill the few gaps remaining in the coverage of the inhabited parts of Bahrain, I visited the villages of Askar, Jau and Jasrah. In each village I met with the mukhtar (village head), or his representative, and assembled members of the community.

38. I also decided to visit certain organizations, whose representatives had already been to seem, to establish to my own satisfaction that the views presented were in fact those of the membership as a whole. These included the Municipal Councils of Manama and Sitra, the Bahrain Chamber of Commerce and Industry and important clubs I was also invited to speak at the Bahrain Rotary Club and thus had the opportunity to meet a large number of Bahrainis from many walks of life.

39. As announced on my arrival and subsequently repeated in all local communications media, individuals were advised of their right to free and ready access to my mission. Although some were seen by appointment during the first few days, the majority came after publication of the reminder when nearly a week was set aside to receive them. In doubtful cases they were required to show proof of Bahraini nationality. Names, however, were recorded only when voluntarily offered. All were asked to give their age, profession and place of residence. They came from different backgrounds and areas and many claimed to speak not only on their own behalf but for their families, friends and colleagues as well.

40. In the course of every interview the terms of reference wer réad paraphraséd and fully explained when necessary. The questions put were based exclusively on the terms of reference and ample time was given for the replies.

41. When replies strayed to other aspects of interest to Bahrainis or to internal and personnal affairs, there was never any difficulty in bringing the question at issue back into focus. (The natural courtesy and politeness of the people made interviews and meetings easy and orderly). I conducted all consultations personally assisted by the mission's interpreter and my other colleagues.

Findings :

42. Almost all the replies received by every method of inquiry had these common denominators :

— First, they gave credit to the Governments concerned for asking the Secretary-General to use his good offices and were explicit in hoping that the cloud of the Iranian claim would be removed once and for all. This was never accompanied by the slightest bitterness or hostility toward Iran. On the contrary the wording of

the terms of reference were spontaneously to express the wish of all for tranquillity, stability and friendliness in the area. Once the question of the claim had been settled closer relations with other States in the Gulf, including of course Iran, were expected to follow.

— Secondly, the Bahrainis I met were virtually unanimous in wanting a fully independent sovereign State. The great majority added that this should be an Arab State.

43. Marginal to these common characteristics a variety of viewpoints were expressed, primarily though not exclusively in interviews with individuals. None could be said to constitute a trend. Some voices were heard in favour of a special relationship with Iran-failing acceptance of the Iranian claim as a means of guaranteeing the independence of Bahrain and for its protection. Others wished for the same reason that the present special relationship with the United Kingdom should continue. Isolated individuals expressed support for union or association with Iran and among the few written communications received there were instances of similar opinions.

44. In assessing these findings I tried to examine specifically those factors to which differences of opinion might be ascribed.

45. There were no sectarian differences on the point at issue. Even the rligious leaders of the Sunni and Shia sects made a point of being received together. The representatives of the religious Waqf welfare committees, which are organized along sectarian lines, were heard separately but expressed no difference of opinion even in detail.

46 There was no significant distinction between the views of people from urban rural areas, although there was a slight difference of emphasis. The urban population seemed more keenly aware of the Iranian claim and consequently more explicit in wishing a settlement. Repensentatives of rural communities on the other hand concentrated almost exclusively on their own Arab identity and the «Arabism» of Bahrain. These factors were not the object of my questions, but to many villagers they seemed nevertheless a sufficient expression of their wish for indépéndéncé as part of the Arab nation.

47. A more pronounced awareness of a distinctively Bahraini indentity was found among the higher educated. In other respects there were no noticéable différéncés between the better educated and those with little formal schooling.

48. Among the professions, the important trading community should particular interest in the removal of the obstacle represented by the Iranian claim as a means of improving external relations, not least with Iran.

49. Age was evidently of no significance, although the young were perhaps more vocal in their views on the status of Bahrain. Most of them conceived this in the wider context of other Arab States, particularly those of the area.

50. Women for the most part have a retiring role and rarely participate in public life. Only a few were interviewed, but these were well informed and very articulaté. Their opinions coincided with those of the men.

51. More marked differences were noticeable between Bahrainis of différént éthnic extraction. The few who could be recognized as originally rom Africa, India and Pa-

kistan had apparently been more fully assimilated and their views could not be distinguished. Among those of Iranian descent were a number whose wish for an « independent, sovereign state » was qualifid by the deliberate omission of « Arab ». But almost all Bahraini citizens of Iranian cultural backgrounds made it clear that they expected to benefit from independence, assuming that their own position would be consolidated as citizens of a sovereign State. The already extensive degree of integration was though likely to increase following independence. Finally, they expressed the hope that independence would lead to closer co-operation with other States in the Gulf. Iran among them.

CONCLUSION :

52. I am confident that in the circumstances of Bahrain the methods followed were appropriate and fully sufficient to ascertain the wishes of the people of Bahrain on th question at issue.

53. I believe that the total number of persons whose views were presented to mé either collectively or by individuals was itself adequate.

54 The larger organizations afforded a comprehensive cross-section of Bahraini society. The information they supplied was effectively supplmented by the representatives of smaller organizations whose interests were sectoral and limited.

55. Outside visits and interviews with individuals provided me with both a check and random sample of opinion valuable enverifying my conclusions. Although all had ample time and opportunity to come to see me, I also accepted written communications from those unable to meet me.

56. Ready and free access was assured at all time. All consultations took place in private and in confidence. To the best of my knowledge no one was intimidated, influenced or prevented from communicating with my mission. There were no disturbances and no demonstrations. The inquiry was conducted throughout in a peaceful and orderly manner.

57. My consultations have convinced me that the (overwhelming majority of the people of Bahrain wish to gain recognition of their identity in a fully independent and sovereign State free to decide for itself its relations with other States.

ملحق رقم (١٠)

بيان رسمي صادر بشأن استقلال البحرين

ان البحرين ، الدولة العربية المسلمة التي تؤمن بالوحدة العربية كضرورة قومية ملحة يفرضها عليها التاريخ والدين واللغة والثقافة والمصير العربي المشترك . قد عملت بجد واخلاص وسعت جاهدة في سبيل تحقيق قيام اتحاد الامارات العربية على مدى الثلاث سنوات الماضية ، وذلك منذ ان اشتركت حكومة البحريـــن مع جاراتها الامارات العربية في التوقيع على اتفاقية مشروع اتحاد الامارات العربية ، الموقعة في امارة دبي في ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨ — وبدافع من ايماننا المطلق بضرورة قيـــام هذا الاتحاد للامارات العربية واستكمال شكله الدستوري الصحيح النابع من صميم تطلعات وآمال شعب هذه المنطقة . ورغبة منا في أن تشاد ركائز هذا الاتحـــاد المطلوب على اسس ومبادىء متينة وقوية تكفل له البقاء والتطور ولشعب المنطقة الكرامة والرفاهية والتقدم ، فان حكومتنا قد ركزت في محادثاتها الطويلة على مبادىء أساسية نادت بها في كل اجتماع او مؤتمر حضرته خلال السنوات الماضية .

وهذه المبادىء الاساسية التي تؤمن بها البحرين تتلخص في ضرورة وضع دستور حديث يقوم على مبدأ فصل السلطات وتوزيع الاختصاصات بين الاجهزة الحكومية ويوفر للمواطنين الحقوق والحريات السياسية والمدنية ، ويكفل قيام حكومة مركزية للاتحاد تملك سلطات واسعة في ادارة وتسيير مختلف شؤون حكومة الاتحاد على الصعيدين الدولي والداخلي ، بما يضمن تطور وتقدم ورفاهية شعب الاتحاد بمختلف أراضيه ودون تمييز أو تفريق بين المواطنين . وهذا كله مع عدم المساس بحقوق المواطنين الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم في مجلس وطني نيابي ينتخب انتخابا صحيحا على أساس الكثافة السكانية للامارات الاعضاء في الاتحاد .

ان جهودنا في وضع هذه المبادىء الاساسية في صلب مشروع الدستور لم توفق . كما ان الاجتماعين الاخيرين اللذين عقدا لنواب الحكام في ١٣ يونيو و٢٤ أكتوبر عام ١٩٧٠ . لم يسفرا عن نتائج ايجابية اذ لم يتم التوصل الى اتفاق حول أحكام الدستور المؤقت والمبادىء الاساسية التي يجب أن يقوم عليها الاتحاد المقترح . وقد بقي الوضع على هذا الحال حتى مطلع سنة ١٩٧١ ، حيث ابتدأ وفد الوساطة السعودية الكويتية لتقريب وجهات نظر الامارات المختلفة وذلك بعد ان تفضلت كل من الدولتين الشقيقتين المملكة العربية السعودية والكويت بتوجيهات من حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل بن عبد العزيز وحضرة صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح . فبذلتا مساعيهما الخيرة في تقديم مقترحات جديدة حول مشروع الدستور لأصحاب العظمة حكام الامارات وكان اقدم الينا في يناير الماضي وفد الوساطة السعودي الكويتي برئاسة كل من صاحب السمو الملكي الامير نواف بن عبد العزيز المستشار الخاص لصاحب الجلالة الملك فيصل

وصاحب المعالي الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير الخارجية الكويتية . وفي سبيل تحقيق المصلحة الوطنية العليا لشعب المنطقة ورغبة في تذليل الصعاب التي اعترضت قيام الاتحاد . كان تجاوب حكومة البحرين للمقترحات الجديدة ايجابيا ومؤيدا وذلك بالرغم من أن هذه المقترحات كانت تمثل أقل من الحد الادنى للمبادىء الاساسية التي عرضتها البحرين . وفي شهر ابريل الماضي وجهت الينا مقترحات أخرى معدلة للمقترحات السابقة ونظرا لوجود بعض التحفظات والملاحظات على المقترحات الاولى من قبل بعض الامارات الشقيقة الاخرى . وحينما قدم الينا وفد الوساطة السعودي الكويتي الجديد برئاسة كل من سعادة وكيل وزارة الخارجية السعودية وسعادة وكيل وزارة الخارجية الكويتية وعرض علينا مقترحاته المعدلة لم نبد اية اعتراضات بالرغم من انها كانت أقل مما كنا نطالب به . ونتيجة لذلك لم يكن للبحرين أي مناص من التفكير في بديل يصون لنا كياننا واستقلالنا وخاصة بعد صدور قرار مجلس الامن التاريخي في ١١ مايو سنة ١٩٧٠ ، الذي أكد بصورة قطعية ومباشرة رغبة شعب البحريـــن في الحصول على اعتراف دولي بكيانه وشخصيته كشعب ينتمي الى دولة مستقلة ذات سيادة وحرة في تقرير أسس علاقاتها بالدول الاخرى .

وعلى ضوء هذا القرار التاريخي للمنظمة الدولية الذي يسجل رغبـــات شعب البحرين الوطنية وتطلعاته نحو المستقبل . ونظرا لأن تلك المساعي المشكـــورة لوفد الوساطة السعودي الكويتي لم تؤد فعلا الى قيام الاتحاد المنشود ، وحيث اننا بدافع من رغبات وتطلعات شعبنـــا التي تنسجم مع المصلحة القومية العليـــا لشعوب دول وامارات هذه المنطقة الحيوية من حيث تطلعها جميعا الى المحافظة على أمن واستقرار وتطور هذه المنطقة في جو من الاخوة والسلام وحسن الجوار .

فعليه ، من أجل هذا كله وبعد المشاورات الاخوية والودية التي أجريناهـــا مع شقيقاتنا وجاراتنا الكبرى في الخليج . قررنا أن نعلن في هذا اليوم عزم حكومتنا على اتخاذ الخطوات التالية :

أولا : انهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية التي تنظم علاقات التحالف بين حكومة البحرين والحكومة البريطانية . وعليه فقد بوشر فعلا في الانسحاب العسكري البريطاني من أراضي البحرين .

ثانيا : ان البحرين الدولة العربية المستقلة هي صاحبة السيادة المطلقة على أراضيها وان لحكومتها دون غيرها حق تصريف شؤونها الخـــارجية وتنظيم علاقاتها الدولية .

ثالثا : التقدم فورا بطلب انضمام دولة البحرين الى عضوية كل من الجامعة العربية وهيئة الامم المتحدة .

رابعا : الطلب من الدول العربية الشقيقة والدول الاسلامية الصديقـــة ومن دول العالم الاخرى الاعتـــراف بوضع وكيان البحرين كدولة عربية مستقلة ذات سيادة .

ان دولة البحرين حين اتخذت هذه الخطوات انها تحركت بدافع من ارادة شعبها ومصلحته الوطنية وتطلعه الى المساهمة بمجهوداته البناءة في تقدم وتطور وازدهار هذه الارض وهذه المنطقة العربية من العالم التي امتدت جذور تاريخها واصول حضارتها الى أقدم وأعرق العصور التاريخية التي عرفها الانسان .

وبناء على ما تقدم شرحه في هذا البيان فان دولة البحرين تعلن بدافع من مسؤولياتها التاريخية والعربية تعهدها والتزامها بالسياسة التالية في علاقاتها مع الدول العربية والاجنبية والمنظمات الدولية :

١) الالتزام بجميع اتفاقياتها وتعهداتها العربية والدولية التي لا تتعارض مع استقلالها وسيادتها . وذلك ضمن مبادىء وأحكام القانون الدولي والمواثيق الدولية .

٢) الالتزام بميثاق الجامعة العربية وبميثاق هيئة الامم المتحدة .

٣) العمل على بناء علاقات البحرين مع جاراتها دول وامارات الخليج وغيرها من الدول العربية الشقيقة على سياسة الاخوة والتعايش السلمي والتعاون والتفاهم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول .

٤) العمل على المحافظة على سلام وأمن واستقرار وتقدم منطقة الخليج وذلك بالتعاون مع جاراتها الدول الشقيقة والصديقة التي يهمها أمر سلام واستقرار هذه المنطقة الحيوية من العالم .

٥) العمل على تنسيق وتنظيم التعاون الاقتصادي والتجاري والفني والمهني مع دول المنطقة بما يضمن تصنيع وتطوير هذه المنطقة اقتصاديا .

٦) الايمان الكامل بحقوق شعب فلسطين العربي في استرجاع أراضيه المغتصبة والعيش بأمان وطمأنينة في بلاده ووطنه . كما تؤيد البحرين وتساند مطالب دول المواجهة العربية في استرجاع أراضيها العربية المحتلة .

اما على صعيد السياسة العربية فان دولة البحرين هي جزء من الإمة العربية وستسعى جاهدة في تبني أية فكرة جادة مخلصة تؤدي الى تحقيق أمنية العرب الكبرى في الحرية والوحدة والسلام والاسهام في موكب الحضارة والتقدم الانساني .

وانطلاقا من الايمان بهذا المبدأ فان البحرين حكومة وشعبا تفتح ذراعيها لتبني فكرة اي اتحاد جديد للامارات حالما يقوم على قدميه ويترعرع . وعليه فان أعلان حكومة البحرين عن استقلالها التام بموجب هذا البيان سوف لن يؤثر بأية حال على استعدادها دوما في الانضمام الى اتحاد الامارات العربية او الى دولة الامارات العربية الجديدة ، حالما تدعى اليها في المستقبل وحالما تنشأ حكومتها ويقوم بناؤها على الاسس والمبادىء الدستورية السليمة التي يؤمن بها شعب هذه المنطقة العربية .

والله نسأل أن يسدد خطانا ويوفقنا الى سواء السبيل والى ما فيه خير وتقدم ورفاهية وطننا وشعبنا .

عيسى بن سلمان آل خليفة
حاكم البحرين وتوابعها

صدر في قصر الرفاع
بتاريخ ٢١ جمادى الثاني ١٣٩١
الموافق ١٤ اغسطس سنة ١٩٧١

ملحق رقم (١١)

دستور دولة البحرين

« باسم الله تعالى ، وعلى بركته ، وبتوفيق من لدنه ،
نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين ،
اذ نذكر هذه المرحلة الفاتحة للحكم الدستوري ماضي البحرين في رحاب العروبة والاسلام ،

واذ نتطلع بايمان وعزم الى مستقبل قائم على الشورى والعدل ، حافل بالمشاركة في مسؤوليات الحكم والادارة ، كافل للحرية والمساواة ، وموطد للاخاء والتضامن الاجتماعي ،

واذ ندرك مسؤوليات دولتنا كعضو في الاسرة العربية وفي المجتمع الدولي ، ونتمسك بالقيم الانسانية ، ونعتزم الاسهام بدور فعال في الجهود الاقليمية والعالمية الرامية الى خير البشرية ، والعاملة على اشاعة الحرية والعدالة الدولية وصيانة السلام العالمى ،
وبعد الاطلاع على بياننا الصادر بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٧١ ،
وعلى المرسوم بقانون رقم (١٢) الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو ١٩٧٢ بشأن انشاء مجلس تأسيسي لاعداد دستور للدولة ،
وبناء على ما قرره المجلس التأسيسي ؛
صدقنا على هذا الدستور وأصدرناه » .

الباب الاول ـ الدولة

مادة (١)

أ ـ البحرين دولة عربية اسلامية مستقلة ذات سيادة تامة ، شعبها جزء من الامة العربية ، واقليمها جزء من الوطن العربي الكبير ، ولا يجوز التنازل عن سيادتها او التخلي عن شيء من اقليمها .

ب ـ حكم البحرين وراثي ، ويكون انتقاله من حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة الى ابنه الاكبر ثم الى اكبر ابناء هذا الابن وهكذا طبقة بعد طبقة ، الا اذا عين الامير قيد حياته خلفا له ابنا آخر من ابنائه غير الابن الاكبر ، وذلك طبقا لأحكام مرسوم التوارث المنصوص عليه في البند التالي .

جـ ـ تنظم سائر احكام التوارث بمرسوم أميري خاص تكون له صفة دستورية فلا يجوز تعديله الا وفقا لأحكام المادة (١٠٤) من الدستور .

وفي حالة تعيين ولي العهد وزيرا يعفى من شرطي السن والقيد في جداول الانتخاب المنصوص عليهما في المادة (٤٤) من هذا الدستور .

د ـ نظام الحكم في البحرين ديمقراطي ، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا ، وتكون ممارسة السيادة على الوجه المبين بهذا الدستور .

هـ ـ للمواطنين حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية ، بدءا بحق الانتخاب ، وذلك وفقا لهذا الدستور وللشروط والاوضاع التى يبينها القانون .

و ـ لا يعدل هذا الدستور الا جزئيا وبالطريقة المنصوص عليها فيه ، كما لا يجوز اقتراح تعديله قبل مضي خمس سنوات على العمل به .

مادة (٢)

دين الدولة الاسلام ، والشريعة الاسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية .

مادة (٣)

يبين القانون علم الدولة وشعارها وشاراتها واوسمتها ونشيدها الوطني .

الباب الثاني ـ المقومات الاساسية للمجتمع

مادة (٤)

العدل أساس الحكم . والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين ، والحرية

والمساواة والامن والطمأنينة والعلم والتضامن الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المواطنين دعامات للمجتمع تكفلها الدولة .

مادة (٥)

أ ـ الاسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والاخلاق وحب الوطن ، يحفظ القانون كيانها الشرعي ، ويقوي أواصرها وقيمها ، ويحمى في ظلها الامومة والطفولة ، ويرعى النشء ، ويحميه من الاستغلال ويقيه الاهمال الادبي والجسماني والروحي . كما تعنى الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والخلقي والعقلي .

ب ـ تكفل الدولة تحقيق الضمان الاجتماعي اللازم للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو اليتم أو الترمل أو البطالة ، كما تؤمن لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية ، وتعمل على وقائيتهم من براثن الجهل والخوف والفاقة .

جـ ـ الميراث حق مكفول تحكمه الشريعة الاسلامية .

مادة (٦)

تصون الدولة التراث العربي والاسلامي ، وتسهم في ركب الحضارة الانسانية ، وتعمل على تقوية الروابط بين البلاد الاسلامية ، وتحقيق آمال الامة العربية في الوحدة والتقدم .

مادة (٧)

أ ـ ترعى الدولة العلوم والآداب والفنون ، وتشجيع البحث العلمي ، كما تكفل الخدمات التعليمية والثقافية للمواطنين . ويكون التعليم الزاميا ومجانيا في المراحل الاولى التي يعينها القانون وعلى النحو الذي يبين فيه . ويضع القانون الخطة اللازمة للقضاء على الامية .

ب ـ ينظم القانون أوجه العناية بالتربية الدينية في مختلف مراحل التعليم وانواعه ، كما يعنى فيها جميعا بتقوية شخصية المواطن واعتزازه بقوميته العربية .

جـ ـ يجوز للافراد والهيئات انشاء المدارس الخاصة باشراف الدولة ، ووفقا للقانون .

د ـ تكفل الدولة لدور العلم حرمتها .

مادة (٨)

أ ـ لكل مواطن الحق في الرعاية الصحية ، وتعنى الدولة بالصحة العامة ، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بانشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية .

ب ـ يجوز للافراد والهيئات انشاء مستشفيات أو مستوصفات أو دور علاج باشراف من الدولة ، ووفقا للقانون .

مادة (٩)

أ ـ الملكية ورأس المال والعمل ، وفقا لمبادىء العدالة الاسلامية ، مقومات أساسية لكيان الدولة الاجتماعي وللثروة الوطنية ، وهي جميعها حقوق فردية ذات وظيفة اجتماعية ينظمها القانون .

ب ـ للاموال العامة حرمة ، وحمايتها واجب على كل مواطن .

ج ـ الملكية الخاصة مصونة ، فلا يمنع احد من التصرف في ملكه الا في حدود القانون ، ولا ينزع عن احد ملكه الا بسبب المنفعة العامة في الاحوال المبينة في القانون ؛ وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا .

د ـ المصادرة العامة للاموال محظورة ، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي في الاحوال المبينة بالقانون .

هـ ـ ينظم القانون ، على أسس اقتصادية ، مع مراعاة العدالة الاجتماعية ، العلاقة بين ملاك الاراضي والعقارات ومستأجريها .

و ـ تعمل الدولة على توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين .

ز ـ تتخذ الدولة التدابير اللازمة من أجل تحقيق استغلال الاراضي الصالحة للزراعة بصورة مثمرة ، وتعمل على رفع مستوى الفلاح ، ويحدد القانون وسائل مساعدة وتمليك الاراضي لصغار المزارعين .

مادة (١٠)

أ ـ الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية ، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه التنمية الاقتصادية وفقا لخطة مرسومة ، وتحقيق الرخاء للمواطنين ، وذلك كله في حدود القانون .

ب ـ تعمل الدولة على تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية .

مادة (١١)

الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة ، تقوم على حفظها وحسن استثمارها ، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة واقتصادها الوطني .

مادة (١٢)

تكفل الدولة تضامن المجتمع في تحمل الاعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة وتعويض المصابين بأضرار الحرب أو بسبب تأدية واجباتهم العسكرية .

مادة (١٣)

أ ـ العمل واجب على كل مواطن ، تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام ، ولكل مواطن الحق في العمل وفي اختيار نوعه وفقا للنظام العام والآداب .

ب ـ تكفل الدولة توفير العمل للمواطنين وعدالة شروطه .

ج ـ لا يجوز فرض عمل اجباري على أحد الا في الاحوال التي يعينها القانون لضرورة قومية وبمقابل عادل ، أو تنفيذا لحكم قضائي .

د ـ ينظم القانون ، على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية ، العلاقة بين العمال وأصحاب الاعمال .

مادة (١٤)

تشجع الدولة التعاون والادخار ، وتشرف على تنظيم الائتمان .

مادة (١٥)

أ ـ الضرائب والتكاليف العامة أساسها العدالة الاجتماعية ، واداؤها واجب وفقا للقانون .

ب ـ ينظم القانون أعفاء الدخول الصغيرة من الضرائب بما يكفل عدم المساس بالحد الادنى اللازم للمعيشة .

مادة (١٦)

أ ـ الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها ، ويستهدف موظفو الدولة في اداء وظائفهم المصلحة العامة .

ولا يولى الاجانب الوظائف العامة الا في الاحوال التي يبينها القانون .

ب ـ المواطنون سواء في تولى الوظائف العامة وفقا للشروط التي يقررها القانون .

الباب الثالث ـ الحقوق والواجبات العامة

مادة (١٧)

أ ـ الجنسية يحددها القانون ، ولا يجوز اسقاطها عمن يتمتع بها بصفة أصلية الا في حالتي الخيانة العظمى وازدواج الجنسية ، وذلك بالشروط التي يحددها القانون .

ب ـ لا يجوز سحب الجنسية من المتجنس الا في حدود القانون .

ج ـ يحظر ابعاد المواطن عن البحرين أو منعه من العودة اليها .

مادة (١٨)

الناس سواسية في الكرامة الانسانية ، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الاصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

مادة (١٩)

أ ـ الحرية الشخصية مكفولة وفقا للقانون .

ب ـ لا يجوز القبض على انسان أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد اقامته أو تقييد حريته في الاقامة أو التنقل الا وفق احكام القانون وبرقابة من القضاء .

ج ـ لا يجوز الحجز أو الحبس في غير الاماكن المخصصة لذلك في قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية والخاضعة لرقابة السلطة القضائية .

د ـ لا يعرض أي انسان للتعذيب المادي أو المعنوي ، أو للاغراء ، أو للمعاملة الحاطة بالكرامة ، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك . كما يبطل كل قول او اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالاغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منها .

مادة (٢٠)

أ ـ لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا عقاب الا على الافعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها .

ب ـ العقوبة شخصية .

ج ـ المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقا للقانون .

د ـ يحظر ايذاء المتهم جسمانيا أو معنويا .

هـ – يجب أن يكون لكل متهم في جناية محام يدافع عنه بموافقته .

و – حق التقاضي مكفول وفقا للقانون .

مادة (٢١)

تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مادة (٢٢)

حرية الضمير مطلقة ، وتكفل الدولة حرمة دور العبادة ، وحرية القيام بشعائر الاديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقا للعادات المرعية في البلد .

مادة (٢٣)

حرية الراي والبحث العلمي مكفولة ، ولكل انسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما ، وذلك وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون .

مادة (٢٤)

حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون .

مادة (٢٥)

للمساكن حرمة ، فلا يجوز دخولها أو تفتيشها بغير اذن أهلها الا استثناء في حالات الضرورة القصوى التي يعينها القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة (٢٦)

حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية مصونة ، وسريتها مكفولة ، فلا يجوز مراقبة المراسلات او افشاء سريتها الا في الضرورات التي يبينها القانون ، ووفقا للاجراءات والضمانات المنصوص عليها فيه .

مادة (٢٧)

حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية مكفولة ، وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون . ولا يجوز اجبار احد على الانضمام الى أي جمعية أو نقابة أو الاستمرار فيها .

مادة (٢٨)

أ – للافراد حق الاجتماع دون حاجة لاذن أو اخطار سابق ، ولا يجوز لأحد من قوات الامن حضور اجتماعاتهم الخاصة .

ب – الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقا للشروط والاوضاع التي يبينها القانون ، على أن تكون أغراض الاجتماع ووسائله سلمية ولا تنافي الآداب .

مادة (٢٩)

أ – السلام هدف الدولة ، وسلامة الوطن جزء من سلامة الوطن العربي الكبير ، والدفاع عنه واجب على كل مواطن ، واداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ينظمه القانون .

ب – الدولة هي وحدها التي تنشىء القوات المسلحة وهيئات الامن العام . ولا يولى غير المواطنين هذه المهام الا في حالة الضرورة القصوى ، وبالكيفية التي ينظمها القانون .

جـ – التعبئة العامة او الجزئية ينظمها القانون .

مادة (٣١)

لا يكون تنظيم الحقوق والحريات العامة المنصوص عليها في هذا الدستور او تحديدها الا بقانون ، أو بناء عليه .

ولا يجوز ان ينال التنظيم او التحديد من جوهر الحق او الحرية .

الباب الرابع ـ السلطات

مادة (٣٢)

أ – يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مع تعاونها وفقا لأحكام هذا الدستور . ولا يجوز لأي من السلطات الثلاث التنازل لغيرها عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في هذا الدستور ، وانما يجوز التفويض التشريعي المحدد بفترة معينة وبموضوع او موضوعات بالذات ، فتمارس وفقا لقانون التفويض ولشروطه .

ب – السلطة التشريعية يتولاها الامير والمجلس الوطني وفقا للدستور ، ويتولى السلطة التنفيذية مع مجلس الوزراء والوزراء ، وباسمه تصدر احكام السلطة القضائية ، وذلك كله وفقا لأحكام الدستور .

الفصل الاول ـ الامير

مادة (٣٣)

أ – الامير رأس الدولة ، ذاته مصونة لا تمس ، ويتولى سلطاته بواسطة وزرائه ، ولديه يسأل الوزراء متضامنين عن السياسة العامة للحكومة ، ويسأل كل وزير عن أعمال وزارته .

ب – يعين الامير ، بأمر أميري ، رئيس مجلس الوزراء ، بعد المشاورات التقليدية ، ويعفيه من منصبه . كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم ، بمرسوم أميري ، بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء .

جـ – لا يجوز تعيين الوزراء من اعضاء المجلس الوطني في الفصل التشريعي الاول ، ويكون تعيينهم من أعضاء المجلس الوطني أو من غيرهم ابتداء من الفصل التشريعي الثاني . ويصبح الوزراء المعينون من خارج المجلس أعضاء فيه بحكم مناصبهم ، ولا يزيد عدد الوزراء جميعا على اربعة عشر وزيرا .

د – يعاد تشكيل الوزارة على النحو السابق ذكره في هذه المادة عند بدء كل فصل تشريعي للمجلس الوطني .

هـ – الامير هو القائد الاعلى لقوة الدفاع .

و – يمنح الامير أوسمة الشرف وفقا للقانون .

ز — تسك العملة باسم الامير وفقا للقانون .

د — يحمي الامير شرعية الحكم وسيادة القانون . ويؤدي في اجتماع خاص للمجلس الوطني اليمين التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الدولة ، واذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله ، وأصون استقلال الوطن وسلامة اراضيه » .

ط — للامير مخصصات مالية سنوية ، تحدد بمرسوم أميري خاص ، ولا يجوز تعديل هذه المخصصات مدة حكم الامير ، ويكون تحديدها بعد ذلك بقانون .

مادة (٣٤)

ا — يعين الامير ، في حالة تغيبه خارج البلاد وتعذر نيابة ولي العهد عنه ، نائبا يمارس صلاحياته مدة غيابه ، وذلك بأمر أميري . ويجوز أن يتضمن هذا الامر تنظيما خاصا لممارسة هذه الصلاحيات نيابة عنه ، أو تحديدا لنطاقها .

ب — تسري في شأن نائب الامير ، الشروط والاحكام المنصوص عليها في البند — ب — من المادة (٨٦) من هذا الدستور ، واذا كان وزيرا او عضوا في المجلس الوطني فلا يشترك في اعمال الوزارة او المجلس مدة نيابته عن الامير .

ج — يؤدي نائب الامير قبل ممارسة صلاحياته اليمين المنصوص عليها في المادة السابقة مشفوعة بعبارة : « وأن اكون مخلصا » .

ويكون اداء اليمين في المجلس الوطني اذا كان منعقدا ، والا فتؤدى امام الامير .

ويكون اداء ولي العهد لهذه اليمين مرة واحدة وان تكررت مرات نيابته عن الامير .

مادة (٣٥)

ا — للامير حق اقتراح القوانين ، ويختص بالتصديق عليها واصدارها .

ب — يعتبر القانون مصدقا عليه ويصدره الامير اذا مضت ثلاثون يوما من تاريخ رفعه اليه من المجلس الوطني دون أن يرده الى هذا المجلس لاعادة نظره .

ج — اذا رد الامير في خلال الفترة المنصوص عليها في البند السابق مشروع القانون الى المجلس الوطني ، بمرسوم مسبب ، لاعادة نظره ، حدد ما اذا كانت هذه الاعادة تجري في ذات دور الانعقاد او في الدور التالي له .

د — اذا اعاد المجلس اقرار المشروع بأغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم ، صدق عليه الامير واصدره في خلال شهر من اقراره للمرة الثانية .

مادة (٣٦)

ا — الحرب الهجومية محرمة ، ويكون اعلان الحرب الدفاعية بمرسوم يعرض فور اعلانها على المجلس الوطني للبت في مصيرها .

ب — لا تعلن الاحكام العرفية الا بقانون ، ما لم تقض الضرورة القصوى بأن يكون ذلك بمرسوم مسبب ، على أن يعرض الامـر على المجلس الوطني في خلال اسبوعين للبت فيه . ويجب في جميع الاحوال ان تحدد مدة الحكم العرفي بما لا يجاوز ثلاثة اشهر ، ويجوز تجديد هذه المدة ، كلها او بعضها ، لمرة أو أكثر ، بشرط موافقة المجلس الوطني لعى ذلك بأغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم .

واذا حدث اعلان الاحكام العرفية او تجديدها في فترة الحل ، وجب عرض الامر على المجلس الجديد في أول اجتماع له .

مادة (٣٧)

يبرم الامير المعاهدات ، بمرسوم ، ويبلغهـا المجلس الوطني فورا مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد ابرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية .

على أن معاهدات الصلح والتحالف ، والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولـة أو ثرواتها الطبيعية او بحقوق السيادة او حقوق المواطنين العامة او الخاصة ، ومعاهدات التجارة والملاحة والاقامة ، والمعاهدات التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية او تتضمن تعديلا لقوانين البحرين يجب لنفاذها أن تصدر بقانون .

ولا يجوز في اي حال ان تتضمن المعاهدة شروطا سرية تناقض شروطها العلنية .

مادة (٣٨)

اذا حدث فيما بين ادوار انعقاد المجلس الوطني او في فترة حله ما يوجب الاسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير ، جاز للامير أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون ، على أن لا تكون مخالفة للدستور او للتقديرات المـالية الواردة في قانون الميزانية .

ويجب عرض هذه المراسيم على المجلس الوطني خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها ، اذا كان المجلس قائما ، وفي أول اجتماع للمجلس الجديد في حالة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي ، فاذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة الى اصدار قرار بذلك . واذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي كذلك ما كان لها من قوة القانون ما لم ير المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب من آثارها بوجه آخر .

مادة (٣٩)

ا — يضع الامير ، بمراسيم ، اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما لا يتضمن تعديلا فيها او تعطيلا لها او اعفاء من تنفيذها . ويجوز ان يعين القانون أداة أدنى من المرسوم لاصدار اللوائح اللازمة لتنفيذه .

ب — يضع الامير ، بمراسيـم ، لوائح الضبط واللوائح اللازمة لترتيب المصـالح والادارات العامة بما لا يتعارض مع القوانين .

مادة (٤٠)

يعين الامير الموظفين المدنيين والعسكـريين والممثلين السيـاسيين لدى الدول الاجنبية والهيئات الدولية ، ويعفيهم من مناصبهم ، وفقا للحدود والاوضاع التي يقررها القانون . ويقبل ممثلي الدول والهيئات الاجنبية لديه .

مادة (٤١)

للامير ان يعفو ، بمرسوم ، عن العقوبة او يخففها . أما العفو الشامل فلا يكون الا بقانون ، وذلك عن الجرائم المقترفة قبل اقتراح العفو .

الفصل الثاني ـ السلطة التشريعية

مادة (٤٢)

لا يصدر قانون الا اذا أقره المجلس الوطني وصدق عليه الامير .

مادة (٤٣)

يتألف المجلس الوطني على النحو التالي :

ا ـــ ثلاثون عضوا ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر ، وفقا للاحكام التي يبينها قانون الانتخاب .

ويرفع هذا العـــدد الى اربعين عضوا ابتداء من انتخابـــات الفصل التشريعي الثاني . ويكون تحديد الدوائر الانتخابية بقانون .

ب ـــ الوزراء بحكم مناصبهم .

مادة (٤٤)

يشترط في عضو المجلس الوطني :

ا ـــ ان يكون اسمه مدرجا في احد جداول الانتخاب ، والا يكون استعمـــاله لحق الانتخاب موقوفا ، وأن يكون مواطنا بصفة اصلية .

ب ـــ الا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية كاملة .

جـ ـــ ان يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها .

مادة (٤٥)

مدة المجلس الوطني اربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له ، وتجرى في خلال الشهرين الاخيرين من تلك المدة انتخابات المجلس الجديد مع مراعاة حكم المادة (٦٥) من هذا الدستور .

والاعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم يجوز اعادة انتخابهم .

ولا يجوز مد الفصل التشريعي للمجلس الوطني الا لضرورة في حـــالة الحرب ، ويكون هذا المد بقانون يقره المجلس بأغلبية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم .

مادة (٤٦)

اذا خلا محل احد اعضاء المجلس الوطني قبل نهاية مدته ، لأي سبب من الاسباب ، ينتخب بدله في خلال شهرين من تاريخ اعلان المجلس هذا الخلو ، وتكون مدة العضو الجديد لنهاية مدة سلفه .

واذا وقع الخلو في خلال الستـــة أشهر السابقة على انتهـــاء الفصل التشريعي للمجلس فلا يجري انتخاب عضو بديل .

مادة (٤٧)

للمجلس الوطني دور انعقاد سنوي لا يقل عن ثمانية أشهر ، ولا يجوز فض هذا الدور قبل اقرار الميزانية .

مادة (٤٨)

يعقد المجلس دوره العادي بدعوة من الامير خلال شهر اكتوبر من كل عام . واذا لم يصدر مرسوم الدعوة قبل أول الشهر المذكور اعتبر موعد الانعقاد الساعة التاسعة

من صباح يوم السبت الثالث من ذلك الشهر .

وفي جميع الاحوال ، اذا صادف اليوم المحدد للانعقاد عطلة رسمية ، اجتمع المجلس صباح أول يوم يلي تلك العطلة .

مادة (٤٩)

استثناء من احكام المادتين السابقتين يدعو الامير المجلس الوطني لأول اجتماع يلي الانتخابات العامة للمجلس في خلال اسبوعين من انتهاء تلك الانتخابات ، فان لم يصدر مرسوم الدعوة خلال تلك المدة اعتبر المجلس مدعوا للاجتماع في صبـــاح اليوم التالي للاسبوعين المذكورين مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة السابقة .

واذا كان تاريخ انعقاد المجلس في هذا الدور متأخرا عن الميعاد السنوي المنصوص عليه في المادة (٤٨) من الدستور ، خفضت مدة الانعقاد المنصوص عليها في المادة (٤٧) منه بمقدار الفارق بين الميعادين المذكورين .

مادة (٥٠)

يدعى المجلس الوطني ، بمرسوم ، لاجتماع غير عـــادي اذا رأى الامير ضرورة لذلك ، او بناء على طلب أغلبية اعضاء المجلس .

ولا يجوز في دور الانعقاد غير العادي أن ينظر المجلس في غير الامور التي دعي من اجلها الا بموافقة الحكومة .

مادة (٥١)

يعلن الامير ، بمرسوم ، فض أدوار الانعقاد العادية وغير العادية .

مادة (٥٢)

كل اجتماع يعقده المجلس الوطني في غير الزمان والمكان المقررين لاجتماعه يكون باطلا ، وتبطل القرارات التي تصدر فيه .

مادة (٥٣)

يؤدي اعضاء المجلس الوطني ، بما فيهم الوزراء ، في جلسة علنية وقبل ممارسة أعمالهم في المجلس أو لجانه ، اليمين التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللامير ، وان احترم الدستور وقوانين الدولة ، وأذود عن حريات الشعب ومصـــالحه وامواله ، وأؤدي اعمالي بالامـــانة والصدق » .

مادة (٥٤)

يختار المجلس الوطني في اول جلسة له ، ولمثل مدته ، رئيسا ونائبا للرئيس وامينا للسر من بين اعضائه ، واذا خلا مكان اي منهم اختار المجلس من يحل محله الى نهاية مدته .

ويكون الانتخاب في جميع الاحوال بالاغلبية المطلقة للحاضرين ، فان لم تتحقق هذه الاغلبية في المرة الاولى أعيد الانتخاب بين الاثنين الحائزين لأكثر الاصوات ، فان تساوى مع ثانيهما غيره في عدد الاصوات اشترك معهما في انتخاب المرة الثـــانية ، ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالاغلبية النسبية . فان تساوى أكثر من واحد في الحصول على هذه الاغلبية النسبية أجرى المجلس الاختيار بينهم بالقرعة .

ويراس الجلسة الاولى رئيس مجلس الوزراء الى حين انتخاب رئيس المجلس .

مادة (٥٥)

يؤلف المجلس خلال الاسبوع الاول من اجتماعه السنوي اللجان اللازمة لأعماله ، ويجوز لهذه اللجان أن تباشر صلاحياتها خلال عطلة المجلس تمهيدا لعرضها عليه عند اجتماعه .

مادة (٥٦)

جلسات المجلس الوطني علنية ، ويجوز عقدها سرية بناء على طلب الحكومة أو رئيس المجلس او عشرة أعضاء ، وتكون مناقشة الطلب في جلسة سرية .

مادة (٥٧)

تختص محكمة الاستئناف العليا المدنية بالفصل في الطعون الخاصة بانتخابات المجلس الوطني ، وينتقل هذا الاختصاص الى اية محكمة مدنية أعلى تنشأ بقانون .

مادة (٥٨)

المجلس الوطني هو المختص بقبول الاستقالة من عضويته . ولا تعتبر الاستقالة نهائية الا من وقت تقرير المجلس قبولها .

يشترط لصحة اجتماع المجلس الوطني حضور اكثر من نصف أعضائه ، وتصدر القرارات بالاغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين ، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة .

وعند تساوي الاصوات يعتبر الامر الذي جرت المداولة في شأنه مرفوضا .

مادة (٦٠)

تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها الى المجلس الوطني ، وللمجلس أن يبدي ما يراه من ملاحظات بصدد هذا البرنامج .

مادة (٦١)

يفتتح الامير دور الانعقاد السنوي للمجلس الوطني ، ويلقي فيه خطابا أميريا يتضمن بيان احوال البلاد واهم الشؤون العامة التي جرت خلال العام المنقضي وما تعتزم الحكومة اجراءه من مشروعات واصلاحات خلال العام الجديد .

وللامير ان ينيب عنه في الافتتاح او في القاء الخطاب الاميري رئيس مجلس الوزراء .

مادة (٦٢)

يختار المجلس الوطني لجنة من بين اعضائه لاعداد مشروع الجواب على الخطاب الاميري ، متضمنا ملاحظات المجلس وامانيه ، ويرفع الجواب بعد اقراره من المجلس الى الامير .

مادة (٦٣)

ا — عضو المجلس الوطني يمثل الشعب بأسره ، ويرعى المصلحة العامة ، ولا سلطان لأية هيئة عليه في عمله بالمجلس أو لجانه .

ب — عضو المجلس الوطني حر فيما يبديه من الآراء والافكار في المجلس أو لجانه ، ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الاحوال .

ج — لا يجوز أثناء دور الانعقاد ، في غير حالة الجرم المشهود ، ان تتخذ نحو العضو اجراءات التوقيف أو التحقيق أو التفتيش أو القبض او الحبس او اي اجراء جزائي آخر الا باذن المجلس . وفي غير دور انعقاد المجلس الوطني يتعين اخذ اذن من رئيس المجلس .

ويعتبر بمثابة اذن عدم اصدار المجلس أو الرئيس قراره في طلب الاذن خلال شهر من تاريخ وصوله اليه .

ويتعين اخطار المجلس بما قد يتخذ من اجراءات وفقا للفقرة السابقة أثناء انعقاده ، كما يجب اخطاره دوما في اول اجتماع له بأي اجراء اتخذ أثناء عطلة المجلس السنوية ضد اي عضو من أعضائه .

مادة (٦٤)

للامير ان يؤجل ، بمرسوم ، اجتماع المجلس الوطني ، لمدة لا تجاوز شهرا ، ولا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد الا بموافقة المجلس ولمدة واحدة ، ولا تحسب مدة التأجيل ضمن فترة الانعقاد المنصوص عليها في المادة (٤٧) من هذا الدستور .

مادة (٦٥)

للامير ان يحل المجلس الوطني بمرسوم تبين فيه أسباب الحل ، ولا يجوز حل المجلس لذات الاسباب مرة اخرى .

واذا حل المجلس وجب اجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل .

فان لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فورا كأن الحل لم يكن ، ويستمر في أعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد .

مادة (٦٦)

لكل عضو من اعضاء المجلس الوطني ان يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء أسئلة لاستيضاح الامور الداخلية في اختصاصهم ، وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الاجابة ، فان اضاف الوزير جديدا تجدد حق العضو في التعقيب .

مادة (٦٧)

لكل عضو من اعضاء المجلس الوطني ان يوجه الى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء استجوابات عن الامور الداخلة في اختصاصهم .

ولا تجري المناقشة في الاستجواب الا بعد ثمانية ايام على الاقل من يوم تقديمه ، ما لم يوافق الوزير على تعجيل هذه المناقشة .

ويجوز ان يؤدي الاستجواب الى طرح موضوع الثقة على المجلس وفقا لأحكام المادتين (٦٨) و(٦٩) من هذا الدستور .

مادة (٦٨)

ا — كل وزير مسؤول لدى المجلس الوطني عن أعمال وزارته .

ب — لا يجوز طرح موضوع الثقة بالوزير الا بناء على رغبته او طلب موقع من عشرة أعضاء اثر مناقشة استجواب موجه اليه . ولا يجوز للمجلس ان يصدر قراره في الطلب قبل سبعة ايام من تقديمه .

ج — اذا قرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معتزلا للوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة ، ويقدم استقالته فورا .

ولا يكون سحب الثقة من الوزير بأغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس الوطني ، فيما عدا الوزراء .

وفي جميع الاحوال لا يشترك الوزراء في التصويت على الثقة .

مادة (٦٩)

أ — لا يطرح في المجلس الوطني موضوع الثقة برئيس مجلس الوزراء ، ما لم تقض ضرورة بتوليه احدى الوزارات مع الرئاسة ، فيسأل عن اعمال تلك الوزارة كسائر الوزراء .

ب — اذا رأى ثلثا اعضاء المجلس الوطني بالطريقة المنصوص عليها في المادة (٦٨) من هذا الدستور عدم امكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء ، رفع الامر الى الامير للبت فيه ، باعفاء رئيس مجلس الوزراء وتعيين وزارة جديدة ، أو يحل المجلس الوطني .

فان حل المجلس وتجددت تولية رئيس مجلس الوزراء المذكور ولكن قرر المجلس الجديد ، بأغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم ، عدم التعاون معه كذلك ، اعتبر معتزلا منصبه من تاريخ قرار المجلس في هذا الشأن ، وتشكل وزارة جديدة .

مادة (٧٠)

اذا تخلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير عن منصبه لأي سبب من الاسباب يستمر في تصريف العاجل من شؤون منصبه لحين تعيين خلفه .

مادة (٧١)

لعضو المجلس الوطني حق اقتراح القوانين .

وكل مشروع قانون اقترحه احد الاعضاء ورفضه المجلس ، لا يجوز اقتراحه من جديد في ذات دور الانعقاد الا بموافقة الحكومة .

مادة (٧٢)

يجوز ، بناء على طلب موقع من خمسة اعضاء على الاقل ، طرح موضوع عام على المجلس الوطني للمناقشة لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده ، ولسائر الاعضاء حق الاشتراك في المناقشة .

مادة (٧٣)

للمجلس الوطني ابداء رغبات للحكومة في المسائل العامة ، وان تعذر على الحكومة الاخذ بهذه الرغبات وجب أن تبين للمجلس أسباب ذلك ، وللمجلس ان يعقب علىّ بيانها مرة واحدة .

مادة (٧٤)

يحق للمجلس الوطني في كل وقت ان يؤلف لجان تحقيق أو يندب عضوا أو اكثر من اعضائه للتحقيق في اي أمر من الامور الداخلة في اختصاصات المجلس المبينة في الدستور .

ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم .

مادة (٧٥)

يشكل المجلس ضمن لجانه السنوية لجنة خاصة لبحث العرائض والشكاوى التي يبعث بها المواطنون الى المجلس ، وتستوضح اللجنة الامر من الجهات المختصة ، وتعلم صاحب الشأن بالنتيجة .

ولا يجوز لعضو المجلس الوطني أن يتدخل في عمل أي من السلطتين القضائية والتنفيذية .

مادة (٧٦)

يستمع الى رئيس مجلس الوزراء والوزراء في المجلس الوطني كلما طلبوا الكلام ، ولهم أن يستعينوا بمن يريدون من كبار الموظفين أو من ينيبونهم عنهم . وللمجلس أن يطلب حضور الوزير المختص عند مناقشة أمر يتعلق بوزارته . ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها .

مادة (٧٧)

أ — يبين القانون نظام سير العمل في المجلس الوطني ولجانه ، واصول المناقشة والتصويت والسؤال والاستجواب وسائر الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور ، وكذلك الجزاءات التي تترتب على مخالفة العضو للنظام أو تخلفه عن جلسات المجلس او اللجان بدون عذر مقبول .

ب — يضع المجلس الوطني ما يراه من أحكام تكميلية للقانون المشار اليه في البند السابق .

مادة (٧٨)

حفظ النظام داخل المجلس الوطني من اختصاص رئيسه ، ويخصص للمجلس حرس يأتمر بأمر رئيس المجلس .

ولا يجوز لأية قوة مسلحة اخرى دخول المجلس او الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه .

مادة (٧٩)

تعين بقانون مكافآت اعضاء المجلس الوطني ، وفي حالة تعديل هذه المكافآت لا ينفذ هذا التعديل الا ابتداء من الفصل التشريعي التالي .

مادة (٨٠)

لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس الوطني وتولي الوظائف العامة ، وذلك فيما عدا الوزراء ، وفي هذه الحالة لا يجوز الجمع بين مكافأة العضوية ومرتب المنصب الوزاري .

ويعين القانون حالات عدم الجمع الاخرى .

مادة (٨١)

لا يجوز لعضو المجلس الوطني أثناء مدة عضويته أن يعين في مجلس ادارة شركة

أو أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة او المؤسسات العامة الا في الاحوال التي يبينها القانون .

ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك ان يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله او يقايضها عليه ، ما لم يكن ذلك بطريق المزايدة او المناقصة العلنيتين ، او بالتطبيق لنظام الاستملاك الجبري .

مادة (٨٢)

لا يمنح اعضاء المجلس الوطني اوسمة اثناء مدة عضويتهم ، ويستثنى من ذلك الوزراء .

الفصل الثالث . السلطة التنفيذية

الفرع الاول . الوزارة

أ — تشترط فيمن يلي الوزارة الشروط المنصوص عليها في المادة (٤٤) من هذا الدستور . وتسري في شأن رئيس مجلس الوزراء الاحكام الخاصة بالوزراء ، ما لم يرد نص على خلاف ذلك .

ب — يعين القانون مرتبات رئيس مجلس الوزراء والوزراء .

مادة (٨٤)

يؤدي رئيس مجلس الوزراء والوزراء ، أمام الامير ، وقبل ممارسة صلاحياتهم ، اليمين المنصوص عليها في المادة (٥٣) من هذا الدستور .

مادة (٨٥)

أ — يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة ، ويرسم السياسة العامة للحكومة ، ويتابع تنفيذها ، ويشرف على سير العمل في الجهاز الحكومي .

ب — يرأس الامير جلسات مجلس الوزراء التى يحضرها .

جـ — يشرف رئيس مجلس الوزراء على اداء مهام المجلس وسير اعماله ، ويقوم على تنفيذ قراراتـه وتحقيق التنسيق بين الوزارات المختلفة وكفالة التكامل بين أعمالها .

د — تنحي رئيس مجلس الوزراء عن منصبه لأي سبب من الاسباب يتضمن تنحية الوزراء جميعهم من مناصبهم .

هـ — مداولات مجلس الوزراء سرية . وتصدر قراراتـه بحضور أغلبية أعضائه وبموافقة أغلبية الحاضرين ، وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس . وتلتزم الاقلية برأي الاغلبية ما لم تستقل . وترفع قرارات المجلس الى الامير للتصديق عليها في الاحوال التي تقتضي صدور مرسوم في شأنها .

مادة (٨٦)

أ — يتولى كل وزير الاشراف على شؤون وزارته ، ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، كما يرسم اتجاهات الوزارة ويشرف على تنفيذها .

ب — لا يجوز للوزير ، أثناء توليه الوزارة ، ان يتولى اية وظيفة عامة أخرى ، أو أن يزاول ، ولو بطريق غير مباشر ، مهنة حرة أو عملا صناعيا أو تجاريا أو ماليا . كما لا يجوز له أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة ، أو أن يجمع بين الوزارة والعضوية في مجلس ادارة أية شركة الا كممثل للحكومة ودون أن يؤول اليه مقابل ذلك . ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة ولو بطريق المزاد العلني ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو يقايضها عليه .

مادة (٨٧)

أ — ينظم القانون المؤسسات العامة وهيئات الادارة البلدية بما يكفل لها الاستقلال في ظل توجيه الدولة ورقابتها .

ب — توجه الدولة المؤسسات ذات النفع العام بما يتفق والسياسة العامة للدولة ومصلحة المواطنين .

الفرع الثاني - الشؤون المالية

مادة (٨٨)

أ — انشاء الضرائب العامة وتعديلها والغاؤها لا يكون الا بقانون . ولا يعفى احد من ادائها كلها او بعضها الا في الاحوال المبينة بالقانون . ولا يجوز تكليف أحد باداء غير ذلك من الضرائب والرسوم والتكاليف الا في حدود القانون .

ب — يبين القانون الاحكام الخاصة بتحصيل الضرائب والرسوم وغيرها من الاموال العامة ، وباجراءات صرفها .

جـ — يبين القانون الاحكام الخاصة بحفظ أملاك الدولة وادارتهـا وشروط التصرف فيها ، والحدود التي يجوز فيها التنازل عن شيء من هذه الاملاك .

مادة (٨٩)

أ — تعقد القروض العامة بقانون ، ويجوز أن تقرض الدولة أو أن تكفل قرضا بقانون أو في حدود الاعتمادات المقررة لهذا القرض بقانون الميزانية .

ب — يجوز للهيئات المحلية من بلديات أو مؤسسات عامة أن تقرض أو تقترض أو تكفل قرضا وفقا للقوانين الخاصة بها .

مادة (٩٠)

أ — تحدد السنة المالية بقانون .

ب — تعد الحكومة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لايرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه الى المجلس الوطني قبل انتهاء السنة المالية بشهـرين على الاقل ، لمناقشتها واقرارها .

جـ — تكون مناقشة الميزانية في المجلس الوطني بابا بابا ، ولا يجوز تخصيص اي ايراد من الايرادات العامة لوجه معين من وجوه الصرف إلا بقانون .

د — تصدر الميزانية العامة للدولة بقانون .

هـ — اذا لم يصدر قانون الميزانية قبل بدء السنة المالية يعمل بالميزانية السابقة لحين

صدوره ، وتجبى الايرادات وتنفق المصروفات وفقا للقوانين المعمول بها في نهاية السنة المذكورة . واذا اقر المجلس الوطني بعض ابواب الميزانية الجديدة يعمل بتلك الابواب .

و — لا يجوز بحال تجاوز الحد الاقصى لتقديرات الانفاق الواردة في قانون الميزانية والقوانين المعدلة له .

مادة (٩١)

كل مصروف غير وارد في الميزانية او زائد على التقديرات الواردة فيها يجب أن يكون بقانون ، وكذلك نقل اي مبلغ من باب الى آخر من أبواب الميزانية .

مادة (٩٢)

أ — يجوز ، بقانون ، تخصيص مبالغ لأكثر من سنة مالية واحدة ، اذا اقتضت ذلك طبيعة المصرف ، فتدرج في الميزانيات السنوية المتعاقبة للدولة الاعتمادات الخاصة بكل منها حسبما قرره القانون المذكور .

ب — يجوز كذلك ان تفرد للمصرف المشار اليه في البند السابق ميزانية استثنائية تسري لأكثر من سنة مالية واحدة .

مادة (٩٣)

لا يجوز أن يتضمن قانون الميزانية أي نص من شأنه انشاء ضريبة جديدة ، أو الزيادة في ضريبة موجودة ، أو تعديل قانون قائم ، أو تفادي اصدار قانون في امر نص هذا الدستور على أن يكون تنظيمه بقانون .

مادة (٩٤)

الحساب الختامي للشؤون المالية للدولة عن العام المنقضي يقدم الى المجلس الوطني خلال الخمسة الاشهر التالية لانتهاء السنة المالية ، ويكون اعتماده بقرار من المجلس الوطني مشفوعا بملاحظاته ، وينشر في الجريدة الرسمية .

مادة (٩٥)

يضع القانون الاحكام الخاصة بالميزانيات العامة المستقلة والملحقة وبحساباتها الختامية ، وتسري في شأنها الاحكام الخاصة بميزانية الدولة وحسابها الختامي . كما يضع أحكام الميزانيات والحسابات الختامية الخاصة بالبلديات وبالمؤسسات العامة المحلية .

مادة (٩٦)

تقدم الحكومة الى المجلس الوطني ، برفقة مشروع الميزانية السنوية ، بيانا عن الحالة المالية والاقتصادية للدولة ، وعن التدابير المتخذة لتنفيذ اعتمادات الميزانية المعمول بها ، وما لذلك كله من آثار على مشروع الميزانية الجديدة .

مادة (٩٧)

ينشأ ، بقانون ، ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ، ويكون ملحقا بالمجلس الوطني ، ويعاون الحكومة والمجلس الوطني في رقابة تحصيل ايرادات الدولة وانفاق مصروفاتها في حدود الميزانية ، ويقدم الديوان لكل من الحكومة والمجلس الوطني تقريرا سنويا عن أعماله وملاحظاته .

مادة (٩٨)

أ — كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية او مرفق من المرافق العامة لا يكون الا بقانون ولزمن محدود ، وتكفل الاجراءات التمهيدية تيسير أعمال البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة .

ب — لا يمنح اي احتكار الا بقانون والى زمن محدود .

مادة (٩٩)

ينظم القانون النقد والمصارف ، ويحدد المقاييس والمكاييل والموازين .

مادة (١٠٠)

ينظم القانون شؤون المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة .

الفصل الرابع ـ السلطة القضائية

مادة (١٠١)

— شرف القضاء ، ونزاهة القضاة وعدلهم ، أساس الحكم وضمان الحقوق والحريات .

ب — لا سلطان لأية جهة على القاضي في قضائه ، ولا يجوز بحال التدخل في سير العدالة ، ويكفل القانون استقلال القضاء ويبين ضمانات القضاة والاحكام الخاصة بهم .

ج — يضع القانون الاحكام الخاصة بالنيابة العامة ، وبمهام الافتاء القانوني واعداد التشريعات ، وتمثيل الدولة أمام القضاء ، وبالعاملين في هذه الشؤون .

د — ينظم القانون أحكام المحاماة .

مادة (١٠٢)

أ — يرتب القانون المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها ويبين وظائفها واختصاصاتها .

ب — يقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية التي تقع من افراد القوات المسلحة وقوات الامن ولا يمتد الى غيرهم الا في زمن الحكم العرفي وذلك في الحدود التي يقررها القانون .

ج — جلسات المحاكم علنية الا في الاحوال الاستثنائية التي يبينها القانون .

د — ينشأ ، بقانون ، مجلس أعلى للقضاء ، يشرف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الاجهزة المعاونة لها . ويبين القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية لرجال القضاء والنيابة العامة .

مادة (١٠٣)

يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح ، ويبين صلاحياتها والاجراءات التي تتبعها .

ويكفل القانون حق كل من الحكومة وذوي الشأن في الطعن لدى تلك الجهة في دستورية القوانين واللوائح ، وفي حالة تقرير الجهة المذكورة عدم دستورية قانون أو لائحة ، يعتبر كأن لم يكن .

الباب الخامس - احكام عامة واحكام ختامية

مادة (١٠٤)

ا — يشترط لتعديل اي حكم من احكام هذا الدستور أن تتم الموافقة على التعديل بأغلبية ثلثي الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس ، وأن يصدق الامير على التعديل وذلك استثناء من حكم المادة (٣٥) من هذا الدستور .

ب — اذا رفض تعديل ما للدستور فلا يجوز عرضه من جديد قبل مضي سنة على هذه الرفض .

ج — مبدا الحكم الوراثي في البحرين لا يجوز اقتراح تعديله بأي حال من الاحوال ، وكذلك مبادىء الحرية والمساواة المقررة في هذا الدستور ، كما لا يجوز اقتراح تعديل المادة الثانية منه .

د — صلاحيات الامير المبينة في هذا الدستور لا يجوز اقتراح تعديلها في فترة النيابة عنه .

مادة (١٠٥)

— لا يخل تطبيق هذا الدستور بما ارتبطت به البحرين مع الدول والهيئات الدولية من معاهدات واتفاقات .

ب — كل ما قررته القوانين والمراسيم واللوائح والاوامر والقرارات المعمول بها عند العمل بهذا الدستور يظل ساريا ساريا ما لم يعدل او يلغ وفقا للنظام المقرر بهذا الدستور ، وبشرط الا يتعارض مع نص من نصوصه .

مادة (١٠٦)

تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال إسبوعين من يوم اصدارها ، ويعمل بها بعد شهر من تاريخ نشرها ، ويجوز ، بنص خاص في القانون ، ، تقصير هذا الاجل أو اطالته .

مادة (١٠٧)

لا تسري احكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل فيها ، ولا يترتب عليها اثر فيما وقع قبل هذا التاريخ . ويجوز ، في غير المواد الجزائية ، النص في القانون على سريان احكامه بأثر رجعي ، وذلك بموافقة أغلبية الاعضاء الذين يتألف منهم المجلس الوطني .

مادة (١٠٨)

لا يجوز تعطيل اي حكم من احكام هذا الدستور الا أثناء قيام الاحكام العرفية وذلك في الحدود التي يبينها القانون . ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد المجلس الوطني في تلك الاثناء أو المساس بحصانة أعضائه .

مادة (١٠٩)

ينشر هذا الدستور في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ اجتماع المجلس الوطني ، على الا يتأخر هذا الاجتماع عن اليوم السادس عشر من شهر ديسمبر ١٩٧٣ .

امير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

ملحق رقم (١٢)

مرسوم أميرى رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥
بحل المجلس الوطنى

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين .

بعد الاطلاع على المادة (٦٥) من الدستور والأسباب الواردة فى كتاب استقالة الوزارة السابقة وجواب تأليف الوزارة القائمة والمتعلقة بالتعاون بين المجلس الوطنى والحكومة .

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

رسمنا بما يلى :

(مادة أولى) يحل المجلس الوطنى .

(مادة ثانية) على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به إبتداء من اليوم ، الثلاثاء العشرين من شعبان سنة ١٣١٥هـ الموافق للسادس والعشرين من أغسطس سنة ١٩٧٥ م وينشر فى الجريدة الرسمية .

أمير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر بقصر الرفاع
بتاريخ ٢٠ شعبان ١٣٩٥ هـ
الموافق ٢٦ أغسطس ١٩٧٥ م

* الجريدة الرسمية — العدد ١١٣٨ — الخميس ٢٨ أغسطس ١٩٧٥م

ملحق رقم (١٣)

إتفاقية بين
حكومة دولة البحرين
(الحكومة)
وشركة نفط البحرين المحدودة
(الشركة)

المادة الأولى

١ ـ اعتباراً من أول يناير ١٩٧٤ تعتبر الحكومة بأنها قد حصلت (وسوف تحصل اعتباراً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية) على ستين بالمائة من حقوق التنقيب والانتاج وعمليات ومرافق الشركة والانتاج العائد للشركة فى البحرين.

٢ ـ نظراً لأن الغاز هو عنصر حيوى فى اقتصاد البحرين فإن للحكومة الحق المطلق بأن تنشىء آبار غاز جديدة والمرافق المتعلقة بهـا وذلك على حسابها وحدها، وأن تمتلك كل إنتاج الغاز من تلك الآبار.

المادة الثانية

تقوم الحكومة بالمقابل، لقاء ما تحصل عليه من مرافق التنقيب والإنتاج، بدفع مبلغ للشركة مساو لمبلغ يحتسب على أساس الترتيبات المماثلة السائدة فى المنطقة. ويشمل هذا المبلغ دفعات الفائدة المناسبة.

المادة الثالثة

تقوم الشركة بدفع مبلغ للحكومة عن سنة ١٩٧٣ مساو، وكتعويض عن المبلغ الإضافى والذى كان واجبا دفعه للحكومة فيما لو كانت قد طبقت فى البحرين

* الجريدة الرسمية ـ العدد ١١٣٠ ـ الخميس ٢ يوليو ١٩٧٥ م

بالنسبة لتلك السنة ترتيبات المشاركة المماثلة لتلك الترتيبات السائدة فى المنطقة. ويشمل هذا المبلغ دفعات الفائدة المناسبة.

المادة الرابعة

توافق الشركة أن تشترى من الحكومة، كما توافق الحكومة بأن توفر للشركة كل حصتها من النفط الخام بموجب هذه الاتفاقية وذلك بسعر يحدد على أساس المبادىء السائدة فى المنطقة، وفقا للشروط التى يتفق عليها الطرفان من وقت لآخر.

المادة الخامسة

١ ـ يقوم الطرفان بإنشاء مجلس إدارة مشترك يتكون من ثلاثة ممثلين عن الحكومة وممثلين اثنين عن الشركة، ويتولى هذا المجلس مسئولية تقرير المسائل المتعلقة بالسياسة الرئيسية التى تشمل الآتى:

(أ) برامج التنقيب والتطوير والعمل وإنشاء المرافق الرئيسية الجديدة.

(ب) بيع الأصول الرئيسية أو التصرف فيها.

(جـ) الميزانيات الجارية والميزانيات المتعلقة برأس المال.

(د) اختيار وتعيين الأفراد لشغل الوظائف الهامة وتنحيتهم من تلك الوظائف.

٢ ـ يعتبر تصويت أربعة أعضاء (أو من يعينون بصورة صحيحة كمناوبين عنهم) بالإيجاب ضروريا لاتخاذ أى قرار من قبل مجلس الإدارة المشترك.

٣ ـ فى حالة معارضة ممثلى الشركة المشروع يتطلب نفقات رأسمالية فإن للحكومة أن تباشر بتنفيذه على أن تتحمل هى كل النفقات التى يتطلبها وتتمتع بكامل فوائده.

٤ ـ يكون رئيس مجلس الإدارة المشترك مواطنا بحرينيا .

المادة السادسة

١ ـ تتولى الشركة عمليات التنقيب والإنتاج نيابة عن المشاركين ، وذلك طبقاً لتوجيهات مجلس الإدارة المشترك وبموجب الحدود والشروط التى يتفق عليها .

٢ ـ يسهم كل طرف فى مستلزمات رأس المال والرأس المال العامل ونفقات التشغيل وغيرها من الالتزامات الناشئة من تلك العمليات بنسبة تعادل النسبة المئوية لمشاركته من وقت لآخر ويخضع ذلك للبند(٢) من المادة الأولى والبند(٣) من المادة الخامسة .

المادة السابعة

يكون للحكومة الحق فى أن تنقل أو تحول كل أو بعض حصتها طبقاً لهذه الاتفاقية إلى مؤسسة بحرينية .

المادة الثامنة

يكون تاريخ نفاذ هذا الاتفاقية من تاريخ التصديق عليها وفقاً لدستور دولة البحرين .

أبرمت هذه الإتفاقية فى اليوم الثالث والعشرين من شهر نوفبر ١٩٧٤ .

عن حكومة دولة البحرين	عن شركة نفط البحرين المحدودة
السيد محمود السيد أحمد العلوى	والت ستولز
وزير المالية والاقتصاد الوطنى	رئيس شركة نفط البحرين المحدودة

الخلاصة

إن الحديث الذى دار حول البحرين فى الفترة مابين ١٧٨٣ — ١٩٧٦ ، أى منذ بداية التاريخ السياسى الحديث ، متضمناً العوامل الجغرافية والاقتصادية والتاريخية والتى أثرت على مركز البحرين عبر عصورها المختلفة ، مما جعلها ملفت للأنظار والمطامع الإقليمية والدولية والتى جانتها البحرين منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى إعلان الاستقلال عام ١٩٧١ .

كل ذلك لم يمنع البحرين من الانتقال من مجتمع شبه قبلى إلى مجتمع أخذ بشىء من الأنظمة الإدارية التى أطلت على العالم الحديث ، حتى كان نهاية عهد الحماية وبداية عهد جديد ، هو تطور أحداث البحرين ومنطقة الخليج نتيجة لانسحاب القوات البريطانية ، ومواجهة الدول الخليجية الأربعة لمسؤوليتها فى اتخاذ الشكل الاتحادى أو الاستقلالى والذى أرادته .

ومهما اختلفت التسميات ، فإن النظام السياسى فى منطقة الخليج هو وحدة لا تتجزأ ، أكان ذلك ضمن متطلبات المدى القريب أم على امتداد تطلعات المستقبل البعيد .

وقد أدركت الدول المعنية هذه الحقيقة ، فسارعت بتبادل اللقاءات والاجتماعات فيما بينها والبحث عن صيغ تعاونية ، كالسوق الخليجية المشتركة ، اتفاق للتعاون الاقتصادى والتربوى والإعلامى بنك الخليج الدولى ، وكالة أنباء الخليج ، شركة الخليج للاستثمار ، وما إلى ذلك من تنسيق يؤدى إلى تداخل واندماج المصالح المشتركة والنتائج المتوقعة .

وقد تمثلت قمة هذه اللقاءات فى اجتماع أمير البحرين بالملك السعودى فى منتصف ١٩٧٦ ، وكان ذلك فى المنامة ، حينما توصل الطرفان إلى موضوع

حيوى يمثل بالنسبة للبحرين والسعودية والمنطقة العربية تحولا تاريخياً يخرج جزرنا من عزلتها البحرية ، ليربطها بجسر له أبعاداً اقتصادية وتاريخية وجغرافية ستثبت فيها الأحداث التاريخية المستقبلية ...

ومع ذلك فموضوع البحرين لا زال مفتوحاً أمام الباحثين اليوم وغـداً وبعد غد .

والسلام

القاهرة فى ١٨/٨/٧٦

فهرس

الفصل السابع

استقلال دول الخليج الثلاث

صفحة

الفصل الثامن

دولة البحرين فى المجالين الداخلى والخارجى

الخلاصة

ان الحديث الذى دار حول البحرين فى الفترة ما بين ١٧٨٣ ـ ١٩٧٦ ، أى منذ بداية التاريخ السياسى الحديث ، متضمنا العوامل الجغرافية والاقتصادية والتاريخية والتى أثرت على مركز البحرين عبر عصورها المختلفة ، مما جعلها ملفت للأنظار والمطامح الاقليمية والدولية والتى جابهتها البحرين منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى اعلان الاستقلال عام ١٩٧١ .

كل ذلك لم يمنع البحرين من الانتقال من مجتمع شبه قبلى الى مجتمع أخذ بشيء من الأنظمة الادارية التى أطلت على العالم الحديث ، حتى كان نهاية عهد الحماية وبداية عهد جديد ، هو تطور أحداث البحرين ومنطقة الخليج نتيجة لانسحاب القوات البريطانية ، ومواجهة الدول الخليجية الأربع لمسؤوليتها فى اتخاذ الشكل الاتحادى أو الاستقلالى والذى أرادته .

ومهما أختلفت التسميات ، فان النظام السياسى فى منطقة الخليج هو وحدة لا تتجزأ ، أكان ذلك ضمن متطلبات المدى القريب أم على امتداد تطلعات المستقبل البعيد .

وقد أدركت الدول المعنية هذه الحقيقة ، فسارعت بتبادل اللقاءات والاجتماعات فيما بينها والبحث عن صيغ تعاونية ، كالسوق الخليجية المشتركة ، اتفاق للتعاون الاقتصادى والتربوى والاعلامى بنك الخليج الدولى، جامعة الخليج العربى ، وكالة أنباء الخليج ، شركة الخليج للاستثمار ، وما الى ذلك من تنسيق يؤدى الى تداخل واندماج المصالح المشتركة والنتائج المتوقعة .

لقد أوضحت مقدمة الكتاب العلامات البارزة التى ميزت العقدين الماضيين فى تاريخ البحرين السياسى بشكل خاص وما عداها بشكل عام .

ان عشرين عاما من عمر الدول وشعوبها تعتبر فى نظر بعض المحللين برهة من الزمن قد لا تساعد على تشكيل معالم بارزة أو علامات مميزة فى هذه الدولة أو تلك .

غير أن هذه النظرية تتعارض مع الواقع اذا شكلت بعض الســنوات القليلة من عمر الدول والشعوب انعطافات خطيرة أو بارزة أو مميزة وقد تكون ذات تأثير محلى واقليمى ودولى ٠

وبالنسبة لدراستنا الخاصة بالبحرين فان المتتبع يرى الأهمية القصوى التى تدعو الى التركيز على العقدين الماضين فى تاريخ البحرين لما لهما من ملامح رئيسية واضحة شكلت المسار المحلى ، الاقليمى الدولى لبلد ذا موقع ومعطيات مميزة كالبحرين ٠ لذا استوجب التعرض الى المحاور الرئيسية الثلاثة التى استند عليها العقدين الماضين من مسيرة التاريخ الحديث للبحرين وهذه المحاور هى : ـ

- المحور المحلى ٠
- المحور الاقلمى ٠
- المحور الدولى ٠

والحقيقة الثانية أمامنا هى ان تلك المحاور الثلاثة لا يمكن فصلها تماما لتحديد زمن أو موضوع معين وانما كثيرا ماتتداخل بعضها البعض لتشكل فى النهاية توازنا عجيبا يجمع بين جذورها الاساسية وأطرافها المتباعدة ٠

ـ المحــور المحلى :

يتمثل المحور المحلى فى الاجراءات التى اتخذت منذ عام ١٩٧٠ لتثبيت دعائم البحرين كدولة جديدة فى المجتمع الدولى ، وهذه الاجراءات تنوعت بين ما تطلبه البحرين من انشاء أجهزة ادارية وتنفيذية وأجهزة خدمات ، الى جانب العمل على تطوير وزيادة دخــل الدولة بالتوجه الى اقتصاديات عددة تستفيد من شركات البترول فى ادارة مشاريع انتاجية جديدة كما حدث بالنسبة لمصانع الالمنيوم فى البحرين ٠

لقد كانت المراسم الأخيرة التى صدرت ضمن اعلان استقلال البحرين أغسطس ١٩٧١ علامات مميزة بين حقبة وأخرى من التاريخ ، ثم تتابعت بارساء أول تجربة ديموقراطية حديثة فيما جاء المجلس التأسيسى ليوافق

على دستور البلاد بعد مناقشتة ثم ليصدق الأمير على الدستور الذى أصبح أساسا للمجلس الوطنى فى الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) ٠

ومع ان العديد من القوانين لم تتح لها فرصة الموافقة أثنـــاء انعقاد المجلس الا أنها رأت النور طيلة العشرين عاما الماضية بمراسيم أميريـــة صدرتحسب الظروفوالمتطلبات لهذا القانون أو ذاك أى بعد أن انتهت التجربة الأولى من المجلس الوطنى ٠

وقد حاول الكتاب عرض تلك القوانين حين الحديث عن المجلس الوطنى فى نهاية الكتاب ٠

المحور الاقليمى :

يتسع المحـــــور الاقليمى بالنســـبة لـــدولة كالبحـــرين ما يحيط بها من دول فى النطاق الخليجى سواء كانت متشابهة ومتناســـقة معها فى النظام السياسى والاقتصادى كالسعودية وبقية دول مجلس التعاون أم مختلفة عنها بعض الشىء كايران والعراق ، أم أنها ترتبط معها فى تنظيم اقليمى آخر كدول جامعة الدول العربية ٠

والمقصود هنا فى هذه الخاتمة الهامة من البحث أن لايتسع المفهوم ليشمل هذا الحيز الواسع ، وأنما يراد به فقط الدول فى الخليج العربى سواء ما اسميانها الدول المتشابهة فى نظامها السياسى أم الدولتين اللتين تشكلان بعض التباين فى نظامهما مقارنة بالبحرين وهما العراق وايران ٠

وقد شكلت علاقت البحرين الاقليميـــة فى معظمها نتائج ومردودات ايجابية الا أنها تعرضت فى بعض الأمور لمواقف يمكن التأمل حولها ٠

المردودات الايجابية فى علاقات البحرين الاقليمية : ـ

سجلت البحرين خلال العقدين الماضيين خطوات واضـــحة فى صلب العلاقات الخليجية سواء كانت علاقات ثنائية أم جماعية ومن ابرز ما يذكر فى هذا الصـــدد ٠

العلاقات البحرينية السعودية : -

تميزت العلاقات البحرينية السعودية بالقدرة الفائقة على المرونة والتنسيق واتخاذ المواقف المتشابهة فى كثير من الظروف وتجاه عدد من المواقف ، وقد نتج عن هذا التفاهم الواضح فى ترابط العلاقة السعودية البحرينية التنفيذ التى تم لأكبر واضخم مشروع حيوى فى هذا القرن بالنسبة بالنسبة لعلاقة الدولتين وهو ربط البلدين بجسر عملاق يبلغ طوله ٢٥ كيلو متر٠ ويتألف من عدة جسور بعضها معلقة وبعضها ثابتة وقد استغرق بناؤه فى الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٦ أى خمس سنوات ، وبلغت تكاليفه ما يقرب ٠٠٠ر٠٠٠ر١٠٠٠ ألف مليون ريال سعودى أى (١٠٠ مليون دينار بحرينى) كما سجلت الفترة من (١٩٧٥ – ١٩٨٠) عقد عدة أتفاقيات ثنائية فى مجال الاعلام ، الاقتصاد ، التربيةوالثقافة ثم الأمن وغيرها كما يذكر للمملكة العربية السعودية مواقف ثابتة تجاه العمل على حل القضايا الخاصة بالمياه الاقليمية مع البحرين منذ عام « ١٩٥٨ » الذى سجل أول اتفاقية بين البلدين ثم كان أيضا دور السعودية البارز أثناء عرض تقرير السكرتير العام للامم المتحدة والخاص بتقص الحقائق فى مجلس الأمن الدولى ١١ مايو ١٩٧٠ ، والذى أدى الى وضع حدا للمطالبات الايرانية وغيرها من مطالبات تقليدية حدودية٠

كما تشترك البحرين والسعودية فى اقامة مشاريع تنموية مشتركة كمصنع البتروكيمات والذى بدأ خلال عقد الثمانيات ، والاشتراك فى تكرير النفط السعودى من خلال مصفاة نفط البحرين مارا بأنابيب خصصت لهذا الغرض ٠

العلاقات البحرينية الكويتية :

تتميز علاقات البحرين والكويت بتعاطف وتواصل مستمر طيلة مائتين عاما قضت حينما كانت وسائل الانتاج التقليدية تعتمد على التجارة واستخراج اللؤلؤ من المغاصات والهيرات فى مياه الخليج ٠

الا أن تلك العلاقات تطورت بمقتضى ظروف العصر – دون أن تتخطى حدود الماضى بكل معطياته بل انطلقت بعصر البترول الى آفاق أوسع ، فأصبح للكويت مع بداية الاستقلال مكتبا فنيا فى البحرين تقوم مهماته على اعداد

المراكز الصحية والتعليمية فى مختلف أرجاء البحرين ، كما تساعد أيضا على انتشار دور الرعاية الاجتماعية والدينية ٠

وقد ساندت البحرين الكويت فى أزمتها مع العراق ، أغسطس ١٩٩١ بكل ما استطاعت أن تقدمه فى هذا الشأن ٠

وكما هو شأن السعودية ، فالكويت أيضا لها علاقات ثنائية اقتصادية وثقافية واعلامية حددتها اتفاقيات معقومة مع البحرين منذ بداية ١٩٧٣ ٠

العلاقات البحرينية مع الامارات وعمان :

اهتمت البحرين بتأسيس علاقاتها الوطيدة مع الامارات العربية قبل ان تتدفق آبار النفط فى امارات الساحل ، فالعلاقات الاسرية على مستوى الحكام والمواطنين تميزت عبر عصور بالتآلف والتعاوف، لذلك نرى التشابه واضح فى وسائل الانتاج القديمة أى الاقتصاد التقليدى القائم على استخراج اللؤلؤ وبعض الصناعات والحرف المعروفة فى المنطقة ، كالحدادة ، والنسيج والعطارة وغيرها ، وفى الحقبة البترولية أو الاقتصاد الحديث القائم على البترول ومشتقاته ، فان الامارات العربية المتمثلة انذاك فى سبع امارات فى ساحل عمان اكتشفت فى أراضيها النفط بعد مرور ثلاثة عقود على اكتشافه فى البحرين أى فى ستينيات هذا القرن مما جعل التنمية الاقتصادية تسارع خطاها لتلحق بالامارات الأخرى فى الخليج وفى ذات الوقت مدت جسور التعاون الانمائى بينها وبين دول خليجية أخرى استفادت من هذا التعاون واخص هنا البحرين وماحققته من تطور فى مشاريعها نتيجة للدعم والمساندة من صناديق الانماء التى تميزت بها امارة أبو ظبى ٠

كما ترتبط الامارات باتفاقيات تعاون متعددة عقدتها مع البحرين أما عمان : فانها ترتبط مع البحرين فى علاقات تاريخية واهتمامتها بشئون البحر والتردد على الموانى المختلفة وفى مقدمتها موانىء البحرين التى استضافت أبناء عمان فى الفترة الممتدة من الاربعينات حتى مطلع السبعينات ، حينما استدعاهم نظام السلطان قابوس للعمل فى عمان وبناء اقتصادها ٠

نستخلص مما تقدم أن الدول التى ذكرنها آنفا شكلت فى مجملها

علاقات ذات مردود ايجابى بالنسبة للبحرين ، بقى الآن أن نحدد بعض الشىء العلاقات البحرينية التى تتطلب بعض التأمل مع دول أخرى فى الخليج نتيجة لمواقف سياسية أو لقضايا حدود أو لمطالبات تقليدية ومن هذا النموذج نعرض لبعض العلاقات التى تعرضت فى فترة أو أخرى لحساسيات معينة ٠

العلاقات البحرينية القطرية :

بالرغم من انتماء البحرين وقطر الى تنظيم اقليمى واحد هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية الا أن هناك حساسيات توارثتها السلطة ناتجة فى مجملها عن قضايا الحدود التى أصبحت تفصل بين البلدين فى بدايات هذا القرن ٠

وتؤكد المصادر التاريخية متفقة على أن آل خليفة حكام البحرين الحاليين بدأوا مجتمعهم السياسى الأول منطلقين من شبه الجزيرة العربية الى الكويت ثم استقروا فى شبه جزيرة قطر على الساحل المطل على جزر البحرين فى مكان يسمى « الزياره » التى اشتهرت بقلاعها وازدهارها التجارى وعلمائها فى أمور الفقه والادب والشعر ، ومن هناك انطلق آل خليفة الى البحرين عام ١٧٨٣ وبقى حكامها يتخذون من الزبارة مقرا شتويا لهم الى فترة متأخرة من القرن التاسع عشر ، ثم جاء البريطانيون الى المنطقة وحاولوا أن يتدخلوا فى الحدود الطبيعية والسياسية والجغرافية لامارات الخليج جميعها دون استثناء ٠

وعلى هذا الأساس لم تعد الزبارة موقعا للبحرين وأصبحت تابعة لشبه الجزيرة الأم على الساحل القطرى ٠ الا أن جزر البحرين العديدة المتناثرة بين الطرفين فى الخليج تقع فى مناطق متعددة منها القريبة من الساحل القطرين وهى «جزر حوار » مثار النزاع الحدودى بين الطرفين والذى برز الى سطح الأحداث عام ١٩٨٦ كنتيجة لبعض المواقف المتحدة قطريا تجاه بعض المنشئات البحرينية الموجودة أساسا فى الجزر ٠

وقد ترتب على ذلك تدخل وساطات خليجية وعربية كان فى مقدمتها

الوساطة السعودية التى حاولت ما أمكنها من المحاولات الا أن الطرفين لم يصلا من خلالها الى تفاهم أو صيغة يمكن الاستناد عليها فى تتابع المحادثات والوصول اتفاق نهائى لمشكلة من هذا القبيل ٠

لذا بدأت الدولتان فى وضع المذكرات والمستندات المؤيدة لوجهة نظر هذا الطرف أو ذاك واستقطاب بيوتات الخبرة القانونية العربية والأجنبية ليدلى كل بدلوة فى موضوع النزاع الحدودى حول الجزر ، ومن بعدها يتقدم الطرفان الى جهة دولية معا وليس بطريقة انفرادية لاتخدم الوصول الى حل مشترك يرضى الطرفين المعنيين ، لذا كان اللجوء الى «محكمة العدل الدولية» هو الأمر الذى تطلبته طبيعة وتصاعد الأحداث ٠

وقد تميزت المحادثات الحدودية هذه بسرية تامة من قبل الجهتين ، ولم يفصح عن أى تقدم أو تعثر فى مساراتها ونتائجها بالرغم من مرور مايقارب العقد بعد بروزها ثانية على مسرح الأحداث ٠

هذه باختصار مسارات البحرين المحلية والاقليمية والتى حاولت أن أبرزها بشكل يتماشى مع ظروف المرحلة الحالية ، أما محور مسار البحرين عربيا ودوليا وهو المحور الثالث فى هذا الحديث فانه يتفق ونفس المنهج الذى خطته البحرين فى العقدين اللاحقين للاستقلال مستوفية التزاماتها العربية والدولية من خلال انتمائها الى جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة مما جعل علاقاتها الثنائية مع مختلف دول العالم تتوطد كنتيجة متوقعة الى الزيارات الأميرية لتلك الدول وعقد الاتفاقيات ومد الجسور ، واستقطاب الأنشطة الاقتصادية وفى هذا السياق يمكن للباحثة أن تنطلق فى أبحاث مستقبلية حول تفصيلات تلك المسارات فى علاقات البحرين الحديثة ٠